

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (١٤)

التجزئة العربية
كيف تحققت تاريخياً؟

الدكتور احمد طربين

التجزئة العربية

كيف تحققت تاريخيا ؟



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (١٤)

التجزئة العربية
كيف تحققت تاريخياً؟

الدكتور احمد طربين

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الطبعة الأولى
بيروت: كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

المحتويات

تقديم

ان أهم مصادر القوة في النزعات القطرية الاقليمية والاتجاهات الانفصالية المحلية، هو عدم الاطلاع وسوء التقدير. عدم الاطلاع على ما يجري في سائر الاقطار العربية اطلاعاً شاملاً، وعدم الاطلاع على أصول الأوضاع السياسية الراهنة ومنابعها الأصلية ومصادرها الحقيقية. ثم سوء تقدير المصالح الأساسية التي تربط مختلف الأقطار العربية، قاصيها ودانيها، بعضها ببعض، وسوء تقدير الأخطار التي تنجم عن بقاء الاقطار العربية مجزأة ممزقة الأوصال، كحالها اليوم.

لقد كانت الدولة العربية موحدة، رغم انه لم يكن يسودها نظام إداري مركزي صارم، وحدود سياسية مرسومة، كالتي تعرفها (الدول) العربية اليوم. والحق أنه لم تكن ثمة حاجة لتعريف الحدود وتخطيطها بين الأقاليم والأمصار في الدولة العربية

الاسـلامية، اللهم إلا مـا كـانت تقتضيـه ضرورات الـدفـاع عن حوزتها وعن حدودها المتاخمة لـلاعداء، من خـلال مناطق الثغـور التي كانت تفصل دار الاسـلام في بلاد الشـام، مثلاً، عن الـدولة البيزنطية في آسيا الصغـرى. ومن المعلوم أن أقطار الـوطن العربي في الـوقت الحاضر، كـانت أجزاء من امـبراطوريـة عربيـة واسعـة الارجاء، تمتد رقعتها من قلب قارة آسيـا حتى أقصى بلاد المغـرب في قارة افريقيا، بحيث يمكن القول إن تاريخ هـذا القطر أو ذاك، كان له منحى مشترك مع تواريخ الاقـطار العربيـة الاخرى، منـذ مدة تزيـد عن اثني عشر قرنـاً. وان هذه الاقـطار لم تنكمش وراء حدودها الحالية وتتخذ اوضاعها الراهنة، إلا منذ ما يقارب القـرن ونصف القـرن، أي منذ أن ابتليت تبـاعاً بـالاحـتـلال والاستعـمار الاوروبي. ولا تختلف احوال هذا القطر أو ذاك اختلافـاً جوهـرياً في هذا المجال. بلى، ربما تفاوت تاريخ انفصالهـا أو اقتطاعهـا من السلطنة العثمانية، التي حافـظت عليها مـوحدة، الى أن وقعت مـا بين القرن التاسع عشر والقرن العشرين فريسةً للأطماع الاوروبية المـتربصة بهـا، نتيجة عجـز القوة العثـمانية عن مـواجهة الـظروف والتحديات الجديدة، بسبب ضعفها وانحطاط اداتهـا العسكريـة، قياساً على الغرب الأوروبي الذي اندفع قدماً لتجديد نظمه وتنمية قـوتـه. ولكن الاقـطار العـربيـة اشـتركت، ولا تـزال، في اللغـة والتـاريـخ والـتراث والحضـارة، فضـلاً عن المحن والتحـديـات والمخـاطر، اضـافة الى تجـاورها الجغـرافي وتـواصلهـا الاجتـماعي وتكاملها الاقتصادي.

لقد كانت السلطة العليا في الدولة العربية الاسلامية ممثلة في نظام الخلافة، وهو النظام الذي ساد الدولة العربية بعد وفاة النبي (ص)، فنظّم للجماعة الاسلامية أمورَ دينها ودنياها. ولذا حظي بالولاء العميق من المسلمين في الجزيرة العربية، وفي الأقاليم التي امتد اليها سلطانهم في الوطن العربي وما وراءه، بحيث أصبح الناس في ديار الاسلام لا يتصورون عزّ الخلافة بغير سلطان الأمة العربية، ولا هبوط مكانتها إلا مصحوباً بزعزعة وحدة الأمة العربية في عصور الضعف والانحطاط. وحتى حين غلبت جماعات وقوى غير عربية على المسرح السياسي، كالسلاجقة في العراق والجزيرة، والايوبيين في مصر والشام، والمرابطين والموحدين في بلاد المغرب، والمماليك في مصر والشام والحجاز واليمن، فإنها حرصت على حماية الوحدة السياسية للأمة العربية، بحماية الخلافة العباسية والمحافظة على سلطانها الشرعي. وكان هذا الحرص من أهم الأسباب التي حفظت للوطن العربي وحدته السياسية طوال العصر الوسيط وحتى العصر الحديث، حين زالت الخلافة العباسية نهائياً على يد العثمانيين الذين صانوا هذه الوحدة حتى ظهور المطامع الإستعمارية الأوروبية في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي/ الثالث عشر الهجري. وقد تجلّى الحرصُ على صون الخلافة العباسية من جانب المتغلبة غير العرب في اهتمامهم الشديد بنوال تقليد الخليفة بولاية البلاد التي في حوزتهم، ليكتسب حكمهم صبغة شرعية لا يستقيم سلطانهم على الرعية إلا بها. كما

تجلّى في إقناعهم عن اتخاذ لقب (الخليفة)، والإكتفاء بلقب (سلطان) أو (أمير المسلمين). . وظل مقام الخلافة يجمع قلوب العرب والمسلمين في المشرق والمغرب حول شخص الخليفة كرمز للوحدة السياسية، من خلال الخطبة له على المنابر، وكتابة اسمه على العملة. . كما ظل تقليد الخليفة للحاكم شرطاً أساسياً لنفاذ أحكامه وسير أموره. من ذلك، مثلاً، أنه إذا لم يُنصّ في تقليد الحاكم على تفويضه بسكّ العملة، فإن عملته لا تعتبر صحيحة شرعية، بل عملة مزيفة (زغل). ولا أدلّ من حياة ابن خلدون المتوفى عام ٨٠٨ هـ/ ١٤٠٦ م والمهام السياسية التي تولاها في غرناطة وفاس وتونس والقاهرة ودمشق، على ان حق (المواطنة) للعربي كان مصوناً ومعترفاً به أينما حلّ في وطنه الكبير حيث لا حدود ولا قيود.

إن الوطن العربي قبل العصر الحديث لم يعرف (التجزئة) بمفهومها الاصطلاحي الشائع القاضي بتحديد الجنسيّة والعملة والنشيد والجوازات والحدود الفاصلة والحواجز الجمركية القائمة. . إلا نتيجة الاتفاقات والمعاهدات التي عقدتها الدول الاستعمارية الاوروبية حين تقاسمت الأقطار العربية وسيطرت عليها. وإن جميع الاختلافات في النظم الادارية والتشريعية والاقتصادية والسياسية. . هي من مواريث الاحتلال الأجنبي، فهي إذاً حديثة وعارضة. والعامل المهم الذي كان له أثر حاسم في التجزئة العربية، هو عامل الاستعمار الأوروبي، وقد نشأ بعد تأسيس

امبراطوريات آسيوية استعمارية للأوروبيين. ذلك أن حركة الكشف الجغرافي الأوروبي التي بلغت أوجها في القرنين الخامس عشر والسادس عشر مكّنت الأوروبيين من الإلتفاف حول الوطن العربي، وهيأت لهم أيضاً سيادة في بحار لم ينازع الملاحة العربية فيها منازع. وعلى أثرها، نهضت المنافسة الأوروبية في القرن التاسع عشر على امتلاك المستعمرات في أوروبا وافريقيا. فحين لم تنجح الحملات الصليبية في بسط نفوذها على عالم الاسلام في حوض البحر المتوسط، فكرت الدول الأوروبية الغربية في تطويقه بواسطة احتلال المعابر المائية البحرية، إتماماً لحرب الاسترداد التي بدأتها اسبانيا في الأندلس لطرد العرب منها، والتي تزامنت مع الحملات الصليبية على الوطن العربي. ثم محاولة اخضاع المسلمين في المغرب الكبير لأنهم كانوا يغذّون حركة الجهاد البحري الأندلسية والمغربية بالمال والرجال.

ومن ناحية أخرى، رغبت الدول الأوروبية الإستعمارية صاحبة الامبراطوريات الآسيوية، في أن تصل الطرق البرية الموصلة لهذه الامبراطوريات والمارة بالأقطار العربية الشرقية، بالطرق البحرية الخاصة بها، وقد انتهت هذه المرحلة بالاحتلال البريطاني لمصر والعراق، والاحتلال الفرنسي لشمال افريقيا والشام. ويلاحظ أن علاقة أوروبا بالعرب مرت بمرحلتين، احداهما أطول من الأخرى: فالتطويق الأوروبي للوطن العربي جرى ما بين (١٥٠٠ ـ ١٨٠٠)، وأنجز به الأوروبيون الإحاطة

بديار العرب في أطرافها وعلى هامشها، فإذا حكموا جزءاً من هذه الديار كان على الساحل فقط.

والمرحلة الثانية تنقسم الى فترتين: أولاهما تقع ما بين (١٨٠٠ ـ ١٩٠٠) حين تطور التطويق إلى احتلال وبسط نفوذٍ في القلب. والأمثلة: حملة فرنسا على مصر (١٧٩٨) ونزول فرنسا في الجزائر (١٨٣٠) واحتلالها لتونس (١٨٨١)، واحتلال بريطانيا لمصر (١٨٨٢)، وثانيتهما تقع ما بعد عام ١٩٠٠ حين بدأت ايطاليا باحتلال ليبيا (١٩١١) وفرنسا باحتلال المغرب الأقصى (١٩١٢).

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى، تتمثّل الفترة القوية في تأكيد النفوذ الأوروبي باحتلال فرنسا وبريطانيا لأقطار الهلال الخصيب (الشام والعراق) بأشكال مثل الانتداب والمعاهدات (١٩٢٠).

فالتطويق الذي بدأ بتأسيس امبراطوريات إستعمارية، ولم يؤد الى اعتداء على حوزة الوطن العربي، تطور الى احتلال، لتفاوت قوة العرب وقوة الأوروبيين في الحرب والعلم والاقتصاد. والفترة ما بين ١٨٠٠ و١٩٠٠ فترة محاولات، بعضها حقق غرضه وبعضها لم يحقق غرضه، وما بعد عام ١٩٠٠ جرت محاولات قوية لبسط النفوذ، ثم بدأ إنحسار النفوذ الأوروبي الاستعماري بسبب تعاظم المد القومي العربي، وعدم استطاعة الأوروبيين مجابهته بعد حربين عالميتين ساحقتين، ثم بظهور روسيا كعامل توازن.

إن التجزئة التي تعيشها الأقطار العربية المتعددة اليوم، لم تتكون بإرادة جماهير هذه الأقطار، أو بمقتضيات طبيعتها، وإنما تكونت نتيجة المعاهدات والاتفاقات المبرمة بين الدول الأوروبية الاستعمارية لاقتسام أقطار الوطن العربي والسيطرة عليها. كذلك لم تكن جماهير هذه الأقطار هي التي نصبت الحواجز بينها ورسمت الحدود القائمة فيها. وإنما تقررت الحدود بعد مساومات ومفاوضات إستعمارية مضنية، تمّ بعدها التوصل الى ضمان مصالح الدول الاستعمارية وفق مبدأ (التعويضات المتقابلة). واختلاف الأقطار العربية في النظم الإدارية والتشريعية والإقتصادية، وتباينها في الاتجاهات السياسية والنزعات القومية لا يرجعان الى مشيئة العرب واختيارهم، وانما يرجعان الى عهود الاحتلال والسيطرة الأجنبية التي فرضتها وأملتها بالقوة والقهر، فهي طارئة عارضة استحدثها وأوجدها الاستعمار في الأقطار العربية وفق مبدأ (فرّق تسد).

والاستعمار، سواء أكان فرنسياً أم بريطانياً أم ايطالياً أم اسبانياً، احتل هذه الاقطار في تواريخ مختلفة وظروف متباينة، ومضى يحكم كلاً منها بموجب نظم ادارية وتشريعية وإقتصادية وثقافية خاصة، ترمي الى إيجاد الفوارق بينها، بحيث يتمايز هذا القطر عن ذاك تمايزاً واضحاً. وبالمقابل، أدت ثورة كل جزء من اجزاء البلاد العربية ضد دولة الاستعمار الحاكمة الى تكوين حكومة وطنية ذات استقلال جزئي مقيد، تدرجت منه الى

الاستقلال التام المطلق، بوسائلها الخاصة وبجهود ابنائها، في تواريخ مختلفة وظروف متباينة، وبذلك تكونت في البلاد العربية دول متعددة وظهرت التجزئة العربية، هذه التجزئة التي تثبتت حين لم تتخلص البلاد العربية من آثار معظم النظم والأوضاع التي خلّفها وفرضها الحكم الاستعماري السابق.

إن قيام التجزئة العربية على صورة دول متعددة، تمتاز كل منها بعملها وحكومتها ونقدها وأنظمتها. . قد أوجد بعض النزعات القطرية والخصوصيات المحلية، وصارت هذه مع مرور الوقت تعرقل شعور العرب بأنهم ابناء أمة واحدة على رغم اختلاف أوضاعهم السياسية القائمة، ولكن حقائق العالم من حولنا التي لا تحترم الا الكيانات الكبيرة الموحدة، والنكبات التي لا تزال تنهال على أمتنا العربية نتيجة هذه التجزئة المصطنعة، قد أضعفت هذه النزعات الإقليمية، وقوّت الإيمان بوحدة أمتنا العربية.

وكلما تعمق المفكرون في درس حقيقة الأحوال الراهنة للأقطار العربية من شتى وجوه الحياة السياسية والإقتصادية والإدارية والتشريعية، وقارنوا هذه الأحوال بدقة لإظهار الفوارق والمشابهات القائمة بين هذه الأقطار من الوجوه المذكورة، ثم عملوا على كشف هذه الفوارق والمشابهات وتبيان الظروف التي أوجدتها، وتحرّوا الوسائل التي تساعد على إزالة الإختلاف، وزيادة التقارب والتشابه بين الأقطار العربية، كلما أعادوا تيار

التاريخ العربي الى مجراه الأصيل الموحد، وساهموا في القضاء على ظاهرة التجزئة التي هي مصدر جميع عللنا، وبذلك يرتفعون الى مستوى مسؤولياتهم القومية والتاريخية، ويحققون رجاء أمتهم العربية فيهم.

وقد رأيت أن البحث يتضح ويستقيم لو قسّمته فصولاً، يوجز أولها وحدة الوطن العربي السياسية والحضارية وصمودها حتى مطلع القرن التاسع عشر، حيث عرضت بإيجاز شديد لنشأة الدولة العربية الموحدة، والفتوح التي رافقتها، وما أعقبها من هجرة القبائل العربية الى البلاد المفتوحة، وانتشار الإسلام واللغة العربية بين شعوبها. وبيّنت كيف ان المجتمع العربي كان يمتلك القوة الذاتية لمقاومة أخطار الغزو والقهر والإنفصال حتى أواخر عهد الخلافة العباسية التي واجهت تحديات خطيرة في الداخل والخارج. وعلى رغم سقوط بغداد في يد المغول، فقد استمرت الخلافة العباسية تمارس سلطانها الديني والشرعي من القاهرة عاصمة المماليك، حتى سقوط دولتهم على يد الدولة العثمانية. وقد تناولت باختصار الفتح العثماني للأقطار العربية مشرقاً ومغرباً، وقد تصدّى لمحاولات الغزو الأجنبي، وتحقق للنيابات المغربية في أيامه مقومات وجودها السياسي والقومي الذي برزت معالمه في المرحلة الاسلامية السابقة، وارتسم كيان كل منها من حيث اختيار العاصمة، وظهور معالم الحدود، وقيام الأجهزة الإدارية والنظم السياسية والإقتصادية.

وعالجت في الفصلين الثاني والثالث على التوالي، ارتباط الهيمنة الاستعمارية بالتجزئة العربية ما بين ١٧٩٨ و١٩٢٠ فشرحت كيف نكبت أقطار الوطن العربي باستعمار أربع دول أوروبية، بدأت جولاتها مع الحملة الفرنسية على مصر والشام، وانتهت باقتسام بريطانيا وفرنسا أقطار الشام والعراق، وبذلك تكاملت الهيمنة الاستعمارية، وظهرت التجزئة العربية في صورتها الراهنة.

وتناولت في الفصل الرابع ردود العرب على تحدي الاستعمار والصهيونية والتجزئة ما بين ١٩٢٠ - ١٩٦١، فمهدت بكلمة عن الجهود التي بذلتها القومية العربية في مواجهتها للعنصرية التركية والمطامع الاستعمارية قبل عام ١٩٢٠،ثم أوجزت المساومات الدولية التي قضت على هدف العرب في الاستقلال والوحدة عام ١٩٢٠. وضربت مثلاً لرسم الحدود بين (الدول) في بلاد الشام ابتداءً من العام المذكور، تنفيذاً للتجزئة السياسية، وأشرت الى التطور السياسي والقومي في كل من الأقطار العربية التي بدأت تتخلص تباعاً من الاستعمار، وتعمل على تجاوز التجزئة. وعرضت في الفصل الخامس لعوامل التجزئة الداخلية في ضوء النزعات والاتجاهات وصراع الهوّيات في الدول العربية، إضافة الى الارتباطات السياسية والتجارب العملية التي مرت بها منذ نوال الاستقلال.

وفي الفصل السادس تناولت عوامل التجزئة الخارجية،

ومقاومة الدول الكبرى لفكرة الوحدة العربية قبل خلق (اسرائيل) وبعدها، ومساعيها الدائبة مع صنيعتها (اسرائيل) لتصبح التجزئة القدر المحتوم للأمة العربية.

ولا حاجة إلى القول إذ موضوع (التجزئة العربية) موضوع ضخم، وقد حاول الباحث أن يلمّ به من جميع جوانبه، رغم المزالق والصعاب التي تكتنفه، فتجعل مجال الصراحة فيه محدوداً ضيقاً، وميدان الاجتهاد واسعاً متبايناً، ولا سيما في الفترة المعاصرة.

والباحث إذ يتوجه بالشكر الى مركز دراسات الوحدة العربية على التنبّه للموضوعات الحيوية التي تهمّ أمتنا العربية في هذه المرحلة المصيرية، ليأمل أن يكون له أجر المجتهد إن أصاب أو أخطأ، راجياً أن يسمع من نقد القراء وملاحظتهم ما يغني مجال هذه الدراسة الموجزة، وتلافي أي نقص مستقبلاً والله من وراء القصد.

الفصل الأول

وحدة الوطن العربي السياسية والحضارية وصمودها حتى مطلع القرن التاسع عشر

إذا تركنا جانبا تاريخ العرب القديم، وتجاوزنا أدواره الحضارية الهامة، وركزنا على الوثبة الكبرى التي قامت بها الأمة العربية بعد هجرة النبي العربي العظيم، لوجدنا أنه منذ أن ظهر الاسلام يكافح النزعات العصبية القبلية، ويحل رابطة العقيدة محل رابطة الدم، ويتجاوز الحدود القبلية ويتطلع الى تكوين الأمة التي تسمو فوق كل القبائل، وتعلو مصلحتها فوق كل مصلحة، مارست الأمة العربية وجودها التاريخي لأربعة عشر قرناً على أرض الوطن العربي.

لقد سلّمت قبائل شبه الجزيرة العربية بالطاعة لدولة المدينة التي امتدّ نفوذها في بلاد اليمن وحضرموت وعمان، إضافة الى أطراف العراق والشام. وتحققت وحدة العرب السياسية بزعامة النبي (ص)، على أساس وحدة العقيدة والنظم والتشريع

والأخـلاق والسلوك. وتأصّلت اللغـة العربيـة بعد أن غلبت لغـة القرآن ولهجة قريش على ما عداها من لهجات العرب.

وقامت الأمة العربية بفتـوح سريعة وعـظيمة جعلت حكمهـا يمتـد حتى المحيط الاطلسي غربـاً، وهضـاب الصـين وأنهار الهنـد شرقاً. واستطاعت أن تفتح خلال قرن واحد بلاداً أوسع بكثير مما فتحه الرومان خلال ثمانية قرون، ورافقت هذه الفتـوح، وأعقبتها نظم حضارية وثقافية جبارة، أوصلت العرب الى أعلى المـراتب في العلوم والآداب والصناعات.

وحملت الأمة العربية معها رسالة الخير والعدل الى بـلاد الشام والعـراق ومصر، وتـولت تحـريـرهـا من العبـوديـة السيـاسيـة والاقتصـادية، بعـد أن كان أهـاليها يـدفعون غـاليـا ثمن الحـرب الضروس بين بيزنطة وفارس، بعـد حرمـانهم من حقهم في حريـة العقيدة، واضطهـادهم لمخالفـة مذهب الـدولة المسيـطرة عليهم. وبعـد الإطـاحـة بفـارس وحصر بيـزنـطة عنـد حـدود معينـة لا تتخـطاها، وجـد أهـالي هـذه المنـاطق في العـرب مـا لم يجـدوه في المستعمـرين من الفرس والـروم، فأسلم معـظمهم، واتحـدوا مـع العرب في أصل من أصول الحياة الروحية، وكـانت اللغة العـربية سبيلاً إلى تقاربهم ثقافياً وإجتـماعياً وروحيـاً، وظفر غـير المسلمين الذين اختاروا البقاء على دينهم، بحرياتهم المذهبية بفضل تسامـح العـرب، وظلت روح الاخـاء العـربي تجمـع بـين المسلمـين والمسيحيين في الأقطار العربية حتى يومنا.

وبعد الفتوح، أصبحت المنطقة الممتدة بين الخليج والمحيط مسرحاً لتطورين هامين صبغا شعوب المنطقة بصبغة عربية واضحة تجلّت بالتساند العضوي والتضامن القومي، وهما هجرة كثير من القبائل العربية الى البلاد المفتوحة واستقرارها فيها، وانتشار الاسلام واللغة العربية بين شعوبها.

وبينما هاجرت أولى القبائل العربية في القرن الأول الهجري (السادس الميلادي) إلى بلدان الهلال الخصيب، فقصدت أولاً العراق، ثم امتدت إلى بلاد الشام، وتدفقت إلى مصر، وانساحت في بلاد النوبة والسودان، هاجرت آخر القبائل العربية من مصر في القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) إلى بلاد المغرب، وانتشرت في برقة وطرابلس وتونس والجزائر والمغرب الأقصى، ثم انحدرت جنوباً حتى مصب نهر السنغال.

وبادىء الأمر ظل العرب المهاجرون يعيشون في مدن عربية أو معسكرات وأجناد أقاموها في هذه البلدان، حفاظاً على العنصر العربي الذي كان وقود الجهاد وعدّة الحرب من الإختلاط مع السكان الأصليين والإشتغال بالزراعة وسواها. ولكن الدولة العربية الإسلامية في العصر الأموي، سمحت للقبائل العربية المهاجرة بحيازة الأرض والعمل بالزراعة، وبدأ امتزاج العرب بشعوب هذه المنطقة، كما بدأ الاسلام ينتشر بينها، ببطء أولاً، ثم جماعات وافواجاً، سواء في العراق وفارس، أم في الشام ومصر والمغرب. وزاد في تماسك الاقطار العربية، خضوعها لحكم

واحد، تمثّل في نظام الخلافة الذي كان من أهم أركان الوحدة السياسية، وكان في تعامله مع شعوب الامصار، ينطلق من مبدأ (الحرية)، فلم يحاول العرب أن يفرضوا عليها لغتهم العربية، ولكن انتشار الاسلام، اقتضى أن يتعلم معتنقوه اللغة العربية لفهم القرآن واحكام الدين واحياء شعائره. وبذلك أصبحت العربية لغة التخاطب والثقافة والعلم حتى لدى غير المسلمين من سكان الوطن العربي. ولم يتحقق ذلك بوضوح إلا في القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي). وهكذا اتسع مفهوم الوطن العربي، فلم يعد قاصراً على الجزيرة العربية، وإنما شمل الأقاليم الواقعة بين الخليج العربي والمحيط الأطلسي، وارتسمت على هذا النحو حدود الوطن العربي التي توارثناها عن الأجيال، وما زالت قائمة حتى اليوم.

وبما ان نظام الحكم الذي رسمه العرب لا ينطوي على عصبية جاهلية أو تفرقة عنصرية، ولم يكن نظاماً فرضه غالب على مغلوب، فقد استقطب ولاء جميع الناس حوله، لأنه أعطاهم المزيد من الحريات المدنية، الى جانب ما حصلوا عليه من حريات دينية واجتماعية واقتصادية، ولأنه اشتمل على عناصر مرنة تفاعلت مع النظم والتقاليد القديمة لشعوب المنطقة فيما لا يتعارض مع أحكام الشريعة.

ولم تكن الوحدة التي أظلت الوطن العربي ودار الاسلام وحدة سياسية فحسب، وإنما كانت ايضا وحدة ثقافية وفكرية

ازدهرت وتأصلت في نفوس أهل البلاد. ومما ساعد على ظهورها وتطورها انتشار العقيدة الاسلامية واللغة العربية، وتزايد عدد المدارس وتجاوزها دور التقليد الى دور الأصالة والتجديد، واقبال أهل البلاد على النهل من علومها. ولا شك في أن الوحدة السياسية قد وفّرت للوحدة الثقافية عوامل نموها، حين سمحت للعلماء والمتكلمين أن ينتقلوا بين أرجاء الوطن العربي دون قيود أو حدود، كما أتاحت لطلبة العلم أن يرتحلوا بين مدارس المغرب والمشرق، فأخذت المدارس ودور العلم تتبادل الافكار والمؤلفات، فلا يكاد كتاب يظهر في المشرق الا ويتلقفه أهل المغرب، وبالمثل كان أهل المشرق ينكبّون على مطالعة نتاج المغاربة والأندلسيين. ومما ساعد على تأصيل الثقافة العربية وازدهارها، انفتاحها على الثقافات القديمة، وتسامحها مع ثمار الفكر اليوناني والفارسي والهندي، ومقدرتها على هضمها والاضافة اليها وتطويرها، لتطبعها بطابع عربي واضح ظل مستمراً مصوناً طوال العصور الوسطى والحديثة.

ولم توحّد هذه الثقافة أفكار العرب ومثلهم فحسب، وإنما وحدت عاطفتهم ومصلحتهم، فبينما كانت أسواق دمشق وبغداد والفسطاط والقيروان وتطوان ومكة والمدينة والبصرة، تعجّ بالبضائع الشامية والمصرية واليمنية والمغربية، ويتم فيها تعارف العرب وتفاعلهم وتقاربهم، إذا بكل من هذه العواصم تتحول توا الى رباط للجهاد والفتح، إذا اصابت العرب عادية أو وقع عليهم ظلم.

والعـــرب اذ ينتقـــل مـن بلده في طـلب العـلم أو الحـج أو التجارة، لا يشعر بالغربة بعيداً عن أهله وذويه، إذ يعتبر حـواضر العـرب في المشرق والمغرب جـزءاً من كيـانـه وامتـداداً لـوجـوده، فـارتباطـه بكل منهـا لا يقلّ عن ارتبـاطه بمـوطنه الأصغـر ومسقط رأسـه: فاللغـة واحدة، والتجـربة التـاريخية واحـدة، والمشـاركـة الوجدانية في الآمال والآلام واحدة، والمجتمع الذي ينعم بالحـرية والعـدل، ويقوم عـلى التعاون والتكـامـل، ويـأخـذ من الغني الى الفقير، وينتصف للمظلوم من القـوي، هو مجتمـع واحد، يضمـه وطن واحـد وتنتظمـه اهداف واحـدة «وهذه أمتكم أمـة واحدة».

وكان لا بد أن تتعرض وحدة الأمة العربية لأخطار متعددة، شأنها في ذلك شأن الأمم الكبرى، ولكن الأمة العربية تمكنت ـ عموماً ـ من التغلب عليهـا. وطـوال الحقبـة الـزمنيـة التي استمـرت منـذ حكومة النبي العـربي حتى الحكم العباسي، كـان المجتمع العـربي الاسلامي يمتلك القوة الذاتية الدافعة لمقاومة اخطار الغزو والتمرد والانفصال. ولكن في أواخر عهد الدولة العباسيـة، تجمدت هـذه القوة وتضاءلت عوامل الحركة فيها، وبدأت تواجه تحديات خطيرة في الداخل والخارج.

١ ـ في الداخل، ظهر اتجاه جديد أخذ يقوى وتتفاعل تأثيراته حتى غدا بمرور الوقت أخطر الاتجاهات على الكيان العـربي، ذلك هو أثر الموالي، أو العناصر غير العربية من أهالي البلاد المفتوحة في المجتمع الاسلامي. برزت نزعة الموالي بصبغة اسلامية فتظاهـرت

بأنها تدعو الى المساواة بين المسلمين مهما اختلفت أصولهم وأجناسهم، وانتشرت بين بعض غلاة الموالي في فارس خاصة، وظهرت النزعة بوضوح حين وصل الموالي الى السلطان السياسي في عهد الدولة العباسية، وكشفت عن عدائها للعرب ودينهم لأنهما في نظر هؤلاء الغلاة مسؤولان عن انهيار مجد فارس ودينها. وقام الموالي الغلاة بحركة ترجمة وتأليف شعبية واسعة لاحياء تراثهم الديني والأدبي، واخترعوا القصص عن ملوكهم الماضين، ليزيدوا أخبارهم بالأسطورة روعة وبهاء، كيداً للعروبة والاسلام. وتلت هذه الحركة الفارسية مناقشات دينية واسعة هدّدت أسس المجتمع العربي، ومبادئه الاسلامية، فاهتم الخلفاء العباسيون بالرد عليها، وطلبوا الى الفقهاء والمتكلمين ان يذودوا عن حياض الأمة ومعتقداتها. وتسلح هؤلاء بأساليب الجدل والمنطق وجابهوا أعداءهم من الزنادقة والشعوبيين. الزنادقة الذين مثّلت حركتهم نزاعاً سياسياً دينياً بين الديانات الفارسية والطموح الفارسي من ناحية، وبين الروح العربية والدين الاسلامي من ناحية ثانية. والشعوبيون الذين استهدفوا مسخ تراث العرب والاستهانة بمثلهم وقيمهم ومنجزاتهم. وكانت مساعي هاتين الحركتين ترمي الى تشجيع روح الثورة على السلطان العربي، وبعث الوعي الايراني على اساس البعث الأدبي الثقافي. وفشلت حركة الزنادقة امام ضغط الادارة العباسية، وامام الحملة الثقافية التي قادها الخلفاء العباسيون ضدها. اما الحركة الشعوبية التي استمرت الى ما بعد العصرالعباسي الأول، فقد أدت الى تركيز مفهوم العروبة وإغنائه

وتأصيله لأول مرة، فقد أخذ العرب ينظرون الى أنفسهم من خلال لغتهم الواحدة، وتراثهم الثقافي المتصل قبل الاسلام وبعده، ونادوا بوحدة العرب الثقافية في التاريخ. وعندئذ فقط، شهدت المرحلة التاريخية فكرة الأمة العربية ذات اللغة والثقافة الواحدة والسجايا الموحدة، تتخلل كتابات بعض الأدباء والمؤرخين.

إن اختلال التوازن بين العرب والفرس، وضعف التعاون بينهما، وخيبة امل الارستقراطية الايرانية في تحقيق مآربها، وتفاقم ثورة بابك الخرمي، وتضعضع كيان العرب بعد مقتل الخليفة الامين، وعدم الثقة بولاء الجند الفارسي والعربي، وتصاعد الخطر البيزنطي على الحدود العباسية، كل ذلك استوجب ايجاد حل سريع وحاسم للارتباك الذي يهدد كيان الدولة بادخال عنصر عسكري جديد، يعتمد عليه الخليفة في توطيد دعائم دولته. وهكذا قفز الترك الى المسرح السياسي والعسكري في عهد الخليفة المعتصم في القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي)، واقتضت الضرورة أن يكون بعيداً عن جو بغداد، فتمركز في سامراء، ونجح في كسب الحروب، ولكنه مع بعده عن تقاليد الادارة الحضرية، أخفق تماماً في توجيه سياسة جديدة، أو في الاحتفاظ باستقرار الادارة وثباتها. وما أن حل القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) حتى فقدت الخلافة العباسية مناطق واسعة من البلاد التابعة لها في شمال افريقيا، حين قامت دولة

المرابطين، وامتدت من جنوب الجزائر ونهر السنغال والنيجر، لتشمل القسم الاكبر من شمال افريقيا والاجزاء التي بقيت بيد العرب المسلمين في الاندلس. ودولة المرابطين دولة بربرية قامت على اساس العامل المزدوج من الدين والسياسة، ودامت قرابة القرن واستمرت حتى ٥٤١ هـ/ ١١٤٧ م.

أما الجزء الشرقي من شمال افريقيا، فقد شهد انسياح قبيلتين عربيتين عظيمتين هما بنو هلال وبنو سليم، قادمتين من مناطق مصر العليا في منتصف القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي)، وكان هؤلاء البدو أقوياء بفضل عصبيتهم القبلية وحنكتهم الحربية. وكان لهذه الهجرة العربية أثر كبير على كيان المغرب، إذ استعرب الكثير من البربر سكان شمال افريقيا لغة ودماً، وانتشر بينهم الدين الاسلامي، ونشطت بذلك عملية التمازج التاريخية بين البربر والعرب، التي بدأت منذ فتح العرب للمغرب.

وفي الفترة التاريخية نفسها، ظهرت موجة جديدة من الغزاة قادمين من وسط آسيا، عرفهم العرب بالاتراك، وكانوا من قبل قد أخذوا يجلبون منهم الرقيق الى المشرق العربي، ويختارون من برز منهم في أعمال الإدارة والحرب، وقد عرف هؤلاء فيما بعد باسم المماليك. وقد أشرنا الى أن المعتصم ومن تلاه من الخلفاء، وجدوا فيهم سنداً لحكمهم المركزي، لا سيما وأن المماليك لم يكن لهم عصبية محلية أو قبلية أو عائلية أو قومية أو دينية، فضلاً عن

إنهم طائفة من اهل الحرب والفروسية.

وبينما وجد الفرس متنفساً سياسياً لهم في قيام الأسر الفارسية المستقلة الحاكمة في الولايات العباسية الشرقية، نجد ان الموجة الغازية التي عرفت بالسلاجقة، قد استلمت زمام الامور والاحكام في إيران والعراق والشام وآسيا الصغرى. ودخل زعيمهم طغرل بك بغداد (٤٤٧ هـ/ ١٠٥٥م) وقضى على حكم البويهيين. كذلك نجح السلاجقة في انتزاع الجزء الاكبر من الأناضول من أيدي الروم البيزنطيين، وبذلك استطاعوا أن يعيدوا الوحدة إلى الامبراطورية العباسية من جديد، وكانوا الحكام الحقيقيين لها، في حين بقي الخلفاء حكاماً إسميين.

٢ ـ وفي الخارج، تمثلت التحديات التي هددت المجتمع العربي الاسلامي في النجاح الذي حققته جولات الأوروبيين في مدافعة العرب والاسلام بالأندلس وصقلية، وفي اشتداد حركة الإسترداد في اسبانيا المسيحية ضد الأندلس المسلمة لطرد العرب منها. وفي غضون ذلك، كان الغرب المسيحي قد اقتبس من علوم العرب ونهل معين حضارتهم في اسبانيا وجنوب فرنسا وايطاليا وفي صقلية، ما أيقظه من سباته، وما أدخله عصر النهضة الشاملة في شتى نواحيها الإقتصادية والإجتماعية والفكرية. وأخذ الغرب يفتش عن مجاله الإقتصادي الحيوي موجهاً حملاته العسكرية للسيطرة على حوض البحر المتوسط. وهكذا تعرض عالم الاسلام لخطر كبير هو الغزو الصليبي الذي ابتدأ على المشرق العربي عام

٤٩٠ هـ/ ١٠٩٦ م واستمر قرنين من الزمان. وكان محاولة مبكرة للتوسع الاستعماري في قلب الوطن العربي. واستطاعت الحملة الصليبية الأولى، بفضل كثافة عددها ومساعدة الدولة البيزنطية لها، أن تقيم بين عامي ٤٩١ و٤٩٣ هـ/١٠٩٧ و١٠٩٩م أربع إمارات في المشرق هي الرها وانطاكية وطرابلس وبيت المقدس.
ويلاحظ أن العدوان الصليبي كان يبدأ عادة حين يكون المشرق العربي منقسماً على نفسه، يعاني من الضعف والتجزئة، بينما الغرب المسيحي يكون قوياً متماسكاً، ويسفر العدوان عن نصر سريع خاطف على حساب العرب، وتتلو ذلك يقظة وإفاقة عربية على خطر التجزئة وعواقبها، ومبادرة الى التكتل والإتحاد. ولا شك في ان مظاهر العنف والقسوة والتعصب التي رافقت العدوان، كانت عاملاً هاماً في دفع العرب المسلمين نحو توحيد صفوفهم، والقضاء على الانقسام والتجزئة، قبل توجيه الضربة الحاسمة للصليبيين. وقد نسج صلاح الدين سلطان الدولة الأيوبية التي ضمت مصر والشام، على منوال سلفه نورالدين محمود زنكي، في تأمين الجبهة العربية الاسلامية وتوحيدها.
وتمكن صلاح الدين بفضل استمالة الانصار، وتأييد الخليفة العباسي من ان يوحد القوى الاسلامية من أعالي العراق والشام حتى مصر ووادي النيل، فاجتمعت اليه قوات مصر والشام، وحلب والجزيرة وديار بكر والموصل، وحينئذ قام بهجومه الكبير وحقق على الصليبيين نصراً ساحقاً في معركة حطين عام ٥٨٣ هـ/ ١١٨٧ م، اتبعه باسترداد بيت المقدس في العام نفسه.

ولكن الوحدة التي بناها صلاح الدين انهارت بعد وفاته (٥٨٩ هـ/ ١١٩٣ م) وانقسام مملكته بين ابناء البيت الايوبي، فعاد شبح الخطر ليهدد العرب من جديد في النصف الاول من القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي) وتعرض المسلمون في المشرق والمغرب لهجمات الأوروبيين عن طريق إرسال حملات صليبية عديدة. وحين عجز الأمراء الأيوبيون عن المحافظة على كياناتهم المجزأة ضد الخطر الصليبي في الخارج، وانشغلوا في منازعاتهم بالداخل، اضطروا الى الإعتماد على المماليك للدفاع عن مصالحهم في الخارج والداخل، ولم يلبث أن تزايد نفوذ هؤلاء، حتى انتهى الامر بسقوط دولة الايوبيين، وقيام دولة المماليك عام ٦٤٨ هـ/ ١٢٥٠ م، التي تولى سلاطينها استرداد انطاكية وطرابلس من أيدي الصليبيين، ولم يلبث خليل بن قلاوون أن أنزل الضربة القاضية بالصليبيين، حين استولى على آخر معاقلهم في عكا عام ٦٩٠ هـ/ ١٢٩١ م، وأزال ملكهم نهائيا بعد أن استمر في قلب الوطن العربي نحو قرنين من الزمان.

وفي غضون ذلك، ظهر تهديد آخر تمثل في الغزو المغولي، فقد استطاع جنكيز خان توحيد قبائل منغوليا الوثنية المتنقلة وتوجيهها للفتح. وبحلول عام ٦١٧ هـ/ ١٢٢٠ م، كان المغول قد احتلوا بلاد ما وراء النهر (جيحون). وإذا كان هولاكو قد نجح في إقامة دولة ثابتة القواعد للمغول في فارس، اكتسحت بقايا الدولة الخوارزمية التي ورثت املاك السلاجقة في الشرق،

وانتزعت منها ايران، واخضعت سلاطين دولة سلاجقة الروم، فإنه لم يلبث ان زحف بالمغول وضرب العاصمة العباسية بغداد فسقطت في يده (٦٥٦ هـ/ ١٢٥٨ م)، وقتل الخليفة العباسي المستعصم وأولاده، وأعمل الجند السلب والنهب والهدم في المدينة، وهددوا الشرق الاسلامي بأكمله، واستمر الغزو المغولي والتتري بشكل متقطع طوال قرنين من الزمان تقريباً، أي حتى بداية القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي)، وزالت الخلافة العباسية من بغداد، وبذلك فقد المسلمون هذا النظام التاريخي الذي كان مرجعهم القانوني الشرعي ورمز وحدتهم، ولأول مرة اصبح العالم الاسلامي دون خليفة على رأسه، ولكن ذلك لم يستمر أكثر من ثلاثة أعوام، إذ سارع سلطان المماليك بيبرس، الى احياء الخلافة العباسية في مصر ليتسلح بسلطانها المعنوي في حكمه. فما أن سمع بوصول أحد أبناء البيت العباسي الى دمشق، ناجياً من مذبحة هولاكو في بغداد، حتى استقدمه الى القاهرة بمظاهر الاحترام والتكريم، ولقب بالمستنصر، وتلقى تقليد السلطنة المملوكية (٦٥٩ هـ/ ١٢٦١ م)، وبذلك يكون قد تولى منصبه بتفويض من مقام الخلافة الشرعية في العالم الاسلامي.

وظل الخلفاء العباسيون في القاهرة حتى انهيار دولة المماليك على يد العثمانيين عام ٩٢٣ هـ/ ١٥١٧ م، وبذلك زالت الخلافة العباسية نهائياً. ومعلوم أن بيبرس، قائد السلطان المملوكي قطز، كان قبل عام تقريبا قد أوقف زحف المغول من العراق الى الشام،

واستطاع تأمين مصر من غزوهم الـوشيك، بعـد أن احتلوا بقيادة هولاكو حلب ودمشق، واضطر المغول امـام طلائـع جيش قطز أن ينسحبوا بقيادة كتبغا، نائب هولاكو. وفي موقعة عين جالـوت بين نـابلس وبيسان، دارت معـركة طـاحنة قتـل فيها كتبغـا وكثير من رجـالـه، وفـرّ البـاقـون (٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م) واسـتردت دمشق وحلب، وبذلك أنقذت عين جالوت الشـام ومصر، وجعلت دولة المغول تقف عند حدود العراق، على أساس أن الدولة الايلخـانية التي انشأها هولاكو، قد ضمت بلاد فارس والعراق، وامتدت من نهر السند شرقا حتى نهر الفرات غرباً، ومن المحيط الهندي جنـوباً حتى نهر جيحـون وبحـر قـزوين شمـالاً، وهـذا يعني أنـه بـدأت ترتسم حدود سيـاسية بـين العراق وبـلاد الشام في هـذه المرحلة، وسيستمـر ذلـك حتى ضمّ الـدولـة العثـمانيـة للعـراق نهائيـا عـام ٩٤٢ هـ/ ١٥٣٥ م. وتـابـع خلفـاء بيـبرس نهجـه في التصـدي للمغول والصليبيين، ولا سيما قلاوون وأسرتـه، فقد استـطاع ابنه خليـل بن قلاوون ـ كـما رأينـا ـ طـرد آخـر الصليبيـين من عكـار اواسط عـام ٦٩٠ هـ/١٢٩١ م، كما صـدّ ابنه النـاصر محمد حملة غازان التتري الثانية في معركة الصفـر قرب دمشق عـام ٧٠٢ هـ/ ١٣٠٢ م. ولم تكن الأهمية الحيوية لسواحل الشام ومصر، لتخفى عـلى رجـال السيـاسـة الأوروبيـة، ولـذا وجهـوا الحملة الصليبيـة الخامسة (٦١٥ هـ/ ١٢١٨ م) الى مصر ذاتهـا، واستهدفـوا دمياط لأهمية مينائها على المتوسط ولقربهـا من فلسطين، وقـبرص، ولكن الحملة لقيت الهزيمة. ثم انضم عدد كبير من عـظماء وملوك أوروبا

الى ملك فرنسا القديس لويس، وقاموا بهجوم نهائي (الصليبية السابعة) فهزموا شر هزيمة، وأسر قائد الحملة القديس لويس (٦٤٨ هـ/ ١٢٥٠ م) وشارك الشعب في المقاومة، وكان للمماليك دور كبير في دحر الغزاة.

وهكذا لم تستطع قوى المسيحية الموحدة بعد مائتي عام من الجهود المضنية أن تحقق أي غرض من أغراضها ضد دار العروبة والإسلام، ولذا لجأت الى تطويق الوطن العربي ابتداء من أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر، أي من زوال الحكم العربي الاسلامي من الاندلس نهائياً ومباشرة الممالك الأوروبية الهجوم على جميع الثغور المغربية في البحر المتوسط والمحيط الاطلسي، في محاولة للعثور على طرق ملاحية توصلهم الى الاقطار الشرقية الآسيوية بالالتفاف حول بلاد المسلمين، على أمل انشاء صلات اقتصادية دينية حربية مع تلك الاقطار الآسيوية غير الاسلامية، وفي مسعى لتضييق الخناق على دار الاسلام وتجارتها عن طريق الاستحواذ على مفاتيح البحار العربية، وترتب على ذلك ان القوات البحرية العثمانية وجدت أن الكفاح بين المغاربة والأوروبيين يستدعي التدخل لإغاثة المغاربة، أو إضعاف القوى البحرية الأوروبية المعادية، وحرمانها من امتلاك قواعد على البر المغربي، كما يستدعي الاستيلاء على الاقطار العربية المطلة على البحر الاحمر وبحر عمان والخليج العربي.

استولى البرتغاليون على جزيرة مسقط المتحكمة بمضيق باب

المندب وتجارة البحر الأحمر، واغاروا على ميناء عدن، وتحولوا الى سواكن للتنسيق مع ملك الحبشة على تحويل نهر النيل ومنع جريانه الى مصر، ثم اتجهوا الى جدة بقصد غزو الحجاز، ولكنهم انسحبوا بسرعة حين علموا ان الاسطول المملوكي متوجه من السويس الى جدة. كذلك قطع البرتغاليون الاتصال البحري بين الهند و جدة. واستولوا على جزيرة هرمز، المسيطرة على مدخل الخليج العربي، ثم انتقلوا الى توجيه الضربات ضدها في البحر الأحمر والمتوسط، بتنسيق مع فرسان الإسبتارية (فرسان القديس يوحنا) في جزيرة رودس. ففي الوقت الذي قام فيه البرتغاليون بمهاجمة السفن الهندية المتجهة الى البحر الأحمر، كان القراصنة الفرنجة من فرسان القديس يوحنا يقومون بنفس المهمة في البحر المتوسط، بقصد شلّ الحركة التجارية مع موانىء الشام ومصر، وإعاقة السلطان المملوكي عن بناء السفن لمنازلة البرتغاليين. وهكذا استطاع البرتغاليون تحويل طرق التجارة الى رأس الرجاء الصالح، فحققوا حرمان القوى العربية الاسلامية من أهم مصادر ثروتها وتمويلها. ومما رجح ميزان القوى المعادية للعرب والمسلمين، تآمر الحبشة مع البرتغال، ومحنة العرب المسلمين في غرناطة التي سقطت بيد الاسبان (٨٩٨ هـ/ ١٤٩٢ م)، وما كان من اضطهادهم وإجبارهم بحد السيف على اعتناق النصرانية، وظهور قوة الصفويين الشيعة في فارس، تدفعهم أطماعهم التوسعية وخلافهم المذهبي مع الدولة المملوكية على التحرش بها، والتطلع إلى محالفة أعداء الاسلام ضدها.

وبدا ان استعادة هؤلاء للأراضي المقدسة في فلسطين وشيكة الوقوع، غير أن ذلك لم يتحقق بعد أن آلت السيادة على بلاد الشام ومصر والحجاز الى الدولة العثمانية التي انتصرت على المماليك في معركة مرج دابق، قرب حلب (٩٢٢ هـ/ ١٥١٦ م).

والدولة العثمانية التي ظهرت في صميم الأحداث التي عصفت بالوطن العربي، تعتبر من أكبر الامبراطوريات الاسلامية الاخيرة، وقد ظهرت بعد نصف قرن تقريبا من سقوط بغداد بيد المغول، واستمرت ستة قرون، وضمت من العالم الاسلامي، معظم اقطار الوطن العربي.

توجه السلطان سليم الأول العثماني لفتح بلاد الشام والأقطار العربية الأخرى، وهذا الفتح لا يرجع سببه فقط الى تنازع الدولتين العثمانية والصفوية على النفوذ والتوسع في مشرق العالم العربي الاسلامي، وصراعهما المذهبي هناك، وإنما اهم من ذلك، يرجع الى الأحداث الدولية التي جرت وقتذاك في أوروبا وفي حوض البحر المتوسط، وانعكاساتها على كل من الدولة العثمانية والصفوية والمملوكية. ذلك أن الفتح كان يرمي الى ضمان السيادة العثمانية على حوض البحر المتوسط الشرقي، وإبعاد نفوذ البندقية وجنوة، ومنع تجرّم قراصنة البحر الأوروبيين، وتأمين مواصلات الدولة العثمانية، وبعث مجد الدولة الاسلامية السنية ضد خصومها جميعاً من أوروبيين وشيعة، وكسر حصار المسيحيين (من إسبان وبرتغاليين) لدار الاسلام، وحماية الاماكن المقدسة من عبثهم،

وصدهم عن تهديد الدولة العثمانية نفسها، نتيجة تحالفهم مع الصفويين والأحباش، واخيراً الحصول على الموارد من بلاد الشام ومصر وغيرها من الأقطار العربية.

وكان لا بدّ ان تتأثر الأقطار العربية بموجب الفتح العثماني واحوال الدولة العثمانية تأثراً كبيراً، ربط مصيرها بالدولة خلال القرون الثلاثة أو الأربعة التي بقيت تابعة لها. ان الدولة العثمانية لم تنجح تماما في بعث وحدة الدولة الاسلامية، وانما نجحت في ضم الاقاليم العربية فحسب، ويهمنا ذلك لأن الاقطار العربية بأوضاعها الحديثة كانت داخلة في الدولة العثمانية، كذلك يهمنا إيجاز الظروف التي اصبحت فيها هذه الاقطار ولايات عثمانية، وإجمال طبيعة العلاقات بين العرب والعثمانيين.

بدأ الفتح العثماني للأقطار العربية في منتصف عام ٩٢٢ هـ/ ١٥١٦ م باستصفاء بلاد الشام دون حرب أو مقاومة، ودخل السلطان سليم دمشق حيث تلقى طاعة زعماء سوريا الجنوبية وجبل لبنان، ثم دخل القاهرة بعد قتال شديد لأن جنوده استثاروا مشاعر الأهالي بالنهب والسلب. وسقطت دولة المماليك بعد اعدام طومان باي آخر سلاطينها، وورث السلطان سليم نفوذها على الحرمين الشريفين في الحجاز، كما ورث عنها واجباتها ومسؤولياتها في رفع الحصار البحري البرتغالي على الملاحة العربية، ومواجهة التطويق الذي أخذ الاوروبيون يحكمونه على أقطار العروبة وعلى السلطنات الاسلامية في المحيط الهندي، إكمالاً لجهود المماليك في

هذا السبيل. وسارع الى القاهرة وفد شريف مكة لتقديم ولائه للسلطان، وتسليمه مفاتيح الحرمين الشريفين. وفي دمشق نظم السلطان سليم ادارة بلاد الشام في ثلاث ولايات هي: دمشق وحلب وطرابلس، ثم بعد قرن ونصف القرن تقريبا، اضيفت لها ولاية رابعة هي ولاية صيدا. كذلك أنعم على امراء جبل لبنان الذين اعلنوا ولاءهم له، وثبّت رئيسهم فخر الدين المعني على إمارة الشوف، وسلم ادارة المناطق الأخرى الى امارات مستقلة في شؤونها الداخلية، ولكنها من حيث المبدأ كانت تتبع والي دمشق وطرابلس، ومؤخراً صيدا. وبقي جبل لبنان اقطاعياً كعهده السابق، تولى شؤون كل مقاطعة منه امراء ومقدمون أو مشايخ من أعيانه، حتى الغاء النظام الاقطاعي والإمارة اللبنانية عام ١٢٧٨ هـ / ١٨٦١ م، وسنّ نظام المتصرفية الممتازة له، ليبقى ساري المفعول حتى مطلع الحرب العالمية الاولى.

والحجاز كان يحكمه الأشراف باسم السلطان المملوكي، وهم (يرجعون بنسبهم) الى الدوحة النبوية، وكان منوطاً بشريف مكة تأمين قوافل الحجاج الوافدة الى الديار المقدسة وحمايتها من سطو قبائل البدو عليها. وحين طالبت الشياخات الاسلامية في افريقيا الشرقية مثل: هرر وزيلع وجزيرتي مصوّع وسواكن... الدخول في الحماية العثمانية، أصبح الوالي العثماني في جدة مسؤولاً عن هذه الثغور، وأطلق على ولاية جدة اسم (ولاية الحبش) عام ٩٦٥ هـ/ ١٥٥٧ م.

أمـا اليمن، فقد سـاعد العثـمانيين عـلى احتلالهـا قـربهـا من الحجاز، ولكن حكمها لم يستقر إلا حوالى منتصف القرن السادس عشر بعـد عدة حمـلات عسكريـة ضد الامـامة الـزيدية، كـما تم استيلاء العثمانيين على القطيف والبحرين في الخليج العربي.

والعـراق استحـوذ السلطان سليـمان القـانـوني عليـه عــام ٩٤١ هـ/ ١٥٣٤ م، وكان العراق يشكل أحد المطامح الـرئيسية للصفـويين، نـظراً لوجـود العتبـات الشيعيـة المقـدسـة في النجف وكربلاء والكاظمية، وصاروا يرون في احتـلاله مـزيجاً من التـدين والوطنية. وقد تفرغ سليـمان لانتزاع العـراق من الصفويـين، بعد ان دحر ملك المجر في موقعة مـوهاكـز ٩٣٢ هـ/ ١٥٢٦ م ودخل عاصمته (بودا). وقد حاول الشاه طهماسب الصفوي الاتصـال به وتنسيق التعاون معه ضد سليمان، ولكن هـذا زحف بجيشه نحـو العراق، واحتل بغداد ٩٤١ هـ/ ١٥٣٤ م، واتبع سياسة التسامح تجاه الشيعة، وتقّبـل ولاء قبيلة المنتفك العـربية التي تحكم البصرة ومـا حولهـا من جنوب العـراق، وبـذلـك اصبحت البصرة ولايـة عثمانية تابعة لولاية بغداد.

على ان النزاع العثماني ـ الايراني استمر في عهد الشـاه عباس الـذي خلف طهـماسب، فـاسـترد الايـرانيـون في عهـده بغـداد (١٠٣٣ هـ/ ١٦٢٣ م) وحكمـوها خمسـة عشر عـامـاً، منتهـزين فرصة انقلاب قائد الشرطة بكـر الصوبـاشي على الـوالي العثماني، واستنجـاده بهم، ثـم اختلافـه معهم لرفضهم الخـروج من بغداد،

وقتله، حتى إذا استعادها العثمانيون في عهد السلطان مراد الرابع (١٠٤٨ هـ/ ١٦٣٨ م) خلص العراق لهم، فظلوا يحكمونه، حتى اواخر الحرب العالمية الأولى.

لقد كان تجرّم البرتغاليين في البحار العربية من أهم دواعي فتح اليمن الذي اشرنا اليه، فقد استاء السلطان سليمان القانوني من البرتغاليين لقتالهم سلطان الكوجيرات الذي كان قد استنجد بحمية سليمان، لانقاذ السلطنات الاسلامية على ساحل الهند الغربي من عدوانهم. كما استاء من اتصال البرتغاليين باعدائه الصفويين لامدادهم بالتجهيزات الحربية، ومساعدتهم على صنع الاسلحة الحديثة وتدريبهم عليها. ولذا سارع الى ارسال حملة بقيادة والي مصر سليمان باشا الخادم من ثمانين مركباً، لمحاربة النفوذ البرتغالي في الهند وافريقيا الشرقية، وفك الحصار البحري الذي فرضوه على العالم العربي والاسلامي، والحيلولة دون وقوع الديار المقدسة الحجازية في أيديهم، اضافة الى حماية الطريق التجاري إلى مصر عبر البحر الاحمر والمحيط الهندي. وفي طريقها قضت الحملة على عديد من السفن البرتغالية، وضربت الحصار على قلعة (ديو)، ولما عيل صبر قائد الحملة، انسحب ولكنه عوّض عن فشله باحتلال عدن والمخا، وزحف على زبيد في اليمن حيث قضى على فلول المماليك، ولكن ظلت صنعاء والمرتفعات الجبلية بعيدة عن السيطرة العثمانية، الى أن تمكن سنان باشا من فتح صنعاء (٩٧٧ هـ/ ١٥٦٩ م)، واستكانت المقاومة الزيدية

موقتاً لتنشط من جديد وتستعيد صنعاء، وتضطر العثمانيين الى الانسحاب من اليمن (١٠٤٥ هـ/ ١٦٣٥ م)، واصبح اليمن مستقلا تحت حكم الائمة الزيود، الى أن عاد العثمانيون لفتحه عام ١٨٧٢ بعد شق قناة السويس، وتفاقم النزاع الدولي من حول الجزيرة العربية.

وفي حين اخفقت الجهود العثمانية، كالمملوكية، في طرد البرتغاليين من الخليج العربي، وفي ضرب نشاطهم في المحيط الهندي، وفي تحطيم حصارهم للبحار العربية، فانها استطاعت ان تبعد البرتغاليين عن بعض الحواضر العربية في افريقيا الشرقية، وان تخفف ضغطهم على الامارات العربية الساحلية في عمان ومسقط والخليج العربي. كما احبطت كل محاولة لتكوين جبهة برتغالية حبشية. وحظرت دخول المراكب الاوروبية الى البحر الاحمر لضمان سلامة الديار المقدسة الحجازية، وظل الحظر نافذاً حتى خروج العثمانيين من اليمن وانسحاب أسطولهم من المحيط الهندي.

ولكن العثمانيين، من ناحية اخرى، تقدموا نحو ميادين الصراع في البحر المتوسط وفي اقطار المغرب الكبير طرابلس وتونس والجزائر، حيث تمكنوا من انقاذ هذه الاقطار من اخطار الاحتلال الاسباني، ولكن نزول العثمانيين الى ميادين الصراع في المغرب تأخر عن مدّ يد المعونة الى مسلمي الأندلس الذين أجبروا على التنصرّ بعد سقوط غرناطة.

والحق اننا لو حلقّنا فوق عالم العروبة والاسلام كله شرقاً وغرباً، لوجدنا ان سقوط بغداد (٦٥٦ هـ/ ١٢٥٨ م) يسجل بداية دخول هذا العالم في دور الانحطاط الذي لا يزال يعمل على الخروج منه حتى الوقت الحاضر. وتبعه انهيار دولة الموحدين (٦٦٨ هـ/ ١٢٦٩ م) التي كانت تنتظم أقطار المغرب الكبير من حدود برقة شرقاً الى المحيط الأطلسي غرباً، في منتصف القرن السادس الهجري/ القرن الثاني عشر الميلادي، وأعقبت دولة المرابطين، وكان من أسباب سقوطها انقسام الأسرة الحاكمة على نفسها، واستعانة بعض افرادها على البعض الآخر حتى باعدائهم الاسبان. وكان هذا أول تدخل للعنصر الأوروبي في شؤون المغرب الذي اخذ يتزايد تدريجياً حتى انتهى بالاستعمار. ومن اسبابه ايضا، تقسيم الدولة بين ابناء الخليفة الموحدي وضم شيخ من شيوخ القبائل الى كل واحد منهم لمساعدته في شؤون الحكم. وسرعان ما انتقل النفوذ والسلطان الى هؤلاء الشيوخ، فتأججت بينهم نار العصبية القبلية، فتحاربوا وتنازعوا، وزالت دولة الموحدين نهائيا بوفاة آخر سلاطينها (٦٤١ هـ/ ١٢٧٥ م)، وكانت تجمع أهالي المغرب جميعاً من عرب وبربر في وحدة سياسية واقتصادية قوية. ثم تقاسمت املاكها دول ثلاث: الدولة الحفصية في تونس، ودولة بني عبدالواد أو الدولة الزيانية في تلمسان (الجزائر) والدولة المرينية في المغرب الأقصى. وكان الموحدون قد أخضعوا القبائل، وطردوا النورمانديين الذين فرضوا حمايتهم قبل ثلاثين عاما على معظم المدن التونسية الساحلية. وقد

عيّن الموحدون عام ٦٠٤ هـ/ ١٢٠٧ م قائداً من قوادهم هو عبدالواحد بن ابي حفص والياً على تونس، وبعد عقدين من السنين، حقق الولاة الحفصيون استقلالاً عملياً، وحكمت أسرتهم البلاد ما يزيد على ثلاثة قرون.

وبدأت هذه الدول الثلاث تتناحر وتتنازع وسعى كل منها في الفترة ما بين منتصف القرن السابع الهجري وحتى أواخر التاسع، لإعادة وحدة المغرب الكبير كما كنت أيام الموحدين، ولكنها كانت تعاني من عوامل ضعف أهمها عدم تبصّر حكامها بالخطر الأجنبي الداهم المتربص بهم إذا استمروا سادرين في التجزئة والخصومة، وكيد بعضهم للبعض الآخر. فالدولة الحفصية قوي نفوذها وأجبرت الدولتين الزيانية والمرينية على الاعتراف بسيادتها. ولكنها أضطرت لمواجهة الحملة الصليبية (الثامنة) ضد تونس عام ٦٦٨ هـ/ ١٢٧٠ م ولم يلبث الصراع على العرش ان احتدم بين افراد الأسرة الحاكمة، وعمّ الاضطراب انحاء البلاد التي انقسمت الى فريقين متنازعين ٦٨٣ هـ/ ١٢٨٤ م، ودخلت القبائل العربية البدوية طرفاً لترجيح كفة من يدفع أكثر. كما سعى كل فريق الى استعداء الزيانيين (بني عبدالواد) أو المرينيين على خصمه. وقاست الدولة الحفصية من شرور الصراع على الحكم والنزعات الإنفصالية، والاضطرابات القبلية وهجمات الاراغونيين الاسبان على السواحل التونسية من صقلية، ثم استعادت وحدتها بعد ربع قرن، وفي حين شنت حرباً (جهاداً بحرياً) على أوروبا المسيحية

أواخر القرن الرابع عشر الميلادي، أبرمت معاهدات تجارية مع الجمهوريات الايطالية كانت ذات فائدة للبلاد. وتميزت أواخر ايام الدولة الحفصية بظهور الاضطرابات الداخلية مجدداً، وبعجزها عن مدافعة الاسبان الذين تمركزوا (٩٤٢ هـ/ ١٥٣٥ م) في بعض المناطق الساحلية مثل حلق الوادي ما يقرب من اربعين عاماً (٩٤٢ ـ ٩٨٢ هـ/ ١٥٣٥ ـ ١٥٧٤ م)، لدرجة أن شارلكان (شارل الخامس) ثم فيليب الثاني فرضا حمايتهما على الامراء الحفصيين، على نحو جعل الرعية تزدريهم ولا تثق بهم، بل تقف الى جانب رجال البحر المغامرين من الاتراك امثال دارغوث.

أما الدولة الزيانية، فكان عليها ان تواجه جيرانها الحفصيين والمرينيين لفترات طويلة، اضافة الى القبائل في منطقة وهران، وتوجّب على الدولة المرينية ان تواجه حرب الاسترداد الاسبانية، وتحول دون استيلائها على المزيد من المدن العربية في اسبانيا، ولكن جهودها ذهبت ادراج الرياح. وشكّلت المساعي التوسعية للزيانيين تهديداً خطيراً للمرينيين دام اكثر من ربع قرن. ولم تستطع الدولة المرينية اعادة وحدة المغرب الكبير الا لبضعة اشهر، نظراً لتواضع قوتها العسكرية ومقاومة القبائل البدوية لها.

وحين ضعف شمال افريقيا العربي، وهان امره على اعدائه، وبعد سقوط آخر معاقل العرب (غرناطة) بيد الاسبان (٨٩٨ هـ/ ١٤٩٢م) نقل الاسبان الحرب الى الساحل الافريقي الشمالي، وعجزت الامارات المغربية عن الصمود أمامهم، فلجأت الى

السلطنة العثمانية، اكبر دولة اسلامية آنذاك، لتعمل على طرد الاسبان من الثغور التي احتلوها في طرابلس وتونس والجزائر، وتتعاون في اجلاء البرتغاليين عن عدد من الثغور المغربية المطلة على المحيط الاطلسي.

ولقد أجاب رجال البحر المغاربة، ومعهم عدد كبير من اللاجئين الاندلسيين الملتهبين حماسة، على التعديات البحرية واعمال القرصنة التي كان يمارسها الاسبان ضد ثغورهم، بنشاط بحري فعال، الذين أصبحوا قوة مرهوبة تحسب حسابها دول الغرب، ويُستعان بهم، كدولة الحفصيين التي ادخلت في خدمتها اثنين من كبار رجال البحر هما عروج واخوه خيرالدين من أسرة بربروسة أي اللحية الحمراء، ولم يكن غرضهما التلصص والسلب وإنما الحرب والجهاد لاعلاء كلمة الاسلام، ولذا طبقت شهرتهما آفاق البحر المتوسط، وذاع صيتهما بين رجال الملاحة الأوروبية من جبل طارق الى الدردنيل.

ويبدو ان ظاهرة (القرصنة) وجدت في القرون الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر في البحر المتوسط والمحيط الاطلسي، ولم تكن مقصورة على الممالك المغربية، وانما كانت تمارسها كل الدول الكبرى دون استثناء، وترتبت على طرد المسلمين من الأندلس، فصار الأخوان واعوانهم يعترضون سبل سفن اسبانيا وحليفاتها، ويستولون عليها وعلى متاجرها ويرون ذلك امرآ مشروعاً ما دامت حرب الاسبان على المسلمين في

الانـدلس قد اتخـذت شكـلا صليبيـا، اتضـح في تجنيـد الانكليـز والفـرنسيين والايـطاليين وغـيرهم في جيـوش الاسبـان، فـالـروح العدائية المتعصبة ضد الاسـلام كانت واحـدة، وهي التي أوجدت ظاهرة (القرصنة) في غرب البحر المتوسط، كما اوجدتها في شرقيه، ممثلة بقرصان فـرسان القـديس يوحنـا (الاسبتاريـة) الذين تـألفت جمعيتهم في الاراضي المقدسة العربية اثنـاء الحروب الصليبيـة، ثم خـرجت بعد طـرد الصليبيين الى جـزيرة رودس، وحـين غـزاهـا العثمانيون وفتحوها، لجأ القراصنة الى جزيرة مالطة، وكانوا يشنون حرباً لا هوادة فيها ضد سفن المسلمين وثغورهم.

وقد عاد الجهاد البحري على الاقتصاد النقدي التونسي (مثلاً) بمكاسب كبيرة، ذلـك انه اعتـبر جهاداً، وبهـذا الوصف، اكتسب شعبية كبيرة، واتخذه قطاع واسع من الاهلين مهنة، تجتـذب النقد الأجنبي، ولا سيما الريال الاسباني. كـذلك كـان الجهاد البحـري يسهم في اضفـاء الصفة الشرعيـة على السلطة العثـمانية في تـونس والجـزائر. ولا شـك في ان ظهور الـدولـة العثـمانيـة شرق البحـر المتوسط، في أقوى امتدادها بعهد السلطان سليم الاول والسلطان سليـمان القانـوني، قد أذكى القـرصنة الأوروبيـة، وقـوّى حـركـة الجهاد البحري الاسلامي. وكان يقابلها ظهـور اسبانيـا في منطقـة غرب البحر المتـوسط، ولذا احتـدم التنافس بـين الدولتـين، وكل منهما تريد محو راية الاخرى من تلك المنـطقة. وكـان من الطبيعي ان ينحـاز اهالي شـمال غـرب افـريقيـا من العـرب والمسلمـين الى

الدولة العثمانية، بحيث امتد نفوذها الى اقطار الجزائر وطرابلس وتونس. وتم ذلك نتيجة تدخل غير مباشر، وفي وقت اشتد فيه الصراع بين المسلمين والاسبان بعد طرد المسلمين من الاندلس، وتعقبهم الى ثغور المغرب الكبير.

دخلت الجزائر تحت الراية العثمانية، بمحض ارادة حاكمها خيرالدين بربروسة الذي خلف اخاه (عروج)، وكان قد انتقل مع اخوته عروج والياس واسحاق من جزيرة لسبوس في بحر الأرخبيل، بسفنهم وعتادهم الى الجزائر، حيث أعجب بجرأتهم أهالي الموانىء الجزائرية المحتلة، أو المهددة بخطر الاحتلال الاسباني، ومنها مدينة الجزائر التي استنجد اهلها بعروج ضد الاسبان، فسارع واحتل المدينة بمساعدتهم، ثم توسع غرباً فاستولى على بعض الثغور الجزائرية، ولم يلبث ان قتل في صدام مع الاسبان (٩٢٤ هـ/ ١٥١٨ م) بعد ان أضعف الأسرة الزيانية الحاكمة وأوقف الغزو الاسباني. وادرك خيرالدين الذي كان مدفوعاً بعاطفة دينية صادقة، أنه لن يتمكن من القضاء على التهديد الاسباني ببضع عشرة سفينة وثلة من الاعوان المخلصين، فجمع اعيان البلاد واقنعهم بإعلان تبعية الجزائر للدولة العثمانية باعتبارها الدولة الاسلامية التي تستطيع مواجهة العدوان المسيحي الخارجي. وسرعان ما اعترف خير الدين بسيادة السلطان سليم الذي سر بهذه البادرة، وانعم عليه بلقب (بكلربكي) أي (بك البكوات) وأمدّه بقوة انكشارية مزودة بالمدفعية وبمتطوعة وبعض

السفن، وجعل سفنه جزءاً من الأسطول العثماني، وعينه حاكماً من قبله على الجزائر التي تمكن من الاستيلاء عليها بفضل هذه المعونة (٩٣٦ هـ/ ١٥٢٩ م)، فكانت اول بلدان المغرب الكبير التي خضعت للعثمانيين.

ولما تزعم شارل الخامس (شارلكان) ملك اسبانيا والعدو الأقوى للدولة العثمانية، حملة صليبية ضخمة لاحتلال مدينة الجزائر (٩٤٨ هـ/ ١٥٤١ م) مني بكارثة كان لها دوي كبير في العالم المسيحي، اذ شارك فيها نبلاء كثيرون من اسبانيا والمانيا وايطاليا، إضافة الى فرسان القديس يوحنا وأخوي البابا. وسلمت الجزائر من الاحتلال الاجنبي حتى الثلاثينات من القرن التاسع عشر.

اما تونس فقد استولى عليها خيرالدين عام (٩٤١ هـ/ ١٥٣٤ م) منتهزاً اضطراب احوال الدولة الحفصية وانحلالها التدريجي، ولم يلبث شارلكان ان جردّ حملة كبرى قادها بنفسه، ودخل تونس، واعاد الامير الحفصي للحكم، ثم غادرها بعد ان ترك فيها حامية اسبانية. وبما ان تونس ذات موقع استراتيجي هام يشرف على مضيق صقلية الذي يربط بين حوض البحر المتوسط الشرقي والغربي، فقد شيد شارلكان حصناً منيعاً في ميناء العاصمة تونس، وبفضله بقيت الحامية الاسبانية هناك اربعين عاماً تقريباً.

وفي غضون ذلك تمكن القائد دارغوث (طرغوت) الذي ربط

نفسه ـ كخيرالدين ـ بالدولة العثمانية من احتلال طرابلس الغرب، بعد طرد فرسان القديس يوحنا منها، وكان الاسبان قد احتلوها عام ٩١٦ هـ/ ١٥١٠ م وسلموها الى الفرسان ليحكموا السيطرة على طرق الملاحة بين الحوضين الشرقي والغربي للبحر المتوسط، ولذلك كافأت الدولة العثمانية دارغوث وعينته والياً على طرابلس مع لقب باشا (٩٦٣ هـ/ ١٥٥١ م). وقد رجّح هذا الوضع كفة العثمانيين في صراعهم مع الاسبان، فاسترجعوا تونس (٩٨٢ هـ/ ١٥٧٤ م) بفضل تعاون حاكم الجزائر وحاكم طرابلس، اللذين وصلتهما تعزيزات قوية من الاستانة بقيادة سنان باشا فاتح اليمن.

على ان السيادة العثمانية المباشرة على ولايات طرابلس وتونس والجزائر لم تدم طويلاً، إذ ظهرت سلطة الأسر المحلية وعصبيات العساكر ورجال البحر التي لم تعترف إلا بالسيادة العثمانية الإسمية. ففي طرابلس قامت الأسرة القرمنلية عام ١١٢٣ هـ/ ١٧١١ م، بينما ظهر في تونس والجزائر نظام عسكري عرف بنظام البايات ونظام الدايات. وتعزى نشأة هذه الأنظمة المحلية والعسكرية الى ضعف الدولة العثمانية، وانشغالها عن الاهتمام بشؤون ولاياتها، وبخاصة البعيدة، مما افسح المجال لسقوط هذه الولايات بعد ذلك في قبضة الاستعمار الاوروبي، وسنجمل فيما يلي كل ذلك:

ليبيا

يرجع الفضل إلى دارغوث في تثبيت الحكم العثماني في ليبيا، وقد شارك في نهاية حياته في الحملة التي وجّهها السلطان العثماني سليمان القانوني لاحتلال جزيرة مالطة معقل فرسان القديس يوحنا. ولقي دارغوث حتفه أثناء الحصار. ويبدو أن دارغوث أكثر من جند الانكشارية في ليبيا، حتى عظم نفوذهم وأصبح الوالي في طرابلس الغرب لا يبرم أمراً إلّا بموافقتهم. لقد كانت الانكشارية دعاة الحكم في النيابات (الولايات) المغربية ـ طرابلس وتونس والجزائر ـ وكان لهم ديوان ينظم شؤونهم ويحمي مصالحهم وهو مؤلف من كبار ضباطهم. وعلى الرغم من نفوذ رجال الجهاد البحري، فإن الانكشارية في هذه النيابات كانوا يمارسون النفوذ الفعلي، ويقتسمون مع رجال البحر غنائم الجهاد البحري ضد مراكب الفرنجة. وعلى الرغم من اضطراب شؤون طرابلس في فترة القرن ونصف القرن الأولى من الحكم العثماني، فقد توطدت السلطة العثمانية في طرابلس، وبرقة وفزان، وارتسمت ملامح ليبيا الحديثة في أواسط القرن السابع عشر.

وفي مطلع القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي (١١٢٤هـ/١٧١١م) كانت الأحوال مهيأة لظهور حاكم قوي من القولوغلي (أي أبناء الأتراك العثمانيين من النساء المحليات) يدعى أحمد القرامنلي، توصل إلى الحكم بموافقة الجند والأهالي، لينقذ البلاد من الفوضى والفتن، ويثبت قواعد الحكم. وكانت

أسرته قد جاءت من قرمان جنوب الأناضول، واستقرت في طرابلس، وتزاوجت فيها مع العرب، وبدأ حكم الأسرة القرامنلية في ليبيا الذي دام قرناً وربع القرن، واعترفت الآستانة بالأمر الواقع، وأنعمت على أحمد القرامنلي بلقب باشا مع رتبة (بكلربكي)، وأقرّت توارث أبنائه للسلطة (١١٣٢هـ/١٧١٩م)، فنظم الادارة المدنية والعسكرية، ورتب شؤون الأسطول والمال والقضاء. ويعتبر قيام الأسرة القرامنلية في طرابلس انتصاراً للقولوغلي على الانكشارية، وهو أيضاً انتصار للعنصر الوطني على حساب العنصر التركي، إذ اعتمد مؤسس الأسرة علي المجندين من مدينة طرابلس، وأبناء القبائل العربية، وفضّلهم على الانكشارية المشاغبين، وبما أنه لم يكن يطمئن إلى نوايا علي باشا حاكم تونس من الأسرة الحسينية، فقد تقرب عام ١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م من داي الجزائر الذي عرض تكوين حلف دفاعي بين النيابات الثلاث، لتسوية الخلافات بينها. واستمر أحمد باشا في الحكم حتى عام ١٧٤٥ صان خلالها وحدة البلاد (برقة وطرابلس وفزان) وعمل على تأمين طرق التجارة عبر الصحراء إلى بلاد السودان وشجع الزراعة وأنواع الصناعة الصغيرة، وتابع خلفاؤه سياسته في الاهتمام بالبحرية حتى اكتسبت ليبيا مكانة دولية، فعقدت معها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقيات، لضمان سلامة سفنها من هجوم سفن الجهاد البحري الليبية، مقابل أتاوات سنوية تدفعها تلك الدول. ولكن في القرن التاسع عشر، بدأت تلك الدول تتمنع عن دفع الأتاوات،

ولاسيما بعد أن قرر مؤتمر ڤينا (١٢٣٥هـ/١٨١٥م) منع النشاط البحري العربي، تحت ستار مكافحة القرصنة في البحر المتوسط وسواه، فاضطربت مالية البلاد، وتطلع حكام ليبيا وتونس والجزائر للحصول على القروض من الأجانب.

وقد شهدت ليبيا في عهد يوسف القرامنلي (١٢١٠ - ١٢٤٨هـ/١٧٩٥ - ١٨٣٢م) أحداثاً دولية هامة، كالحملة الفرنسية على مصر، والحروب النابليونية. وضاق الأهالي ذرعاً بزيادة الضرائب في عهده، فثاروا عليه، وزاد من حرج موقفه وصول السفن الانكليزية إلى طرابلس للمطالبة بسداد القروض المستحقة، فاستقال عام ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م، وتولى مكانه ابنه علي، وخشي السلطان محمود الثاني أن تتطور أوضاع ليبيا على نحو ما تطورت إليه في مصر محمد علي باشا، أو أن يكون مصير ليبيا كمصير الجزائر، ومهدت له الحالة المضطربة في ليبيا، وانقسام الأسرة الحاكمة على نفسها سبيل التدخل، فأرسل أسطولاً كبيراً عام (١٢٥١هـ/١٨٣٥م) وأنهى حكم الأسرة القرامنلية، وأعاد ليبيا إلى الحكم العثماني المباشر حتى عام ١٩١١.

تونس

لا يكاد يختلف تطور الأحداث في تونس عن تطورها في ليبيا والجزائر في الحقبة الحديثة. وقد اكتسبت تونس أهمية خاصة في الصراع العثماني - الاسباني في البحر المتوسط، نظراً لموقعها

الجغرافي الهام، ولذا تبادل الطرفان المتنازعان احتلالها غير مرة. وتعتبر معركة تونس بين العثمانيين والاسبان عام ١٥٧٤ آخر معركة حاسمة تحدد الوضع بعدها على نحو أصبح معه الساحل الشمالي للمتوسط أوروبياً مسيحياً، والساحل الجنوبي عربياً اسلامياً، وإن ظل النزاع محتدماً بين نيابة الجزائر العثمانية واسبانيا طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر، بسبب احتلال الاسبان لمدينة وهران.

في البدء ألحقت تونس موقتاً بحكم البكلربايات في الجزائر بصيغة (بكوية)، ثم تحولت إلى ولاية على رأسها (بكلربكي) بلقب باشا يساعده ديوان مؤلف من كبار رؤساء الحامية الانكشارية وعددها ما بين ٣ ـ ٤ آلاف. ويبدو أن صغار ضباط الانكشارية استاءوا من احتكار كبارهم للسلطة، فقتلوهم وحلّوا مكانهم في عضوية الديوان، وكان يطلق على كل منهم لقب (داي) وهو في الأصل رئيس لمائة. وحين ثبت عجز مثل هذا النظام السياسي، استولى أحد الدايات واسمه عثمان داي على السلطة في البلاد، واستهل عهد سيطرة الدايات الذي استمر حتى منتصف القرن السابع عشر. ونظمت الادارة في عهده، فانشىء منصب (الباي) أو قائد القوات البرية، ومنصب (القبطان) وهو قائد الأسطول. وخلف يوسف داي الذي لا يقل أهمية عن سلفه. وقد عني بالجهاد البحري ضد السفن التجارية الأوروبية. وفتح وسلفه أبواب تونس أمام مهاجرة العرب المسلمين المطرودين

من الأندلس، فأدخل هؤلاء إليها خبراتهم المتقدمة في الصناعة والتجارة والزراعة والعمران.

وتعاظم شأن (الباي) حتى أصبح أكثر أهمية من الداي، وذلك لأن مهامه العسكرية كقائد للجند أتاحت له إدارة شؤون القبائل وجمع الضرائب، واستطاع الباي مراد أن ينتزع السلطة من الداي، ويجعلها وراثية في أسرته ما بين (١٠٢٢ - ١٠٤٠هـ/١٦١٢ - ١٦٣١م) وأعلن ولاءه للآستانة، وحصل على لقب باشا وخلفه ابنه حمودة باشا (١٠٤٠ - ١٠٧٠هـ/١٦٣١ - ١٦٥٩م) الذي يعتبر من كبار حكام تونس في القرن السابع عشر، فقد وطد الأمن في البلاد، وأخضع القبائل المتمردة، واستقبل سفراء الدول الأوروبية. ومما أضعف الأسرة المرادية تنازع أفرادها، واستعانة بعضهم بالدايات في الجزائر، على البعض الآخر، حتى ثار آغا السباهية الشريف وقتل جميع أفراد الأسرة الحاكمة عام ١١١٤هـ/١٧٠٢م، وجمع في شخصه سلطات الباي والداي (رئيس الديوان) ولكنه جُرّ إلى حرب مع داي الجزائر فهزم وأسر، وانهار نظامه (١١١٧هـ/١٧٠٥م)، وخلفه قائد فرسانه حسين بن علي، فأسس الأسرة الحسينية التي حكمت تونس وشهدت فرض الحماية الفرنسية عليها (١٨٨١)، واستمرت حتى استقلال البلاد واعلان الجمهورية عام ١٩٥٧.

الجزائر

لا تختلف أوضـاعها الـداخلية عن مثيـلاتها في ليبيـا وتونس، فمنذ أن ألحقت الجزائر بالدولة العثمانية مرت بأربع فترات مختلفة، أولها فترة البكلربكوات (جمع بكلربكي) وامتـدت ما بـين (٩٢٣ ـ ٩٩٦هـ/١٥١٨ ـ ١٥٨٧م)، وفيهـا تولى حكم الجـزائر عـدد من البكلربكوات أصحاب الكفاءات البحريـة والعسكريـة والادارية، بـرز منهم خير الـدين بربـروسة وسـواه، وأصبح للجـزائر بفضـل جهدهم مكانة مرهوبة في البحر المتوسط، ولكن قبضتهم مـا لبثت أن تراخت على الجيش والبحرية، نتيجة هزيمة العثمانيين في معركة ليبانتو البحرية (٩٧٩هـ/١٥٧١م)، أمام أساطيل البندقية واسبانيا والبابوية. وقد ساهمت هذه الهزيمة مـع استعادة العثـمانيين لتـونس من الاسبـان، في فتور الحـماس الذي كـان يـدفـع العثـمانيـين إلى السيادة على الحوض الغربي للمتوسط، والاسبان إلى السيـطرة على حـوضه الشرقي، فـألغت الآستانـة نظم البكلربكـوات، وجعلت الجزائر ولاية عادية يحكمها وال برتبة باشا.

أما فترة الباشوات (٩٩٦ ـ ١٠٧٠هـ/١٥٨٧ ـ ١٦٥٩م) فقد تميزت بالصراع بين القوى الرئيسية الثلاث: الباشـا ممثل الـدولة، والأوجاق ممثل الانكشارية، والـطائفة وهي مجلس رؤسـاء البحر. واستقرت الأحوال حين اندمج الانكشارية في سلك البحرية، وتم ذلـك بصعوبـة نظراً لانتـماء الطائفـة إلى العنصر الـوطني، وانتـماء الانكشارية إلى العنصر التركي وسواه. ولم تلبث أن تناقصت أهمية

الباشوات، وبدأت فترة الأغوات (١٠٧٠ ـ ١٠٨٢هـ/ ١٦٥٩ ـ ١٦٧١م) حين نصب الأوجاق أحد أعضائه من الضباط الأربعة والعشرين داياً أو حاكماً فعلياً. وسرعان ما أفضى هذا النظام إلى انتشار البلبلة والفوضى في البلاد، إذ كان على الآغا أن يتخلى عن منصبه لمن يليه في الأقدمية، وصار الانكشارية يغتالون الأغوات، وهنا فضل الأهالي أن يتولى أمور البلاد حاكم من (الطائفة) لأنه أقدر على تمثيل مصالحهم، وبالفعل أنهى رؤساء البحر سيطرة الانكشارية، وفرضوا أحدهم على الأوجاق، وبدأت فترة الدايات (١٠٨٢هـ/١٦٧١م) التي استمرت حتى نزول قوات الاحتلال الفرنسي في الجزائر عام ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م.

ويذكر أنه منذ أن انفصلت تونس عن التبعية للجزائر، نشأت بينهما مشكلة حدود، كانت تشتد حين يتولى حكم قوي في تونس، فيطمح للإستيلاء على منطقة قسنطينة، كما حدث في عهد مراد بك، في منتصف القرن السابع عشر، أو حين يتولى دايات أقوياء في الجزائر، فيتطلعون إلى ضم ولاية تونس بأكملها. وفي كثير من الأحيان كانت الآستانة تتوسط في النزاع بين النيابتين، مذكرة بالوشائج الروحية التي تربط بينهما، فكان الدايات والبايات يستجيبون للنداء طائعين حيناً، ومذعنين لضغط الرأي العام الاسلامي أحياناً. ورأت الآستانة أن تحل مشكلة الحدود، فتوسطت لعقد اتفاقية بين البلدين ترسم الحدود وتخططها، وأبرمت اتفاقية عام ١٢٣٧هـ/١٨٢١م، وهي أقرب إلى أن تكون

اتفـاقية حـدود بين دولتـين لا بين ولايتـين. واتضـح أن الجـزائـر كوحدة سياسية تشكلت نهائياً خلال العهد العثماني، إذ امتدت إلى واحات الميزاب الموغلة في الصحراء الكبرى.

هـذا إلى أن الحرب الجهـادية البحـريـة التي كـانت تتـولاهـا الجزائر ضد المراكب الأوروبية في البحر المتوسط، مثل ليبيا وتونس والمغـرب الأقصى (مراكش)، قـد أدت إلى صدامـات مسلحة مـع الأساطيل الأوروبية، كما أدت إلى قصف مدينة الجزائر عدة مرات من جانب الأسطول الانكليزي والأسطول الفرنسي.

ويلاحظ أن الجزائر، مثل ليبيا وتونس، قـد حققت في القرن الثـاني عشر الهجري - الثـامن عشر الميلادي - استقـلالاً ذاتيـاً عن الدولة العثمانية، وأبرمت الاتفاقات مع دول أوروبـا دون الرجـوع إلى الآستانة، وفعلت أوروبا الشيء نفسه مع النيابات الثلاث.

والحق أن الفـترة العثمانيـة من تاريـخ أقطار المغـرب الكبـير: ليبيا، تونس، الجزائر، تعتـبر ذات أهمية أسـاسية وحـاسمة، ليس فقط لأنها امتـدت ثلاثـة قرون بـالنسبة للجـزائر، وثـلاثـة قـرون ونصف القرن بالنسبة لتونس، وحوالى أربعة قرون بالنسبـة لليبيا، وإنما أيضاً لأنها فترة تعرضت في مطلعها هذه النيابات لخطر مشترك هو الغزو الاسباني الذي حاول باحتلال الثغور الساحلية أن يكـرر مأساة الأندلس، وينهي الوجود الاسلامي في افريقيا العربية. كـما تعـرضت بعـد ذلـك لاعتـداءات متكـررة من جـانب الـدول

الأوروبيـة، وخـاصـة اسبـانيـا وفـرنسـا وانكلترا، متخـذة شكـل الحملات الصليبية، ولكن النيـابات الثـلاث صمدت لهـا وتغلبت عليها وتزايدت ثقتها بقوتها.

وعـلى الصعيد السيـاسي والحضـاري، تحقق لهـذه النيـابـات المغربية في الفترة العثمانيـة، تعميق اصابتهـا الحضاريـة، وترسيـخ تـراثها العـربي الاسلامي، ومقـومات وجـودها السيـاسي والقومي الذي برزت معالمه في المرحلة الاسلاميـة السابقـة. فضلاً عن أنـه اكتمل فيها الكيان السياسي فظهرت هويتها الـواضحة، وتحـددت مقومات الدولة فيها، بالمقارنة مع المرحلة السابقة التي تلت انقسام دولة الموحدين التي توارثها الحفصيون والزيانيون والمرينيون. وعلى رغم تبعيـة هذه النيـابات الثـلاث إسمياً للدولـة العثـمانيـة، فقـد ارتسم كيان كل منها، من حيث اختيار العـاصمة، ورسم الحـدود مع جاراتهـا، وظهور الأجهـزة الإدارية، ووضـع نظم اقتصـادية، واقرار أوضاع اجتماعية، وارتباط كل من هـذه النيابـات بعلاقـات سيـاسية خـارجية تـوافق مصالحهـا وأوضاعهـا، وتـوثيق صـلاتهـا بخاصة مع البلدان العربية في المشرق ومع السلطنة العثمانية.

المغرب الأقصى

أمـا المغرب الأقصى (مـراكش) فقد كـانت ظروفـه تميـزه عن النيابات العثـمانية: الجـزائر وتـونس وطرابلس، فهـو من ناحيـة لم يخضع للسياسة العثمانية أبداً، بـل تعاقبت عليـه في الحكم أسرتان

هما الاشراف السعديون، والاشراف العلويون. ومن ناحية أخرى فإن نشاط رجال البحر لم يكن بارزاً متميزاً، بخلاف النيابات المغربية العثمانية، فإنها في جمعها بين عناصر القوة البحرية وعناصر القوة البرية، وفي طبيعة علاقاتها بالأقاليم وأهاليها، لم تكن فقط مشابهة في ظروفها خلال القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، وإنما أيضاً كانت تطوراً جديداً في تاريخ شمال افريقيا العربي.

وقد تأثرت سياسة المغرب الخارجية بمجاورته للنيابات العثمانية، وبمحاولة الحكومة العثمانية ونيابة الجزائر التدخل في شؤون المغرب الداخلية في أكثر من مناسبة. وحين عجزت الدولة الوطاسية التي خلفت الدولة المرينية عن مجاهدة البرتغاليين وصد الغزو الأجنبي، قامت دولة الأشراف السعديين للقيام بذلك. إذاً يمكن أن يعزى قيام الأسرة السعدية(*) في مراكش إلى نفس الظاهرة التي اجتذبت العثمانيين إلى الجزائر وتونس وطرابلس، وهي العدوان الأوروبي الذي انتقل إلى مرحلة الهجوم بعد أن ظل مدافعاً عما بيده ضد غزوات العرب المسلمين. وكان أسلاف السعديين عرباً خلصاً انتقلوا من الحجاز إلى المغرب في زمن مبكر (حوالى القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي) واستقروا

(*) يرجع بعض المؤرخين نسبة الأسرة السعدية إلى قبيلة سعد من هوازن التي تنتمي إليها مرضع النبي حليمة السعدية، ومنهم من يرجعها الى محمد النفس الزكية من أبناء الحسين بن علي (رضي الله عنه).

في واحـات وادي درعة في أقصى جنـوب المغـرب، حيث عـاشـوا يطلبون العلم ويفقهون الناس في الـدين على عـادة شيوخ الـزوايا والمرابطين آنذاك، وبعد مدة انتقلوا شمالاً إلى منـطقة السـويس، حيث توجه الناس إلى محمد، كبير هذه الجماعة الملقب بالقائم بأمر الله (٩٢٣هـ/١٥١٧م) وبايعوه على مجاهدة البرتغـاليين فقط، لأن الدولة الوطاسية كانت قائمة، فقبـل دعوتهم، وهـاجم البرتغـاليين في ثغـر أغاديـر، ثم توفي وتـرك ولدين همـا أحمد الأعـرج ومحمـد المهـدي. وكانت البيعـة للإبن الأكـبر أحمد، فـاتخـذ أخـاه وزيـراً يشـاركه في الحكم ويستعـين برأيـه. وزحف الأخوان شمـالاً عـلى طريقة المرابطين والموحدين من التجمـع في الجنوب والـزحف نحو الشمال، ودخلا مدينة مراكش (٩٣٢هـ/١٥٢٥م) مظهرين الولاء للسلطان الـوطاسي الحـاكم، ثم حاربـا البرتغـاليين فـاستوليـا على حصن أغادير (٩٤٨هـ/١٥٤١م) واضطرا البرتغاليين لـلإنسحاب عن مواقع كثيرة مثل صـافي وآزمور وأصيـلا (٩٥٥هـ/١٥٤٤م)، وبذلك تمكنت الدولة السعـدية من تصفيـة الوجـود البرتغـالي من ساحل المغرب على الأطلسي، ولم يلبث السعديون أن شتتـوا شـمل الوطاسيين، وطردوهم من فاس (٩٦٠هـ/١٥٥٣م)، على رغم أن أحـد أفـراد الأسرة الـوطـاسيـة هـرب وطلب معـونـة العثمانيـين لاسـترجاع ملكـه، وتم له ذلـك بمساعـدة العثمانيـين في الجزائـر، ولكن محمد المهدي عاد فاستولى على فاس وقضى على الـوطاسيـين نهائياً، وكانت هذه هي المرة الأولى والأخـيرة التي امتد فيهـا النفوذ العثماني إلى المغرب الأقصى. غير أن الدسائس الأجنبية الناجمة عن

أطماع الدول المسيحية من ناحية والعثمانيين من ناحية ثانية، فعلت فعلها، وبخاصة بعد ظهور المنازعات بين أفراد الأسرة المالكة، ذلك أن السلطان محمد الغالب بالله (٩٦٥ - ٩٨٢هـ/١٥٥٧ - ١٥٧٤م) وجد أن مصالحة الاسبان خير وسيلة لمقاومة العثمانيين الذين يريدون ابتلاع المغرب، كما أوجد علاقات تجارية مع انكلترة، ولكن أخويه عبدالملك وأحمد عارضا سياسته، ولاذا بالأستانة وطلبا معونتها لفتح المغرب. وفي غضون ذلك توفي الغالب بالله وخلفه ابنه محمد المتوكل على الله، فعجز عن صد القوات العثمانية الزاحفة، مع عبدالملك وأحمد، واضطر إلى إغراء دون سيباستيان ملك البرتغال بفتح المغرب، وكان سيباستيان شديد التعصب ضد الاسلام، فرحب بالعرض وجهز حملة صليبية شارك فيها اسبان والمان وبرتغاليون. وعبر البحر ومعه الرهبان وكبار رجال الكنيسة. وفي صيف عام ٩٨٦هـ/١٥٧٨م جرت معركة وادي المخازن الحاسمة شمال مدينة فاس، وأسفرت عن هزيمة ساحقة للحملة التي هلك فيها ثلاثة ملوك هم عبدالملك الذي وافته المنية في بداية المعركة، والمتوكل الذي غرق، وسيباستيان الذي قتل أثناء المعركة. وتولى أحمد الحكم بعد أخيه، وقطف ثمار النصر، فتلقب بالمنصور بالله، وعلا شأن الدولة السعدية بهذا النصر المبين، ووصلت إلى أوج قوتها وازدهارها، في حين تحطمت قوة البرتغال، ولم تمض سنتان حتى ضمها فيليب الثاني ملك اسبانيا إليه. وأقام المنصور علاقات طيبة مع السلطان العثماني، وأنشأ علاقات تجارية مع انكلترا. وبعد وفاته تنازع

أبناؤه الثلاثة على السلطة، وانقسمت البلاد بين المأمون الذي استولى على فاس بمساعدة الاسبان، وبين زيدان الذي احتل مراكش والجنوب، وعمّت الفوضى. ورفعت القبائل العربية والبربرية رأسها، وصارت تساوم على مساعدة هذا أو ذاك، واضطرب حبل الأمن، ومهد كل ذلك لظهور أسرة الأشراف العلويين التي بدأت تبرز في سجلماسة، جنوب البلاد، وتستعد لتأخذ مكان السعديين الذين انهاروا نهائياً حوالى عام (١٠٧٠هـ/١٦٥٩م). وهذه الأسرة التي يعود نسبها إلى آل علي بن أبي طالب (رضي)، سيطرت على فاس (١٠٧٦هـ/١٦٦٦م). ويبدو أن آل البيت منذ أن ضاقت بهم الأحوال في الحجاز (ينبع النخل) كانوا يهاجرون إلى المغرب حيث يجدون هنالك التعظيم والاحترام. وقامت دولة الأشراف العلويين عام ١٠٧٥هـ/١٦٦٤م، وما زالت تحكم المغرب حتى اليوم. ويعتبر محمد بن الشريف بن علي مؤسس الدولة، إذ قاد أنصاره من العرب والبربر نحو الشمال، واصطدم بالعثمانيين على حدود الجزائر وتلمسان، وكانت النتيجة رسم الحدود بين المغرب والجزائر، ثم خرج على محمد أخوه الرشيد وجرت بينهما حرب قتل في بدايتها محمد بن الشريف وانتقل الملك لأخيه رشيد الذي يعتبر الأول في نظر كثير من المؤرخين وبخاصة لأنه قضى على السعديين وفتح الكثير من البلاد، ثم توفي لدى جموح جواده عام (١٠٨٢هـ/١٦٧١م)، ولكن رجل هذه الدولة هو الأخ الثالث مولاي اسماعيل، ويعتبر أعظم سلاطين المغرب في العصر

الحديث، فقد دام حكمه أكثر من نصف قرن (١٠٨٣ ـ ١١٣٩هـ/١٦٧٢ ـ ١٧٢٧م)، وبعد أن حقق وحدة البلاد في الداخل، وارتفع بمكانتها في الخارج، اتجه بجيشه المؤلف من القبائل العربية، والمتطوعة من رجال الزوايا والمجاهدين، وبخاصة من السود (عبيد البخاري) المشهورين بالشجاعة، لتحرير البلاد من الجيوب الأجنبية التي احتلها الأوروبيون على السواحل، فانتزع معظمها. ولكن أحوال دولته التي بلغت أعظم درجات القوة والثروة، لم تلبث ان اضطربت بعد موته، فقد انقسم أولاده واختلفوا على السلطان، كما انقسم الجيش، واستفادت الدول الأوروبية، وبخاصة انكلترا، لترويج متاجرها بعقد صفقات شراء السلاح، لتزيد الفتن اشتعالاً وتضاعف أرباحها. ثم تحسنت الأحوال في عهد السلطان محمد بن عبدالله الذي حكم ما بين (١١٧٠ ـ ١٢٠٤هـ/١٧٥٧ ـ ١٧٧٢م)، وعمل على استرداد ما بقي بيد الأجانب من ثغور بلاده مثل مازاغان، وبذلك طهر الساحل الأطلسي كله، ولكنه لم يستطع تحرير سبتة ومليلة على ساحل المتوسط من الاسبان، وان استطاعت دولته أن تبقي المغرب بعيدة عن الحكم العثماني، وعن الضغط والاحتلال الأوروبي أيضاً، حتى وقعت فريسة للفرنسيين والاسبان في بداية العقد الثاني من القرن العشرين.

الفصل الثاني

ارتباط الهيمنة الاستعمارية بالتجزئة العربية (١٧٩٨ - ١٩٢٠)(١)

أولاً: تمهيد

نكبت أقطار الوطن العربي باستعمار أربع دول أوروبية، هي فرنسا وانكلترا بالدرجة الأولى، وايطاليا واسبانيا بالدرجة الثانية. وقد تحقق هذا الاستعمار في أزمنة مختلفة وظروف متباينة وأشكال متنوعة، وبالمقابل أدت ثورة كل قطر من هذه الأقطار العربية ضد دولة الاستعمار المهيمنة عليها، إلى تكوين حكومة وطنية ذات استقلال جزئي مقيد، تدرجت منه إلى الاستقلال التام المطلق بوسائلها الخاصة، وبجهود أبنائها في أوقات مختلفة، ولذلك تكونت في الأقطار العربية دول متعددة، وظهرت التجزئة العربية في صورتها الراهنة.

وقد رأينا في الفصل الأول كيف أن الدولة العثمانية التي

حكمت معظم أقطار الوطن العربي، قد حافظت على نوع من (الوحدة) بينها. ونحن قبل أن نعرض للجولات الاستعمارية الأوروبية التي رمت إلى احتلال الأقطار العربية، سنشير بإيجاز إلى هذه (الوحدة) وإلى عواملها ومقوماتها في العصر العثماني الأول، أي قبل أن ينشب الاستعمار الأوروبي مخالبه في الأقطار العربية مشرقاً ومغرباً.

كان العرب والترك قبل أن تفرّق الأحداث والظروف بينهم أواخر الحكم العثماني، أبناء دولة اسلامية واحدة. ومتحضرين بحضارة واحدة، مشتركين في مجتمع واحد. ومما سهّل هذا التعايش بين المطرفين أن الدولة عاشت في العصر العثماني الأول ـ مابين القرن السادس عشر ومطلع القرن العشرين ـ تؤمن بالفكرة العثمانية، أي تؤمن بتنوع الثقافات وتعدّد الشعوب. ولم تأخذ بالفكرة القومية التركية إلاّ في أواخر العصر العثماني الثاني.

وعلى الرغم من وجود فارق ظاهر بين الارستقراطية التركية، ممثلة في الحكام وكبار الموظفين والقادة، وبين الرعية العربية، ممثلة بالصنّاع والزراع والتجار والعلماء، فقد حافظ المجتمع على قوالبه الادارية العربية، وعلى مصطلحاته ولغته وتنظيماته. ويمكن التأكيد على أن عناصر الدولة وأجناسها من ترك وعرب لم تكن تشعر ـ عموماً ـ بعواطف العصبية العنصرية، ما دامت تؤمن بما للدين إذ ذاك من القوة في تنظيم المجتمع، بحيث يصبح تصوّر بناء

السياسة الداخلية أو الخارجية على غير أساس الدين أمراً مستحيلاً.

وظل المجتمع العربي سليم العروبة بعيداً عن التأثير العثماني، لأن الحكم العثماني لم يتدخل في حياة الناس، بل أبقى ما كان، مكتفياً بمظاهر السيادة: حفظ الأمن، والذود عن البلاد وجباية الأموال المقررة والقضاء، وترك ما عدا ذلك للجماعات والطوائف، تديره وفقاً لأعرافها وتقاليدها. ولم يطرأ أي تغيير على مقومات المجتمع، إذ بقيت عناصر السكان كما كانت: الفلاحون والبدو والصناع والتجار والعلماء والأجناد وأصحاب المناصب، وبقي ما كان بين هذه العناصر من علاقات، كما بقيت نظم ملكية الأرض والجباية.

أما سياسة الدولة العثمانية نحو رعاياها من غير المسلمين (أهل الذمة)، فهي السياسة الشرعية: دخلوا في ذمة المسلمين، فيجب على الدولة أن تلحقهم بالجماعة، وأن تكفل لهم حرية شعائرهم الدينية، وتضمن لهم الحياة والمال. وعليهم أعباء مالية خاصة، وهي الجزية المقررة على أفرادهم الذكور البالغين القادرين على العمل، وتعفيهم الدولة مقابل ذلك من الخدمة العسكرية ومن الحرب.

وكان لا بد أن يتلاءم المجتمع مع هذه الحالة في العصر العثماني الأول الذي امتد حتى أواخر القرن الثامن عشر، وذلك بأن ينتظم الناس في طوائف حرفية وهيئات شعبية ليكونوا أقدر

على تأمين مصالحهم، فأهل الفلاحة يهيمن عليهم نظام الالتزام، وأهل الصناعة منتظمون في طوائف الحرف، وأهل العلم طائفة لها اعتبارها وكيانها، والمتصوفة لهم طرقهم، والاجناد منتظمون في أوجاقاتهم أو تابعون لأمرائهم أو أغواتهم. والأعراب والبدو منتمون إلى عشائر معروفة، والحكومة لا تعرف الفرد من هؤلاء إلّا عن طريق طائفته، ولكل طائفة كيانها وتقاليدها ومشيختها وزعامتها، وكلمتها نافذة بالتنظيم والتأديب والتهذيب في أعضائها، ومقابل ذلك تقوم بالدفاع عنهم وعن مصالحهم، وتتحدث باسمهم دون أن يتجاوز محيط اهتمامها الدائرة أو الحي أو المدينة حيث تعيش باكتفاء ذاتي. وقامت مبادىء الحكم العثماني حتى القرن التاسع عشر على أساس أن تتخفف الدولة ما أمكن من أعباء الحكم المباشر، فتترك لطوائف الشعب وهيئاته أن تدير شؤونها بنفسها ما دامت على ولائها للدولة.

ولكن هذا المجتمع العثماني كان خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر في موقف لم يكن من صنعه وحده، بل كان أيضاً من صنع سياسات الدول الأوروبية نحو الدولة العثمانية، نجم عنها تقييد حريتها في الحركة والتصرف، ذلك أن تربّص كل من الدول الأوروبية بالدولة لتقتطع ما يمكن من أملاكها، وامتعاض هذه الدول من خضوع شعوب مسيحية لحكم اسلامي، كان لا بد أن يرتبطا بسهر الدول على حماية أوضاع معينة في الدولة. فبينما اعتنقت الدولة العثمانية النظرية الاسلامية التي قسمت العالم إلى

دار سلام ودار حرب، وصدّت عن دار الحرب وازدرت أهلها، حتى في أيام اختلال توازن القوى ورجحان كفة أوروبا، فإن اعتناق الدول الأوروبية لنظرية مسيحية من نفس النوع، لم يمنعها من الإقبال على الدول الاسلامية وتوثيق الصلات بشعوبها، لتحقق منافع متنوعة أسهمت في تفوقها السياسي والحربي والاقتصادي والعلمي. ولكن العصر العثماني الأول الذي جرى فيه الحكم نظرياً وفق خطط وتقاليد موروثة، لا يلبث أن ينتهي قبيل نهاية القرن الثامن عشر، وذلك حين يتحقق أهل الحل والعقد في الدولة من ضرورة الأخذ بسياسة الاصلاح والتجديد، لإنقاذ الدولة من فتن العصبيات والمغامرين في الداخل، ومن عواقب الهزائم العسكرية في الخارج.

ويبدو أنه مهما وُجّه النقد إلى الحكم العثماني وشُجبت مفاسده ونقائصه في كثير من النواحي، فإنه لا يبلغ لدى العرب حد الرغبة في الانفصال عن هذا الحكم، وقد توفر لأقطار العروبة في نطاقه نوع من الترابط والوحدة وذلك بفضل الشكل اللامركزي الذي اتبعه العثمانيون في شؤون الحكم والادارة وبفضل تمسكه بتراثه وبنيته الاجتماعية العربية الأصيلة، ولذلك احتفظ المجتمع العربي بمقوماته الأساسية، وبقدر من حرية التصرف والتنقل.

فالدمشقي كان بمستطاعه أن يرتحل إلى مكة أو بغداد أو القاهرة أو فاس.. يعيش فيها، ويتلقى العلم على مشايخها ويمارس التجارة وخلافها دونما صعوبة، فلا حدود سياسية، ولا

حواجز جمركية ولا مشكلة نقدية. وهذا الترابط العربي كان يشد في أزره ويغذيه، الرحلة للحج أو لطلب العلم. فالحج ليس مجرد القيام بفرض ديني فحسب، وإنما هو ميدان رحيب للتعارف وللتبادل الثقافي والتجاري. إن غالبية قوافل الحج كانت قوافل تجارية تحمل السلع والمعارف، قاصدة الحرمين الشريفين من المغرب والمشرق، ويتوقف أفرادها لأمد قصير أو طويل في الحواضر العربية التي تقع على طريق الحج بغية إلقاء المواعظ والدروس في إحدى مدارسها، أو أخذ العلم عن شيوخها. ثم هناك الرحلة في طلب العلم، وأسبابها متصلة بين بغداد والموصل والبصرة ودمشق وحلب ونابلس والقدس والقاهرة ومكة والمدينة وزبيد، ومدن المغرب العامرة بمعاهد العلم والحافلة بالطلبة يؤمونها وينطلقون منها إلى شتى أنحاء الوطن العربي، وبذلك ظل الترابط الثقافي قوياً بين علماء العرب، ولهذه الحقيقة دلالتها الهامة، فعلى الرغم مما يُوجّه إلى علماء ذلك الزمان من نزوع إلى التقليد في تداول العلوم النقلية والعقلية المعروفة في عصرهم، إلّا أنهم باتصالهم العلمي المستمر بعضهم ببعض، استطاعوا أن يحافظوا على المجتمع العربي متماسكاً، في عصر كان الكساد الاقتصادي والفوضى السياسية والادارية من أبرز سماته. وثمة شواهد عديدة على هذا الترابط العلمي والاتصال الثقافي، نلمسها في التواليف والتصانيف التي كان يتعاون في إخراجها عدة علماء من أقطار مختلفة، فيكتب كل منهم ما يتصل بالموضوع في قطره، وثمة شواهد على الترابط القومي، نلمسها في مساهمة الجاليات العربية

غير المصرية في الثورات ضد الحكم الفرنسي (١٧٩٨ ـ ١٨٠١م)، وفي الحمية العربية التي دفعت بعض العرب من المغرب والمشرق إلى الخروج من بلادهم لمحاربة هذا الغزو الفرنسي لمصر.

كان أول التحديات الاستعمارية التي صدمت المجتمع العربي هي الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨، وقد أثارت في الشعب العربي بمصر خاصة، مزيجاً من المشاعر الوطنية والدينية التي تولد عنها شعور قومي نبّه الشعب إلى الخطر المحدق به، ودفعه إلى مقاومتها والثورة عليها. وكان من نتائج هذه الحملة التمهيد لتكوين دولة محمد علي الحديثة التي أوجدت النهضة العربية في مصر وكان لها أصداء واسعة في المشرق العربي والمغرب العربي على حد سواء. فضلاً عن تنبّه الدول الأوروبية إلى أهمية مصر والأقطار العربية المطلة على البحر المتوسط، والمارة بها الطرق البرية والبحرية المؤدية إلى الهند والمستعمرات الآسيوية. وحين أخفقت خطط بريطانيا للسيطرة على مصر بواسطة بعض عملائها من المماليك، والإطاحة بمحمد علي، أرسلت حملة عسكرية بقيادة الجنرال فريزر (١٢٢٢هـ/١٨٠٧م)، ولكنها ردت على أعقابها في رشيد بعد مقاومة شعبية ضارية. وأدرك الشعب العربي في مصر والأقطار الأخرى، أن هذه جولة ثانية في الحرب الاستعمارية التي أخذت أوروبا تشنها على الأقطار العربية للسيطرة عليها. والجولة الثالثة وقعت في الجزائر عام ١٢٣٢هـ/١٨١٦م.

ثانياً: الاحتلال الفرنسي للجزائر

بعد حروب الثورة الفرنسية، ونابليون، طالبت بريطانيا مؤتمر ڤيينا الأول (١٨١٤) بعمل أوروبي جماعي ضد ما أسمته القرصنة المغربية عن طريق القضاء على حكومة الدايات في الجزائر. وحين اكتفى المؤتمر بتحريم القرصنة واسترقاق الأسرى، أرسلت بريطانيا أسطولاً بقيادة اكسماوث لتهديد النيابات المغربية لتطلق سراح الأسرى الأوروبيين. ولما رفض داي الجزائر عمر باشا هذا الطلب، قصف الأسطول ميناء الجزائر وألحق به دماراً كبيراً، اضطر الداي للتسليم بشروط بريطانيا (١٨١٦). ولكن هذه الإهانة أهاجت الشعور الوطني لدى الجزائريين فقتلوا الداي ونصبوا مكانه الداي حسين الذي وقف بحزم أمام مطلب بريطانيا وفرنسا، وهو الداي الذي صفع قنصل فرنسا في الجزائر بالمروحة، وكان ذلك ذريعة لاحتلال الجزائر.

ورغم أن الدولة العثمانية صاحبة الاشراف الاسمي على الجزائر، قد زودت الجزائر بثلاث سفن حربية بعد حملة اكسماوث، ولكن موقفها بقي ضعيفاً بإزاء محاولات الاستحواذ على الجزائر، وحين نزلت قوات الاحتلال الفرنسي في الجزائر عام (١٢٤٦هـ/١٨٣٠م) اكتفت الدولة العثمانية بتقديم احتجاج يتضمن عرضاً للتوسط بين فرنسا والداي، وكان لهذا الموقف المتخاذل أثر في فصم بقايا الرابطة الدينية التي كانت تربط الجزائر بالآستانة.

وتحققت الجماعات الوطنية الواعية في الجزائر أن هذه الحملة الفرنسية الموجهة ضد بلدهم، هي جزء من ظاهرة عدوانية أوروبية عامة تستهدف الوطن العربي الاسلامي، بدأت بحملة نابليون على مصر، ودارت بعدها عجلة الاستعمار الأوروبي، فكانت حملة فريزر الفاشلة على مصر، ثم حملة اكسماوث على الجزائر، وحملة بريطانيا على ساحل عمان وفرض معاهدة السلام العامة على الشيوخ هناك (١٨٢٠) كبداية للسيطرة على أقطار الخليج والجنوب العربي. وكان للمقاومة الباسلة التي قادها الأمير عبدالقادر أصداء قوية في المشرق العربي أيقظت كوامن الترابط القومي بين المشرق والمغرب، بعد أن اهتز الترابط الديني من الدولة العثمانية التي بدأ يتضح عجزها عن حماية ممالكها.

ثالثاً: مكافحة الدولة العربية الموحدة

ولسنا بصدد الحديث عن بناء دولة مصر الحديثة في عهد محمد علي، وأسسها السياسية والاقتصادية والعلمية والعسكرية المقتبسة من أوروبا، ولا عن دوافع توسعها في الجزيرة العربية بعد القضاء على الدولة السعودية الأولى (١٢٣٤هـ/١٨١٨م)، وفي السودان (١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م) وبلاد الشام (١٢٤٧هـ/١٨٣٢م). وإنما نلاحظ أن ضرب هذه الدولة يسجل الجولة الرابعة في الحرب الاستعمارية ضد العرب، وقد امتدت الدولة من أضنة شمالاً إلى غندكرو في السودان والبحر العربي جنوباً، والخليج العربي شرقاً

إلى واحة سيوه، والبحر المتوسط غرباً، تضم أقاليم تتكلم اللغة العربية، باستثناء الأطراف الجنوبية من السودان. ولم يبق من المشرق العربي سوى العراق الذي تطلع ابراهيم باشا للسيطرة عليه، لولا أن أنذرته بريطانيا بالابتعاد عنه. واستهلت هذه الدولة العربية الموحدة نهضة علمية وفكرية وأدبية، ووصلت تأثيراتها إلى المغرب العربي، وأسهمت في دفع اليقظة القومية العربية قدماً إلى الامام. وهال بريطانيا بخاصة أن تقوم وحدة عربية تمتد على هذه الرقعة الهامة الاستراتيجية من المشرق العربي وتهدد مصالحها تهديداً مباشراً، فأثارت ضدها الفتن في بلاد الشام، وأرسلت مع روسيا والنمسا وبروسيا وفرنسا مذكرة مشتركة في صيف عام ١٨٣٩ تطلب من السلطان ألّا يبرم صلحاً مع محمد علي دون موافقتها. وبعد تدخل الأسطول البريطاني المباشر، وقوات الدول الأوروبية الأخرى في الحرب ضد ابراهيم باشا، وتأييد الثائرين عليه بالمال والسلاح، وتسليم حليفه بشير الثاني الشهابي للحلفاء، اضطر ابراهيم إلى التراجع عن بلاد الشام. وصدر فرمان سلطاني بأن يحكم محمد علي وأسرته مصر حكماً وراثياً يتولاه الأكبر والأرشد بين الأمراء، على أن تبقى مصر جزءاً من السلطنة العثمانية وتدفع لها الجزية السنوية. وقد بلغت أوروبا وبريطانيا بخاصة، غاية التشفي والشماتة من سقوط محمد علي وانكفائه إلى مصر، وانهيار صرح دولته العربية الموحدة، لما تشكله من خطر شديد على مصالحها.

ولو تأملنا ردة الفعل العنيفة التي عكست تخوف أوروبا من أي انبعاث عربي حقيقي، لوجدنا أن أوروبا تقاوم بالدرجة الأولى فكرة الوحدة العربية لأسباب اقتصادية واستراتيجية وسياسية وتاريخية معروفة. فالوحدة العربية هي خطر داهم يهدد بنسف المصالح الاستعمارية، لأنها السبيل الوحيد إلى التقدم والتنمية والاستقلال. ومما يلفت النظر أن يتلو طرد محمد علي من بلاد الشام ظهور أول المشاريع المتصلة باستيطان كثيف لليهود في فلسطين. ولعل أوروبا، وبخاصة بريطانيا، سعت جاهدة لاصطناع قلعة يهودية في فلسطين، تهدد وجود الوطن العربي الذي أحست بيقظته، فهبت لتخنقها وهي بعد في المهد، قبل أن يشتد عودها.

وهكذا انحسرت حدود الدولة العربية الموحدة، بانسحاب مصر من أقطار الشام والجزيرة العربية، وعادت الأحوال في هذه الأقطار إلى ما كانت عليه من قبل، وسجل ذلك بداية عزلة مصر عن حركة القومية العربية التي أكملتها بريطانيا باحتلال مصر عام ١٨٨٢.

ولكن النهضة العلمية القصيرة الأمد التي أوجدتها الدولة العربية في بلاد الشام، والأخذ بمبدأ المساواة بين الطوائف، وتوطيد دعائم الأمن، وتشجيع الزراعة والصناعة والتجارة، والنهوض بالتعليم الحديث، كان لها أثر واضح على يقظة الشعب العربي هناك، وزيادة وعيه لأسباب النهوض القومي، ولمطامع

الدول الأوروبية في بلاده.

والحق أن الإدارة المصرية في الشام سارت على خطط محققة لفكرة القومية العربية، ولفكرة المواطن الحديثة، من حيث الحقوق والواجبات. وحاولت أن تدير بلاد الشام على أساس أنها قطر واحد، يسكنه شعب واحد. فمن هذه الناحية بعثت دون شك الفكرة العربية، خصوصاً لما تجردت من سمات الطائفية الدينية، وقوّت الارتباط بين جماهير الشعب في الشام ومصر. فانفتحت أمام الشوام (سوريين ولبنانيين)، أبواب الهجرة إلى مصر، للعمل في كل نواحي الحياة فيها: التجارة والادارة والتعليم والحركة الأدبية والصحف والتمثيل، إضافة إلى الارتباطات القديمة، كالدراسة في الأزهر وتعاطي التجارة.

أما بالنسبة للسودان، فقد أحدث الفتح المصري تغييراً أساسياً في أحواله، إذ هدم السلطات المحلية القائمة من مشيخات وعصبيات، وأوجد ارتباطات جغرافية وإدارية لم تكن قائمة من قبل. فنقل السودان من مجموعة شعوب وقبائل لا وحدة بينها إلاّ إسم السودان، إلى قطر له حدود مميزة، وإدارة مركزية، وعاصمة واحدة. ووجدت فيه الظروف التي تكفل ارتباطه بمصر والوطن العربي.

وبالنسبة للجزيرة العربية، لم يستطع الحكم المصري في الواقع أن يحدث تحويلاً أو تغييراً في شيء ما، بل كان، كسابقه العثماني، حكماً سطحياً لا يمس أوضاع الجزيرة، فظلت أقاليم

الحياة العربية على حالها، سواء في المناطق الداخلية، أم في مناطق الخليج والجنوب التي تجمع بين البيئة البحرية والبيئة البدوية.

وانصرف اهتمام الادارة المصرية إلى عسير واليمن (ساحل البحر الأحمر)، ولكن نجاحها هناك كان محدوداً جداً، وقد اقتصر نفوذها على الحجاز، وحتى هنا فإنه لم يكن مباشراً، إذ بعثت قوة الأشراف من جديد بفرع آخر منهم، وكانت عند الحاجة تعزل شريف مكة وتعين آخر مكانه. فالحكم المصري لم يغير شيئاً من الحياة العربية التقليدية هناك، ولا مهد السبيل لبناء جديد. ولم يتسع الوقت لتجربة من نوع ما.

وجدير بالذكر أن بريطانيا خشيت من تحركات القوات المصرية، سواء في اليمن أم على ساحل الخليج، كما تخوفت من قيام محمد علي بغزو العراق، فأرسلت تحذره من مغبة أي خطوة لمد سلطانه على الخليج أو بغداد، ومهددة بالتدخل العسكري. وحين استقر الحكم المصري في تعز، وأوشك إمام اليمن أن يعترف بسيادة محمد علي ويفتح لقواته أبواب صنعاء بشروط مرضية، بادرت بريطانيا لاحتلال ميناء عدن في مطلع عام ١٨٣٩ بعد قصفها بمدافع الأسطول، كما سنرى، مستغلة جنوح سفينة تحمل العلم الانكليزي قرب ساحل عدن حيث تعرضت للنهب، وتذرعت بهذا الحادث لاحتلال عدن ثم الانطلاق منها لتوسيع سيطرتها في الجنوب العربي.

وبدأ الاحتلال من عدن يثير المتاعب أمام الحكم المصري في

اليمن بتحريض مشايخ القبائل على عدم دفع الزكاة، أو استمالتهم بالخلع والهدايا والأموال، حتى تراجع القوات المصرية عن اليمن والجزيرة بعد معاهدة لندن ١٨٤٠.

وإذا رجعنا إلى بلاد الشام، نجد أن الدولة العثمانية حاولت بعد خروج محمد علي وقواته، تشديد قبضتها على السلطة فيها، وبعد أن كانت موحدة في ولاية واحدة (ولاية عربستان) وعاصمتها دمشق، استهلت الادارة العثمانية أعمالها بالعودة إلى تقسيم البلاد إلى ولايات دمشق وحلب وصيدا، التي شهدت تطبيق التنظيمات العثمانية الرامية إلى خلق الحكومة القوية الفعالة، مقتدية بالنظم الغربية الأوروبية بكل ما تحمله من تحولات اجتماعية واقتصادية وفكرية.

بقيت التقسيمات الادارية في بلاد الشام على هذا النحو، حتى صدور قانون الولايات لعام ١٨٦٤، وبموجبه زالت ولاية صيدا، وانتظمت بلاد الشام ولايتين هما ولاية سورية التي اتسعت بضم أجزاء من ولايتي طرابلس وصيدا القديمتين، وولاية حلب وقد امتدت إلى قلب الأناضول، وضمت عدداً من الألوية والأقضية ومنها قضاء الاسكندرونة وقضاء انطاكية ثم انفصلت متصرفية القدس الشريف عن ولاية سورية عام ١٨٨٢ لتشكل متصرفية مستقلة مرتبطة مباشرة بوزارة الداخلية في الآستانة، نظراً للمركز الهام الذي تحتله مدينة القدس بالنسبة للديانات السماوية الثلاث ولتشابك المصالح الدولية فيها. وضمت أربعة أقضية هي يافا

وغزة وبئر السبع والخليل. وأنشئت ولاية بيروت بعد أن فصلت عن ولاية سورية عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م نظراً لتزايد أهمية بيروت التجارية، وقدوم الكثير من الأجانب إليها، ونشاط القناصل فيها، وضرورة الحد من مداخلاتهم مع طوائف سكانها، وليسهل على السلطنة مراقبة الدسائس والفتن الأجنبية فيها واخضاعها لإشراف وال مستقل عن ولاية دمشق الكبيرة. واشتملت ولاية بيروت على جميع الموانىء السورية الرئيسية، وعلى متصرفيات اللاذقية وطرابلس وعكا ونابلس. وارتبط بلواء بيروت اربعة أقضية هي بيروت وصيدا وصور ومرجعيون. أما لواء طرابلس، فقد ضم أقضية عكار وحصن الأكراد وصافيتا. وتألفت بلاد الشام في أواخر الثمانينات من القرن الماضي من ثلاث ولايات هي ولاية سورية، وولاية حلب، وولاية بيروت، وثلاث متصرفيات مرتبطة بوزارة الداخلية بالآستانة، وهي متصرفية القدس الشريف ومتصرفية الزور ومتصرفية جبل لبنان.

وكان للحملة المصرية في جبل لبنان تأثير عميق، فبعد أن التزمت فرنسا جانب محمد علي وانكلترا جانب السلطان العثماني، كان من الطبيعي أن تجد دعايات الفرنسيين وتحركاتهم صدى بين الموارنة، ودعايات الانكليز وتحريكاتهم استجابة بين الدروز، مما جعل الموارنة مساعدين لمحمد علي، والدروز ثائرين عليه، وبذلك انتقل النزاع التقليدي بين فرنسا وانكلترا إلى الجبهة الداخلية على شكل نزاع بين الموارنة والدروز، وأضيف عامل

جديد لعوامل المنازعات القديمة، وعدا جبل لبنان بعد انسحاب الجيوش المصرية مسرحاً للفتن الطائفية ومثاراً للمكائد الدولية (١٨٤٥ - ١٨٦٠م). ونجحت بريطانيا في وضع الجبل تحت رقابة دولية للحيلولة دون تفرد فرنسا بمعالجة أزمته، ووضع لإدارة لبنان الجبل نظام خاص (١٨٦١) اعتبر بموجبه متصرفية ذات حكم ذاتي، مرتبطة بوزارة الداخلية بالآستانة، يدير شؤونه متصرف مسيحي كاثوليكي عثماني، يعين بإرادة سلطانية وموافقة الدول الأوروبية المعنية. وظل الأمر على هذا النحو في جبل لبنان حتى نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، حيث ألغي نظام المتصرفية، وبدأ الحكم العثماني المباشر ودام حتى خروج العثمانيين من بلاد الشام عام ١٩١٨.

ولكن أحداث الجبل المؤسفة بين الموارنة والدروز (١٢٧٧هـ/١٨٦٠م) التي انتقلت عدواها لدمشق على شكل فتنة أصابت الحي المسيحي، وسارع العقلاء لاخمادها، تركت أثراً عميقاً في نفوس الأهالي، ولاسيما الفئات الواعية منهم. فأدركوا أن الدول الأجنبية تسعى لاستغلال طوائفهم كي تهيمن على مقدراتهم، وأن ما جرى يجب أن يحفزهم على تضافر جهودهم وتوحيد صفوفهم دون تمييز بين مسلمين ومسيحيين، وأن الجهل هو مصدر التناحر الطائفي، الذي يستغله غير العرب لتمزيق وحدتهم وتجزئة بلادهم، وقد استهلت تجزئة بلاد الشام فعلاً حين نص نظام متصرفية جبل لبنان (١٨٦١) على تثبيت الطائفية في

الادارة، والتسليم بالإشراف الدولي عليها، والقصد هو تمييز الجبل عن بلاد الشام، تمهيداً لفصله، لخلق كيان خاص مشحون بتيارات شعوبية وأجنبية، معادية لأماني شعب هذه المنطقة العربية.

رابعاً: الاحتلال الفرنسي لتونس (١٢٩٩هـ/١٨٨١م)

منذ أن قامت فرنسا بغزو الجزائر عام ١٨٣٠، تطلعت إلى التوسع شرقاً باتجاه تونس، وهي إحدى النيابات المغربية التي كانت تتصدى للسفن الأوروبية في البحر المتوسط. ولكن الباي محمود، ومن بعده الباي حسين لم يقفا الموقف الصلب الذي اتخذته الجزائر، إذ قبل محمود الغاء الأتاوات، ومنع استرقاق الأسرى المسيحيين. وتعهد الباي حسين لفرنسا بمنع (القرصنة)، ومنحها مركز الدولة الأكثر رعاية. ومضى يعتمد عليها في إصلاح بلاده، اقتداء بالنظم الغربية، بقصد دعم استقلالها عن الدولة العثمانية، ومواجهة احتمالات التهديد الفرنسي لتونس. وعلى الرغم من سطحية الحركة الاصلاحية، فقد كلفت تونس أعباء مالية باهظة، اضطرتها لزيادة الضرائب والاستدانة من الخارج. وفي عهد الباي محمد الصادق (١٨٥٩ ـ ١٨٨٢)، لقيت حركة الاصلاح معارضة قوية من العلماء والأهالي الذين رأوا أن إنشاء المحاكم النظامية وتطبيق القوانين على النمط الأوروبي يناقض

عاداتهم. وساعدت زيادة الضرائب على نشوب ثورة عنيفة عام ١٨٦٤ ضد سياسة الباي التي ارهقت الأهالي وأفقرت البلاد حتى اضطرت للاستدانة من الخارج. وكما جرى في عهد سعيد واسماعيل في مصر، دخل تونس عدد من المغامرين والباحثين عن الثروة، فكانوا وبالاً عليها، وحين عجزت تونس عن الوفاء بديونها، تشكلت لجنة دولية لمراقبة المالية بتونس. وعلى الرغم من أن المصلح خير الدين باشا تولى رئاسة الحكومة، وسعى لتنظيم الضرائب وتحقيق التوازن بين امتيازات الدول الأوروبية والمصالح التونسية، ووثق علاقات بلاده بالدولة العثمانية، غير أنه عزل من منصبه فارتحل إلى الآستانة. وأسفر مؤتمر برلين (١٨٧٨) عن تفاهم فرنسا وبريطانيا والمانيا على احتلال فرنسا لتونس، وزعمت فرنسا أن قبيلة تونسية هاجمت الحدود الجزائرية، واتخذت ذلك ذريعة لاحتلال تونس (١٢٩٩هـ/١٨٨١م)، وأرغمت الباي محمد الصادق على توقيع معاهدة الباردو، وفيها اعترف بمقيم فرنسي يراقب تنفيذ المعاهدة، وأهم ما نصت عليه أن تحتل القوات الفرنسية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن على الحدود وفي السواحل، ويزول هذا الاحتلال عندما تقرر السلطتان الفرنسية والتونسية بأن الإدارة المحلية أصبحت قادرة على توطيد الأمن العام. . ويلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أي اتفاق ذي صيغة دولية بدون إبلاغ الدولة الفرنسية وموافقتها.

ولكن الثورة اندلعت في جنوب البلاد ضد الفرنسيين،

واتهمت الباي بالخيانة، فسارع الأسطول الفرنسي، ودمر ميناء صفاقص، وقضى الفرنسيون على معقل الثورة في القيروان، وفرضوا معاهدة المرسى (١٣٠١/١٨٨٣) على الباي الجديد علي الذي تعهد بقبول المقترحات الفرنسية، كما أقر بوضع الشؤون المالية تحت الوصاية الفرنسية.

واستنكر العرب الموقف الضعيف للسلطان عبدالحميد الثاني من احتلال تونس، وأدركوا أن الدولة العثمانية عاجزة عن حماية ممالكها، كما تنبهوا إلى حقيقة النوايا الفرنسية الاستعمارية التي تختفي وراء العطف الكاذب على الأماني العربية.

خامساً: احتلال بريطانيا لمصر (١٣٠٠هـ/١٨٨٢م)

منذ جلاء الحملة الفرنسية عن مصر، كان احتلال مصر شاغلاً من أهم شواغل بريطانيا الحريصة على أن تكون بيدها كل الطرق المؤدية إلى الهند. وبعد تراجع قوات محمد علي إلى مصر إثر تسوية ١٨٤٠ ،احتدم التنافس البريطاني - الفرنسي على نوال الامتيازات في مصر، لاستخدامها ذريعة للتدخل في شؤونها، ولاسيما بعد منح امتياز حفر قناة السويس إلى فرنسا في عهد سعيد باشا، وافتتاح القناة رسمياً في عهد الخديوي اسماعيل (١٢٨٦هـ/١٨٦٩م). ولاحت بوادر الأزمة المالية حين استدان سعيد من البيوت المالية الأوروبية، ولم يكن في حاجة ملحة للمال، ولكنه كان متلافاً كثير النفقات مسرفاً على نفسه وعلى قصوره

وحفلاته، سخياً في غير موضع للسخاء، خصوصاً مع الأجانب.

وخلفه اسماعيل، ولم يكن بأفضل منه، إذ اشتهر بالتبذير وبالبذخ وحب الظهور، بوصفه حاكم دولة كبرى تمتد جنوباً إلى خط الاستواء وأواسط افريقيا. وتوسع اسماعيل في الاستدانة، ولما عجز عن سداد ديونه، باع اسهم مصر (١٨٧٥) في قناة السويس، وتقارب نصف مجموع الأسهم. ولكن الأزمة ظلت مستحكمة. وحين تزعزعت ثقة البيوت المالية الأوروبية بالخزانة المصرية، وافق اسماعيل على عرض انكلترا لإيفاد بعثة تدرس أوضاع مصر المالية. وخشيت فرنسا أن تنفرد انكلترا بالتدخل في مصر، فأوفدت مندوباً عنها لمعاونة الخديوي في تنظيم ماليته. وانقسمت حاشية الخديوي بين مؤيد أو معارض للمقترحات الانكليزية أو الفرنسية المطروحة لمعالجة الارتباك المالي. وكانت موافقة اسماعيل على انشاء صندوق للدين من مندوبي الدول الدائنة، بمثابة وصاية أوروبية (انكليزية - فرنسية خاصة) على مالية البلاد، بحيث هددت بشل سلطة الحكومة على شؤونها المالية والادارية، وقادت في النهاية إلى تدخل سياسي مكشوف في الادارة الحكومية بإدخال وزير انكليزي للمالية وآخر فرنسي للأشغال في وزارة نوبار ذي الميول الأوروبية. وحين استجاب اسماعيل لإرادة الشعب وأقال وزارة نوبار، اعتبرت انكلترا وفرنسا ذلك تحدياً لنفوذهما، وطالبتا بأن يكون للوزيرين في وزارة الأمير توفيق (ابن اسماعيل) حق الفيتو على مقترحات مجلس الوزراء. وزاد حنق

الدولتين حين انهى اسماعيل لقناصل الدول أن البلاد تسودها موجة من الغضب، وهي تطلب وزارة وطنية، فاستقال الوزيران، وضغطت انكلترا وفرنسا على الدولة العثمانية لعزل اسماعيل وتعيين ابنه توفيق لخديوية مصر. ووافقت الآستانة لأنها وجدت في ذلك فرصة لتأكيد سيادتها على مصر مجدداً. وبما أن انكلترا وفرنسا اشتركتا في خلع اسماعيل (١٨٧٩)، الذي حاول في نهاية الأمر مقاومة نفوذهما في مصر، فقد كان من الصعب أن ينجو الخديوي توفيق من تدخل الدولتين رغم تنازعهما، وتخوفت الدولتان من اقرار مجلس شورى النواب لمشروع الدستور، لما ينطوي عليه من تهديد لمصالحهما المالية ونفوذهما السياسي، فطالبتا بأن لا يكون للمجلس الحق في نظر الميزانية. وطبيعي أن يتحرك الجيش لردع التدخل الأجنبي بزعامة الضابط أحمد عرابي وزملائه، وكان قد أغاظهم الغبن الذي تضمنه نظام الترقية في الجيش، وتسريح عدد كبير من الضباط الوطنيين. واستجاب توفيق مكرهاً لمطالب العرابيين بإقالة وزير الحربية، وتظاهر بالصفح والمصالحة، ولكنه صمم على ضرب الثورة العرابية. وفي حين توثقت العلاقة بين الثورة وبين أكثر الزعماء الوطنيين، وتزايد السخط الشعبي على الأوروبيين، وعلى انكلترا بخاصة، بعد اقدام فرنسا على احتلال تونس، أقرّ مجلس النواب الدستور الجديد ليشمل حق المجلس في تقرير الميزانية غير المخصصة لسداد الدين العام. وتفاقمت الأزمة بين الخديوي والعرابيين، فأرسلت الدولتان ست بوارج فرنسية ومثلها انكليزية إلى مياه الاسكندرية، للحيلولة دون تدخل الدولة

العثمانية، ونشرتا الأراجيف عن اضطراب أحوال مصر، وما تنطوي عليه من خطر على الأجانب، وطالبت الدولتان بإبعاد عرابي عن مصر موقتاً، وإقالة وزارة البارودي. وقبل توفيق ذلك، وتشكلت وزارة جديدة احتفظ فيها عرابي بمنصبه كوزير للحربية، واقترحت فرنسا عقد مؤتمر بالآستانة للنظر في المسألة المصرية، ولكن انكلترا خشيت أن تتجه نية المؤتمر المذكور إلى مطالبة الدولة العثمانية بإرسال قواتها إلى مصر، باعتبار أنها صاحبة السيادة الشرعية على البلاد، ولذلك قررت انكلترا التدخل عسكرياً، وتذرعت بما قام به العرابيون، من اصلاح تحصينات الاسكندرية، فقامت بقصف المدينة والنزول فيها، واحتمى الخديوي توفيق بالأسطول الانكليزي. بيد أن الدولة العثمانية أضعفت موقف عرابي المعنوي، حين أيدت موقف الخديوي المعادي لعرابي، وتم احتلال مصر بعد هزيمة عرابي عند التل الكبير ودخول القاهرة، وتسليم عرابي وصحبه للسلطات الانكليزية.

وكان من عواقب الاحتلال البريطاني لمصر، أن ألغي الدستور وحل مجلس النواب، وأوقف عملية التحول والتغيير والتجديد التي بدأت أيام محمد علي، ورسم لمصر سياسة اقتصادية تجعل منها مزرعة تنتج لبريطانيا المواد الخام، وسوقاً تبيع فيه مصنوعاتها، ومجالاً تستقر فيه رساميلها وتستخدم فيه موظفيها. وبعد أن كانت الفئات الوطنية الواعية تركز جهودها على تطوير البلاد في مختلف الميادين، إذا بها بعد الاحتلال تنصرف إلى مواجهة ومقاومة

اجـراءتهم القمعية الـرامية إلى تمـزيق الجبهة المصريـة الـداخليـة، وعزلها عن الإطـار القومي العـربي العام، مما أوجد في مصر تيـاراً وطنيـاً محليـاً تصـدى لمقـاومـة الاحتـلال، ورفـع شعـار (مصر للمصريين) كما فعل زعيم الحزب الوطني مصطفى كامل، وخليفته محمد فريد، إضافـة إلى تيار اسـلامي تقدمي تـزعمه السيـد جمال الـدين الأفغاني والشيـخ محمد عبـده، وسعى إلى اصـلاح أحـوال المسلمين في كل أنحاء العالم، وتطلع إلى الدولة العثمانية لمساعـدته بـاعتبار أنها الـدولة الاسـلامية الكـبرى التي ليس لمصر من نصـير سواها ضد انكلترا.

سادساً: احتلال السودان

كان لدخول القبائل العربية إلى الأقاليم السودانية، وبخـاصة من الشمال والشرق، أثر بعيد في تعريبهـا وفي إدخال الإسـلام إلى ربوعها. وقد تلقى شرق افريقيـا منذ العصـور السابقـة للإسـلام والتالية لـه، موجـات بشرية من الجـزيرة العـربية، وبخـاصة من حضرموت وعمان، استقـرت في موزمبيق وزنجبـار وممباسـة ودنقلة وسنار، وغلبت على العنـاصر الزنجيـة والحاميـة هناك. وفي حـين انحسر ظل العروبة والاسلام عن الأندلس، كانت القبائل العربية تتقـدم في مجاهـل افريقيـا ووادي النيل، حتى تكـاثرت أعـدادهـا وتعاظمت سيطرتها، فأسست دولاً إسـلامية ذات طـابع عـربي في اللغة والثقافة، امتزج مع تراث محلي من العادات والتقاليد وطـرق

المعيشة، نتيجة التأثر بالمناخ والتفاعل والتزاوج مع السكان الأصليين، وأسهم كل ذلك في تكوين السودان الحديث بوجهيه العربي ـ الاسلامي والأفريقي. وكان هذا حاله عشية وصول طلائع الفتح المصري أيام محمد علي باشا (١٨٢٠).

ومن المعلوم أن الإدارة المصرية في السودان منذ عهد محمد علي أثقلت كاهل الأهلين بالضرائب، وكان أغلب حكام السودان من الترك والشراكسة والأوروبيين على جانب كبير من الظلم والقسوة وارهاق الأهلين، ولم يكن الأوروبيون مخلصين لمصر، فزادوا بأعمالهم ومظالمهم مشاعر الاستياء في النفوس. وفي عهد عباس الأول تأسست القنصليات في الخرطوم، وتغلغلت الإرساليات التبشيرية وجماعات التجار الأجانب في جنوب السودان، حيث تبين لهم أن ارباح تجارة الرقيق أوفر من تجارة العاج وريش النعام. والغى سعيد الجمارك بين مصر والسودان، فتوثقت عرى البلدين، ونشّط التجارة وبناء الطرق لربط أقاليم السودان بعضها ببعض من ناحية، وبالقاهرة من ناحية أخرى، وألغى تجارة الرقيق (النخاسة) وأصلح الجهاز الإداري، وفي عهد الخديوي اسماعيل شغل السودانيون الوظائف الهامة، وكلف غوردون الانكليزي بمكافحة النخاسة بعد أن عيّن حاكماً للسودان، فكان أول أوروبي يشغل هذا المنصب.

ولكن ظروف الخديوية المصرية كانت حرجة، ففي الوقت الذي ركزت فيه جهودها لقمع حركة النخاسين في الجنوب،

تدخلت الدول لتخلع اسماعيل وتنصب ابنه محمد توفيق مكانه. واستقال غوردون وخلفه محمد رؤوف باشا، فارتكب أخطاء غوردون من حيث الاستعانة بالموظفين الأجانب في محاربة النخاسة، وانتقل التذمر إلى سواد الشعب، وساد الإعتقاد بأن المدراء المسيحيين يشنون حرباً ضدهم بدافع التعصب الديني. ولم يلبث أن توحدت كلمة الأهالي وتجار الرقيق على إسقاط الحكم المصري في السودان، وطرد الأجانب، ولاسيما بعد قيام ثورة أحمد عرابي في مصر.

ومثلما استغلت انكلترا الثورة العرابية لاحتلال مصر، كذلك استغلت الثورة المهدية لتفكيك الامبراطورية المصرية ـ السودانية التي امتدت جنوباً حتى دارفور وخط الاستواء. وبدأت الثورة عندما قام فقيه زاهد اسمه محمد أحمد عبد الله في جزيرة آبا على النيل الأبيض يدعو إلى نفسه بأنه المهدي المنتظر، ويحرض الناس على عصيان الحكومة (١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م)، ولقيت حركته النجاح بسبب فساد الإدارة الحكومية واحتكارها تجارة العاج التي كانت تدرّ على أربابها أرباحاً وفيرة. وانتشرت الثورة من كردفان إلى المناطق الشرقية. وبعد احتلال مصر، حالت بريطانيا دون اتخاذ مصر الإجراءات اللازمة لمنع استفحال ثورة المهدي، والقصد هو اتخاذ الثورة ذريعة لاستمرار بقائها في مصر، ولفصل السودان والاستئثار به لمصلحة بريطانيا وحدها. وحين حقق المهديون انتصارات عسكرية على الحملات المصرية الموجهة ضدهم،

تـذرّعت الحكـومـة الانكليـزيـة بـذلـك لتغـير مــوقفهـا من مصر والسـودان، فبعـد أن أعلنت مــراراً أن احتـلالهـا لمصر مـوقت، ورفضت استخدام جنود بريطانيـين أو هنود لمعـاونة المصريـين على الاحتفاظ بالخـرطوم والأقـاليم الأخرى، ادعت بـأن مصر عاجـزة عن الصمــود في وجـه قــوات المهـدي، وأن عليهــا أن تجلو عن السـودان. وشعر الانكليـز بالإرتيـاح لأن انتصار الثـورة المهـديـة أعــطاهم ذريعـة للبقــاء في مصر عن طـريق الادعــاء بـأن مصر بمـواردها وقـواتها سـوف تعجز تمـامـاً عن الاحتفـاظ بـالسـودان، ومدافعة القوات المهدية عن حدود مصر الجنوبية. ولذا فلا بد من بقاء القوات الانكليزية في مصر للقيام بهذه المهمة، ثم لإعادة فتح السـودان واسترجـاعه من المهـديين، من المحـافظة عـلى شكليـات مشاركة مصر في ذلك. وعهد إلى الجنـرال غوردن بتنفيـذ سياسـة جـلاء مصر عن السودان، ولكن رئيس الحكـومة المصريـة شريـف باشا عارض الجلاء قائلاً: «إذا تركنا السودان فالسـودان لن يتركنـا»، ثم استقال لأن الخديوي توفيق رضي بالجلاء، وكان معنى اذعان نوبار باشا رئيس الوزراء المصرية الجديد لمـطالب انكلترا، ضياع نصف الدولة المصرية، وفك ارتباط السودان بمصر، وانهيار الامبراطـورية المصريـة ـ السودانيـة في افريقيـا. وارتكب غـوردون عـدة أخـطاء جسيمـة كانت من عـوامل فشله، فقـد أعلن وهو في طـريقـه إلى الخرطوم (١٨٨٤) أن الخـديوي تـرك السودان لأهله، وأن مهمتـه تنحصر في إرجـاع العساكـر إلى مصر، فاتخـذ المهدي قـرار الجلاء عن السودان ذريعة لدعوة المترددين بالإنضـمام إليه، وكـان سقوط

الخرطوم بيد المهدي ومقتل غوردون ايذاناً بالسيطرة المهدية الكاملة على السودان في أوائل عام ١٨٨٥ .

وهنا طلبت انكلترا من الحكومة المصرية جعل حدودها الجنوبية في وادي حلفا، دعماً لسياسة الجلاء عن السودان، وأذعنت الحكومة وأخلت دنقلة، وقررت في صيف العام نفسه جعل حدودها جنوب حلفا، وجاء ذلك نذيراً بانحلال الامبراطورية المصرية ونهاية الحكم المصري في السودان، وأصبحت أقاليم السودان في نظر الدول (ملكاً مباحاً) لا يملكه أحد، فأخذت كل منها ترسم الخطط لتضمها إلى أراضيها. ولكن انكلترا حالت دون وقوع الأقاليم السودانية في يد دولة اوروبية تهدد احتلالها لمصر، ونجحت في منع توغل فرنسا وايطاليا والحبشة في أعالي النيل من ناحية البحر الأحمر على أساس التساهل في استقرار الايطاليين في مصوع، بعد انسحاب الحامية المصرية منها (١٨٨٥)، وتأسيس مستعمرة ارترية. كذلك استولت انكلترا على زيلع وبربرة (١٨٨٤)، ثم أجلت القوات المصرية عن مديرية خط الاستواء (١٨٨٩) ولم تكن قد سقطت بيد المهديين. وبذلك تمت حلقات الاستعمار البريطاني في شرق افريقيا، وفي الجنوب العربي والخليج العربي، كما سنرى. وفي غضون ذلك استولت فرنسا على تاغورة وجيبوتي (١٨٨٤). ولكن حين وجدت انكلترا أن فرنسا أرسلت بعض قواتها عبر الصحراء الافريقية الكبرى إلى أعالي النيل، أمرت الجنرال كتشنر بالزحف على الخرطوم على

رأس قوات مصرية ـ انكليزية، وهزمت قوات المهدي، ودخل كتشنر أم درمان، ثم تقدم جنوباً إلى فاشودة حيث واجه القائد الفرنسي مواجهة عاصفة، انتهت بانسحاب الأخير، بعد أن تأزمت العلاقات بين الدولتين ووصلت إلى حافة الحرب (١٨٩٩).

وتقرر مستقبل السودان في اتفاقية الحكم الثنائي التي أكرهت مصر على توقيعها مع انكلترا في أوائل عام ١٨٩٩، وهي الاتفاقية التي جعلت ادارة السودان من الوجهة الاسمية ادارة ثنائية تشترك فيها مصر وانكلترا، أما في الحقيقة فهي الاتفاقية التي مهدت لانفراد انكلترا بادارة السودان.

واقتصر دور مصر في الحكم على سد العجز السنوي في ميزانية السودان، على الرغم من أن القوات العسكرية التي استعادت السودان كانت ٢٥ ألفاً من جانب مصر، مقابل الفين على الأكثر من جانب انكلترا، ودفعت مصر ثلثي تكاليف الحملة، وأنفقت مصر على الاصلاح في السودان مبالغ طائلة.

وعلى رغم أن الخديوي عباس حلمي اعتبر أنه لا يجوز للحكومة المصرية عقد اتفاقية الحكم الثنائي للسودان، لأن فيها اعتداء على السيادة العثمانية، فقد وافق مجلس الوزراء المصري عليها، ووقعها وزير الخارجية بطرس غالي باشا، واللورد كرومر، على كره ظاهر من جماهير الشعب المصري، وبلغت حدة المشاعر المصرية درجة أدت إلى اغتيال بطرس غالي فيما بعد، وشغل

الضباط الانكليز جميع المناصب الرئيسية في الادارة المركزية وفي مديريات الأقاليم، وكان المديرون يشرفون مباشرة على القضاء والتعليم والصحة والزراعة في مديرياتهم، ويتصرفون فيها بسلطات مطلقة؛ فمثلاً منع مدير دنقلة الانكليزي التعليم الابتدائي في مديريته خلال حكمه الطويل، وظهرت المعارضة المصرية لاتفاقية الحكم الثنائي بعد شهر من تعيين الحاكم العام الجديد ريجنالد ونغت بعد نقل كتشنر، باعتبار أنها أمليت من قوي على ضعيف، وسرت عدواها إلى ضباط الجيش المصري في السودان، وطبيعي أن تعمل حكومة الخرطوم على قطع كل ما يصل مصر والسودان، وهي تعلم أن السلطات المصرية لا تملك حق الاعتراض على أي تشريع يصدره الحاكم العام الانكليزي. ولكن رغم ضيق السلطات الانكليزية بالمصريين في السودان، من ضباط ومعلمين وموظفين. . . فإن الوشائج اللغوية والدينية في مصر والسودان كانت تعمل في اتجاه نوع من الوحدة الوطنية، ظهرت جلية في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

سابعاً: الاحتلال الايطالي لليبيا (١٣٣٠هـ/١٩١١م)

كانت طرابلس الغرب ولاية عثمانية تديرها الدولة العثمانية مباشرة، وكانت بني غازي متصرفية عثمانية لا تختلف عن غيرها في ادارتها. وإذا كانت مسؤولية احتلال الجزائر وتونس ومصر لا تقع بكاملها على عاتق الدولة العثمانية نفسها، بل كانت إلى حد

كبير أو صغير تقع على عاتق الحكومات المحلية التي كانت قائمة فيها، فإن مسؤولية احتلال طرابلس الغرب وبني غازي تقع بكاملها على عاتق الدولة العثمانية نفسها، لأنها لم تقم بعمل يذكر لاستكمال وسائل الدفاع عنها، أو لتوفير وسائل العمران فيها.

وكانت ايطاليا تطمع في امتلاك واستعمار تلك البلاد منذ العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، ولاسيما بعد أن فقدت الأمل من احتلال تونس التي استولت عليها فرنسا على كره منها، إذ كانت تعتبر أن تونس وليبيا تقعان في مجالها الحيوي، وأرادت أن تعوض عن فقد تونس بالتوسع في منطقة البحر الأحمر وشرق افريقيا، حيث نجحت في تأسيس مستعمرة ايطالية في ارترية وجزء من الصومال، مستغلة فرصة انهيار الحكم المصري في السودان نتيجة الثورة المهدية وما تلاها. واضطرت للتخلي عن مطامعها في الحبشة بعد أن هزمها الأحباش في معركة عدوة (١٨٩٥)، فتطلعت إلى ضم طرابلس الغرب وبني غازي، وقد مهدت لذلك بأن عقدت سلسلة من الاتفاقيات السرية لهذا الغرض مع عدد من الدول الأوروبية ما بين ١٨٨٧ و١٩٠٩، وأولاها الاتفاقية السرية بين ايطاليا وبريطانيا (١٨٨٧)، وفيها تؤيد ايطاليا أعمال بريطانيا في مصر، مقابل دعم بريطانيا لأعمال ايطاليا في طرابلس الغرب وبني غازي. كذلك عقدت ايطاليا اتفاقية سرية مع فرنسا أواخر عام ١٩٠٠، تعترف فيها لفرنسا بالأولوية في مراكش، مقابل اعتراف فرنسا بالأولوية لايطاليا في

طرابلس الغرب وبني غازي. وفي عام ١٩٠٢ نصت اتفاقية سرية أخرى بين الدولتين على أن الحقوق التي اعترفت بها فرنسا لايطاليا في طرابلس الغرب وبني غازي تشمل منطقة فزان أيضاً. وفي عام ١٩٠٩ عقدت ايطاليا مع روسيا اتفاقاً سرياً تتعهد روسيا بموجبه أن تنظر بعين العطف إلى مصالح ايطاليا في طرابلس الغرب، كما تنظر ايطاليا بعين العطف إلى مصالح روسيا في المضائق (التركية). أي أن ايطاليا حصلت على الاعتراف بأطماعها في طرابلس، من بريطانيا مقابل مصر، ومن فرنسا مقابل مراكش، ومن روسيا مقابل المضائق.

وكانت ايطاليا منذ زمن قد تسللت بنفوذها الاقتصادي إلى طرابلس الغرب، وأنشأت فيها فرعاً لبنك روما لإقراض المال بضمان الأرض والعقار، وفروعاً للمصارف الايطالية، وزاد عدد الجالية الايطالية هناك، وتوسعت مصالحها ومشروعاتها الاستغلالية تحت غطاء المنشآت الاجتماعية والأعمال الخيرية (مدارس، مشافي..). وفي أوائل عام ١٩١١ رأت ايطاليا أن الوقت قد حان للإستيلاء على ليبيا، لأن فرنسا قد انتهت من مفاوضاتها ومساوماتها مع المانيا، وباشرت احتلال المدن في مراكش (المغرب)، كما أن اسبانيا شرعت في احتلال منطقة (الريف)، فأصبح من (حق ايطاليا) احتلال ليبيا بحكم اتفاقياتها السابقة. فادعت أن فقدان الأمن في ولاية طرابلس يلحق الضرر بالمصالح الايطالية، ووجهت انذاراً لمدة ٢٤ ساعة إلى الحكومة العثمانية بأنها

اعترمت احتلال طرابلس وبني غازي، وطلبت عدم معارضة هذا الاحتلال، وحركت ايطاليا اسطولها ثم احتلت مدن طرابلس وبني غازي ودرنة وخمس في تشرين الأول/اكتوبر ١٩١١. ومعلوم أن القطعات العسكرية العثمانية المرابطة في ليبيا لم تتجاوز بضعة آلاف، وفي قول أقل من ثلاثة آلاف، لأن الآستانة سحبت قسماً من الحامية لمحاربة الإمام يحيى في اليمن وإرغامه على الاستسلام. بينما أرسلت ايطاليا ما يزيد على ١٤٠ ألفاً من مشاة وفرسان، مع عربات النقل والمدافع و٤ طائرات.

والتزمت الدول جانب الحياد في النزاع بين الدولة العثمانية وايطاليا، وبإزاء المقاومة الشعبية العنيدة، للغزو الايطالي، ومشاركة الأقطار العربية في فرق المتطوعين وجمع التبرعات والبعثات الطبية، سعت ايطاليا إلى تهديد الدولة العثمانية، فقصفت تحصينات الدردنيل وميناء بيروت، واحتلت بعض جزر الأرخبيل ومنها رودس، فاضطرت الدولة العثمانية لتوقيع معاهدة أوشي (١٩١٢) والرضوخ للمطالب الايطالية، والانسحاب من ليبيا. ولكن المقاومة الوطنية الليبية رفضت هذه المعاهدة وشكلت حكومة وطنية لمتابعة الجهاد، ونجحت في وقف الزحف الايطالي وحصره في المدن الساحلية.

وانضم إلى حركة الجهاد الليبي طائفة من الضباط العرب. وفي أثناء الحرب العالمية الأولى، اشتدت حركة المقاومة السنوسية ضد الايطاليين في ليبيا وضد الانكليز في مصر، وتمكنت من الحاق

الهزيمة بالإيطاليين في عدة معارك، مما اضطر هؤلاء لتوقيع اتفاق مع السيد محمد ادريس السنوسي، وبموجبه يبقى القسم الداخلي من ليبيا بيد السنوسيين. ولكن الحكم الفاشي بزعامة موسوليني قرر تطبيق سياسة الاحتلال الشامل عام ١٩٢٣، فاصطدم بالمقاومة البطولية التي قادها عمر المختار نحو ثماني سنوات انتهت بأسره وإعدامه، وإقفال الزوايا السنوسية وتشريد رجالها (١٩٣١).

ثامناً: احتلال فرنسا للمغرب الأقصى (مراكش) (١٣٣١هـ/١٩١٢م)

حافظ المغرب الأقصى على استقلاله، وامتنع على العثمانيين والأوروبيين، حتى أوائل القرن العشرين، عندما اشتد الضغط الفرنسي عليه. والواقع أن السلاطين الذين تولوا حكم المغرب بعد مولاي اسماعيل (١٦٧٢ - ١٧٢٧) أظهروا مقدرة فائقة في منع التدخل الأجنبي حين استغلوا بمهارة التنازع الدولي على بلادهم، وقد بدأ يشتد في منتصف القرن التاسع عشر، وخاصة بين فرنسا واسبانيا وانكلترا. فمنذ أن باشر الفرنسيون احتلال الجزائر (١٨٣٠) كانوا يتطلعون للإستيلاء على المغرب (مراكش)، وبخاصة بعد أن حاربت قوات كبيرة من المغاربة ضد فرنسا إلى جانب الأمير عبدالقادر الجزائري. ولكن سلطان المغرب مولاي عبدالرحمن اضطر لوقف المساعدة بعد أن قصفت فرنسا ميناء

طنجة، وكادت أن تحتل الجزء الشرقي من المغرب بعد معركة ايسلي (١٨٤٤) التي هُزم فيها المغاربة، وفرضت عليهم فرنسا اتفاقية للحدود، كما نالت معاهدة تعطيها حق الأولوية التجارية. ولم تلبث انكلترا أن وقعت مع المغرب اتفاقية تجارية جديدة (١٨٥٦) وسّعت امتيازاتها الاقتصادية السابقة، بحيث أصبحت تسيطر على ثلثيّ مجموع التجارة المغربية الخارجية، أما اسبانيا فقد حصلت عام ١٨٦٠ على ما يماثل امتيازات انكلترا الاقتصادية والقضائية، إضافة إلى احتلال مدينة تطوان بعد حرب ضد المغرب. وحققت فرنسا عام ١٨٦٣ امتيازات قضائية مماثلة تمنح حق الحماية لرعايا مغاربة يعملون في خدمة تجارها.

ولكن هذه الاتفاقات الثنائية أججت نار التنازع الدولي، وأدت إلى تفاهم الدول على عقد مؤتمر مدريد (١٨٨٠) الذي حضرته ثلاث عشرة دولة أوروبية، إضافة إلى الولايات المتحدة والمغرب، وفرضت معاهدة مدريد على المغرب أن تعترف للدول الأوروبية بامتيازات جعلتها مكتوفة الأيدي تجاه بعض رعاياها الذين لاذوا بالحماية الأجنبية وخضعوا للمحاكم القنصلية بدل الأهلية، الأمر الذي هدد الحكومة المغربية بفوضى اجتماعية وسياسية. وعلى الرغم من أن المعاهدة لا تعطي لدولة ما حق التصرف لوحدها فيما يتعلق بالمسألة المغربية، فقد عملت فرنسا على توسيع نطاق امتيازاتها وتحقيق مطامعها، مما دفع انكلترا واسبانيا إلى مجاراتها في السياسة نفسها، ولذا رأت فرنسا أن تقنع

الدول الأوروبية ذات النفوذ في المغرب، ولاسيما بعد أن نجحت في احتلال تونس (١٨٨١)، بحقها في التدخل بشؤون المغرب، زاعمة أن مصالحها مهددة، اكثر من غيرها بالإضطراب الذي تثيره القبائل المغربية على الحدود الجزائرية:

مع ايطاليا، أبرمت فرنسا اتفاقاً عام ١٩٠١ يطلق يد ايطاليا مستقبلاً في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بني غازي، مقابل أن يكون لفرنسا حرية التصرف مستقبلاً في المغرب (مراكش).

ومع انكلترا وقعت اتفاقية الوفاق الودي (١٩٠٤) على أساس إطلاق يد انكلترا في مصر، ويد فرنسا في المغرب الأقصى (مراكش)، وكان الحافز على اتفاق الدولتين خشيتهما من نهوض المانيا كدولة عظمى في أوروبا، وسعيها الحثيث لتكون دولة بحرية لها مكانها المرموق في العام. ومع اسبانيا عقدت فرنسا، في العام نفسه، اتفاقية نصت بنودها السرية على تقسيم المغرب بين الدولتين، بحيث تسيطر اسبانيا على منطقة صغيرة في شمال المغرب (منطقة الريف)، ومنطقة أصغر جنوبه، نظير سكوتها عن مطامع فرنسا الاستعمارية في القسم الأكبر من المغرب. كما نصّت على اشتراك الدولتين في المشروعات الاقتصادية. ولكن المانيا رأت أن هذه الاتفاقيات الثنائية موجهة ضد مصالحها، وفي زيارة مثيرة لمدينة طنجة (١٩٠٥)، أعلن الأمبراطور وهلم الثاني أن سلطان المغرب هو الحاكم الشرعي المطلق في بلاده، وناشده بأن يحافظ على استقلالها، ولا يجعل فيها امتيازاً خاصاً لأية دولة، وأن تكون

المنافسة التجارية في المغرب لجميع الدول. وأيد الأمبراطور دعوة السلطان لعقد مؤتمر دولي لبحث المسألة المغربية، لوضع حد للمطامع الفرنسية المؤيدة من ايطاليا وبريطانيا واسبانيا. وهكذا انعقد مؤتمر الجزيرة في أوائل عام ١٩٠٦ بحضور الدول الأوروبية الثلاث عشرة والولايات المتحدة والمغرب. ورغم أن مقررات المؤتمر قضت على الامتيازات التي أقرها مؤتمر مدريد لفرنسا، والغت تماماً كل المعاهدات السرية السابقة، واعترفت بحرية المغرب واستقلاله، ولكنها وضعت فرنسا في مركز ممتاز تجلى في المقررات التالية:

- تكوين قوة وطنية مغربية مسؤولة عن الأمن في الموانىء، يشرف عليها ضباط فرنسيون وإسبان.

- تأسيس مصرف للدولة يتولى الشؤون المالية بمراقبة الدول، وتوزع أسهمه بالتساوي عليها، ويكون لفرنسا من الأسهم أكثر مما لغيرها، ويترك لها حق التفاهم من المغرب في شؤون الحدود التي تخصها وفي قوة الأمن.

- وضع الجمارك في المغرب تحت رقابة دولية، ومشاركة مختلف الدول في تنفيذ المشروعات الاقتصادية.

خرج المغرب من المؤتمر خاسراً، ولم تقدم له المانيا دعماً يذكر، ومضت فرنسا، مسلحة بهذا الدعم الدبلوماسي، تثير المشاكل والفتن الداخلية للمغرب، وتهدر طاقاته المالية والبشرية في

مـواجهتها، ممـا اضطر حكـومة المغـرب إلى استـدانـة المـزيـد من القروض الأجنبية فارتبكت أمورها.

ومنـذ البدايـة أثار التـدخل الأجنبي الشعـور الـديني، وهب الشعب لمقاومته، وقامت حركـة وطنية بـدأها الشيـخ ماء العينـين لمقاومة الفـرنسيين في أقصى جنـوب المغرب (شنقيط أو مـوريتانيـا) والتف حـولها مختلف القبـائل، وكـانت تنتظر من سلطان المغـرب عبـدالعزيـز أن يقوم بـدفع غـائلة العـدوان الأجنبي عن البـلاد، وبسن نظام دستوري يحفز الجماهير على المقاومة.

وأقـدمت فـرنسـا عـلى احتـلال الجـزء الشرقي من المغـرب، واستـولت على مـدينة وجـدة (١٩٠٧)، وتـذرعت بـاضـطرابـات نشبت في الـدار البيضـاء لاحتـلال المـدينــة، وبمـا أن السلطان عبدالعزيز قد تورط في المصادقة على موقف ممثليه في مؤتمر الجزيـرة المجحف بحق المغرب، وبما أنه أثبت عجزه عن مقـاومة التغلغـل الفرنسي في موريتانيا، فقد رأى الشعب أن خير وسيلة للتحرر من التزاماته القديمة والجديدة، هو الثورة عليه وخلعه، ومبايعة مولاي عبدالحفيظ مكانه. اجتمعت جماهير الشعب في مدينة مراكش عـلى شكـل مؤتمر وطني وطـالبت بـطرد الأوروبيـين من البـلاد، وعـدم الاعتراف بمقررات مؤتمر الجزيرة، وأعلنت الجهاد، وجرت مبايعـة مولاي عبدالحفيظ سلطاناً في حزيران/يونيو ١٩٠٨.

وانعقـد مؤتمر وطني آخـر في فاس، وأعلن مـطالب مشابهـة، إضافة إلى مطلب له دلالة واضحة عـلى عمق تلك اليقظة العـربية

بين المشرق والمغرب، وهو الاعتماد على دول المشرق الإسلامي المتقدمة، وهو مطلب كان قد سعى إليه من قبل مولاي الحسن (١٨٧٣ ـ ١٨٩٤)، حين ارتأى أن خير وسيلة لدفع التنافس الاستعماري عن البلدان الاسلامية، هو تجديد علاقات المغرب الدبلوماسية مع الدولة العثمانية، والعمل على الإفادة من خبرائها ورجالاتها. وبعد مؤتمر مدريد (١٨٨٠) حضر وفد مغربي إلى الأستانة برئاسة وزير مغربي، فاستقبله السلطان عبدالحميد بحفاوة بالغة، واتفق الجانبان على تبادل التمثيل السياسي، وتقرر تعيين الأمير محيي الدين نجل الأمير عبدالقادر الجزائري سفيراً للآستانة في المغرب. ولكن فرنسا، وقد شعرت بخطر الدعوة للجامعة الاسلامية في المغرب، حرصت الدول الغربية على ابلاغ الحسن بأنها لا تنظر بارتياح إلى سياسة التقارب العثماني المغربي، لما لها من صبغة اسلامية تجعلها معادية للدول الأوروبية حليفة المغرب. أما انكلترا فلزمت الصمت لأنها كانت تتخذ المغرب أداة لتهديد فرنسا كلما حاولت معارضتها بخصوص وادي النيل، ولأنها ترى أن سياسة عبدالحميد مناوئة لتوسع روسيا جنوب بحر قزوين وتهديدها حدود الهند. واضطر الحسن يومذاك إلى التخلي عن تنسيق سياسته الخارجية مع السياسة العثمانية. وبرغم أن مولاي عبدالحفيظ أرسل وفداً مماثلاً إلى الآستانة قابل السلطان محمد رشاد، وحصل على وعد بعدم اعتراف الآستانة بالحماية الفرنسية لو نجحت فرنسا في بسطها على المغرب، فإن عبدالحفيظ عملياً لم يتخذ أية خطوة في هذا الاتجاه، بالعكس، تعهد بقبول مطالب

المذكرة المشتركة التي قدمتها إليه فرنسا واسبانيا كشرط للاعتراف به، وأهمها ترك فكرة الجهاد، وقبول المعاهدات والصكوك الدولية المتعلقة بالمغرب. ومع أن الثورة تصاعدت في فاس، وشارك فيها الجيش المغربي، فقد افتقرت إلى التنسيق مع الثورات الأخرى، ولذا استفردتها القوات الفرنسية وأخمدتها ودخلت فاس ومكناس (١٩١١)، وسارعت اسبانيا إلى احتلال منطقة الريف. وعادت المانيا إلى الاحتجاج، فأرسلت طراداً إلى ميناء أغادير بحجة حماية المصالح الألمانية، وانذار فرنسا بأن وجود جيشها في المغرب مخالف لاتفاقية الجزيرة، وطلبت سحب الجيشين الفرنسي والاسباني من أراضي المغرب، ولكن الأزمة سرعان ما انتهت باتفاق الدولتين على أن تعترف المانيا بحق فرنسا في المغرب، نظير تنازل فرنسا لها عن جزء من مستعمراتها في افريقيا الاستوائية.

الفصل الثالث

ارتبـاط الهيمنة الاستعـمارية بـالتجزئـة العربية(١٧٩٨ ـ ١٩٢٠)(٢)

أولاً: الاستعمار البريطاني في الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية

تمـهيـد

إن بحث الأصول التاريخية لمنطقة الخليج العـربي يكشف عن مصـادر أوضاعهـا السياسيـة الراهنـة، وأسباب اختـلاف أحوالهـا وتعدد دولها، ونبدأ بمنطقة الخليج:

يشكـل الخليج العـربي الحد الشرقي الأقصى للوطن العـربي، ويعـرف القسم الجنـوبي منـه بخليـج عــمان الـذي ينتهي بمضيق هـرمـز، ثم يمتـد شمـالاً ويتسـع ليكـون الخليـج العـربي، وتضم السـواحل الغربية من الخليـج عدداً من الـدول والإمارات العـربية

تشابهت أصولها القبلية، وتماثلت في تكوينها السياسي الذي تدرج من المحلة إلى المدينة فالدولة وحتى الامبراطورية، كما كان حال سلطنة مسقط وعمان قبل تجزئتها بين القسم الآسيوي والقسم الأفريقي في مطلع ستينات القرن التاسع عشر.

وارتبط ظهور الوحدات السياسية في الخليج والجنوب العربي بانهيار السيطرة البرتغالية منذ بداية القرن السابع عشر الميلادي، بحيث عادت القوى العربية هناك إلى مسرح الأحداث، واستعادت ما فقدته من نشاط ملاحي وتجاري. وبرز من هذه القوى (اليعاربة) ثم البوسعيد في مسقط وعمان، والقواسم في ساحل عمان، والعتوب في البحرين والكويت، وبنو كعب في عربستان (المحمرة). وكان يصح أن تتجمع هذه القوى السياسية، ولكن التدخل الاستعماري البريطاني في الخليج والجنوب منذ أواخر القرن الثامن عشر، أبقى على الحالة الراهنة بين هذه القوى، وسعى جاهداً لتثبيت التجزئة والخصومة فيما بينها، وربط كلاً منها بعجلة السياسة البريطانية، لحماية طريق الهند وإبعاد أي نفوذ عربي أو أوروبي آخر عنه. وقبل الاستعمار لم يكن الخليج العربي أو الجنوب العربي يعرف هذه الوحدات السياسية المنفصلة وهي الكويت والبحرين وقطر ومشيخات ساحل عمان السبع التي اتحدت مؤخراً في دولة الامارات العربية، ويمكن ترتيبها من الشمال إلى الجنوب على النحو التالي: أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة، الفجيرة.

أما (عربستان) وتعني بالعربية (أرض العرب) فهي تسمية فارسية كانت تطلق على الأجزاء الشمالية من الساحل الشرقي للخليج، وذلك اعترافاً من ايران بعروبة هذه المنطقة التي تعتبر المحمرة أهم حواضرها، والتي أنشأت فيها قبيلة بني كعب العربية إمارة منذ أواخر القرن السابع عشر واحتفظت باستقلالها عن فارس والدولة العثمانية. وعلى الرغم من أن معاهدة أرضروم الخاصة برسم الحدود بين فارس والدولة العثمانية (١٨٤٧) قد جعلت (المحمرة) تابعة لفارس، فإن هذه الإمارة العربية ظلت بعيدة عن السيطرة الفعلية الفارسية، وتعاقب على حكمها أمراء من العرب كان آخرهم الشيخ خزعل الذي اعتقلته السلطات الايرانية عام ١٩٢٥، وضمت امارته إلى ايران بالقوة والقهر.

من المعلوم أن الحركة الوهابية التي بدأت في نجد حوالى منتصف القرن الثامن عشر على شكل انبعاث ديني يهدف إلى نبذ البدع والخرافات التي تفشت بين العرب المسلمين، والعودة إلى جوهر الدين الاسلامي وأساسه، كما يهدف إلى ضم الأقاليم العربية الاسلامية تحت راية التوحيد وتحريرها من الحكم العثماني الذي عجز عن المحافظة على ممتلكات الدولة الاسلامية، بسبب اختلال أموره ودخول البدع والضلالات في عقيدته على نحو أطمع الكفار في هذه الممتلكات. وقبل بروز قوة الدرعية على مسرح السياسة النجدية حوالى عام ١٧٤٥ كانت أوضاع نجد تعاني من التفكك والانقسام بسبب استقلال كل أمير أو شيخ

بالمدينة أو البلدة أو القبيلة التي يحكمها. ولكن الحماس الذي صحب ظهور الدعوة الوهابية وإقامة دولتها الموحدة في نجد، دفع الوهابيين (الموحدين) في الستينات من القرن الثامن عشر إلى تدعيم مركزهم على أساس توحيد نجد وضرب خصومهم فيها أولاً، ثم الالتفاف إلى صد غارات أعدائهم في الأحساء. وحين نجح الوهابيون في القضاء على حكم الأحساء (بني خالد) عام ١٧٩٥، استطاعوا أن يخرجوا من الجزيرة العربية إلى أطرافها الشرقية، ويهددوا مركز السلطان العثماني كخليفة على المسلمين، وذلك حين باشروا غاراتهم على العراق والشام، وعجز حكام القطرين عن مدافعتهم، وحين استولى السعوديون على الحجاز وأعلنوا عام ١٨٠٦ أنه لم يعد للسلطان العثماني سلطة على الحرمين الشريفين، كلف السلطان والي مصر محمد علي باشا بمهمة القضاء على الوهابيين. كذلك نجح السعوديون في مد نفوذهم إلى عدد من الحواضر اليمنية، ولكن امام اليمن طلب المعونة من السلطان العثماني، ووالي مصر محمد علي ضد السعوديين إلى أن تمكن الأخير من إعادته إلى أملاكه (١٨١٩).

إن مساعي الدولة السعودية لمد نفوذها إلى منطقة الخليج قد تعاصرت مع أحداث الغزو الفرنسي لمصر (١٧٩٨) الذي سجل بداية انطلاق حركة الاستعمار باتجاه المنطقة العربية مشرقاً ومغرباً. وتمثل في منطقة الخليج بمسارعة بريطانيا ليس فقط إلى احتواء خطط الوهابيين، ثم خطط محمد علي التوحيدية بعد القضاء على

الدرعية، وإنما أيضاً إلى العمل على تثبيت الوضع الراهن بين دويلات الخليج وربطها بالسياسة البريطانية.

وقد سلف قولنا بأن البرتغال كانت أول دولة أوروبية نهضت بحركة الكشف والاستعمار، وكان لها أهداف اقتصادية ودينية واضحة لا في الخليج فحسب، وإنما أيضاً في الهند وجنوب شرق آسيا، واستطاعت أن تستولي على جزيرتين تمتلكان أهمية استراتيجية حيوية هما: سقطرى عند مداخل خليج عدن، وهرمز المتحكمة في مداخل الخليج العربي. واستفاد البرتغاليون من النزاع المرير بين أكبر دولتين اسلاميتين وقتذاك، الدولة العثمانية والدولة الصفوية، وبفضل التقارب مع الصفويين نجح البرتغاليون في السيطرة على عديد من القواعد البحرية في البحرين والقطيف وسواهما. ولم تسفر جهود العثمانيين البحرية لطرد البرتغاليين من البحار العربية والهندية عن أية نتيجة. بلى، نجحوا في الاستيلاء على مسقط وقلعتها البرتغالية، ولكنهم فشلوا في حكم المدينة بسبب تردي سمعتهم في الموانىء العربية التي نزلوا فيها، كذلك فشلوا في غزو جزر البحرين (١٥٥٥) نتيجة تحالف البرتغاليين والصفويين، وانسحب العثمانيون من مياه الخليج، واكتفوا بالحفاظ على ميناء البصرة لصد الغزو البرتغالي عن أراضي الدولة العثمانية.

تعرضت القوى البحرية العربية لنكبة قاسية أفقدتها التفوق والازدهار الملاحي السابق، في أعقاب حركة التطويق الأوروبي

للوطن العربي الذي استهله البرتغاليون لإحكام السيطرة على المعابر العربية التي كانت تسكلها تجارة الشرق في طريقها إلى أوروبا، وكان من شأنها أن احتل البرتغاليون مركز الصدارة السياسية والتجارية في الخليج العربي والبحار العربية لفترة تقارب القرن ونصف القرن، أي منذ بداية القرن السادس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر.

ولم يلبث أن ضعف مركز البرتغال تدريجياً نتيجة انضمامها إلى اسبانيا (١٥٨٠)، ولم تسترجع استقلالها إلّا عام ١٦٤٠. وفي غضون ذلك برزت هولندا بعد أن تحررت من السيطرة الاسبانية، ووجهت نشاطها الاستعماري التجاري نحو جزر الهند الشرقية (١٥٩٥) كما وجهت انكلترا أنظارها أيضاً إلى الشرق، وأسست شركة الهند الشرقية (١٦٠٠) لترسيخ نفوذها الاقتصادي في المشرق العربي وجنوب شرق آسيا. وقد استعان الشاه الصفوي عباس الأول بسفن شركة الهند لطرد البرتغاليين من جزيرة هرمز (١٦٢٢)، نظير اقتسام الغنائم وعائدات المكوس معها، وانسحب البرتغاليون إلى مسقط التي غدت قاعدتهم الرئيسية في الخليج. وتقدم الهولنديون للإفادة من سقوط هرمز والعمل لحسابهم بتأسيس وكالة تجارية لهم في بندر عباس، وقد تحالفوا مع الانكليز لاسقاط النفوذ البرتغالي في الخليج. ولكن الصراع لم يلبث أن احتدم بينهم وبين شركة الهند الشرقية الانكليزية حول الامتيازات والاحتكارات التجارية هناك، وانتهى بغلبة الانكليز، وتأسيس

مركز تجاري للشركة في بندر عباس، وآخر في البصرة. وبذلك وضعت انكلترا قدمها في منطقة الخليج.

وساهمت القوى العربية في عمان وساحلها في التصدي للسيطرة البرتغالية، بعد أن تغلب العرب في عمان على مشكلة التفكك السياسي التي اتاحت للبرتغاليين الاحتفاظ بحامياتهم، وكان العامل الديني هو أساس الوحدة، إزاء الأسلوب الاحتكاري الفظ الذي اتبعه البرتغاليون المتعصبون، كإحراق السفن وإغراقها وتعذيب بحارتها. كما ارتبط قيام اسرة اليعاربة في عمان بإحياء نظام الإمامة على يد ناصر بن مرشد اليعربي (١٦٢٤) الذي أعلن الجهاد الديني لتحرير بني ياس، ونجحت في طرد البرتغاليين من قلعة جلفار (الصير ـ رأس الخيمة). وخلفه ابن عمه سلطان بن سيف فأحرز نصراً حاسماً على البرتغاليين، واحتل قلعتهم الحصينة في مسقط (١٦٥١) وطاردهم في سواحل الهند وشرق افريقيا، كما استحوذ ابنه سيف (١٦٩٢ ـ ١٧١١) على ممباسة أهم حواضر افريقيا الشرقية البرتغالية، ووجه عناية خاصة إلى الأسطول فقدر عدد سفنه الكبيرة بثمان وعشرين يحمل بعضها ثمانين مدفعاً. وحين حاول البرتغاليون، بمعونة فارس، ضرب هذه القوة العمانية الناشئة، قامت هذه بتدمير مراكز البرتغاليين قرب بومباي، والإغارة على معاقلهم في جزيرة ديو وساحل الكوجرات بالهند. وتولى سلطان بن سيف الثاني حكم عمان (١٧١١) فلم يعش طويلاً، وتنازعت أسرة اليعاربة ومزقتها الحروب العنيفة، مما

أدى إلى تعرض البلاد لغزوات خارجية، ترتب عليها سقوط الأسرة الحاكمة، وانتقال الحكم إلى أسرة البوسعيد (١٧٤١) التي ما زالت تحكم حتى الآن. ففي عام ١٧٣٧ ارسل نادر شاه الأفشاري الذي سيطر على فارس وانتزع الحكم من الصفويين، حملة من بندر عباس ونزلت في خورفكان زاحفة نحو رأس الخيمة، فجوبهت بمقاومة عمانية عنيفة قادها أحمد بن سعيد والي اليعاربة في ميناء صحار، ومؤسس دولة البوسعيد، وقدّم عرب ساحل عمان مساعدتهم لعمان، مما أدى إلى انهيار السلطة الفارسية، واختيار أحمد بن سعيد إماماً على البلاد، وتأسيس أسرة البوسعيد التي ما زالت تحكم عمان حتى اليوم.

ثانياً: بداية ظهور الوحدات السياسية في شرق الجزيرة العربية

بعد هدم النفوذ البرتغالي في البحار العربية، ساد الأمن والسلام ساحل الخليج، وعاصر ذلك تحركات قوى قبلية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وأهمها جماعات العتوب من قبيلة عنزة، ارتحلت من موطنها في نجد، وانتهى بها المطاف بجوار كوت (حصن) بني خالد الذين كانوا من أكبر القبائل العربية وأوسعها ثراء في المنطقة من الاحساء حتى رأس الخليج. وقد أخذ العتوب يحلّون بالتدريج محل بني خالد على سواحل اقليم الاحساء، وبدأ فرع منهم يستقر في أرض الكويت بزعامة آل

الصباح، وبدأت فروع أخرى بزعامة آل خليفة والجلاهمة تمتد بعدئذ إلى قطر والزبارة (١٧٦٦) والبحرين (١٧٨٣). كما أتاح اغتيال نادر شاه (١٧٤٧) الفرصة لانتقال نشاط القوى العربية من ساحل عمان إلى السواحل الشرقية للخليج.

ومنذ قيام حكم البوسعيد، انفصل القسم الشمالي من ساحل عمان عن تبعية مسقط، وظهرت فيه قوى بحرية منها قوة كبيرة في رأس الخيمة (١٧٤٩) بزعامة قبيلة القواسم، امتد سلطانها من رأس مسندم شمالاً إلى الشارقة جنوباً. كما ظهرت قوة برية على شكل حلف تزعمه بنو ياس الذين امتدت منازلهم من جنوب شبه جزيرة قطر حتى دبي. وقد شهد القواسم التنافس الاستعماري بين انكلترا وفرنسا وهولندا، وتعاظمت قوتهم حتى سيطروا على الملاحة التجارية في الخليج العربي، واتسع مجال عملياتهم فوصلوا إلى البحر الأحمر وسواحل افريقيا الشرقية والهند. وأخذوا رسوم المرور من السفن الأوروبية أحياناً. واستهدف نشاط القواسم البحري الوقوف ضد القوى الاستعمارية والحيلولة دون ارتيادها مناطق النفوذ العربية ومنعها من منافسة العرب في حياتهم وأرزاقهم.

وقد اتيح لفارس في عهد نادر شاه أن تحتل البحرين عام ١٧٣٧، واستغل إمام عمان سيف بن سلطان الاضطراب الناشىء عن ذلك، فهاجم البحرين واحتلها عام ١٧٣٨، وحين استرجعت فارس البحرين في العام التالي أدركت أن حكمها لن

يستتب إلّا بتولية حاكم عربي عليها، فعينت آل مذكور من عرب المطاريش حكاماً على البحرين، وظلت كلمة هؤلاء نافذة هناك حتى عام ١٧٨٢، حين استخلص العتوب السيادة على البحرين من عرب المطاريش الذين لم يكن للشاه سوف نفوذ اسمي عليهم.

١ ـ عُمان

وفي عمان توفي الإمام أحمد بن سعيد (١١٩٨هـ/١٧٨٣م) بعد أربعين عاماً تقريباً من الحكم الصالح والسيرة الحسنة، وتولى بعده ابنه الإمام سعيد بن أحمد فأثار نقمة أهل عمان بسبب ضعفه وجشعه وتحيزه للهناوية الأباضية (اليمانية) ضد الغفارية السنية (العدنانية). (ينسب الهناوية إلى زعيمهم خلف بن مبارك الهنائي وهو يماني، كما ينسب الغافرية إلى زعيهم محمد بن ناصر الغافري وهو عدناني).

ومنذ عام ١٧٨٩، استقل أحمد بن سعيد، حاكم مسقط، بالساحل عن أبيه الذي بقي إماماً في الرستاق، فصار الحكم في عمان موزعاً بين سلطنة مسقط الساحلية، وإمامة عمان الداخلية. ويعتبر الإمام سعيد بن أحمد وأبوه أحمد بن سعيد الحاكمين الوحيدين من أسرة البوسعيد الذين اتخذا لقب (الإمام)، والحكام الذين توالوا بعدهما اتخذوا لقب (السيد) أو (السلطان). ولما توفي الإمام سعيد بن أحمد عام ١٨٢١ شغر مقعد الإمامة، إلى أن

شغله عـزان بن قيس لفـترة قصـيرة بعـد انتخـابـه إمـامـاً عـام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م. وفي غضون ذلك ظل حكام مسقط أصحاب السلطة الفعلية في البلاد، ولكنهم لم يتمكنوا من توحيد قبائل عمان تحت رايتهم، لأن اعتمادهم على القبائل الهناوية أثار ضدهم القبائل الغافرية، وزاد من حدة الخلاف انضمام معظم القبائل الغافرية إلى القوات السعودية التي غزت عمان واحتلت واحة البريمي (١٨٠٠) واتخذتها قاعدة لعملياتها الحربية في عمان، ومركزاً لبسط سيطرتها الادارية المعنوية على قبائل المنطقة، وعلى هذا النحو ارتبطت قبيلة القواسم القوية بدائرة الولاء السعودي، وكان السيد سلطان بن أحمد بن سعيد قد تولى السلطنة في مسقط بعد وفاة أخيه حمد (١٢٠٦هـ/١٧٩٢م)، ولم يعترف بسيادة الإمامة عليه، وشُغل بتطوير القوة البحرية والسفن التجارية لعمان، وامتدت سلطته على جزيرتي قشم وهرمز وعدد من الموانىء على الساحل الشرقي للخليج حتى الحدود الباكستانية الحالية. ولكنه اغتيل في طريق عودته من البصرة حتى استنجد بوالي بغداد العثماني ضد الهجمات السعودية المدعومة من القواسم. وخلفه بدر بن سيف الدين الذي اعتنق الدعوة السلفية ومال إلى السياسة السعودية، فثارت عليه أسرته وقتل على يد سعيد بن سلطان (١٢٢١هـ/١٨٠٦م)، الذي تولى حكم عمان فترة تزيد على خمسين عاماً. وامتلك اسطولاً تجارياً وحربياً قوياً، لا يفوقه في القوة إلّا الأسطول البريطاني، واستمرت المواجهة بينه وبين الدولة

السعودية، حتى سقوط عاصمتها الدرعية على يد والي مصر محمد علي باشا (١٢٣٣هـ/١٨١٨م).

وعلى الصعيد الدولي، شهدت عمان اشتداد المنافسة البريطانية - الفرنسية على التجارة والمستعمرات في المحيط الهندي والسواحل المطلة عليه، ولاسيما بعد نزول الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت في مصر (١٧٩٨) ومحاولة فرنسا استعادة ما فقدته من المستعمرات في الشرق، ولاسيما الهند. ولكن بريطانيا نجحت في إحباط المساعي الفرنسية حين عقدت معاهدة مع سلطان مسقط عام ١٧٩٨، تعتبر أول معاهدة تبرمها بريطانيا مع امارات الخليج، كما تعتبر نقطة تحول في علاقة بريطانيا بمنطقة الخليج، إذ تطورت من علاقة تجارية إلى علاقة سياسية، تحرص على ابعاد أي نفوذ أجنبي عن منطقة الخليج، وتلزم عمان بالوقوف إلى جانب السفن البريطانية ضد السفن الفرنسية في مياه عمان الاقليمية، وتمنع الفرنسيين من تأسيس أي وكالة لهم في عمان. واستغلت بريطانيا ظروف فرنسا السيئة بعد تدمير اسطولها في أبي قير، فضغطت على سلطان مسقط سياسياً واقتصادياً لتوقيع معاهدة عام ١٨٠٠، التي احكمت قبضة بريطانيا على عمان، بتعيين أول وكيل سياسي بريطاني في مسقط، وبذلك كانت عمان أول وحدة سياسية تكبل بقيود الاستعمار البريطاني الذي مدّ سيطرته على امارات ومشيخات الخليج العربي تدريجياً في القرن التاسع عشر.

وكان تغيب السيد سعيد بن سلطان في زنجبار، وانصرافه إلى

تعزيز سلطاته على أملاكه في شرق افريقيا، قد أتاح الفرصة لنشوب حركات عصيان ضده، من جانب القبائل، وبعض أقاربه حكام الأقاليم، فكان يضطر للعودة إلى مسقط لمعالجتها، كما أدى إلى ضعف سلطة الحكومة المركزية في مسقط على عمان الداخل ذات الطبيعة الجبلية المنيعة. وظل التوتر يسود علاقات السيد سعيد بفارس، وكان لموقف بريطانيا السلبي تجاه النزاع العماني - الفارسي، رغم روابط الصداقة والتحالف التي تربطها بمسقط، أن فقدت هذه ميناء بندر عباس، ولم يبق لها على الساحل الشرقي للخليج سوى ميناء غوادور.

ومنذ عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ترك سعيد لولده الأكبر ثويني إدارة مسقط وتوابعها، وتنازل عام ١٨٥٤ لبريطانيا دون مقابل عن جزر قورية مورية الواقعة قرب الساحل الشرقي لعمان. وفي أواخر أيام سعيد، عيّن ابنه الثاني ماجداً لحكم زنجبار. وبعد وفاته، سعت بريطانيا إلى فرض التجزئة على البلاد، وانتهزت فرصة نزاع الأخوين على إرث أبيهما، وصدر حكمها (١٨٦١) بإقامة سلطتين منفصلتين: إحداهما في مسقط، وتتبعها عمان ونواحيها في الخليج العربي، والثانية في زنجبار وتتبعها ممتلكاتها العربية على ساحل افريقيا الشرقي، على أن يدفع سلطان زنجبار إلى سلطان مسقط تعويضاً سنوياً عن رجحان ايرادات زنجبار على ايرادات مسقط. وقد انعكس انفصال زنجبار الغنية بمفعول سلبي على الوضع الاقتصادي في عمان، وانتزع منها جزءاً كبيراً من

أسطولها الـذي كانت تستخـدمه لأغـراض الحرب والتجـارة. وفي العام التالي (١٨٦٢) اتفقت بريطانيا وفرنسـا على ضـمان استقلال السلطنتـين وتمامية أراضيهما، واستغلت بـريطانيـا الاتفاقيـة لمنـع التغلغل الفرنسي والعثماني في عمان. وبعد أن قتل سـالم أباه ثـويني وتـولى مكـانـه في مسقط (١٨٦٦) اشتـد سخط أهــالي عـمان، واستنكروا الطريقة التي أوصلت سالماً إلى الحكم، وانتقدوا إهمـاله لشؤون عـمان، وتركيـز اهتمامـه لاستعادة أمـلاك أسرته في أفـريقيا الشرقيـة، وزاد من خطورة الـوضع تفـاقم النزاع بـين الغـافـريـة والهنـاويـة، بحيث اتسمت الفـترة التي انقضت بـين مقتـل ثـويني وتـولي ابنه تـركي الحكم عام ١٨٧١ بـالاضطرابـات الـداخليـة. وعنـدئذ رأى أهـل عـمان الـداخـل، ولاسيـما من العلماء ورجـال الـدين، أن بعث الإمامـة مجدداً هـو سبيـل الخـروج من الأزمـة، وبويع عزان بن قيس بالإمامة، وهـو زعيم الفرع الثـاني من أسرة البـوسعيد الـذي التجـأ إلى معقـل الـرستـاق، وثـار بـاسم عـمان الداخل، وأعلن انفصاله عن مسقط لخروج حكامها على التعـاليم الدينية، ولأن فيها أموراً يستنكرها الأباضيون، بينـما تعتبر مقبـولة في مسقط، نتيجـة اتصالهـا بالهنـد وبالغـرب. في اعتقـاده، سقط السـاحل لأن السلطان هـادن الانكليز، وتعـاون معهم في حملاتهم الرامية في الظاهر للقضاء على تجارة الرقيق وتهـريب السلاح، وفي الواقع لانتقاص سيادة عـمان واستقلالهـا. بعد أن صـار لبريـطانيا حق تفتيش سفن عمان وتعقبها إلى الموانىء العمانية.

لم تعترف بريطانيا بنظام الإمامة الجديد لأنه يكره الأجانب والنفوذ الأجنبي، ويرفض إجراءات منع تجارة الرقيق، لأن النظام الاجتماعي والاقتصادي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالرقيق، إضافة إلى أنها شعرت أن بعث الإمامة لم يكن مجرد تحويل السلطة إلى شخص آخر، بل كان ثورة على الأوضاع السائدة في عمان، ويقظة قومية في خدمة مصالح الشعب، وبخاصة بعد أن صادرت الإمامة أموال أفراد أسرة البوسعيد الذين لم يناصروها، فوضعت في بيت المال للانفاق منها على حاجات الناس. ولذا اتخذت بريطانيا خطوة أدت إلى انهيار الإمامة مباشرة، وذلك حين سهّلت عودة تركي بن سعيد من منفاه في الهند (١٨٦٩)، مقابل تخليه عن استرداد زنجبار، فتمكن من استمالة الغافرية في البريمي، وواجه الإمام الذي مني بهزائم عديدة نتيجة انفضاض بعض حلفائه من حوله، وفي إحدى المعارك اندفع الإمام للقتال فأصيب وقتل أوائل عام ١٨٧٠، وبمقتله، استسلمت مسقط ومطرح، وانهارت الإمامة بعد أن مضى على قيامها عامان وبضعة أشهر. واعترفت بريطانيا بتركي بن سعيد سلطاناً على مسقط، ولكن لم تفتر في عهده الاضطرابات والثورات، ولولا المساندة البريطانية لأطيح به.
كذلك اضطرت بريطانيا لدفع المعونة التي كانت تتلقاها مسقط من زنجبار، بعد أن وقع السيد برغش سلطان زنجبار معاهدة جديدة تحرّم تجارة الرقيق تماماً، نظير اعفائه من دفع المعونة إلى مسقط.
وفرضت بريطانيا على فيصل بن تركي الذي نصبته مكان أبيه عام ١٨٨٨، معاهدة جديدة (١٨٩١) تعهد فيها ألّا يبيع أو يرهن أو

يهب أي جزء من أراضيه في مسقط وعمان وملحقاتها لغير الحكومة البريطانية، وربط بهذا التعهد نفسه وورثته وخلفاءه.

وفي عام ١٨٩٥ أحرزت قوات عمان الداخل انتصاراً على السلطان فيصل، واحتدمت المعركة في مسقط نفسها، وتم الصلح بعد دفع مبلغ من المال لزعيم شيوخ عمان الداخل. وسارعت بريطانيا لاستغلال ذلك وفرض معاهدة دفاعية مع السلطان عام ١٨٩٨. ورغب السلطان في موازنة النفوذ البريطاني باستغلال التنافس الذي اشتد بين فرنسا وبريطانيا ما بين ١٨٩٤ و١٩٠٤، فتودد إلى الفرنسيين ومنحهم حق إقامة محطة فحم قرب مسقط، فاعترض الانكليز لأن ذلك يتنافى مع اتفاقية (١٨٩١). وأذعن السلطان للتهديد، وسويت المسألة حين سمح الانكليز للفرنسيين بالتزود بالفحم من محطاتهم في المكلاّ بحضرموت. كما فرضت بريطانيا على السلطان ألا يمنح امتياز استثمار حقول الفحم في صحار إلى أية شركة أو دولة أخرى دون موافقة بريطانيا. وفي عام ١٩١٣ تم الاتفاق بين الغافرية والهناوية على اختيار سالم بن راشد الخروصي إماماً في عمان الداخل، ونشب النزاع المسلح بين قوات السلطان وقوات الإمامة التي أوشكت أن تستولي على مسقط لولا أن دافعت عنها امدادات هندية كبيرة، وانتهى النزاع بتوقيع معاهدة سلام في بلدة (السيب) عام ١٩٢٠. وقد أثارت المعاهدة حين بعثت الإمامة مجدداً في الخمسينات، جدلاً حول صحتها ومضمونها إذ أنكرت بريطانيا ارتباطها بالمعاهدة، وقالت إن

سلطات مسقط والإمام كانا طرفي المعاهدة التي اقتصرت على تنظيم شؤون التجارة وحركة التنقل بين الداخل والساحل. ولكن أنصار الإمام نشروا نص المعاهدة وذكروا بأنها معاهدة سياسية تعني اعتراف سلطان مسقط والحكومة البريطانية بسيادة الإمام واستقلاله عن مسقط، وذلك نظير تعهد الإمام محمد بن عبدالله الخليلي باحترام سلطنة مسقط ضمن الحدود التي رسمت لها.

٢ ـ مشيخات ساحل عمان

في أواخر النصف الثاني من القرن الثامن عشر، اشتد أزر قبائل ساحل عمان بانتمائها إلى الدولة السعودية، بعد انفصال ساحل عمان عن مسقط، واستطاعت أن تبني قوة بحرية خاصة بها، وحلفاً قبلياً كبيراً بزعامة القواسم. وفي نهاية القرن نفسه، تصاعد نشاطهم ضد السفن التجارية المارة بمياه الخليج، سواء أكانت تابعة لمسقط أم للبحرين. وكان هذا النوع من النشاط البحري معروفاً وقتذاك كوسيلة شرعية من وسائل العلاقات بين الدول التجارية غير المتعارفة. وقد أطلق الإنكليز على هذا النشاط اسم (القرصنة)، كما أطلقوا على ساحل عمان اسم (ساحل القرصنة) وبعد القضاء على نابليون، حملوا مؤتمر فيينا (١٨١٥) على إقرار بند بمكافحة القرصنة في جميع بحار العالم.

واتسع نطاق عمليات القواسم، فتعرضوا لسفن شركة الهند الشرقية الانكليزية في محاولة لردعها عن احتكار تجارة الخليج

وحدها. وقد ثبت أن ممثلي الشركة كانوا يتذمرون من منافسة التجار العرب لهم، لذلك استغلت بريطانيا هذا البند لتضرب النشاط البحري العربي تارة باسم مكافحة (القرصنة)، وتارة باسم مكافحة تجارة الرقيق، ووجهت ضربة إلى القواسم في رأس الخيمة عام ١٨٠٩ بمشاركة من سلطان مسقط. وتوقف النشاط البحري للقواسم ثلاثة أعوام، ليعود مجدداً في وقت رزحت فيه الدولة السعودية تحت وطأة الحملة المصرية (١٨١١ - ١٨١٨)، وليتّسع فيشمل السفن الانكليزية في المحيط الهندي.

وفي هذه المرحلة الدقيقة، تفكك حلف القواسم وحلف بني ياس إلى مشيخات صغيرة تمتد على طول ساحل عمان. ويبدو أن السياسة البريطانية كانت عاملاً أساسياً من عوامل انهيار الحلفين وتجزئتهما إلى كيانات صغيرة ضعيفة يسهل ربطها بعجلة الاستعمار البريطاني. إضافة إلى التدخل السعودي الذي حرص حينذاك على ألّا يدخل في صراع مع الانكليز بسبب مهاجمة القواسم لسفنهم، مثل حرصه على ابعاد الدعم الانكليزي لسلطان مسقط، خصم الموحدين السعوديين. ولم يلبث أن انحصر نشاط القواسم في الشارقة، بينما استقلت فروع أخرى من القواسم وغيرهم في موانىء رأس الخيمة وأم القيوين والعجمان ودبي وأبو ظبي والفجيرة، مكونة مشيخات جديدة على ساحل عمان.

واستغلت بريطانيا سقوط الدولة السعودية على يد محمد علي (١٨١٨) فوجهت ضربة قاصمة لنشاط القواسم عام ١٨١٩ على

إثر الغارة الناجحة التي شنّها هؤلاء على السفن الانكليزية قبل عام تقريباً. وقصفت سفن الحملة التي شارك فيها سلطان مسقط، ميناء رأس الخيمة، وبعد صمود القواسم شهرين، اضطر كبيرهم لتوقيع (معاهدة الصلح العامة) في مطلع عام ١٨٢٠، وانضم إليها شيوخ ساحل عمان وأميرا جزر البحرين، وتسجل هذه المعاهدة المرحلة الثانية في تأكيد النفوذ البريطاني في الخليج، كما تعتبر الأساس الذي قامت عليه سياسة التجزئة في منطقة ساحل عمان. وقد نصت أهم بنودها على امتناع العرب عن أعمال السلب و (القرصنة)، في البر والبحر، والالتزام برفع السفن العربية علم السلام (أبيض في وسطه مربع أحمر)، وحمل سجل باسم مالك السفينة وأسماء بحارتها، لإبرازه إلى السفن البريطانية المكلفة بالمراقبة، كما نصّت على حظر نقل الرقيق من افريقيا الشرقية فوق المراكب التجارية. وبعد أن عارضت بريطانيا تقدم القوات المصرية إلى ساحل عمان والبحرين، وقفت في وجه الدولة السعودية الثانية حين حاولت مدّ نفوذها إلى ساحل عمان (١٨٤٢)، كما عارضت بريطانيا المحالفات التي كانت تعقدها مشيخات ساحل عمان فيما بينها، كما حدث حين فكت التحالف بين مشيختي عجمان وأم القيوين. وتجددت المعاهدات مع مشيخات ساحل عمان بصفة دورية، وفي ربيع ١٨٤٣، أبرمت معها بريطانيا معاهدة أخرى مدتها ١٠ سنوات تنص على تحريم أي نشاط عربي مسلح، تحت طائلة فرض العقوبة من جانب المقيم البريطاني العام في الخليج. وما زالت بريطانيا تستخدم

الترغيب والترهيب، وتضخيم مطامع القوى المجاورة لدفع الشيوخ إلى توقيع معاهدة الصلح الدائمة لفرض سيطرتها على نواحيهم، وضمان اشراف أقوى على شؤونهم، حتى استجاب هؤلاء للضغوط، ووقعوا المعاهدة عام ١٨٥٣ . وأفهمتهم بريطانيا أن ارتباطهم بها يرمي إلى حمايتهم من أطماع الدول المجاورة الكبرى كالدولة السعودية الثانية التي سيطرت مجدداً على الاحساء والبريمي ، وكان بمقدورها في عهد فيصل بن تركي (المتوفى عام ١٨٦٦) أن تمدّ نفوذها نحو ساحل عمان، لولا تحريض بريطانيا للمشيخات بأن يحتموا بمعاهداتهم معها.

والتفتت بريطانيا لإحكام سيطرتها على ساحل عمان، فدفعت شيوخ أبو ظبي والشارقة ودبي وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة إلى توقيع اتفاقات جديدة سميت الاتفاقات الانفرادية أو المانعة، لأنها تمنع وجود أي نفوذ غير النفوذ البريطاني في المنطقة، وقد تعهدوا فيها بما يلي:

١ ـ ألّا يوقع الشيوخ أية اتفاقيات أو يدخلوا في أية علاقات مع دولة أجنبية سوى بريطانيا.

٢ ـ ألّا يسمحوا لوكيل أية دولة أخرى بالبقاء في أراضيهم، دون موافقة مسبقة من بريطانيا.

٣ ـ ألّا يمنحوا أي جزء من أراضيهم ، سواء عن طريق البيع أم الإيجار أم الرهن أم التنازل لأية دولة أو رعاياها سوى بريطانيا.

وحظرت بريطانيا استيراد الأسلحة على الشيوخ المذكورين (١٩٠٢)، وبذلك نجحت في إضعافهم، بعد أن حرمتهم من الاستقلال والسيادة، ثم ضمنت سيطرتها الفعالة على عمان ومواردها، فأرغمت السلطان في العام نفسه على عدم منح امتياز استثمار حقول الفحم إلى أية شركة أو دولة أجنبية دون موافقة بريطانيا، كما أرغمت شيوخ ساحل عمان على عدم اعطاء امتياز استغلال النفط، في حال العثور عليه، إلا لمن تعينه الحكومة البريطانية (١٩٢٢).

٣ ـ قطر

أما قطر فقد ظهر حكامها من آل ثاني في أوائل القرن الثامن عشر. وثاني هو جد الأسرة الحاكمة، من بني تميم، نزحوا من موطنهم في منطقة الوشم النجدية، ونزلوا في الجنوب الشرقي من شبه جزيرة قطر، ثم استقروا في الزبارة حيث ولد جد الأسرة ثاني، ثم ابنه محمد الذي استوطن الدوحة، وكان تابعاً لآل خليفة حكام البحرين وقطر وقتذاك.

ولما حاول محمد بن ثاني الانفصال عن حكم آل خليفة والاستقلال بحكم قطر، نشبت الحرب بينه وبين آل خليفة، ثم توقفت بسبب عودة العثمانيين إلى قطر عام ١٢٨٨هـ/١٨٧٢م ولكن ابنه الشيخ قاسم نجح في توحيد قطر والاستقلال عن البحرين تحت سيادة الدولة العثمانية. بل إنه، بعد أن قضى على

خصومه في الداخل، وواجه الانكليز والعثمانيين، أوشك أن يستولي على جزر البحرين نفسها. وبعد وفاته، تولى الإمارة ابنه الشيخ عبدالله (١٣٣١هـ/١٩١٣م) فحكم البلاد ٣٦ عاماً حتى (١٣٦٩هـ/١٩٤٩م). وخلال حكمه الطويل، فقدت قطر استقلالها ورزحت تحت الحماية البريطانية، ذلك أن الدولة العثمانية تنازلت لبريطانيا عن كل ما ما لها من حقوق ومطالب في قطر، بموجب اتفاقية الخليج التي وقعتها مع بريطانيا (١٩١٣)، وأعلنت بريطانيا من جانبها أنها لن تسمح لشيخ البحرين بالتدخل في شؤون قطر الداخلية، والمساس باستقلالها. ومعلوم أن أحداث الحرب العالمية الأولى لم تسقط هذه المعاهدة، بل إن بريطانيا عقدت عام ١٩١٦ معاهدة شددت فيها السيطرة على قطر.

٤ ـ البحرين

أما البحرين، فبعد أن استتب فيها الحكم لآل خليفة، أصبحت هدفاً لأطماع القوى السياسية المحلية المؤثرة في الخليج، سواء أكانت صادرة عن دول كفارس أم الدولة السعودية أم عمان. ومعلوم أن معاهدة السلام العامة التي وقعها في مطلع عام ١٨٢٠ كبير القواسم، انضم إليها شيوخ ساحل عمان وشيخا البحرين. ولا حاجة إلى القول إن من مبررات دخول شيخي البحرين في المعاهدة هو الخوف من نوايا سلطان مسقط السيد سعيد الذي كان يتربص بالبحرين لاحتلالها وطرد آل خليفة منها.

ذلك أن انضمام البحرين إلى المعاهدة يتضمن اعترافاً باستقلال الأطراف الموقعة عليها، ومنها البحرين، وتالياً تنتفي دعاوى سلطان مسقط بالبحرين، وفي حال اعتدائه على سفن تابعة لها، يصبح عرضة للعقوبة المنصوص عليها في المعاهدة العامة. والأمر نفسه ينطبق على دعاوى وأطماع فارس. وقد حرصت بريطانيا على أن تبدو في نظر شيوخ البحرين القوة الوحيدة التي بمقدورها ردع أطماع جيرانهم، مع التظاهر بأنها لا تحاول النيل من استقلالهم، الأمر الذي دفع شيخي البحرين إلى الاحتماء ببريطانيا، وقد كلف ذلك عقد المزيد من المعاهدات غير المتكافئة التي ربطت البحرين ببريطانيا.

ولكن المنافسة بين أفراد العائلة الحاكمة في البحرين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت السبب المباشر الذي اتاح لبريطانيا فرص التدخل في شؤون الجزر، والحد من استقلال حكامها. وفضلاً عن أن هذا الخلاف بين شيوخ آل خليفة أفسح المجال لتدخل الدول المجاورة التي طالما سعت لاحتلال البحرين بالسبل العسكرية أو السياسية. وتذرعت بريطانيا بالمعاهدات التي عقدتها مع البحرين لتمنع القوى الأخرى في الخليج من الاستيلاء عليها، كسلطنة عمان في عهد السيد سعيد، والدولة السعودية في مختلف مراحلها، ومصر محمد علي حتى عام ١٨٣٩، والدولة العثمانية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وفارس حتى نهاية الستينات من القرن نفسه، في العشرينات من القرن الحالي

وما بعدها حتى اعترافها باستقلال البحرين. وقرنت بريطانيا التهديد والاحتجاج بممارسة سياسة القوة والقهر، ولم تتردد باستخدام بوارجها الحربية في كثير من الأحيان.

وعندما توفي الشيخ سلمان عام ١٨٢٥ تولى الحكم ابنه الشيخ خليفة بالاشتراك مع عمه المسن الشيخ عبدالله. وفي عام ١٨٤٣ مات خليفة تاركاً عبدالله كحاكم فرد تميز عهده بتمرد أولاده الثلاثة عليه، واستعانته بمحمد بن خليفة، الذي رفض أن ينفرد عمه بالسلطة كلها، وأسفر النزاع عن هزيمة عبدالله، ثم وفاته عام ١٨٤٨. وإثر ذلك اتسع الخلاف العائلي، إذ قام أولاد عبدالله الثلاثة يطالبون بكرسي الإمارة. ويظهر أن تولي محمد بن خليفة الحكم قد سبّب انقسام آل خليفة إلى قسمين متخاصمين، وأتاح لبريطانيا فرض السيطرة على البحرين. واستعان كل من القسمين بالقوى الخارجية الاقليمية في الخليج وهي السعودية، وفارس وبريطانيا والدولة العثمانية.

ولم تلبث بريطانيا أن اتخذت إجراء حاسماً يحول دون اتصال البحرين بفارس أو الدولة العثمانية أو سواها، حين أعلنت في ١٨٦١ بأنها تعتبر البحرين إمارة مستقلة، وتوجه المقيم البريطاني من مقره في بوشهر إلى ميناء المنامة في البحرين وضرب عليه الحصار، وفرض على الشيخ محمد بن خليفة معاهدة وقعها في ظل التهديد، مع أنها تحكم القيد على بلاده وتحد من حريته في الاتصال بجيرانه، وتتعهد فيها بريطانيا بحمايته من العدوان

الخارجي. ومع أن هذه المعاهدة قد نصت على الاعتراف بالشيخ (حاكماً مستقلاً) فقد هبطت بالبحرين إلى منزلة المحميات. وقد استاء شيخ البحرين من تقييد حرية تصرفه، وفرض نظام الامتيازات القضائية والاقتصادية على بلاده، وكذلك مال إلى تحدي سياسة القوى التي استخدمت ضده، وتمسك بمظاهر استقلاله في علاقاته مع جيرانه، على كره من بريطانيا التي راحت تحكم سيطرتها على البحرين مستغلة مشكلة قطر.

فقد ساءت علاقات الشيخ محمد بن خليفة مع الانكليز، بسبب مطالبته باعتبار شبه جزيرة قطر داخلة ضمن أملاكه، ما دام معظم سكانها من العتوب. وحدث أن اشتد عامله في قطر على الأهالي، فثاروا ضده وطردوه. فأجاب الشيخ محمد باعتقال علي بن تامر زعيم قبيلة النعيم التي قادت الثورة وألقاه في سجن البحرين. ورفض انذاراً قدمه الشيخ قاسم بن ثاني أحد زعماء قطر، لعزل عامله وإطلاق سراح علي بن تامر، وإعلان استقلال قطر إدارياً عن البحرين، وإلاّ فأهالي قطر سيخلعون طاعته، ويطلبون المعونة من فيصل بن تركي في الرياض، فكان رد الشيخ محمد هو ارسال أخيه على رأس حملة ضد قطر، تقدمت نحو الدوحة في غفلة من أهلها (١٨٦٦)، وأعملت السيف في المدينة بمعونة شيخ أبو ظبي، وضربت المدينة بالمدافع ثم عادت إلى البحرين، ورحلت قبيلة النعيم عن قطر خشية البطش بها.

وفي العام التالي أعلن أهالي قطر الثورة مجدداً، فبعث الشيخ

محمد أخاه علياً إلى بوشهر، ليطلب مساعدة المقيم البريطاني وقمع الثورة حسب اتفاقية ١٨٦١. ولكن بريطانيا رفضت تقديم المساعدة المطلوبة، لأن سياستها تقوم على فصل قطر عن البحرين. ولذا بادر الشيخ محمد إلى مهاجمة قطر، لاسيما بعد أن بلغه أن قاسم بن ثاني يسعى للحصول على مساعدة السعوديين. وحين توجه قاسم إلى البحرين، لاسترضاء حاكمها، ألقى القبض عليه، فهاج أهالي قطر وعزموا على غزو البحرين، والتقى الجمعان في موقعة (دامسة) وأسفرت عن نصر البحرين. وتعتبر هذه الموقعة نقطة تحول في علاقات قطر بالبحرين من ناحية، ومن ناحية أخرى تعتبر تدعيماً للسيطرة البريطانية على البحرين، وعلى قطر، التي استقلت منذئذ عن البحرين.

استغل المقيم البريطاني (بلي Pelly) هذه الاضطرابات ليفرض مزيداً من القيود على البحرين، ويبدو أن بريطانيا استاءت من نمو قوة أسطول البحرين الذي تمكّن من فرض هيمنته على الموانىء السعودية في الاحساء والقطيف، وخشيت أن يتجه لتهديد نفوذها في مشيخات ساحل عمان، ولذا فقد توجه (بلي) إلى البحرين على رأس ثلاث بوارج حربية، فما كان من الشيخ محمد إلّا أن سارع إلى قطر للتفاوض على وقف القتال، وفوّض أخاه علياً بمقابلة المقيم البريطاني ومصالحته، ولكن (بلي) أمر بمحاصرة قلعة أبي ماهر في جزيرة المحرق، وأمر بقصفها وإحراق أسطول البحرين الشراعي، وطلب من الشيخ علي أن يتولى الحكم بدل

أخيه محمد الذي سقطت ولايته بخرقه اتفاقية ١٨٦١، ولم يرفع الحصار عن البحرين إلّا بعد أن وقع الحاكم الجديد اتفاقية أيلول/سبتمبر ١٨٦٨، وشارك في توقيعها وجهاء البلاد.

وبهذه الاتفاقية، كشفت بريطانيا عن نواياها في التدخل السافر بشؤون البحرين الداخلية، وزعمت لنفسها حق عزل وتنصيب حكام البحرين لأول مرة، كما جعلت من نفسها حكماً وطرفاً في المنازعات العائلية، وأفهمت الحاكم الجديد أن بقاءه في الحكم رهن مشيئتها. ثم تذرعت بعدئذ بأحداث رافقت مساعي محمد بن خليفة لاسترداد حكم البحرين من أخيه علي، وقتل فيها هذا، ولكن أخاه محمداً لم يلبث أن أطاح به مناصروه من آل عبدالله عن أبيه، ونصبوا كبيرهم محمد بن عبدالله، وسجنوا محمد بن خليفة في قلعة أبي ماهر.

ولجأ أبناء علي ومحمد بن خليفة إلى قطر حيث طلبوا من المقيم البريطاني أن يتدخل لفض النزاع بالقوة. ولذا انطلق (بلي) من بوشهر وقصف مدينتي المنامة والمحرق، ثم أنزل جنوده في البحرين لأول مرة في تاريخها، واعتقلوا جميع المناوئين للسيادة البريطانية ونفوهم إلى بومباي، ومنهم الشيخ محمد بن خليفة، والحاكم محمد بن عبدالله، وتوفي الأول في منفاه بعدن، والثاني في منفاه بالهند. وتقرر انتخاب الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، وكان قد فرّ إلى قطر بعد مقتل والده، فاستدعي من هناك ونصب حاكماً على البحرين عام ١٨٧٠.

سجل هذا التدخل العسكري البريطاني في شؤون البحرين بداية وضع جديد، تحرك بعده الانكليز في العقدين التاليين لإكمال سيطرتهم على البلاد، وقد شهد عهد الشيخ عيسى توثق العلاقات بينه وبين بريطانيا طوعاً أو كرهاً، على نحو أصبحت معه الكلمة العليا لها في شتى النواحي الخارجية والداخلية، وبخاصة بعد ظهور النفوذ العثماني مجدداً في الاحساء، والنوايا العثمانية في مدّ سيطرتها على الكويت والبحرين وقطر بعد فتح قناة السويس عام ١٨٦٩ . وانزعجت بريطانيا حين شرع العثمانيون في بناء قلعة في ميناء الزبارة المواجهة للبحرين، فأوعزت إلى الشيخ عيسى للاحتجاج ضد عمل يقع ضمن أملاكه ويتنافى مع استقلاله. وفي الوقت نفسه أرسلت بريطانيا تهدّد الآستانة بالتدخل لحماية (استقلال) البحرين. فتوقف العمل في الميناء، ولكن استمرت محاولات العثمانيين ضد البحرين، وتمثلت في تحريض قبيلة بني هاجر على غزو جزر البحرين، وردت بريطانيا بتقوية قبضتها على الجزر، ومساندة شيخها ضد بني هاجر، ثم باستغلال التحركات العثمانية لفرض اتفاقية جديدة تربط البحرين نهائياً ببريطانيا. ونصت الاتفاقية على عدم دخول أمير البحرين الشيخ عيسى في مفاوضات أو اتفاقات مع أية حكومة أخرى بغير موافقة بريطانيا، ومنع أية حكومة أخرى من إقامة تمثيل دبلوماسي أو قنصلي، أو إنشاء مستودعات لوقود السفن في ممتلكات أمير البحرين دون ترخيص من بريطانيا. وفي عام ١٨٩٢ ، فرضت التزامات جديدة

على البحرين، وهي عدم جواز بيع أو رهن أو السماح باحتلال جزء من أراضي البحرين لأية دولة سوى بريطانيا.

ولكن الحكومة العثمانية ادعت بعد فرض معاهدة الحماية لعام ١٨٩٢، أن أهالي البحرين هم رعايا عثمانيون يعيشون في الأراضي العثمانية، وعارضت تولي بريطانيا النظر في قضايا رعايا البحرين الذين يتعرضون لاعتداءات بحرية. وردّت بريطانيا بأن جزر البحرين مشيخة تحت الحماية البريطانية، وبعد فترة وضعت حداً للدعاوى العثمانية في البحرين حين أبرمت اتفاقية الخليج مع الدولة العثمانية (١٩١٣)، وبموجب أحد بنودها تخلت الآستانة عن كل دعاويها في البحرين، واعترفت بهيمنة بريطانيا على منطقة الخليج العربي، وعملت بريطانيا على إحكام سيطرتها على البحرين، بعد أن عزلتها عن جميع القوى العربية الاقليمية، كالسعودية التي تعهدت في معاهدة القطيف مع بريطانيا (١٩١٥) بألا تعتدي على امارات الكويت والبحرين وقطر ومشيخات ساحل عمان، مقابل اعتراف بريطانيا بعبد العزيز آل سعود سلطاناً على نجد وملحقاتها. كذلك أطلقت بريطانيا يد وكلائها السياسيين في شؤون البحرين الداخلية.

٥ ـ الكويت

وكانت السيطرة على الكويت تمثل آخر مرحلة في المخطط البريطاني لربط منطقة الخليج العربي بعجلته. وقد تحققت عندما

التقت مخاوف بريطانيا من زحف النفوذ الروسي والالماني إلى منطقة الخليج على شكل مشروعات السكك الحديد، مع مخاوف الشيخ مبارك آل الصباح من هجوم جيرانه عليه، وبخاصة آل الرشيد في حائل، بتحريض العثمانيين الذين أغاظهم مقتل الشيخ محمد آل الصباح قائمقام الكويت الموالي لهم على يد أخيه غير الشقيق مبارك، ولكنهم اضطروا لتعيين مبارك مكان أخيه. وبما أن مباركاً لم يكن مطمئناً للنوايا العثمانية، فقد عقد اتفاقية سرية مع بريطانيا (١٨٩٩)، لأنه ما زال يعتبر قائمقاماً تابعاً لمتصرفية الاحساء التابعة لولاية البصرة العثمانية. والاتفاقية هي صورة طبق الأصل تقريباً عن الاتفاقية التي عقدت مع سلطنة مسقط (١٨٩١)، وبذلك تمكنت بريطانيا من احكام النطاق الذي ضربته حول الخليج العربي ضد محاولات السيطرة العثمانية أو الأجنبية على حد سواء. وفرضت بريطانيا على الكويت حظر استيراد الأسلحة أو تصديرها (١٩٠٠)، وفي ١٩٠٤ عيّن أول وكيل سياسي بريطاني في الكويت، وفي ١٩١١ تعهد مبارك بألّا يعطي امتياز استخراج اللؤلؤ والأسفنج لأية دولة قبل استشارة بريطانيا، كما تعهد عام ١٩١٣ بألّا يعطي امتياز استخراج النفط في بلاده دون مشورة بريطانيا. وفي العام نفسه، وقعت بريطانيا اتفاقية الخليج مع الدولة العثمانية التي تنازلت الدولة العثمانية في أحد بنودها عن كل ما لها من حقوق ومطالب في قطر والبحرين. أما بصدد الكويت، فقد نصت على اعتراف الدولة العثمانية بالاتفاقيات التي سبق أن عقدها شيخ الكويت مع بريطانيا، وهي الاتفاقيات التي ربطت

الكويت إلى بريطانيا ربطاً محكماً. كما نصّت على بقاء الكويت تحت السيادة العثمانية التي لا تتدخل في شؤون الكويت الداخلية والخارجية. ويرفع شيخ الكويت العلم العثماني، وله، إن شاء، أن يضيف إلى زاويته كلمة (الكويت). وفي عام ١٩١٤ تلقى مبارك تأكيداً من بريطانيا أنها ستعترف بالكويت دولة مستقلة تحت الحماية البريطانية، شرط أن تعاون في الاستيلاء على البصرة، وقد تم ذلك. كما احتلت بريطانيا الكويت لإحكام الحصار على العثمانيين في حائل والعراق.

وتوفي مبارك (١٩١٥) وخلفه ابنه جابر فحكم عاماً ونصف العام وتوفي ليخلفه أخوه سالم الذي ساءت علاقته بالسعودية بسبب مسألة الحدود بين البلدين.

٦ ـ الجنوب اليمني المحتل

يشتمل جنوب الجزيرة العربية الممتد على ساحل البحر العربي من باب المندب غرباً إلى ظفار شرقاً، على المقاطعات والإمارات العربية، وكانت كاليمن نفسها خاضعة للحكم العثماني، مع فارق واحد هو أن تبعية هذه المقاطعات العثمانية كانت تبعية غير مباشرة، لأن العثمانيين اكتفوا بسلطة إسمية لهم على هذه البلاد، يمارس شؤونها سلاطينها وشيوخها شبه مستقلين. وقد تعاصر الفتح العثماني الأول في القرن السادس عشر، مع تطلع التجار الانكليز إلى الشرق وتجارته. ومنحت الملكة اليزابث صكاً إلى

شركة الهند الشرقية عام ١٦٠٠، كان الهدف منه اقامة تجارة بريطانية في الهند تنافس التجارة البحرية البرتغالية والهولندية. وبدأت حملات الانكليز تتجه إلى عدن، فتقدمت أول حملة نحوها ونحو البحر الأحمر، ولكنها فشلت في تأسيس وكالة تجارية في جزيرة سقطري، وانسحبت عام ١٦٠٨، وفي السنة التالية وصلت حملة ثانية إلى عدن، ولكن العثمانيين لم يأذنوا لها بتأسيس وكالة تجارية، كما رفضوا أيضاً طلب الهولنديين عام ١٦١٤ لإقامة تجارة في عدن. وتوجب على الهولنديين أن يسحبوا وكالتهم التي كانوا أقاموها سابقاً في الشحر شرق حضرموت، حيث أثمرت جهودهم عام ١٦٦٣ في إرسال أول شحنة من البن إلى هولندا. وظلت هذه التجارة مزدهرة طوال ٨٠ عاماً أغلق الهولنديون في نهايتها وكالاتهم.

وأثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر، كانت فرنسا أيضاً قد اكتشفت امكانات التجارة العربية في بحر العرب والبحر الأحمر، وأرادت أن تنشيء قواعد ومحطات على طول خط مواصلاتها البحرية مع الشرق الأقصى، حتى إذا كانت حملة نابليون على مصر (١٧٩٨) أدركت بريطانيا موقع عدن الاستراتيجي، فاتجهت نحو جزيرة بريم واحتلتها، ولكن بعد عدة شهور أجبرت على سحب قواتها إلى عدن بسبب نقص الماء. على أن النزاع الذي ثار بين فرنسا وانكلترا حول مصر طوال القرن التاسع عشر، اتسع ليشمل أولاً البحر الأحمر ومضيق باب

المندب، ثم جميع سواحل الجزيرة العربية حتى مضيق هرمز والخليج العربي. لقد أدركت انكلترا أن غرض نابليون من احتلال مصر هو أن يجعلها قاعدة عسكرية للحركات الموجهة نحو الهند، ومن هنا نشأت مساعي انكلترا للقضاء على النفوذ الفرنسي في مصر، وفي سواحل الجزيرة العربية. ومعلوم أن السياسة البريطانية في هذه السواحل كانت تستهدف ضمان سلامة الملاحة والتجارة في البلاد المتصلة بهذه السواحل، عن طريق مكافحة ما أسمته (القرصنة) والسيطرة على السواحل المذكورة، مع الحرص على إبعاد أي نفوذ أوروبي آخر. ومعلوم أيضاً أن انكلترا عقدت لبلوغ هذه الغاية، سلسلة معاهدات واتفاقيات مع شيوخ ورؤساء السواحل العربية، بدأتها شركة الهند الشرقية مع سلطان مسقط بمعاهدة عام ١٧٩٨، وعقد الانكليز عام ١٨٠٢ معاهدة تجارية مع سلطان لحج وعدن، تعهد فيها بتسهيل التجارة البريطانية وحماية الرعاية البريطانيين، كما خصص منطقة من الميناء لاستعمال سفنها، وأعطى امتيازات أخرى لرعاياها في عدن، وهكذا اقتصر نشاط الانكليز على الاتجار مع عدن ومخا، وحماية رعاياهم، وضمان تموين سفنهم.

وتنبه الانكليز بعد اختراع السفن البخارية إلى أهمية جنوب غرب الجزيرة العربية، وإقامة محطة تموين لسفنهم، وتذرعوا بنهب مركب كان قد تحطم على الساحل قرب عدن لاحتلالها. وفي البدء، فرضوا على سلطان لحج وعدن دفع ١٢ ألف ريال غرامة

مالية بادر إلى دفع نصفها، وتعهد بدفع النصف الآخر بعد عام، ولكن الانكليز عادوا مرة أخرى وطلبوا تسليم عدن مقابل ٨ آلاف ريال، ولما رفض السلطان هاجم الانكليز عدن واحتلوها بعد ضربها بالقنابل في كانون الثاني/يناير ١٨٣٩، وانسحب السلطان إلى لحج، ثم اضطر بعد شهر تحت الضغط والارهاب إلى ابرام الصلح والتسليم بالنفوذ البريطاني في عدن بموجب معاهدة عقدها مع الانكليز.

ثم اتجهت جهود الانكليز نحو المناطق المجاورة لعدن بغية توسيع منطقة احتلالها، باذلين الوعود والهدايا والأموال للسلاطين المجاورين، ولكن العرب في هذه المناطق لم يسلموا واستمر نضالهم ضد الانكليز حتى عام ١٨٥٧ حيث غلبوا على أمرهم. وفي سنة ١٨٥٧ استولى البريطانيون على عدن بأكملها وأبعدوا السلطان وقبيلته عنها ليثبتوا أقدامهم في عدن ويستخلصوها من سلاطين لحج نهائياً. ثم بدأوا سلسلة معاهدات الحماية مع سائر السلاطين والمشايخ في الجنوب العربي من حدود الصبيحة ولحج غرباً حتى حضرموت شرقاً، وذلك كي يحبطوا مساعي العثمانيين في اليمن لضم هذه النواحي إليهم، ولكيلا ترتبط أية ناحية من هذه النواحي الواقعة على طريق الهند بدولة أوروبية أخرى أو دولة شرقية. ومعلوم أن لورد بالمرستون أرسل إلى محمد علي ينذره بوجود سحب الجنود المصريين من البلاد العربية «إذ لا حق له فيها»، وقد خشي البريطانيون أن تقوم دويلة بين هذه المناطق

فتوحدها، ولذا لجأوا إلى سياسة الإغراء عن طريق إهداء السلاح إلى بعض القبائل أو بيعه لها، فانشغلت القبائل بمنازعاتها المحلية مما ساعد بريطانيا على توسيع منطقة احتلالها في عدن.

وفي عام ١٨٧٢ تقدمت القوات العثمانية في جنوب اليمن حتى حدود لحج عقب استغاثة بعض السلاطين بالسلطات العثمانية في اليمن، وسارعت السلطات البريطانية للاستنجاد بقوات الامبراطورية في الهند لتهديد السلاطين الثائرين والقوات العثمانية المتاخمة للمحميات، واستمر هذا النضال حتى عام ١٨٧٨ عندما اشترت السلطات البريطانية في عدن، الأراضي المشرفة على خليج عدن والتي مساحتها ٣٥ ميلاً مربعاً والمعروفة باسم ناحية الشيخ عثمان من أملاك سلطنة لحج، وذلك لحماية منطقة عدن من أي هجوم قد يقوم به العثمانيون أو الشيوخ الثائرون في النواحي المجاورة. وقد تم توقيع صك البيع عام ١٨٨٢، وقعه الشيخ عثمان شقيق سلطان لحج مقابل مبلغ عشرين ألف ريال دون أن يكون له حق البيع.

وعندما أعلن الإمام يحيى استقلاله في اليمن عام ١٩١١ بعد ثورته على العثمانيين، تطلع للاستيلاء على هذه المناطق الجنوبية باعتبار أنها تؤلف جزءاً من اليمن، ولكنه اصطدم بالنفوذ البريطاني الذي كان يزعم أنه يحمي مصالح حلفائه المشايخ المشمولين بحمايته.

وقبيل الحرب العالمية الأولى وقعت بريطانيا اتفاقية المحميات

وحضرموت مع الدولة العثمانية (آذار/مارس ١٩١٤) وتضمنت تعيين الحدود بين ولاية اليمن، وبين عدن (المحميات التسع)، وتخلي الدولة العثمانية عن كل ما كان لها من حقوق ومطالب في حضرموت. وفي أثناء الحرب العالمية الأولى هاجم العثمانيون عدن من لحج ولكن الامدادات انقطعت عن القائد العثماني سعيد باشا، فعقد هدنة مع القائد الانكليزي، وظل جيشه مرابطاً في لحج ونواحيها، واستطاعت الدسائس الانكليزية أن تعقد معاهدة عدن عام ١٩١٨ مع امارتي حضرموت.

وفي عام ١٩١٨ رفض الإمام أن يعترف بالحدود التي كانت تركيا وبريطانيا قد اتفقتا عليها قبيل الحرب والتي تركت بموجبها منطقة عازلة تقطنها القبائل المحمية بين محمية عدن وبين اليمن. وفي عام ١٩١٩ دارت مباحثات مباشرة بين اليمن وبريطانيا حول هذا الموضوع، فسافر وفد بريطاني إلى صنعاء للمفاوضة بشأن الأوضاع التي نجمت عن جلاء الترك عن المحميات، وبشأن تخطيط الحدود بين عدن واليمن.

وبينما كانت المفاوضات تتقدم بين الإمام والانكليز، أعلن السيد محمد الإدريسي في عسير، العصيان على الإمام، وتقدم لاحتلال القسم الشافعي من اليمن، وادعى الخلافة الدينية بإيعاز ومؤازرة بريطانيا، ومنحته بريطانيا ميناء (الحديدة)، فأنهى الإمام المفاوضات وتفرغ لإخماد الفتنة، ولما تمّ له ذلك، بدأت بريطانيا سلسلة عدوانها على الحدود اليمنية عن طريق ايجاد فرص تتيح لها

التدخل المسلح، ففي عام ١٩٢١ تدخلت القوات البريطانية في مناوشة جرت بين الحاميات اليمنية على الحدود، وبين بعض القرى التي تزعم بريطانيا أنها واقعة في منطقة حمايتها، وتوترت العلاقات بين حكومة اليمن وبين السلطات في عدن، وقامت الطائرات البريطانية بعدوان على المزارعين والسكان في قرى الحدود، مما اضطر الإمام إلى سحب الحاميات اليمنية من بعض مناطق الحدود، آملاً بالوصول إلى نتائج إيجابية عن طريق المفاوضات، وهذا ما كان يريده الانكليز.

الفصل الرابع

العرب وتحدي الاستعمار والصهيونية والتجزئة (١٩٢٠ - ١٩٦١)

أولاً: القومية العربية في مواجهة العنصرية الطورانية والمطامع الاستعمارية في أواخر العصر العثماني الثاني (١٩٠٩ - ١٩١٨)

يتضح مما سبق بيانه، أن التفاهم على اقتسام الولايات العثمانية في افريقيا العربية واحتلالها، قد سبق التفاهم على اقتسام الولايات العثمانية في آسيا العربية. وقد تم ذلك على أساس اقتسام السيطرة والنفوذ والمصالح بين الدول الاوروبية عن طريق المساومات والتعويضات المتقابلة. وقد تتبعنا بشيء من التفصيل كيف جرى احتلال الولايات العثمانية في شمال افريقيا، ومناطق السيادة العثمانية في منطقة الخليج العربي وشرق الجزيرة والجنوب العربي. بقي علينا أن نتتبع ارتباط الهيمنة الاستعمارية بالتجزئة العربية في أقطار المشرق العربي التي كانت تخضع للحكم العثماني

المباشر، أي بلاد الشام والعراق، بعد تمهيد موجز لطبيعة العلاقات العربية ـ العثمانية في العصر العثماني الثاني (١٨٠٠ ـ ١٩١٨) الذي يعرف بعصر النهضة العربية، وفي تجاوز المفكرون العرب مرحلة الركود والمحافظة التي عاشها المجتمع العربي في العصر العثماني الأول، إلى مرحلة الحركة ووعي الذات القومية العربية الموحدة في تاريخها العريق وحضارتها الزاهرة وسلطانها القوي، والمتميزة عن الذات القومية التركية، وبخاصة بعد ظهور النزعة الطورانية، ومسعاها لصهر العرب في بوتقة تركية عنصرية. في هذه المرحلة، واجه المجتمع العربي الدولة العثمانية نفسها التي أخذت بالتنظيم والاصلاح على النمط الأوروبي المركزي، لوقف تدهور الدولة والإبقاء على ممالكها ضد أطماع الاستعمار الاوروبي. وتميزت أواخر هذه المرحلة بتوسع شقة الخلاف بين العرب والترك، لأنها هدفت إلى ربط الولايات بالعاصمة ربطاً قوياً، وإلى اخضاع الجماعات والهيئات اخضاعاً تاماً، على وجه لم يألفه العرب من قبل. وسلك الحكم العثماني المركزي سياسة جديدة اتسمت بالتحدي العنيف، فأيقظ المجتمع العربي من واقعه التقليدي الساكن، وأخرجه من ركوده وخموله، مذكراً أن له وجوداً تاريخياً وحضارياً مشتركاً يجمع العرب كافة، ويحفزهم إلى التحرّر من الهيمنة الأجنبية، عثمانية كانت أم أوروبية، ولاسيما بعد أن مال الترك إلى تطبيق الأنظمة المركزية، وفرضوا اللغة التركية على العرب. وبعد الإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني وسياسته العربية والاسلامية، نشطت عند الترك

نزعة عصبية طورانية ترمي إلى صبغ الدولة العثمانية بصبغة تركية، وتتنكر للإسلام الجامع بين العرب والترك، وضيّق الطورانيون دائرة ولائهم وحصروها في الترك، وتنكروا للعرب، بل وكبتوا انطلاقهم، وهددوا شخصيتهم وثقافتهم. وكان لا بد للقومية العربية أن ترد على هذا التحدي، وترى في الخلافة العثمانية ما خدّر فيها الروح القومية، وما أرضاها بالإخاء العربي - العثماني ضمن رابطة الجامعة العثمانية الاسلامية.

ورفض المستنيرون العرب التسلط العثماني المقنّع ببرقع الخلافة، والذي كان يفرض على العرب، دون مبرر حقيقي، تصادماً بين الايمان الديني الأصيل، وبين ارادة الحياة التي ترفض الاستبداد.

ولم تلبث السياسة الطورانية الجديدة ان اضطرت الحركة العربية أن تتجه اتجاهاً مستقلاً ابتداء من عام ١٩١١، وحتى الحرب العالمية الأولى. وقد عبّر هذا الاتجاه عن نفسه بالدعوة إلى إقامة نظام لامركزي في الولايات العربية، واستعمال اللغة العربية فيها، وعدم التفريط بالحقوق العربية التي تتهددها سياسة التتريك في الداخل، ومطامع الاستعمار في الخارج. واتخذت الحركة العربية في هذا الطور شكل الجمعيات السرية والعلنية، مراعاة لظروف الارهاق والتضييق المحيطة بالحركة الوطنية. واتفقت الجمعيات العربية في الدعوة إلى خلق كيان عربي متميز داخل اطار الدولة العثمانية، ثم تجاوز ذلك إلى مرحلة الثورة والنضال من أجل الاستقلال.

وعد الترك الاتحاديون بتنفيذ معظم المطالب العربية التي دارت حول مشاركة العرب في حكم بلادهم ضمن النظام اللامركزي، واستعمال العربية لغة رسمية، ولكن الترك عملياً لم يقوموا بأية خطوة لتحقيق ذلك. فاستنكر العرب تسويف الترك ومراوغتهم، ولكنهم لم يكونوا يملكون سوى الاحتجاج، خشية أن يؤدي انقلابهم على الترك إلى تطرق الاحتلال الاجنبي إلى بلادهم، كما حدث لليبيا عام ١٩١١ وللمغرب عام ١٩١٢.

ولكن بعد انحياز الدولة العثمانية إلى دول الوسط أثناء الحرب العالمية الأولى، وتفاقم مظالم الاتحاديين وامعانهم في سياسة التتريك، وإعدام الشهداء العرب في دمشق وبيروت، قطعت الحركة العربية مرحلة جديدة، فأصبحت جامعة قومية سياسية تدعو لتكوين دولة عربية موحدة.

وظهرت طلائع العروبة من جديد في دروب التاريخ والنضال بحركة الثورة العربية عام ١٩١٦، وسارعت بريطانيا إلى الاتفاق مع العرب الذين كان يمثلهم أمير مكة الشريف الحسين بن علي، للثورة على الترك، مقابل الوعد بإنشاء دولة عربية موحدة، تمتد بين البحر المتوسط غرباً، والخليج العربي شرقاً، وبين جبال طوروس شمالاً وإقليم عدن جنوباً. واتجهت جحافل الثورة العربية إلى الشمال، وساهمت بقدر كبير في تحرير بلاد الشام من الجيوش العثمانية إلى جانب الجيش البريطاني. وكانت ثورة عربية اشترك فيها السوري والعراقي والحجازي والمصري، وعاشت

فكرة الوحدة العربية أيام الحرب العالمية الأولى، على أمل أن يحقق الحلفاء وعودهم للعرب. ولكن سرعان ما فارقهم هذا الأمل، لأن بريطانيا كانت تفاوض فرنسا على اتفاقية سايكس - بيكو السرية (١٩١٦) لتجزئة المشرق العربي واحتلاله، في الوقت الذي كانت فيه تفاوض الشريف حسيناً. اضافة إلى اتفاقها مع الصهيونية على اصدار وعد بلفور (١٩١٧).

وقضت المساومات الدولية في سان ريمو (١٩٢٠) على هدف العرب المرتقب في الاستقلال والوحدة، فقسمت بلاد الشام إلى أربعة أقسام: سوريا ولبنان، وقد وضعتا تحت الانتداب (الوصاية) الفرنسي، وشرقي الأردن وفلسطين والعراق تحت الانتداب البريطاني، مع الالتزام بتنفيذ وعد بلفور في فلسطين، وهكذا لم تكتف قوى الاستعمار بتحطيم الوحدة السياسية التي نعم بها العرب على أرض وطنهم الأكبر أثناء الحكم العثماني وما قبله، وإنما تآمرت أيضاً على ما بقي موحداً من أقطار الهلال الخصيب، وبذلك تكاملت عملية الغدر والتجزئة التي فرضها الاستعمار على الوطن العربي، فقسمته إلى ٢٥ وحدة سياسية ترزح تحت حكم الفرنسيين والبريطانيين والايطاليين والاسبان.

تشمل هذه الحقبة الزمنية أربعة عقود تقريباً، تطورت فيها القومية العربية عموماً، تطوراً إيجابياً على طريق التحرر من الاستعمار الأجنبي، ووعي مضار التجزئة المفروضة على الأقطار العربية. وبرزت إلى جانب التيار القومي العربي، تيارات فكرية

وهـويـات منـافسـة محلية واقليميـة ودينيـة، في عـدد من الأقـطار العـربية. وبـذلت الـدول الاستعـمارية كـل مـا في وسعهـا لتثبت وجودها في أقـطار العرب، واستـماتت في مكافحـة الهويـة القوميـة العربية ومحاربة أنصارها وسد سبلها، عن طريق تغذيـة النزاعـات الطائفية والانفصـالية والمحليـة، وتأكيـد كيانـاتها المصـطنعة ضمن الحـدود التي رسمتهـا. كـما سعت إلى ربط جمـاعـة من المنتفعـين بسياستهـا، وبخـاصة بـين فئـة من الاقـطاعيـين والـرأسـماليـين والمـوظفـين، وحـاولت تـوثيق صلتهم بـالأوضـاع القـطريـة التي أوجـدتها، وانتهكت المـواثيق الـدوليـة، فـأطلقت لنفسهـا حـريـة التصرف في الحـوزة الأرضية لبعض الأقـطار العربيـة، كـما فعلت فرنسا في الجزائر، التي حـاولت إدماجهـا بالـوطن الفرنسي، أو في سوريا حيث تآمرت مع تركيا على اقتطاع لواء الاسكنـدرونة منهـا عـام ١٩٣٩، أو كما تصرفت انكلترا في فلسـطين حيـن تـواطـأت عـلى توطـين الصهيـونيـة فيهـا، بعـد أن فتحت أبـوابهـا للهجـرة اليهودية. وبذلك استهلت مـأساة فلسـطين التي ما زالت طـراوتها ندية في عيون كل أبناء الأمة العربية.

وفي هـذه الحقبـة، تـابعت الأقـطار العـربيـة كفـاحهـا ضـد الاحتـلال الأجنبي، فانـدلعت الثورات ضـد هذا الاحتـلال بغية التخلص من سيـطرتـه وتسلطه. ورغم الـطابـع المحـلي لهـذه الثورات، وعـدم ارتبـاط بعضهـا ببعض، فإنها في الـواقع كـانت تمثـل ثورة مـوحدة ضـد الاستعمار بشتى صـوره وأشكالـه، وتتردد

أصـداؤها بـالتعاطف والتضـامن في مختلف أنحـاء الـوطن العـربي مشرقاً ومغرباً، ويشارك فيها مختلف المواطنين، من عمال وفـلاحين وبـرجوازيـين، كما كـان الحال في ثـورة مصر (١٩١٩) والثـورات السـوريـة (١٩١٩ ـ ١٩٢٧) والثـورات الفلسـطينيـة (١٩٢١ ـ ١٩٣٩)، والثورة العراقية (١٩٢٠ ـ ١٩٤١) وثورة عمر المختار في ليبيا (١٩٢٣ ـ ١٩٣١) وثورة الريف في المغرب الأقصى (١٩٢٠ ـ ١٩٢٦) اضـافة إلى الأحـداث الحاسمـة في تونس والمغـرب وثورة الجزائر (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢).

أما الحدود بين أقطار الـوطن العربي مشرقـاً ومغربـاً، أو بينها وبـين البلدان المجاورة فلم يضعهـا أو يشارك فيهـا عـربي، إذ إن الاستعمار هو الذي رسـمها بشكلها النهائي، بـاستثناء خط الحـدود الفاصل بين العربية السعوديـة، والمملكة المتـوكلية اليمنيـة، الذي وضع بفضل وساطة عربية بحتة عام ١٩٣٤.

لقـد أقامت المـطامع الاستعـمارية حـدوداً فاصلة بـين الأقطار العربية، تارة باسم المحافظة على الحدود والأوضاع القائمـة، وتارة باسم حماية الاستقلال والسيادة لدول المنطقة. وقد وجدت النـزعة القطرية والهوية الاقليمية في عمل الاستعمـار اطارها المريح، حتى ولو كانت هذه الحدود تحول بين تواصل الاشقاء وتقوم عـلى بضع مئات من الكيلومترات، وعـدد من المراكـز والقرى، يقـل سكانها عن بضعة آلاف. وفيما يـلي نسوق (مثـلاً) واحداً عـلى تجزئـة بلاد الشام.

ثانياً: تجزئة بلاد الشام (سورية) وظهور الدول فيها ورسم حدودها (١٩٢٠)

عندما جلا الأتراك في أعقاب الحرب العالمية الأولى، كانت بلاد الشام مقسمة إدارياً إلى ثلاث ولايات كبيرة وثلاث متصرفيات صغيرة، تتبع الأستانة مباشرة.

والولايات كانت:

١ ـ ولاية سورية: وتتبعها متصرفيات الشام الشريف وحماة وحوران والكرك.

٢ ـ ولاية حلب: وتتبعها متصرفيات حلب وأورفه ومرعش، وتقع ضمن هذه الولاية كلس وبيلان وعنتاب والاسكندرونة وانطاكية، وهي اليوم تتبع تركيا.

٣ ـ ولاية بيروت: وتشمل متصرفيات بيروت وعكا، وطرابلس واللاذقية ونابلس، أي أنها كانت تشمل شمال فلسطين، وجميع بلاد العلويين، وتقع بينهما متصرفية جبل لبنان.

والمتصرفيات هي:

١ ـ متصرفية القدس الشريف وتشمل القدس، يافا، غزة، الخليل.

٢ ـ متصرفية دير الزور: وتشمل دير الزور، رأس العين، عشارة، البوكمال، عربان.

٣ ـ متصرفية جبل لبنان: وتشمل قصبة دير القمر، وأقضية

الشوف، المتن، كسروان، البترون، جزين، زحلة، الكورة.

وهذه التقسيمات الادارية لم تكن تعوّق الوحدة السياسية التي كانت قائمة بالفعل من كيليكيا حتى مصر والحجاز، ولكن الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) مزقوا هذه الوحدة بعد الحرب العالمية الأولى وأمعنوا في تجزئة البلاد إلى دول ودويلات، وفصل بعضها عن بعض بحدود مصطنعة، والفصل بين سكانها، وتمزيق مصالحهم. وقد أشرنا إلى أن التجزئة التي نكبت بها بلاد الشام كانت جزءاً من اتفاقية سايكس ـ بيكو السرية (أيار/مايو ١٩١٦) بين بريطانيا وفرنسا وروسيا لاقتسام الشرق الأدنى، وتصريح الوزير البريطاني بلفور (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧) بخلق وطن قومي لليهود في فلسطين، وركزت روسيا مطالبها حول المضائق التركية، وحول شرق الأناضول، كما اتفقت فرنسا وانكلترا على ترك الحجاز وسائر أقسام الجزيرة العربية خارج مشروع الاقتسام. واتفاقية سايكس ـ بيكو نصّت على تقسيم بلاد الشام والعراق إلى خمس مناطق:

١ ـ المنطقة السمراء: وتشمل فلسطين مع مدينة القدس، وتدار دولياً.

٢ ـ المنطقة الحمراء: وتضم جنوب العراق مع بغداد والبصرة وتحكمها انكلترا مباشرة.

٣ ـ المنطقة الزرقاء: وتمتد على قسم من جنوب تركيا، وعلى الساحل السوري (كيليكيا، لواء الاسكندرونة، بلاد العلويين، لبنان) وتحكمها فرنسا مباشرة.

٤ ـ منطقة (أ): تضم سورية الداخلية وشمال العراق مع الموصل وكركوك، وتوضع تحت اشراف فرنسا.

٥ ـ منطقة (ب): وتضم الأردن وبادية الشام والعراق الأوسط، وتشرف عليها انكلترا. وتعلن الدول الموقعة على هذه الاتفاقية عن استعدادها للإعتراف بدولة عربية مستقلة أو مجموعة دول عربية متحدة في المنطقتين (أ) و (ب)، وتتعهد بأن ترسل لها خبراء ومستشارين بناء على طلبها.

ولا حاجة إلى القول إن معنى هذه الاتفاقية هو سلب العرب ثمرات ثورتهم على الترك، ونقض العهود المقطوعة للشريف حسين أمير مكة المكرمة، وهو يأتي في التشريفات العثمانية في صف واحد مع الصدر الأعظم في الآستانة والخديوي في مصر.

وتُوّجت الحركة العربية بدخول فيصل بن الحسين دمشق على رأس جيوش الثورة العربية التي واصلت الزحف إلى أن احتلت حلب أيضاً، وقد أعلن قيام حكومة عربية موقتة باسم الملك حسين، واتضح للحلفاء أنه يتعذر تنفيذ اتفاقية سايكس ـ بيكو، بسبب تضارب مصالح فرنسا وبريطانيا، واختلافهما على اقتسام الحصص، وأنه لا بد من تعديل الاتفاقية، ولكن مبدأ التقسيم والتجزئة ظل سائداً. وبدأت نيات الحلفاء تظهر حين نزلت الجيوش الفرنسية على امتداد الساحل السوري، بعد أن أنزلت العلم العربي من مدن الساحل، الأمر الذي ولد هياجاً في صفوف الجند العربي بدمشق، فما كان من دولتي الحلفاء إلّا أن نشرتا

تصريحاً جديداً (٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨) أكدتا فيه أن إقامة حكومات وطنية سيتم وفقاً لإرادة الأهلين الحرة. وسافر فيصل مرتين إلى أوروبا للدفاع عن الحقوق العربية أمام مؤتمر السلام في باريس، وهناك فوجىء بمناورات فرنسا وبريطانيا والصهيونية. وأخيراً ظفر بمبدأ الاستفتاء للوقوف على رغبات السكان في تقرير مصيرهم. وقدمت لجنة كوين الامريكية، وورد في تقريرها أن العرب يطلبون الاستقلال ويرفضون المزاعم الصهيونية في فلسطين، ويطلبون المساعدة الفنية عند الحاجة من الولايات المتحدة، وإذا رفضت فانكلترا، أما فرنسا فغير مرغوب فيها، ويختارون فيصلاً ملكاً، ويرفضون تجزئة سورية بسلخ فلسطين ولبنان عنها، ويطلبون الاستقلال التام للعراق، دون أن يكون بينه وبين سورية حواجز جمركية. ولكن تقرير اللجنة أهمل، مع مبادىء ويلسون في حق تقرير المصير، فاجتمع المؤتمر السوري واعلن قراره في ٨ آذار/مارس ١٩٢٠ باعلان استقلال سورية بحدودها الطبيعية استقلالاً تاماً، ورفض مطالب الصهيونية في فلسطين، ونادى المؤتمر بفيصل ملكاً على سورية، وطالب باستقلال العراق، على أن يكون بين القطرين اتحاد سياسي واقتصادي. ولم يلبث أن اجتمع مؤتمر من رجالات العراق، وأعلن قرار مؤتمرهم عقب تلاوة قرار المؤتمر السوري، بإعلان استقلال العراق التام وملكية عبدالله بن الحسين عليه، وباتحاد سياسي واقتصادي مع سورية. وإزاء تحلّل الحلفاء من وعودهم، تخلى العرب مؤقتاً عن هدف الدولة العربية الموحدة، مراعاة

للظروف الـدوليـة، ولكن الأمـل في الـوحـدة لم يغـادر أذهـانهم، فقـرروا أن تكون اعـلام (الدول) العـربيـة الجـديـدة مـوحـدة في أشكـالها وألـوانها، بحيث بقي علم الثورة دون نجـوم علماً لمملكة الحجـاز، وأضيفت نجمـة إلى علم سـوريـة ونجمتـان إلى علم العراق. وفي غضون ذلك، توصلت حكومتا فرنسا وبـريطانيـا إلى المصادقة على اقتسام المنطقة في مؤتمر سان ريمو (٢٥ نيسان/ابـريل ١٩٢٠)، فمنـح الانتداب عـلى سوريـة ولبنـان لفـرنسـا، ومنـح الانتـداب عـلى العـراق وشرق الأردن وفلسـطين لانكلترا بشرط تنفيذ وعد بلفور في فلسطين. ولم تلبث البلاد السورية أن شهدت سلسلة من حوادث الصدام غـير المتكافىء، انتهت بخنق الحكـومة العـربيـة في دمشق، وخـروج فيصـل من سـوريـة (تمـوز/يـوليـو ١٩٢٠).

وهكذا تحوّلت الولايات العثمانية في المشرق العـربي إلى بلدان عربية ترزح تحت السيطرة الأجنبية، دون مراعـاة لمطالب السكـان ومصالح البـلاد، وانفصال شرقي الأردن عن سـورية خـير شاهـد عـلى ذلـك: لقـد تكـونت دولـة شرقي الأردن وفقـاً لاتفـاق بـين بريطانيا وفرنسا، وكانت المنطقة في العهـد العثماني متصرفيـة تابعـة لولاية سورية، وظلت متصرفية في عهد الحكومة العـربية السـورية أيضاً (١٩١٨ ـ ١٩٢٠)، ولكن على أثر اتفاق الدولتين على تحديد مناطق نفوذهمـا بخط العرض الـذي يمر من جنـوب حوران، فـإن فرنسا لم تحتل ما يقع جنوب الخط المذكور، وتركته لانكلترا التي لم

ترغب في احتلال المنطقة مباشرة، أو إلحاقها بفلسطين التي التزمت فيها بوعد بلفور، ولذا جعلتها امارة خاضعة للانتداب البريطاني، في حين كانت فلسطين تقع إلى الغرب من نهر الأردن.

كذلك تقررت الحدود الفاصلة بين دول بلاد الشام بموجب مساومات الدول الأجنبية ومطامعها، وإلحاق الموصل بالعراق، ودير الزور بسورية شاهد على ذلك. فالموصل كانت داخلة في المنطقة (أ) الفرنسية بحسب اتفاقية سايكس ـ بيكو، ولكن بعد استيلاء انكلترا عليها وطمعها بنفطها، طلبت من فرنسا تعديل الاتفاقية بحجة تبدل الوضع الدولي بعد خروج روسيا من صف الحلفاء. وأفضت المساومات الطويلة إلى تنازل فرنسا عن المطالبة بالموصل، نظير تنازل انكلترا عن المطالبة بإنشاء دولة مستقلة في سورية الداخلية، وموافقتها على حصة لفرنسا من نفط الموصل. والأمر نفسه ينطبق على دير الزور التي اشتملت عليها المنطقة (ب) البريطانية بحسب سايكس ـ بيكو، حيث أنشأت فيها إدارة عسكرية تابعة لبغداد. وبعد ثورة عشائر دير الزور على الانكليز ومحاصرتهم فيها، تركت انكلترا المنطقة لجيوش الثورة العربية، بعد ضمان انتقال الحامية الانكليزية إلى بغداد، وعلى ذلك صارت دير الزور تابعة لسورية، والموصل تابعة للعراق.

أما الحدود بين سورية ولبنان، فقد رسمت في نطاق سياسة التجزئة التي طبقتها فرنسا في بلاد الشام الشمالية، واستهلتها بتوسيع لبنان على حساب سورية منذ مطلع الاحتلال. ذلك أن

متصرفية جبل لبنان التي رسمت حدودها بموجب النظام الأساسي عام ١٨٦١، قد أضيفت إليها أقضية أربعة كانت تابعة لولاية سورية، وهي بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا، وألحقت بها متصرفيات طرابلس وبيروت وصيدا، كما أضيف إليها قسم من قضاء حصن الأكراد، وقسم من قضاء عكار. وبذلك رفعت فرنسا رقعة لبنان وسكانه إلى الضعف لتؤلف (دولة لبنان الكبير) التي ظل يديرها حاكم فرنسي حتى عام ١٩٣٦، حين وضع دستور لها، وصارت تعرف بالجمهورية اللبنانية، وتم ذلك الاقتطاع قسراً، وعلى كره من أهالي هذه المناطق الذين كانت غالبيتهم لا ترغب في الانفصال عن سورية. وقد اعترفت البلدان العربية - ومنها سورية - بحدود لبنان الحالية بموجب بروتوكول الاسكندرية (٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٤).

سورية

التفت الاحتلال الفرنسي إلى تقطيع أوصال سورية الداخلية نفسها، فقسمها إلى أربع دويلات، منفصل بعضها عن بعض تماماً وهي: دولة دمشق، ودولة العلويين (اللاذقية) ودولة جبل الدروز (السويداء)، ودولة حلب، وربط بها لواء الاسكندرونة بحيث أصبح يتمتع بإدارة خاصة. وتم كذلك عزل سورية عن سواحلها بسور قوامه دولة لبنان الكبير، ودولة العلويين، ولواء الاسكندرونة، يحكم كلاً منها موظف فرنسي يتمتع بصلاحيات

مطلقة. وبعد سنتين، ورغبة في تخفيف حدة السخط الشعبي، أقيم الاتحاد السوري بين دول دمشق وحلب والعلويين، ثم ألغي الاتحاد وقصر على دولتي دمشق وحلب باسم دولة سورية، وحل ارتباط لواء الاسكندرونة بدولة حلب السابقة، فخرج عن النطاق السوري منذ عام ١٩٢٤.

ويذكر أن فرنسا أرادت أن تثبت النزعة الكيانية في (دولة حلب) بقرار يصدر عن مجلس تمثيلي منتخب، ظناً منها بأن المجلس المذكور لا بد أن يتمسك باستقلال دولة حلب، فخاب أمل فرنسا حين التأم شمل المجلس وقرر الاندماج مع دولة دمشق، وعليه فلم تدم (دولة حلب) إلّا نحو خمس سنوات. وبعد هذه التجربة المريرة، عدلت فرنسا عن اجراء انتخابات لتثبيت كيان الدويلات التي أوجدتها، وأبقيت دولتي السويداء واللاذقية خارج نطاق الجمهورية السورية مدة ربع قرن تقريباً.

وفي أعقاب الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥ ـ ١٩٢٧) عقدت انتخابات عام ١٩٢٨ ووضع لسورية دستور جمهوري، أضاف إليه المفوض السامي مادة أبطلت مفعوله، فنشبت اضطرابات دامية وأسفرت انتخابات ١٩٣٢ عن فوز الوطنيين، وبرزت الأزمة حين قدم المفوض السامي مشروع معاهدة صداقة وتحالف إلى المجلس النيابي، فقوبلت بالرفض، وحلّ المجلس، وأصدر الوطنيون ميثاقاً قومياً يتضمن المطلب التقليدي: الوحدة السورية والاستقلال، ومقاومة الوطن القومي اليهودي والعمل

على اتحاد الأقطار العربية. وبعد اضراب طويل وصدامات عنيفة بين الوطنيين وقوات الاحتلال، عقدت في باريس معاهدة ١٩٣٦، التي لم تتضمن الاستقلال التام، ولكنها نصت على انضمام دولتي العلويين وجبل الدروز إلى سورية بشرط أن تتمتعا بنظام اداري ومالي خاص، غير أن عدم موافقة البرلمان الفرنسي على المعاهدة المذكورة حال دون تنفيذ ذلك. وتعهدت سورية باحترام استقلال لبنان والعدول عن مشروع اتحاد سورية ولبنان. وقبيل الحرب العالمية الثانية سعى الحلفاء (فرنسا وبريطانيا) لاجتذاب تركيا ضد دول المحور (المانيا وايطاليا) حتى انهم قدموا لها رشوة لواء الاسكندرونة، ووافقت تركيا ووقعت اتفاقية بهذا الشأن، ولكنها أدخلت عليها مادة لا تلزمها المشاركة في حرب ضد روسيا. واتخذت تركيا هذه المادة ذريعة للماطلة والتملص من دخول الحرب، ونجحت في ذلك، وضمت اللواء إليها في صيف عام ١٩٣٩.

وفي عام ١٩٤١ أعلن ممثل فرنسا الحرة استقلال سوريا ولبنان، وفي عام ١٩٤٥، بعد حوادث أيار/مايو الدامية، توحدت سورية وانضمت إليها نهائياً حكومتا جبل الدروز والعلويين. وفي عام ١٩٤٦ جلت الجيوش الأجنبية عن سورية ولبنان، وحدثت أربعة انقلابات عسكرية في سورية بين (١٩٤٩ ـ ١٩٥٤). وفي أواخر عام ١٩٥٧ وافق المجلس النيابي السوري ومجلس الأمة المصري على توحيد سورية ومصر في دولة واحدة، هي الجمهورية

العربية المتحدة، وتم استفتاء الشعب على الوحدة وعلى شخص رئيسها جمال عبدالناصر يوم ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٨. وبعد أن تكتلت القوى المعادية للوحدة في الداخل مع الاستعمار، حدث انفصال سورية عن مصر أواخر ايلول/سبتمبر، ثم قامت ثورة ٨ آذار/مارس ١٩٦٣ ووقعت ميثاق الوحدة الثلاثية بين سورية والعراق ومصر، ولكن أزمة الثقة بين القيادات السياسية تصاعدت وتعقدت، ولم تجد بنود الميثاق سبيلها إلى التحقيق.

أما حدود سورية عن الدول المجاورة، فقد تمّ رسمها ما بين ١٩٢٠ و١٩٤٠ فجعلها فيما يلي:

ـ الحدود السورية ـ التركية: كان من الطبيعي أن تكون حدود سورية الشمالية متماشية مع ذرى جبال طوروس، ولكن الاتفاقيات التي ابرمتها فرنسا شاءت خلاف ذلك، وظلت الحدود بعد عام ١٩٢٠ تعدل المرة تلو المرة حتى استقرت نهائياً عام ١٩٤٠. وكانت دائماً لمصلحة تركيا. فمثلاً حين عيّن خط الحدود بين البلدين باتفاقية انقرة (١٩٢١) وثبت في معاهدة لوزان (١٩٢٣)، تراجعت حدود سورية مقدار أربعين إلى خمسين كيلومتراً نحو الجنوب داخل الأراضي السورية، وتعادل المنطقة التي سلخت من سورية مساحة فلسطين،وضعف مساحة لبنان. ومع ذلك عارض الأتراك تثبيت الحدود بمختلف الحجج، فأذعن الفرنسيون وارجعوا خط الحدود السورية مقدار نصف كيلومتر في مواضع، وخمسة كيلومترات في مواضع أخرى (١٩٢٩).

وسيصبح الأمر أشد فداحة حين تعدل الحدود السورية عام ١٩٣٩ بعد ضم لواء الاسكندرونة إلى تركيا خلافاً للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم التي تنص على وجوب مراعاة دولة الانتداب تمامية أراضي الوديعة المقدسة التي وكل أمرها إليها.

ـ الحدود السورية ـ العراقية: تؤلف الحدود السورية الشرقية خطوطاً مستقيمة اتفاقية تجتاز البادية، ولم تستطع لجنة تعيين الحدود الموافقة على أعمال التحديد إلّا عام ١٩٣٣.

ـ الحدود السورية ـ الأردنية: وخط الحدود هنا لم يستقر نهائياً إلّا عام ١٩٣٣، بعد أن وقعت فرنسا وانكلترا معاهدة صداقة وحسن جوار نيابة عن سوريا وشرقي الأردن.

ـ الحدود السورية ـ الفلسطينية: بينما تقرر عام ١٩٢٠ أن تنتهي حدود سورية عند مدينة سمخ، جاءت اتفاقية ١٩٢٣ فأرجعت خط الحدود بضعة كيلومترات نحو الشرق، بحيث أدخلت منطقة الحمة الشهيرة بمياهها المعدنية في حدود فلسطين. ويلاحظ أن هم بريطانيا كان تأمين الموارد المائية والأراضي الزراعية لليهود الذين اعتزمت انشاء وطن قومي لهم في فلسطين، وأثناءالحرب العربية ـ الاسرائيلية عام ١٩٤٨، احتل الجيش السوري قسماً من سهل الحولة وأصبحت منطقة محايدة عقب الهدنة (١٩٤٩)، ثم احتلت سورية نهائياً منطقة الحمة، ثم فقدتها مع هضبة الجولان في حرب عام ١٩٦٧.

ـ الحدود السورية ـ اللبنانية: عينت الحدود نهائياً في آخر عام ١٩٢٥، وبذلك أصبحت الدولة اللبنانية تضم سلسلة جبال لبنان الغربية، وجميع سهل البقاع، والسفح الغربي من جبال لبنان الشرقية.

لبنان

بدأ كيان لبنان السياسي في الظهور عام ١٩٢٠، حين عمل الاحتلال الفرنسي على توسيع رقعته ليضم ما كان يعرف في العهد العثماني بمتصرفية جبل لبنان، ومركز بيروت، وأقضية صيدا، وصور ومرجعيون التابعة للمركز المذكور، ومتصرفية طرابلس الشام التي كانت تابعة لولاية بيروت، وأقضية أربعة هي بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا كانت تابعة لولاية سورية.

وقد شارك الزعماء اللبنانيون، من مسيحيين ومسلمين في المؤتمر السوري الذي نادى باستقلال سورية ووحدتها، بما فيها لبنان وفلسطين، وبفيصل بن الحسين ملكاً عليها. ولذا طالبت الاقضية الأربعة التي أدمجت في لبنان بالإنضمام الى سورية. ولكن الفرنسيين سارعوا الى احتلال دمشق والإطاحة بفيصل، كما ذكرنا من قبل، واعلان قيام (دولة لبنان الكبير). وعلى الرغم من ان سلطات الاحتلال الفرنسي، حاولت الدس بين الزعماء والوقيعة بين الطوائف، غير ان اللبنانيين الموالين للوحدة مع سورية، وبينهم العديد من الزعماء الوطنيين، تمسكوا بمطلب الوحدة

السورية وتمردوا على فصلهم عنها، وبذلوا ما بوسعهم لمعاونة اخوانهم الثوار في سورية، ولا سيما الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥ ـ ١٩٢٧). وعملت فرنسا على ترسيخ الهوية اللبنانية المحلية، بأن منحت اللبنانيين حق الإشتراك بوضع الدستور، ثم بإعلان الجمهورية في أيار /مايو ١٩٢٦. ومع أن منصب رئاسة الجمهورية شغله لبنانيون، غير أن الحكم الفعلي كان بيد المفوض السامي ومستشاريه الفرنسيين الموزعين على جميع ادارات الدولة.
وفي الحرب العالمية الثانية، انتصر البريطانيون والفرنسيون الديغوليون على الفرنسيين الموالين لحكومة فيشي (١٩٤١) واصبحت البلاد تحت حكمهم، وتحرك الوطنيون في سورية ولبنان للمطالبة بتنفيذ وعود الاستقلال المبذولة لهم بضمانة بريطانيا. وفي مطلع عام ١٩٤٣ طلبت الحكومة اللبنانية من المفوضية الفرنسية تعديل الدستور بما ينسجم مع الاستقلال الموعود. ولاحت بوادر الأزمة، حين أذاع الجنرال ديغول بياناً أعلن فيه قبوله بالمسؤوليات التي كانت لفرنسا، ويعني بها مسؤوليات الإنتداب على سورية ولبنان. وكانت معركة الانتخابات التي جرت في آب/ اغسطس معركة بين جبهة الوطنيين الدستوريين برئاسة بشارة الخوري، ورياض الصلح، مقابل جبهة اميل اده التي يؤيدها الفرنسيون، لانها اتخذت من الطائفية شعاراً تلوح به، وتتهم الفئة الأولى بالانحياز الى السياسة (العربية الاسلامية)، وبالتفريط في حقوق لبنان واستقلاله، ودعت أنصارها ـ ومعظمهم من الموارنة ـ الى المحافظة على كيان لبنان وعلى هوّيته المسيحية.

وكانت نتيجة الإنتخابات نصراً للفئة الأولى، وتشكلت الوزارة برئاسة رياض الصلح، فألقى بيانه التاريخي باسم حكومته في المجلس النيابي (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٣). ومنح النواب ثقتهم بالإجماع للحكومة على وعد التمسك بما جاء في بيانها، وتسلم صلاحيات دولة الانتداب كافة. وقد أعلن الصلح أن «. . . موقعه (لبنان) الجغرافي ولغة قومه وثقافته وتاريخه وظروفه الاقتصادية تجعله يضع علاقاته بالدول العربية الشقيقة في طليعة اهتمامه، وستقبل الحكومة على إقامة هذه العلاقات على أسس متينة تكفل احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة وسلامة حدوده الحاضرة. فلبنان ذو وجه عربي يستسيغ الخيّر النافع من حضارة الغرب. ان اخواننا في الاقطار العربية لا يريدون للبنان إلا ما يريده أبناؤه الاباة الوطنيون، نحن لا نريده للإستعمار مستقراً، وهم لا يريدونه للاستعمار اليهم ممراً. فنحن وهم اذن نريده وطناً عزيزاً مستقلاً كريماً».

وتسلّمت وزارة الصلح جميع الصلاحيات التي كانت تتولاها دولة الانتداب، وتشاورت مع الحكومة السورية حول السلطات والمصالح التي يتمسك بها الفرنسيون، وقدمتا مذكرة الى المفوضية الفرنسية وطلبتا ان تتحول هذه المفوضية الى بعثة دبلوماسية. فاستمهل الفرنسيون الحكومتين عشرة ايام ريثما يستشيرون اللجنة الفرنسية في الجزائر، لعلها تساوم على تسليم المصالح المشتركة والصلاحيات الاخرى، بعقد معاهدة تضمن لفرنسا البقاء في البلدين. وأعلنت لجنة الجزائر انها لا تعترف بأي تعديل في الدستور اللبناني من جانب الحكومة والبرلمان اللبنانيين وحدهما،

دون موافقة ممثل فرنسا. ولكن الحكومة اللبنانية تجاهلت ذلك، ودعت البرلمان للإنعقاد. وفي تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٣، صودق على مشروع تعديل الدستور، وتناول جميع المواد التي تقيد البلاد بالإنتداب. واتسمت ردة فعل الفرنسيين بالرعونة والحمق، فاعتقلوا رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ورئيس المجلس النيابي، وبعض الوزراء والنواب، وأقاموا حكومة برئاسة اميل اده. وما ان وصلت انباء الإعتقالات وحوادث الصدام التي وقعت بين اللبنانيين والفرنسيين الى البلدان العربية، حتى انفجرت العواطف القومية انتصاراً للبنان، وقامت في عواصمها مظاهرات حاشدة تندد بفعال الفرنسيين، كما بادر ملوك ورؤساء العرب للإحتجاج على انتهاك حرمة الحكومة اللبنانية المستقلة ودستور الشعب اللبناني الحر. وازاء موجة الإستنكار العربي العام، وقفت بريطانيا والولايات المتحدة موقف المتبرم اللائم. فأعاد الفرنسيون الزعماء اللبنانيين الى مراكزهم، واعترفوا بالوضع اللبناني الجديد، ثم سلموا مصالح البلاد الى اهلها، واتفق على أن يتم الجلاء في كانون الاول /ديسمبر ١٩٤٦، وتحقق ذلك بالفعل.

الاردن

تكوّنت من (متصرفية الكرك) التي كانت تتبع ولاية سورية في العهد العثماني. أما الضفة الغربية التي الحقت بها بعد نكبة

فلسـطين، فهي أجزاء صغـيرة من متصرفيـة القـدس، ومتصرفيـة نابلس التي كانت تـابعة لـولاية بـيروت. وقد وافق مجلس عصبـة الأمم في ايلول /سبتمـبر ١٩٢٢ على الحـاق شرقي الاردن بسلطة الإنتداب في فلسطين، مـع استثنائهـا من مقتضيات وعـد بلفور. وبذلك أوجدت بريطانيا دولة تؤلف حلقة في مواصلاتها بين البحر المتـوسط والخليج العـربي. وتصورت انها أوفت بـوعودهـا للعرب بارضائهـا الأمير عبـدالله الساخط عليهـا حرمـانها اياه من عـرش العراق. وفي ايار /مايو ١٩٢٣ اعترف هربـرت صموئيـل المندوب السامي في فلسطين ـ بناء على إيعاز حكومته ـ بوجـود دولة شرقي الاردن المستقلة برئاسـة الامير عبـدالله بن الحسين، عـلى أن تقوم فيها حكومة دستورية ترتبط بمعاهدة مـع الحكومـة البريـطانية. ولم تعقد هذه المعـاهدة إلا في شبـاط/فبرايـر ١٩٢٨، ونصت على أن السلطتين التشريعية والإداريـة تكونـان بيد الامـير وحكومتـه، كما ربطت قوانـين البلاد وانـظمتها بتعهـدات الانتداب. ثم صـاغت السلطة البريطانية دستوراً وافق عليه الامير في العـام نفسه، ولكن الوطنيين عارضوا المعاهدة ورفضوا الدستـور لأنهما لا يحققان أمـاني البلاد واستقلالها، وتداعوا إلى عقد مؤتمر في تموز /يـوليو ١٩٢٨، وضعـوا فيه ميثـاقاً وطنيـاً دعوا الشعب الى التمسـك بـه والسعي للاستقلال وشجب الإنتداب. ولكن غضبة الوطنيين لم تلق سوى القمـع. وفي اتفاق ابـرم عـام ١٩٣٤، اعـطي الامـير حق تعيـين ممثلين قنصليين له في الخارج، ولكن بقيت بيد المنـدوب البريـطاني امتيازات التشريع والشؤون المالية وحماية الأقليات والأجانـب. وفي

عام ١٩٣٩ وافقت بريطانيا على تحويل المجلس التنفيذي الأردني الى مجلس وزراء. وبعد الحرب العالمية الثانية التي شاركت فيها قوات الفيلق العربي الاردني، عقدت معاهدة بين بريطانيا وشرقي الاردن، (١٩٤٦) اعترفت باستقلال البلاد. وبعد شهر اجتمع المجلس التشريعي واعلن استقلال **المملكة الاردنية الهاشمية** وبويع الامير عبدالله ملكاً عليها. وفي عام ١٩٤٨ ابرمت معاهدة تحالف جديدة بين شرقي الاردن وبريطانيا، نصت على تعاون البلدين في حالة الحرب، وعلى وجود وحدات من سلاح الطيران، كما نصت على أن تبقى قيادة الجيش الاردني في أمرة ضباط بريطانيين، وأن تكفل بريطانيا الانفاق عليه وتسليحه. وبعد الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٤٨، اقترحت جامعة الدول العربية انشاء حكومة عموم فلسطين في المناطق الفلسطينية التي احتلتها الجيوش العربية، ولكن الملك عبدالله رفض الاقتراح، وأصر على دمج الضفة الغربية في نيسان/ابريل ١٩٥٠ رغم المعارضة العربية. ولقي الملك حتفه في تموز/يوليو ١٩٥١ وهو يؤدي صلاة الجمعة في المسجد الأقصى.

ومعلوم أن الملك عبدالله كان يؤيد مشروع سورية الكبرى، ففي مذكرة أرسلها الى حكومة لندن في شباط/فبراير ١٩٣٦، طلب الأمير الاتحاد مع سورية كخطوة أولى في سبيل الاتحاد العربي، وذلك قبل ان يخرج بمشروعه الذي سيعرف باسم (سورية الكبرى) في مطلع الحرب العالمية الثانية، والذي ظل يتابعه حتى وفاته.

فلسطين

كانت أراضي فلسطين الحالية في نهاية العهد العثماني (١٩١٨) تتألف من ثلاث متصرفيات، منها متصرفيتا عكا ونابلس التابعتان لولاية بيروت، ومتصرفية القدس الشريف، وتضم أقضية هي يافا وغزة وبئر السبع والخليل، وتتبع الآستانة مباشرة.

وفي اثناء الحرب العالمية الأولى، استولت (الحملة المصرية) بقيادة اللنبي على فلسطين، فاحتلت غزة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧، واحتلت القدس في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩١٧. وحين تقرر في سان ريمو وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، حلت حكومة مدنية محل الادارة العسكرية، وتضمنت مقدمة صك الانتداب نص وعد بلفور. ونصت المادة الثانية منه على ان تكون بريطانيا «مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي، وفقاً لما جاء بيانه في مقدمة هذا الصك». وبموجبه اصبح للأقلية اليهودية سلطان على أكثر من ٩٣ بالمائة من السكان العرب الذين لم يذكر حتى اسمهم الصريح، وإنما أشير اليهم بعبارة (الجماعات غير اليهودية). ولذا بقيت المعارضة العربية للإنتداب عنيدة لا تلين طوال مدة الإنتداب، وأضطر العرب بعد أن أخفقت نداءاتهم ومظاهراتهم ومطالباتهم في حمل حكومة الإنتداب على احترام حقوقهم، إلى استخدام العنف، ولا سيما ما بين ١٩٣٦ - ١٩٣٩ حين نشبت الثورة العربية الكبرى، بعد ان سبقها إضراب طويل

دام ستةأشهر. وفي حين فتحت بريطانيا أبواب فلسطين امام الهجرة اليهودية، وشجعت انتقال الأراضي لليهود، رفضت تطبيق الاجراءات الدستورية، وإنشاء حكومة ديمقراطية تكون الغالبية فيها للعرب وفقاً لتفوقهم العددي، وذلك خشية وقف عملية تهويد فلسطين وبناء الوطن القومي فيها. وبدلاً من ذلك، اقترحت حكومة الانتداب إقامة مجلس تشريعي في البلاد، يتألف من العرب واليهود، ولكن العرب رفضوا ذلك، لأن الاعضاء العشرة المنتخبين من العرب يمكن ان يتفوق عليهم بالتصويت الاعضاء العشرة الرسميون، والعضوان الصهيونيان المنتخبان. كما رفضوا مشروع الوكالة العربية، لها ما للوكالة اليهودية من سلطة، لأن تعيين اعضائها كان بيد المندوب السامي. وفضلاً عن ان قبول ذلك معناه الاعتراف بشرعية وعد بلفور والانتداب، والعرب لم يعترفوا بهما قط.

وكانت الحكومة البريطانية توفد (لجان التحقيق) في أعقاب الاضطرابات، وكانت تقاريرها متشابهة: رغبة العرب في الاستقلال، وكرههم وتخوفهم من أن تأسيس الوطن القومي اليهودي يؤدي الى حرمانهم من وطنهم. وبعد ان تزايد حجم الهجرة اليهودية، نتيجة تآمر الحكم النازي في المانيا مع الحركة الصهيونية في معاهدة (الهافارا) أي مرور اليهود الالمان وتهجيرهم الى فلسطين، حتى بلغ درجة (الغزو)، وبعد ان هاجر عام ١٩٣٥ وحده ٦٢ ألفاً من اليهود، عدا الالآف التي دخلت فلسطين

بتغافل عن أعين السلطة، ثارت نفوس العرب، وقد يئسوا من إنصافهم، ولم يبق أمامهم إلا سبيل الثورة، التي اندلعت عام ١٩٣٦، واتخذت طابع الشمول العربي، لاشتراك كثير من ابناء البلدان العربية في معاركها. وقدمت اللجنة الملكية (بيل) للتحقيق، واقترحت لحل مشكلة فلسطين، أن تقسم البلاد الى ثلاثة اقسام: قسم عربي يضم الى دولة شرقي الاردن، وقسم يؤلف دولة يهودية، وقسم ثالث يبقى تحت الانتداب، ويشمل القدس وبيت لحم.. فاستنكر العرب التقسيم، وتابعوا الثورة حتى اضطروا الحكومة البريطانية الى العدول عنه. وانعقد مؤتمر المائدة المستديرة في لندن (مطلع ١٩٣٩)، ودعي اليه ممثلو العرب واليهود، وممثلون عن البلدان العربية المعنية، وأسفر عن مقترحات بريطانية لم يرض بها الطرفان، غير أنها نشرت في كتاب أبيض، في وقت بدت فيه نذر الحرب العالمية الثانية بكل وضوح. واقترح الكتاب الأبيض (ايار /مايو ١٩٣٩) إقامة دولة فلسطينية مستقلة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة في نهاية عشر سنوات، وتحدد الهجرة اليهودية بـ٧٥ الفاً موزعين على خمس سنوات، بعدها تصبح خاضعة لموافقة العرب. وانقسم العرب بين من ابدى استعداده لقبول هذه السياسة مع شكه في إخلاص الحكومة البريطانية، وبين من رفضها لأنها لا تلبي تماماً أماني العرب الفلسطينيين. اما رد الفعل الصهيوني فكان الرفض التام والتنديد بهذه السياسة. وفي أيار /مايو ١٩٤٢، انعقد مؤتمر بيلتمور الصهيوني في نيويورك، وأصدر بياناً رفض فيه الكتاب الأبيض، وطالب

بتحويل فلسطين الى كومنولث يهودي، وعلى أساس هذا البرنامج طلبت الوكالة اليهودية من الحكومة البريطانية في أيار/مايو ١٩٤٥ اعتبار فلسطين (دون تجزئة أو نقصان) دولة يهودية، وتخويل الوكالة اليهودية حق الإشراف على الهجرة اليهودية، علماً بأن اليهود كانوا يشكلون وقتذاك ٣١ بالمائة فقط من مجموع السكان، ويمتلكون نحو ٥,٥ بالمائة من اراضي فلسطين.

وأعلن بيفن وزير الخارجية البريطانية، في منتصف تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٥ بياناً أكد فيه اتفاق بريطانيا والولايات المتحدة على الإشتراك في حل المشكلة الفلسطينية، ووصلت الى فلسطين لجنة انكلو ـ امريكية لدراسة الموقف عن كثب، ورحب اليهود بتوصيات اللجنة المحابية لهم، بينما استنكرها العرب. وأحيلت القضية الى الأمم المتحدة، فتقرر إرسال لجنة دولية، أوصت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية في افضل اقسامها، ودولة عربية في القسم الباقي منها، ضاربة عرض الحائط بحقوق عرب فلسطين الشرعية. واتفقت البلدان العربية على ان تدخل جيوشها فلسطين بعد انسحاب القوات البريطانية منها لحماية عرب فلسطين والمحافظة على حقوقهم من عدوان العصابات الإرهابية اليهودية. وتمكنت (اسرائيل) التي أعلن قيامها في ١٥ أيار /مايو ١٩٤٨، من ربط العمل العسكري بالعمل غير العسكري، وفي الوقت نفسه أحكمت العمل العسكري ذاته لتأمين عناصر النجاح المادية في

ميدان المعركة. ومعلوم ان أهم العمليات الحربية الاسرائيلية جرت منذ منتصف تشرين الاول/اكتوبر، وانتهت بتوقيع البلدان العربية اتفاقيات الهدنة مع اسرائيل. لقد زعمت (اسرائيل) أن حقها في ما احتلته من فلسطين يستند الى حق الفتح، والبحث العلمي يؤكد أن العرب لم يخوضوا حرباً جديرة بالإسم، ويستشهد بوثائق الأمم المتحدة ليبرهن أن أهم ما احتلته تم اثناء الهدنة التي فرضت على العرب. وبعد الهدنة اصبحت الدولة اليهودية تسيطر على ٧٧,٤٠ بالمائة من فلسطين بدلاً من ٥٦,٤٧ بالمائة المخصصة لها بموجب مشروع التقسيم. وكان مجموع ما امتلكته من الأراضي في المنطقة التي استولت عليها لا يزيد على (٣٦٠٦٤١) فداناً، أي حوالى ٧,٢٣ بالمائة من أصل ما مجموعه (٥١٠٤٥٠٥) فدادين.

العراق

كان العراق في العهد العثماني يضم ولايات الموصل وبغداد والبصرة، إلا أن بعض أقسام الولايات الأخيرة بقي خارج حدود العراق مثل قضاء الكويت ومتصرفية نجد.

وبعد أن عاين العراقيون في أعقاب الحرب العالمية الأولى، أسلوب الادارة العسكرية البريطانية القائم على القمع والارهاب والبطش، أدركوا ان بريطانيا راغبة في ابقاء العراق تحت السيطرة الامبراطورية المباشرة. ولذا طالبوا بمنح العراق الحقوق السياسية

الكاملة أسوة بـالدولـة العربيـة في دمشق، التي كانت تعلن دائماً تـأييدهـا المطلق لاستقـلال العـراق، ولـلاتحـاد معـه عـلى اسـاس فيدرالي. وكان لا بد ان تنشب الثورة العراقية بعد اعلان مقررات سان ريمو (نيسان / ابريل ١٩٢٠) بتوزيـع الانتدابـات على اقـطار الهـلال الخصيب بين بـريطانيـا وفرنسـا. واستمرت الثـورة خمسـة اشهر، ولم تتوقف الا بعد أن تعهد الإنكليز بانشاء دولة عـربية في العـراق بـرئـاسـة شريف عـربي يختـاره الشعب. وبعـد أن أطـاح الفرنسيون بـالدولـة العربيـة في الشام، وأزاحـوا الملك فيصل عن حكمها، تقرر مفاتحته بملكيـة العراق. وفي آب /اغسـطس نصّب عـلى عـرش العـراق بعـد استفتـاء شعبي. وحـين طلب العـراق الاستقلال التام، أجابت بريطانيا بمعـاهدة لا تختلف في جـوهرهـا عن الانتداب (١٩٢٢). وهددت بريطانيـا وأنذرت بـأن المعاهـدة يجب المصادقة عليها، وإلا فأنها ستعيد الحكم المباشر الى العراق. واستغلت مسـألة المـوصل التي كـانت موضـع مـطالبـة ملحـة من تركيا، ووافق المجلس النيابي مكرهاً على المعـاهدة (١٩٢٦) شرط أن تحافظ بريطانيا على حقوق العـراق في ولاية المـوصل بـأكملها. وترسخ النفوذ البريطاني بفضل هذه المعاهدة، والمعاهـدة التي تلتها عام ١٩٢٧، ولا سيما معـاهدة ١٩٣٠ التي أكـدت على استقـلال العـراق وتحالفـه مع بـريطانيـا، وحددت مـدتهـا بخمس وعشرين سنـة، وسمحت بدخـول العـراق عصبـة الأمم عـام ١٩٣٢. ولم يلبث الملك فيصـل أن اعتلت صحته وتـوفي عـام ١٩٣٢ في بـرن بسـويسرا، فخلفه ابنـه الملك غازي الـذي شهـد عهـده انقـلابـاً

عسكرياً بقيادة بكر صدقي (تشرين الاول /اكتوبر ١٩٣٦) ورضي غازي عن الانقلاب لأن قائده كان يكره الاستعمار ويمقت الانكليز. ولكن أخذ على حكومة الإنقلاب تقرّبها من تركيا بعقد ميثاق سعد آباد معها ومع إيران وافغانستان (١٩٣٧)، بحجة تأمين سلامة هذه الدول، والوقوف في وجه التهديد الفاشي وقتذاك. وبرغم انهيار الميثاق وقلة جدواه، فقد سجل انحراف التوجه العراقي الرسمي عن الأهداف القومية العربية. وبعد القضاء على بكر صدقي ومعاونيه، تسلم قيادة الجيش نفر من الضباط ذوي النزعة العربية الذين يرغبون في أن يكون الجيش جيشاً عربياً يخدم القضايا القومية، لا جيشاً عراقياً تهيمن عليه البعثة العسكرية البريطانية. وفي نيسان /ابريل ١٩٣٩ لقي الملك غازي حتفه في حادث سيارة قرب بغداد، فانتشرت شائعات بأن للانكليز يداً في تدبير الحادث، كان عاقبتها مقتل القنصل الانكليزي في الموصل.

والحق ان العراق بين عامي ١٩٣٠ و١٩٣٩ كان موئل الفكرة العربية وأمل روادها، وبناء الدولة في هذه الفترة كان في معظمه بناء قومياً عربياً. لقد برزت النزعة الاتحادية العربية في العراق في كل مجال، تؤيدها جهود العراقيين ومناشط احزابهم وأنديتهم، إضافة الى جهود الملك والحكومة، ويحفزها شعور بالسخط على الانكليز الذين عملوا على تجزئة الوطن العربي وتقسيمه الى اقطار منفصلة، وتحكموا في خيراتها وأبنائها، وسلموا فلسطين للاستعمار

الصهيوني الاستيطاني. فلا عجب إذا كانت ثورة رشيد عالي الكيلاني في مطلع ايار /مايو ١٩٤١ نتيجة منطقية لغضب العراقيين من فعال بريطانيا منذ أمد طويل. ولكن بريطانيا استغلت الثورة بعد اخمادها، لاحكام سيطرتها على العراق باكمله، وتصفية الضباط القوميين، وعزل العراق عن التيار التحرري العربي. وفي مطلع عام ١٩٤٨، أبرمت بريطانيا مع العراق معاهدة بورتسموث، فرفضها الشعب، وبذلك ظلت معاهدة ١٩٣٠ سارية المفعول حتى الغيت عام ١٩٥٥ حين أبرم ميثاق الدفاع عن الشرق الأوسط (حلف بغداد) بين تركيا والعراق، وانضمت اليه باكستان وايران وبريطانيا، وباركته الولايات المتحدة لأنه يقاوم القومية العربية وتيارها المتحرر المتمثل في سورية ومصر، ويعمل على التمكين لاسرائيل والاستعمار في المنطقة العربية. ولم تلبث ان قامت ثورة تموز/يوليو ١٩٥٨ فأطاحت بالملكية وأخرجت العراق من حلف بغداد. وتولى رئاسة الجمهورية العميد عبدالكريم قاسم، فانقسم رجال الثورة في عهده، وانحرف العراق عن نهجه القومي لحساب التيار الشعوبي، مما أدى الى الإطاحة بقاسم، واستلام عبدالسلام عارف الحكم على إثر ثورة شباط/فبراير ١٩٦٣. واستطاع عارف ان يوحد الشعب العراقي باتجاه مبادئه ومصالحه، الى ان وافته المنية في حادث سقوط طائرته (١٩٦٦)، وبعد ان تولى أخوه عبدالرحمن الحكم لخمسة عشر شهراً، استلم حزب البعث العربي الاشتراكي

زمام السلطة، وانتخب أحمد حسن البكر رئيساً للجمهورية في تموز/يوليو ١٩٦٧.

المملكة العربية السعودية

كانت متصرفية نجد التي نشأ فيها آل سعود، تابعة (اسمياً) لولاية البصرة، وتضم قضاءي القطر والقطيف. وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى، كانت الرقعة الارضية للمملكة العربية السعودية الحالية مقسمة الى أربع وحدات سياسية، وهي إمارة آل الرشيد في جبل شمر شمالي نجد، ويحكمها ابن الرشيد في حائل، وسلطنة آل سعود في نجد والحسا والجبيل وتوابعها، ويرئسها عبدالعزيز آل سعود في الرياض، والمملكة العربية الهاشمية في الحجاز، ويحكمها الملك حسين بن علي في مكة، وإمارة الادارسة في عسير، ويحكمها السيد محمد الأدريسي. وكان التنازع والخلاف يسيطران على العلاقات بين هذه الوحدات الأربع. واستطاع عبدالعزيز آل سعود خلال عشر سنوات أن يقوم بحركات عسكرية أدت الى السيطرة على هذه الوحدات السياسية وضمها تحت رايته.

قام اول نزاع بين عبدالعزيز والحسين حول تحديد الحدود بين الحجاز ونجد، وهزمت قوات الحسين التي قادها نجله عبدالله امام القوات السعودية في تربة (١٩١٩). ثم توجه عبدالعزيز للقضاء على امارة آل الرشيد، ونجح في ذلك عام ١٩٢١، ووحد

بذلك جميع أقسام نجد. وفي الوقت الذي تدهورت فيه علاقات الحسين مع بريطانيا، نتيجةنكولها عن وعودها للعرب، واقتسامها اقطار الهلال الخصيب مع فرنسا، ولذا فقد مساندة بريطانيا في الجولة الحاسمة مع عبدالعزيز عام ١٩٢٤ و١٩٢٥. ذلك ان عبدالعزيز اغتاظ لأن الحسين أعلن نفسه (خليفة على المسلمين) في ربيع ١٩٢٤، بعد الغاء اتاتورك منصب الخلافة، واتخذ من ذلك ذريعة لإزاحة الحسين عن المسرح السياسي للجزيرة العربية، فعبرت قواته حدود الحجاز واستولت على الطائف ثم على مكة، وتنازل الحسين عن الملك لنجله علي الذي انسحب الى جدة، ولم يلبث أن غادرها الى بغداد حيث عاش في كنف اخيه الملك فيصل. واصبح لقب عبدالعزيز في مطلع عام ١٩٢٦ (ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها). ولم يلبث أن مدّ حمايته على إمارة الأدارسة في عسير بعد ان استنجد الأدريسي به لحمايته من الامام يحيى حميد الدين في اليمن، الذي احتل الحديدة وهدد منطقة عسير عام ١٩٣٠. وفي عام ١٩٣٢ أعلن عن توحيد نجد وملحقاتها والحجاز وعسير في مملكة واحدة اطلق عليها المملكة العربية السعودية. وكان من الطبيعي ان لا ينظر الامام يحيى بارتياح الى توسع الحكم السعودي في عسير المتاخمة لليمن، وان تحدث خلافات شديدة بين الملكين حول تحديد حدود بلديهما أدت عام ١٩٣٤ الى نشوب نزاعات لفترة قصيرة بينهما، وانتهت بعقد معاهدة الطائف. ولم يحدث بين البلدين ما يستحق الذكر بعد هذا التاريخ، حتى قيام الثورة اليمنية ضد الامامة عام ١٩٦٢.

وأكـدت معاهـدة الطائف رابـطة (الأخوة العـربية والصـداقة الاسلامية)، واعـترف كل من العـاهلين باستقـلال مملكة الآخـر، ولكنهما صرحا بأن شعبيهما يؤلفان أمة واحدة بفضل الجنس العربي والدين الاسلامي (المادة ١٦) كما أن المادة (٢٠) تنص على أن كلا من الفـريقين المتعـاقـدين، يمكن ان يخـوّل ممثليـه في الخـارج حق تنسيق جهـودهم للوصـول الى سيـاسـة مـوحـدة لمصلحـة (أمتهم الواحدة). وقد اعتبرت معـاهدة الـطائف نموذجـاً احتذاه العـاهل السعـودي في نيسـان/ابـريـل ١٩٣٦ لابـرام (معـاهــدة الاخـاء والتحالف العربي) مع العراق. بناء على «الروابط الاسلاميـة والوحـدة القـومية التي تجمعهـما»، وترك البـاب مفتوحـاً امـام البلدان العـربيـة الأخرى الراغبـة في الإنضمام الى هـذه المعاهـدة، وبخاصـة اليمن التي انضمت اليهـا بالفعـل في نيسـان /ابـريـل ١٩٣٧. وسـارع عبدالعزيز لتلبية دعوة مصر وتوقيع معاهدة سعودية ـ مصرية تعيـد العلاقات الودية بين البلدين التي انقطعت بعد حادثة المحمل عـام ١٩٢٦. ولا شــك في أن تحسّن روابط الاخــوة العــربيــة بـين السعودية والعراق واليمن، قد دفـع التضامن العـربي خطوة كبـيرة الى الامام، وبدد جانبا من غيوم الشك والـريبة التي كـانت تسمم جو العلاقات بين الحكام العرب، كـما خففت من حدة الخصـومة بـين الهاشميـين والسعوديـين، وحـلّ مشكلة الحـدود بـين العـراق والسعـودية. والفضـل في ذلـك يـرجـع الى كيـاسـة عبـدالعـزيـز السياسية، والى الـوطنية الـواعية للملك فيصـل الذي مـد يده الى عبدالعزيز قائلاً: «كلنا في خدمة الأمة العربية».

ويذكر ان المملكة العربية السعودية كانت إحدى الدول السبع التي تألفت منها جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥. ولم يلبث النفط الذي اكتشف في الثلاثينات، ان تفجر بكميات تجارية بعد الحرب العالمية الثانية، وتعاونت السعودية مع شركات أمريكية لاستخراجه ونقله وتسويقه، بعد توثيق العلاقات السعودية - الامريكية في عهد الرئيس روزفلت، الذي عاهد عبدالعزيز بانه لن يجري تغيير أوضاع فلسطين إلا بمشورة العرب واليهود. ولكن ترومان الذي خلف روزفلت نكث بهذا التعهد، ودعا الى إدخال مائة الف يهودي الى فلسطين (١٩٤٦)، فاحتج عبدالعزيز بشدة ضد هذا التحيّز الفاضح للصهيونية والمنافي للتعهدات الامريكية السابقة. وشاركت السعودية في الحرب العربية - الاسرائيلية عام ١٩٤٨ بارسال كتيبة حاربت مع الجيش المصري. وتوفي الملك عبدالعزيز عام ١٩٥٣، وخلفه ابنه الاكبر سعود، وقد شهد عهده معركة الاحلاف الغربية (١٩٥٥) التي ناوءتها السعودية، ووحدت جهودها مع مصر وسورية والاردن، ثم وقفت ضد العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦). وفي عام ١٩٦٥ نصّب الملك فيصل مكان أخيه سعود الذي عاش في مصر للعلاج، وتوفي فيها عام ١٩٦٨. ونهض فيصل بالبلاد نهضة شاملة، ورسّخ سياسة التضامن الاسلامي، وأرسل قواته للدفاع عن الأردن في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، ولكن سرعة انتهاء الحرب لم تمكّن تلك القوات من المشاركة فيها. وفي مؤتمر الخرطوم الذي انعقد لتعزيز صمود أقطار المواجهة العربية، ولتحسين

العلاقات بـين مصر والسعوديـة، بعد حـل المشكلة اليمنية، كـان حضـور السعودية حضوراً فعالاً مؤثراً ساهم في إنجاح المؤتمر.

اليمن

كـانت ولايـة اليمن هي الـوحـدة السيـاسيـة الخـامسـة التي خضعت للسيادة العثمانيـة (الإسمية)، وكـانت تضم ألويـة صنعاء والحـديدة وعسـير وتعز. وقـد خرجت اليمن مستقلة بعـد الحرب العـالمية الأولى، ويـرجع الفضـل الى الامام يحيى حميـد الـدين في ظهور اليمن الحديثة، وحمايتها من أطماع الدول الاستعماريـة، ولا سيـما انكلترا التي كانت تجـاور اليمن في عدن والمحميـات. وكـان الامـام يرى أن عـدن والمحميات تقـع ضمن دائـرة نفـوذ وأمـلاك أجـداده. وقد ارتبط الامـام مع ايـطاليا بمعـاهدة صـداقـة وتجـارة (١٩٢٦) إذ وجد ما يـوازن ضغوط انكلترا عليـه، كي يتنازل عن حقـوقه ومـطالبه في الجنـوب اليمني المحتل، في فـترة تجددت فيهـا الاشتبـاكات بينـه وبين الـبريطانيـين عامي ١٩٢٧ و١٩٢٨. وقـد استغلت انكلترا مصاعب الامام مـع السعوديـين في الشمال، ومـع قبائل حـاشد وبكيـل الزيـدية المتعصبـة، لدفعـه نحو التفـاوض، وتوقيع معاهدة صداقة وتعـاون (شباط/فـبراير ١٩٣٤)، اعـترفت فيها انكلترا باستقـلال اليمن المطلق، ونصت عـلى أن يؤجل البت في مسألة الحدود الجنوبية اليمنية، الى أن تجـرى مفاوضـات بشأنها قبل انتهاء مدة المعاهدة، وهي ٤٠ سنة. وظلت اليمن موصدة في

وجه الأجانب، وقد اثّرت سياسة الامام هذه على اليمن لأنها عزلتها عن تيار الحضارة العالمية الحديثة، وقد حكم الامام يحيى اليمن مدة تقارب النصف قرن (١٩٠٤ ـ ١٩٤٨)، حرص خلالها على هذه السياسة، خوفاً من سيطرة الدول الكبرى، ولكنه ارتبط بمعاهدة الطائف مع السعودية (١٩٣٤)، وانضم الى معاهدة الصداقة الاسلامية والاخاء العربي (١٩٣٦). وظل الاعتبار الاسلامي يطغى على الاعتبار القومي العربي، كما كان بالنسبة للسعودية. كذلك كانت اليمن من مؤسسي جامعة الدول العربية (١٩٤٥)، ولم تخرج عن عزلتها الا في عهد الامام أحمد، الذي تولى الحكم بعد مقتل أبيه الامام يحيى في انقلاب فاشل (١٩٤٨)، فسمحت للخبراء الاجانب بالدخول الى البلاد، وزاد تعاونها مع البلدان العربية الشقيقة، وأبرمت في جدة (ربيع ١٩٥٦) اتفاقية ثلاثية للدفاع المشترك بين اليمن ومصر والسعودية، ثم عقدت عام ١٩٥٨ ميثاق اتحاد الدول العربية مع الجمهورية العربية المتحدة. ولم يلبث ان تولى الامام البدر حكم اليمن بعد وفاة ابيه أحمد. ولكن الجيش اليمني قام بثورة بقيادة عبدالله السلال، أطاحت بحكم الإمامة، وطلبت معونة الجمهورية العربية المتحدة (مصر) لحماية النظام الجمهوري ضد النظام الملكي الذي تزعمه البدر. واستمرت الحرب الأهلية بين النظامين خمس سنوات حتى عام ١٩٦٧. وابدى الجمهوريون اليمنيون بعض التقارب مع السعودية التي كانت تساند الملكيين، وانتهى الأمر بتعايش الطرفين في اليمن والحفاظ على النظام

الجمهوري مع إشراك بعض الملكيين في حكومة الجمهورية اليمنية .

مصر والسودان

لم تتغير حدود مصر عما كانت عليه في العهد العثماني، كذلك الحال بالنسبة للتشكيل السياسي الذي عرف باسم (السودان المصري - الانكليزي) وقد استغلت بريطانيا قيام الحرب العالمية الأولى لتشديد قبضتها على مصر، وأعلنت أن السيادة الشرعية (الإسمية) للدولة العثمانية قد زالت بعد ان دخلت الدولة الحرب ضد الحلفاء، وان مصر قد وضعت تحت الحماية البريطانية. واحتمل المصريون كثيرا من أعباء الحرب وآلامها، إذ رأوا انفسهم غرباء في بلدهم الذي تحوّل الى معسكر هائل يتزاحم فيه أخلاط الجند، وتشنّ منه الغارة على دولة الخلافة العثمانية براً وبحراً، وانتهت الحرب بانتصار الحلفاء، وشهدت مصر نهضة وطنية تزعمها سعد زغلول الذي حصل على تأييد جماهيري قوي تمكن بفضله من فرض تغيير جذري في حالة مصر السياسية. وقابل سعد المندوب السامي البريطاني في القاهرة، عل رأس وفد من الزعماء المصريين، وطلبوا السماح لهم بالسفر الى باريس لحضور مؤتمر الصلح، ولكن طلبهم رفض، وحينئذ تألف حزب (الوفد) بزعامة سعد زغلول، وأرسل لمعتمدي الدول احتجاجا على تصرفات بريطانيا في مصر، فاعتقلت السلطة سعداً وصحبه، ونفتهم الى جزيرة مالطة، واثر ذلك التهبت الثورة في الأرياف

والمدن، وعمت الاضطرابات، واصطدم الوطنيون بالإنكليز. وأمر المندوب السامي الجديد (اللنبي) بالإفراج عن زغلول ورفاقه والسماح لهم بالسفر الى باريس، ولكن مؤتمر الصلح خيّب آمالهم، وأقرّ الحماية البريطانية على مصر، ولجأ المندوب السامي الى اعتقال سعد والوطنيين، للتهوين من شأن المعارضة الشعبية، والتقليل من احتمال نشوب اضطرابات جديدة. ولكن هذا التدبير أثار البلاد واصبحت في حالة غليان، تزايد بنقل الزعماء الى جزيرة سيلان ومنها الى جزر سيشل في أواخر عام ١٩٢١. وتحقق اللنبي انه لن يظفر بتعاون الساسة المصريين إلا بالغاء الحماية، فسلمت حكومته بوجهة نظره، وأعلنت تصريح ٢٨ شباط /فبراير عام ١٩٢٢ المتضمن الغاء الحماية واعتراف بريطانيا بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، على أن تحتفظ لمطلق رأيها بأمور أربعة هي: تأمين مواصلات الامبراطورية في مصر، الدفاع عن مصر، حماية الاجانب والاقليات، والحفاظ على مركز بريطانيا في السودان. ومضت سنة كاملة قبل اعلان الدستور، لأن المندوب السامي طلب حذف النصوص الخاصة بالسودان، وفي آذار/مارس ١٩٢٣ أعلن السلطان احمد فؤاد ان مصر دولة ملكية مستقلة ذات سيادة، وتنازل عن حقه في لقب ملك مصر والسودان. وفي تموز/يوليو ١٩٢٣ تنازلت تركيا في معاهدة لوزان عن كل حقوقها في مصر والسودان. وعاد زغلول ورفاقه من المنفى حيث هاجم حزب الوفد الدستور بشدة أكسبته اكثرية ساحقة في الانتخابات (١٩٢٤) فدعي لتشكيل الوزارة. وأصر سعد على مفاوضة

حكومة لندن على استقلال مصر التام وسحب القوات البريطانية منها، فانقطعت المفاوضات، ثم استمرت طويلاً حتى انتهت في آب /أغسطس ١٩٣٦ بابرام معاهدة صداقة وتحالف بين البلدين، عقدها مصطفى النحاس خليفة سعد الذي كان قد توفي عام ١٩٢٧. وقد حددت المعاهدة مركز بريطانيا في مصر على أساس إنهاء الاحتلال، على ان تحتفظ بريطانيا بقاعدة عسكرية في منطقة قناة السويس، وعلى أن تعود القوات المصرية الى السودان، مع الاعتراف بأن الهدف من الحكم الثنائي هو رفاه السودانيين. وفي عام ١٩٣٧ ألغيت الامتيازات الأجنبية، وبذلك أزيح عن كاهل مصر عبء الاشراف الدولي الذي طالما أبهظها. وبعد أن تولى الملك فاروق سلطاته الدستورية في صيف عام ١٩٣٧، عاد الصراع الى الظهور بين القصر وحزب الوفد، وانشق عن حزب الوفد (الهيئة السعدية)، وعشية الحرب العالمية الثانية، ألفت وزارة علي ماهر من السعديين والمستقلين.

وعلى الرغم من التضحيات الجسام التي بذلتها مصر من اجل نصرة الحلفاء، فان الإنكليز تشبثوا باحتلال منطقة القناة، ولذا لجأت مصر في صيف ١٩٤٨ الى مجلس الأمن وطلبت جلاء القوات البريطانية عن أرض وادي النيل، وانهاء النظام الإداري القائم في السودان، ولكن مجلس الامن الخاضع لسيطرة الدول الكبرى، أوصى باستمرار المفاوضات المباشرة بين الطرفين المتنازعين. وفي تشرين الاول /اكتوبر ١٩٥١، أقدمت مصر على

الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي الحكم الثنائي في السودان. وقابل الشعب ذلك بالبهجة والحماسة، وتخلى العمال المصريون عن أعمالهم في المعسكرات البريطانية في القناة، وشن شباب الجامعات حرب عصابات ضد القوات البريطانية هناك. واستجاب الجيش المصري لمطالب الشعب، فأعلن في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ الثورة على الاستعمار الرابض فوق وادي النيل وعلى فساد الحكم الملكي ورجال الاحزاب، وألغيت الملكية وقامت الجمهورية (حزيران/يونيو ١٩٥٣). ورأى قادة الثورة ان يقطعوا الطريق على دسائس الانكليز، فاعلنوا انهم يوافقون على أن يتولى السودان حق تقرير مصيره تحت اشراف دولي، وان عليه ان يختار الاستقلال التام او الاتحاد مع مصر. فاضطر الانكليز في شباط/فبراير ١٩٥٣ ان يوقعوا مع مصر الثورة اتفاقية خاصة بمستقبل السودان، نصت على وحدة القطر السوداني وحقه في تقرير مصيره.

وفي أواخر عام ١٩٥٣ فاز الحزب الوطني الاتحادي في السودان بأكثرية المقاعد، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥ تم انسحاب الجيشين المصري والانكليزي من السودان، وقرر البرلمان السوداني في كانون الاول/ديسمبر اعلان الاستقلال، واعترفت مصر ثم بريطانيا على الفور باستقلال جمهورية السودان التي انضمت الى جامعة الدول العربية في مطلع ١٩٥٦.

وتوصلت مصر الى اتفاق مع بريطانيا في تشرين

الاول/اكتوبر ١٩٥٤ على جلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة خلال فترة عشرين شهراً من تاريخ توقيع الاتفاق. واغتنمت مصر فرصة العدوان الثلاثي عليها في نهاية تشرين الاول / اكتوبر ١٩٥٦ لتعلن سقوط الاتفاق المذكور، والتحرر من التزاماته.

وفي السودان قام اللواء ابراهيم عبود بانقلاب عام ١٩٥٨، فحلّ مجلس القيادة، وحكم البلاد حكماً عسكرياً شدد المقاومة ضده، فثارت البلاد واعلنت سقوطه (تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٤) وتشكلت حكومة ائتلافية عادت بالسودان الى الحياة الديمقراطية. وفي عام ١٩٦٩ قام اللواء جعفر النميري بثورة تولى الحكم على اثرها كرئيس للجمهورية، ولم يلبث أن اطيح به في حزيران/يونيو ١٩٨٥.

عُمان

وفي الخليج والجنوب العربي، كفلت معاهدة السيب لعمان فترة من الهدوء طوال عهد الامام الخليلي الطويل الذي استمر حتى عام ١٩٥٤، ولم يقطع ذلك الهدوء سوى حادث وقع عام ١٩٣٧، بمناسبة منح السلطان سعيد بن تيمور الذي تولى الحكم عام ١٩٣٢، امتيازاً الى شركة نفط عمان وظفار المتفرعة عن شركة نفط العراق (I.P.C.). وقد شمل الامتياز سائر بلاد عمان الداخل والساحل، إضافة الى الجزر، لذلك احتج الامام على امتياز لم

يؤخذ رأيه في منحه، بيد أن المشكلة اختفت بعد ان توقفت الشركة عن التنقيب مع اندلاع الحرب العالمية الثانية.

وتزايد النفوذ البريطاني في عمان منذ الحرب العالمية الاولى، وضمت حكومة السلطان تيمور بن سلطان (١٩١٣ ـ ١٩٣٢) عدداً كبيراً من المستشارين البريطانيين الذين تركزت السلطة في ايديهم. وتنازل تيمور عن الحكم لابنه سعيد عام ١٩٣٢، وقد تم عام ١٩٣٩ عقد معاهدة صداقة وتجارة وملاحة مع بريطانيا الغت معاهدة ١٨٩١ التي نصّت على عدم التنازل عن اراضي السلطنة دون موافقة بريطانيا، ولكن المعاهدة الجديدة تضمنت عدة قيود انتقصت من سيادة عمان، مثل منح القناصل البريطانيين سلطات قضائية بالنسبة للاجانب، وتمتع بريطانيا بحقوق الدولة الاكثر رعاية في المسائل التجارية... ولكن خُففت هذه القيود في اتفاقية ١٩٥١ التي جُددت بعد ١٠ سنوات، ولم يعد يفصل عمان عن الاستقلال سوى ان تطلب حكومتها الاعتراف بها.

وتمخض الصراع الذي اشتد في الفترة (١٩٥٤ ـ ١٩٥٩) بين الإمامة والسلطنة، عن انهيار الامامة وتثبيت سيطرة السلطان على المناطق الداخلية، بفعل الاجراءات الوحشية المدمرة التي استخدمتها بريطانيا في مساعدتها البرية والجوية للسلطان، بعد أن تحقق لديها أن فقدان السلطان لعمان الداخل معناه فقدان بريطانيا لها. وما دامت المصالح البريطانية الاستراتيجية والنفطية تقتضي توحيد عمان ومسقط تحت سيطرتها، فليكن شعارها: التوحيد لا التجزئة.

وحين أعلنت بريطانيا عزمها على الانسحاب من الخليج العربي عام ١٩٦٨، شعر السلطان سعيد بن تيمور بالقلق، وفكّر بالارتباط مع اتحاد الامارات العربية، ولكن نزعة المحافظة والعزلة تغلبت عليه. بيد أن مواجهة تهديد جبهة تحرير ظفار اليسارية المدعومة من الصين الشعبية آنذاك، اقتضت نصب حاكم متنور، وفي صيف ١٩٧٠ اضطر سعيد بن تيمور الى التنازل عن حكم السلطنة لابنه قابوس بن سعيد، بعد انقلاب ساندته الأسرة الحاكمة. وكان لشركة نفط عمان وظفار التي بدأت استغلال النفط منذ عام ١٩٦٧، ودعم الضباط الانكليز، اليد الطولى في تحرك القوات العمانية الانقلابية. وقد أعلن السلطان قابوس انه راغب في إعادة بناء البلاد، وتوثيق علاقاتها مع البلدان العربية الشقيقة، والانضمام الى الجامعة العربية، وصدر مرسوم سلطاني بأن يكون اسم الدولة هو سلطنة عمان، بدلاً من سلطنة مسقط وعمان، تعبيراً عن وحدة السلطنة التي لم تتحقق الا في الفترة الأخيرة.

البحرين

ضاق حاكم البحرين الشيخ عيسى آل خليفة ذرعاً بالتدخل البريطاني، وتعهّد للوطنيين بمقاومته. فصمم الانكليز على خلعه، واضرمت دسائسهم نار الفتنة بين السنة والشيعة لنسف تماسك الحركة الوطنية، والقبض على زعمائها ونفيهم خارج البلاد. وبالفعل وجه الانكليز اللوم للشيخ عيسى عن حادثة جرت في

المنامة (١٩٢٣)، واعتبروه مسؤولاً عن الإضطرابات، ووجدت حكومة الهند فرصة ذهبية لعزله، ونصب ولي العهد الشيخ حمد مكانه.

ومرت سنوات الحرب العالمية الثانية دون أحداث تذكر في البحرين، باستثناء وفاة الشيخ حمد (١٩٤٢) وتولي ابنه الشيخ سلمان الحكم مكانه. وتشكلت عام ١٩٥٤ هيئة وطنية قادت الرأي العام البحريني ضد الهيمنة البريطانية المتمثلة في (بلكريف) مستشار حكومة البحرين الذي تولى منصبه عام ١٩٢٦، وظل الحاكم الفعلي حتى عام ١٩٥٧، حين اعفته حكومته من وظيفته في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦) وتصاعد الانتفاضة الجماهيرية لتحقيق الاستقلال الوطني، واطلاق الحريات العامة، ودعم الارتباط بحركات التحرر العربي الوحدوي. وقابلت السلطات البريطانية الانتفاضة الوطنية بفعال القمع والارهاب والنفي، وحدثت انتفاضة شعبية مماثلة عام ١٩٦٥، ولكن بريطانيا اضطرت لمسايرة الحركة الوطنية وتحقيق بعض مطالبها.

وبعد تعثر مباحثات الاتحاد بين مشيخات ساحل عمان السبع والبحرين وقطر، لانشاء دولة اتحادية عربية، تقرر تشكيل مجلس دولة في البحرين من اثني عشر عضواً، فكان نواة لمجلس الوزراء الذي نشأ بعد اعلان الاستقلال في آب/اغسطس ١٩٧١، حين أعلن الشيخ خليفة رئيس مجلس الدولة، وشقيق أمير البحرين، الشيخ عيسى، بأن البحرين جزء من الأمة العربية، وبأنها تسعى لتحقيق الوحدة العربية.

الكويت

حين توفي جابر عام ١٩٢١ خلفه ابن أخيه أحمد الجابر الذي حكم الكويت حتى ١٩٥٠، وفي مستهل عهده، سويت مسألة الحدود مع السعودية في مؤتمر العقير (١٩٢٢) حيث أتفق على إقامة حدود فاصلة بين سلطنة نجد والكويت، كما اتفق على تحديد منطقة محايدة غير محصنة بينهما، ترتادها قبائل الطرفين للتزود بمياه آبارها، كما خططت الحدود بين الكويت والعراق في العام التالي. وفي عهد أحمد الجابر منح امتياز التنقيب عن النفط عام ١٩٣٤ لشركة نفط الكويت، فتدفق النفط بغزارة، ولكن اعمال الحفر توقفت اثناء الحرب العالمية الثانية، لتعاود الشركة نشاطها بعد الحرب، ويبدأ تصدير النفط عام ١٩٤٦، ويستهل عهد جديد من الرخاء والازدهار والتقدم. وتولى حكم الكويت بعد أحمد الجابر ابن عمه عبدالله السالم (١٩٥٠)، وتميز عهده بانحسار المد الاستعماري البريطاني، نتيجة وعي الجماهير والحكام، وفي صيف ١٩٦١ أعلن استقلال الكويت في وثيقتين متبادلتين بين الشيخ عبدالله السالم، والسير وليم كوكس، المقيم السياسي البريطاني في الخليج. وأصبحت دولة الكويت في العام نفسه عضواً في جامعة الدول العربية، ثم في هيئة الأمم المتحدة (١٩٦٣).

الإمارات العربية في ساحل عمان

وبعد الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لاستقلال الهند والباكستان (١٩٤٧) ألغيت حكومة الهند، وأصبحت وزارة الخارجية البريطانية هي المسؤولة عن شؤون منطقة الخليج حتى عام ١٩٦٨، حين أعلنت بريطانيا سياستها الخاصة بالانسحاب من شرق السويس، ومنها منطقة الخليج العربي، وتالياً إلغاء المعاهدات الانفرادية التي كانت تربطها بشيوخها، تخفيفاً لاعباء بريطانيا المالية والعسكرية. وبذلك بطل مفعول السياسة البريطانية التي كان لها اكبر الأثر في تأكيد كيانات مشيخات ساحل عمان، أو فصل احداها عن الأخرى، تماشياً مع مبدأ التجزئة الذي اتبعته، إضافة الى عزل الشيوخ المناوئين لها، وإبدالهم بغيرهم. كذلك لم يعد بمقدور بريطانيا ان تلعب بمشكلات الحدود التي كانت تؤججها بين المشيخات، والتي أدت الى نزاعات عديدة بينها، نظراً لأن الحدود لم تكن مرسومة ولا محددة، الامر الذي أفسح المجال لمطالب ودعاوى مستمرة من جانب المشيخات أو من الدول المتاخمة لها. والحق ان توصل مشيخات ساحل عمان الى الإتفاق على تشكيل اتحاد الامارات العربية، قد عمل على كسر حدة هذه الخلافات وزوالها تدريجياً، ولا سيما حين انشيء مكتب تطوير امارات ساحل عمان، وارتفعت مساهمة مشيخة (أبوظبي) الى ما يقارب ٩٥ بالمائة من ميزانية عام ١٩٦٩، وذلك بفضل انفتاح حاكمها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وحسن تصرفه بثروة

النفط الهائلة المكتشفة في مشيخته، وإنفاق ميزانية إتحاد الامارات بسعة على المشيخات دون تمييز بين مشيخة غنية وفقيرة. وفي العام نفسه، تمّت تسوية الحدود البرية والبحرية بين أبوظبي ودبي، كما تم الاتفاق بين ابوظبي ورأس الخيمة ودبي وقطر على تسوية قضايا الحدود بينهم.

وكان حكام المشيخات السبع قد بادروا الى الاجتماع في دبي، بعد شهر من اعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب من منطقة الخليج، وقرروا انشاء اتحاد للامارات العربية، بهدف تقوية التعاون بينها، وتوحيد سياستها الخارجية، ودعم الدفاع الجماعي عنها. كما قرروا تشكيل مجلس أعلى من حكام الامارات، ووضع ميثاق دائم للاتحاد، وتشكيل محكمة عليا له. وفي تموز/يوليو ١٩٦٨ اختار الحكام الشيخ زايد بن سلطان رئيساً للدولة الاتحادية، وتقرر أن يتحول اجتماع الحكام الى المجلس الاتحادي الأعلى، وإنشاء ميزانية للاتحاد تساهم فيها الامارات بنسبة دخل كل منها.

وحاولت كل من البحرين وقطر في الفترة ما بين ١٩٦٨ و١٩٧١ أن تحقق لنفسها مركزاً قيادياً في اتحاد الامارات، ولما فشلت، أعلنت استقلالها. وبانسحاب هاتين الدولتين، أصبح الطريق ممهداً امام الامارات السبع لاعلان الاتحاد المرتقب في مطلع كانون الاول/ديسمبر ١٩٧١، واختير الشيخ زايد حاكم ابوظبي أول رئيس لدولة الامارات العربية المتحدة، كما اختير

الشيخ راشد آل مكتوم حاكم دبي نائباً للرئيس لمدة خمس سنوات، ونصّ الدستور الاتحادي على أن يكون للرئيس ونائبه حق التجديد، بشرط موافقة المجلس الأعلى وهو السلطة العليا في الدولة.

وكان ظهور هذه الدولة المتحدة تصحيحاً للتجزئة التي فرضها الاستعمار البريطاني على المنطقة، وعودة الى الوحدة التي عاشتها منذ زمن طويل، والتي تجد ما يؤيدها في الروابط اللغوية والتاريخية، وفي البيئة الجغرافية الواحدة وصلات القرابة بين سكانها. وقد سعى الاستعمار البريطاني جاهداً لتحطيمها واحلال النزاع والجفاء مكانها، والوقيعة بين الحكام بحجة الدفاع عن مصالحهم، وتقديم المساعدة لشيخ ضد آخر، أو لامارة ضد اخرى.

قطر

في عام ١٩٣٧ استولى الشيخ عبدالله على ميناء الزبارة رغم اعتراض البحرين. ثم تولى الحكم بعده ابنه الشيخ علي ما بين ١٩٤٩ - ١٩٦٠، وهذا بدوره تنازل عن الحكم لولده الشيخ احمد.

وجدير بالذكر انه لم يكن في قطر ممثل بريطاني مقيم، اذ تولى الممثل البريطاني في البحرين رعاية المصالح البريطانية في قطر، واعتاد الممثل المذكور القيام بزيارات دورية الى الدوحة. ولكن في

عـام ١٩٤٨، أي حين ابتـدأ تصديـر النفط من قطر، عـين وكيل بـريطاني في الـدوحة، وانضم اليـه منذئـذ مـوظفـون آخـرون من الانكليز بصفة مستشارين في بعض مكاتب الحكومة.

وعـانت قطر من مشكـلات الحدود مـع جاراتهـا كـالبحـرين وابوظبي والعربية السعودية، ولكن تمّت تسويـة الحدود القـطرية ـ السعودية عام ١٩٦٥، كما خفت حدة الخلاف بين قطر والبحـرين بشأن الزبارة، وبينها وبين السعودية وابوظبي بشأن خور العـديد، وذلـك حـين طمحت قـطر الى تحقيق مكـانـة مـرمـوقـة في اتحـاد الامارات العربية. وعلى اثر اعلان استقلال قطر، انتهت المعاهدة الانفـراديـة مـع بـريـطانيـا، وأعلن الشيـخ أحمـد آل ثـاني في نيسان/ابريل ١٩٧٠ نظامـاً اساسيـاً موقتـاً للحكم، نص على ان دولـة قـطر دولـة عـربيـة دينهـا الاسـلام وشعبهـا جـزء من الأمـة العربية.. وتعمل على تـوثيق الروابط بـين الدول العـربية وتحقيق الوحدة العـربية. وفي شبـاط/فبرايـر ١٩٧٢ قام الشيـخ خليفة بن حمـد آل ثـاني، ولي عهـد قـطر ورئيس مجلس الـوزراء، بحـركـة انقـلابية وصـل فيها إلى حكم البـلاد، واستهدف تحـديث الدولـة وإقامة مؤسساتها على قواعد عصرية، وتحقيق المـزيد من الانفتـاح عـلى الوطن العـربي وتنفيـذ العـديـد من المشروعـات الاجتـماعيـة والاقتصادية والعمرانية والتعليمية.

اليمن الديمقراطية

قرر مؤتمر لـوزان (١٩٢٣) في أحد مقـرراته مصـير الامارات الجنوبية، فتخلت تركيا عن سلطتها لأصحاب العـلاقة، وبـديهي أنهم سكان هذه النواحي، يقررون مصيرهـم كما يشاؤون. غير ان بـريطانيـا الحقت هذه النـواحي بعدن، دون ان تـأبه للمعـارضـة العربية من جانب السكان والامام، وربطت شؤونها بحكومة الهند في بومباي. وتوالت الاعتداءات البريطانيـة الارهابيـة على الحـدود اليمنية حتى عام ١٩٣٣ بعد ان فشلت سياسة بريطانيا في الايقـاع بين الزيدية والشافعية، وفي شباط/فبرايـر ١٩٣٤ وقعت المعاهـدة الانكليزية اليمنية، ونصّ أحد بنودها على تأجيـل البت في مسألـة الحدود اليمنية، على ان يمنع التعدّي من الجانبين.

وأخفق الانكليـــز في انشـاء مشيخـــات وامــارات في القسـم الشـافعي من اليمن مستقلة عن الامـام في صنعـاء. وبعـد ذلـك خشي الانكليز من ضياع الاجزاء المحمية وانضمامها الى اليمن، أو اتفاقها مـع الامام عـلى وجه يـرضي الطرفـين، فحاولـوا بين عـام ١٩٢٥ و١٩٣٥ إيجاد نوع من الارتباط بين سائر السلاطين ليكونوا جبهـة واحدة، وعقـدت ثلاثـة مؤتمـرات في لحـج بـايعـاز وضغط بريطانيا، ولكن هذه المؤتمـرات باءت بـالفشل، لأن السـلاطين لم يعجبهم ان ينسجموا في جبهة واحدة، وشكّوا في نوايا بـريطانيـا. وبعد فشل سياسة تكوين الجبهة الواحدة، رسمت بريطانيا سياسة

جديدة للجنوب العربي تقوم على فصل عدن والامارات الجنوبية عن اختصاص حكومة الهند، وإلحاقها بوزارة المستعمرات مباشرة، وبذلك أصبحت عدن مستعمرة تابعة لوزارة المستعمرات في لندن، أي أنه لم يعترف بأية حكومة أهلية أياً كانت في عدن التي صارت تعتبر جزءاً من الأرض البريطانية وسكانها يعتبرون رعايا بريطانيين (١٩٣٦)، وكان من العوامل الفعالة في هذه السياسة الجديدة، تلك البوادر التي دلت على أن الهند في طريقها نحو الاستقلال قريباً.

أما حضرموت، فمنذ أن خلعت طاعة العباسيين لأنهم خضعوا للموالي، ظلت تحكم نفسها بواسطة إمارات تقوى ثم تضعف فلا يطول عهدها، حتى ظهرت إمارة آل كثير أعظم قبائل همدان، واعترفت بسلطة العثمانيين رسمياً، وأرسلت إلى الآستانة هدايا فاخرة منها بعض أسرى الإفرنج في واقعة الشحر مع البرتغاليين. واستولى أئمة اليمن الزيود على حضرموت عام ١٦٥٨، ولكن الإمارة الكثيرية ضعفت فاستعانت ببعض زعماء قبيلة يافع الذين استغلوا ضعفها واستقلوا بالحكم في أكثر المناطق، فتمزقت الإمارة الكثيرية، وسادت حضرموت في هذه الفترة فوضى سياسية. ولم تلبث أن ظهرت إمارة فتية أخرى هي إمارة القعيطي إحدى قبائل يافع بقيادة مؤسسها عوض بن عمر القعيطي، فاستولت بعصبية يافع على معظم البلاد، واحتلت ميناء المكلّا بمعونة الإنكليز. وكان القعيطي قد عقد اتفاقية معهم

عام ١٨٨٨، فأرسل حاكم عدن بارجة حربية لإرغام أمير المكلاّ على التنازل عنها للقعيطي. واصطرعت الإمارتان الكثيرية في الداخل والقعيطية في الساحل فترة من الزمان. وفي أواخر الحرب العالمية الأولى، رغب الإنكليز في إثارة مسائل الجنوب العربي في مؤتمر الصلح عن طريق عقد معاهدة مع إمارتي حضرموت يضمنون بها بسط سيطرتهم على الإمارتين القعيطية والكثيرية، ورفض سكان الداخل المفاوضة، وحدثت مناوشات تخللها حصار اقتصادي ضربه الإنكليز على الكثيرية بحجة صلتها بالقائد العثماني الذي كان يهاجم عدن آنذاك. واضطرت الإمارة الكثيرية بعد حدوث مجاعة أن توقّع معاهدة عدن ١٩١٨، واستقر الوضع بوجود إمارتين في الساحل وفي الداخل، وتقرر بعد انعقاد مؤتمر لوزان (١٩٢٣) أن تبقيا تحت الحماية البريطانية. ولكن اليمن لم تعترف بحماية بريطانيا على حضرموت، لأنها تعتبر أن الجنوب العربي جزء لا يتجزأ من اليمن. وتدخل الإنكليز في حضرموت مباشرة خلال عام ١٩٣٥ أثناء هجوم إيطاليا على الحبشة، لأنهم رأوا أن يجعلوا من حضرموت قاعدة ارتكاز للدفاع عن عدن وعن الطرق الأمبراطورية للهند، وعينت بريطانيا مستشاراً بريطانياً يقيم في ميناء المكلاّ عاصمة الإمارة القعيطية. وطرأ تبديل عام ١٩٣٧ على علاقة بريطانيا فيما أصبح يسمى (المحمية الشرقية) أي حضرموت، إذ عقد اتفاق بين بريطانيا وسلطان الشحر والمكلاّ (القعيطي) عين بموجبه مستشار مقيم للسلطنة، وأعقبه اتفاق مماثل عام ١٩٣٩ مع سلطان سيوون (الكثيري). وبموجبها، وافق

الحكام المحليون على الأخذ بنصيحة المستشار المقيم في جميع القضايا، باستثناء ما يخصّ الدين والعادات.

والسلطنة الثالثة هي سلطنة المهرة، وتقع شرق حضرموت، ويحدها من الشرق سلطنة عمان، والمهرة نسبة إلى القبيلة المسماة بهذا الإسم والتي تقطن هذه المنطقة، والسلطنة الرابعة هي سلطنة الواحدي، نسبة إلى الأسرة الحاكمة من آل عبد الواحد وعاصمتها عزّان.

وفي منتصف الثلاثينات، بدأت حكومة عدن تبرم معاهدات استشارية مع الشيوخ والسلاطين، وخلاصتها أن السلطان أو الشيخ يتعهد بقبول نصيحة حاكم عدن العام في كل ما يراه متفقاً مع «مصلحة البلاد»، وأنه بناء على رغبة السلطان، فإن بريطانيا تقوم بحماية بلاده، من أي اعتداء، وأن السلطان وخلفاءه وورثته يتعهدون بعدم عقد أي اتفاق مع أية دولة أو تأجير أو بيع أو رهن أي جزء من السلطنة لأية دولة أو لشركة إلا بعد موافقة بريطانيا، وأن يمتنع عن الاتصال بأية دولة أجنبية إلا بموافقة بريطانيا. وهذه المعاهدات عقدت مع سائر السلاطين والشيوخ باستثناء سلطان لحج، فلم تكن المعاهدة المعقودة معه تقيّده بهذه الحدود بل كانت شروطها خفيفة، وينكر سلاطين لحج أنهم وقعوا أية معاهدة حماية مع الإنكليز. وهدف بريطانيا من معاهدات الاستشارة، هو أن معاهدات الحماية لا تفي بالغرض وبأن تطور السياسة العالمية يقتضي ما هو أبعد من الحماية، وبدأت السياسة البريطانية منذ عام

١٩٣٥ تهدف إلى إتاحة الفرصة لحكومة عدن كي تتدخل في شؤون النواحي الداخلية وإيجاد شكل من أشكال الإدارة المستقرة. وكانت وسيلة ذلك معاهدات الاستشارة، عقدتها بريطانيا أولاً مع سلاطين حضر موت وشريف بيحان، ثم مع السلاطين الآخرين. ولم تفلح جهودها في إقناع عدد من السلطنات لتوقيع هذه المعاهدات حتى عام ١٩٥٠، مثل سلطنة العوالق العليا، والحواشب، ويافع العليا، والعواذل (العوذلي)، ولحج. ولكن الإنكليز بعد ذلك تدخلوا في شؤون العوالق العليا، بعد أن وقّع ابن شيخها معاهدة الاستشارة معهم. أما يافع العليا فلم يحاول الإنكليز الضغط على سلطانها لأن بلاده حصينة، وليس لها أهمية استراتيجية أو تجارية. وفي عام ١٩٥٢ استغل الإنكليز بعض الأحداث الداخلية في سلطنة لحج، فاحتلوا مدينة لحج عنوة، وفرضوا عليها معاهدة استشارة وحماية غير محددة بمدة، وأوعزوا إلى عملائهم من رؤساء القبائل لخلع الفِضل سلطان لحج وتنصيب أخيه علي عبد الكريم بعد أن قبل بوجود مقيم مستشار بريطاني لديه. ولكن محاولة الإنكليز التدخل في شؤون لحج الداخلية والانتقاص من مظاهر الحكم الوطني لم تؤد إلى نتيجة، فالمستشار كان مستشاراً شخصياً للسلطان يستعين به متى شاء دون أن يكون له حق التدخل. وطبيعي أن تنظر سلطات الاحتلال إلى ما تتمتع به سلطنة لحج بكثير من السخط والتبرم، خشية أن تكون قدوة للجنوب العربي في صموده وتمسكه بالسيادة والعروبة، وبخاصة بعد أن رفضت السلطنة مشروع الحكم الذاتي الانفصالي

لمدينة عدن الذي عرضه الانكليز لعزلها نهائياً عن بقية السلطنات، ومشروع الاتحاد الفيدرالي في عامي ١٩٥٤ و١٩٥٦، باعتباره وسيلة جديدة تحكم قبضتها على عدن والمحميات التي يزيد عددها على الثلاثين، لتجعلها في دولتين متحدتين: الأولى شرقية تحت لواء حضرموت، والثانية غربية تحت لواء عدن، ولكن حصرت السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في يد حاكم عدن ومستشاريه. واصطدم المشروع بمقاومة المعارضة الوطنية، ومعارضة السلاطين الذين لم يتخلوا عن امتيازاتهم الخاصة ومصالحهم الذاتية، إضافة إلى وقوف اليمن والبلدان العربية ضده. وحين وجدت بريطانيا أن لحج صارت مقراً لمعارضة اتحاد سلطنات الجنوب المقترح، بتأييد من اليمن والجمهورية العربية المتحدة، لجأت إلى القوة والعنف، فاحتلت قواتها لحج في ربيع ١٩٥٨، بينما كان السلطان علي عبد الكريم يومذاك في لندن، ونصبت أحد أقربائه مكانه. فاحتج على فعال بريطانيا واتهمها بخرق المعاهدات واعتقال المواطنين، ومهاجمة القرى والمدن. ولما لم تفلح ضغوط بريطانيا على السلطان لإدخاله في الاتحاد المقترح، أبلغته سحب الاعتراف به، ومنعته من العودة إلى الجنوب العربي. ورفض المجلس التشريعي في لحج القرار البريطاني، وأكد تمسكه بالسلطان، وطالب بجلاء القوات البريطانية عن لحج.

وحين أبدى أحمد إمام اليمن استعداده للتباحث مع سلاطين الجنوب لتحديد طبيعة العلاقات بينهما، شعرت بريطانيا بالارتياح

لأن ذلـك يعني اعتراف اليمن ضمنـاً بكيان السـلاطين، والتخـلي عن شعار وحدة اليمن الكبـير الذي ردده الإمـام حين تقـارب مع مصر عام ١٩٥٩، ولكن بعض السلاطين تزايد قلقه بعـد انضمام اليمن إلى الجمهـورية العـربيـة المتحـدة بحيث طلب ثـلاثـة منهم مسـاعدة بـريطانيـا لإنشاء اتحـاد سلطنات الجنـوب، حفاظـاً عـلى شخصيـة السلطنات والمشيخـات، في حـين رأى سلطان لحـج أن وحدة اليمن الكبير برئاسة الإمام هي التي تهـدد هذه الشخصيـة. واكتسبت فكـرة اتحاد سلطنـات الجنـوب دعـماً بـانضـمام العـوالق والضالع، إلى السلطنـات الثلاث السـالفة الـذكر، وحـين أنشيء الاتحاد في بدايات عام ١٩٥٩ كان يضم الفضلي والعـوالق السفلى ويـافع السفـلى وبيحان والضـالع والعـوالق العليا. وبعـد ثـمانيـة شهـور، انضم سلطان لحج الجـديـد إلى الاتحـاد، وبحلول عـام ١٩٦٣ ضم الاتحـاد ١٤ عضواً معـظمهم من المحميـة الغـربيـة، وتتـولى بـريـطانيـا الـدفـاع عن الاتحــاد والإشراف عـلى شؤونــه الخـارجية، وتقـديم المساعـدة المـاليـة لسـد العجـز في ميـزانيتـه، وتــدريب جيشــه، ويتكــون مجلس وزراء الاتحــاد مـن حكــام السلطنـات والمشيخات عـلى أن يتناوبـوا رئاستـه. ولإدماج عـدن بالاتحاد في عام ١٩٦٢، اشترطت بريطانيا أن تحتفظ بالسيـادة على مدينة عدن وضواحيها، وأن تتولى شؤون الـدفاع والأمن في جميـع الأراضي التابعة لحكومة الاتحـاد، كما اشـترطت إخراج جـزر بريم وقـورية مـورية وقمـران من التبعية لحـاكم عـدن. ولكن الحـركـة الوطنية عارضت هذا الـدمج، ولجـأت إلى أسلوب الكفاح المسلح

منذ أواخر عام ١٩٦٣، فسقط عديد من القتلى والجرحى في السنوات الثلاث الأولى، واضطرت بريطانيا إلى التسليم بالتخلي عن السيادة في عدن، حالما يعلن استقلال دولة الاتحاد قبل عام ١٩٦٨. وفي عام ١٩٦٥ شرعت بريطانيا في تسليم قوة الشرطة إلى حكومة الاتحاد، وفي إنشاء نواة جيش بإشراف سلطان لحج وزير الدفاع.

وحيث تولّى عبدالقوي مكاوي رئاسة الوزارة العدنية، وكان في صفوف المعارضة سابقاً، طالب بأن يتحقق الاستقلال لدولة الاتحاد في فترة عام ونصف العام، يتم أثناءها انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور وإجراء الاستفتاء حول اختيار النظام المركزي أو الاتحادي أو الانضمام إلى اليمن الشمالي، هذا إلى مطالبته بإلحاق المحميات الشرقية، وأهمها السلطنة القعيطية وعاصمتها المكلاّ، والسلطنة الكثيرية وعاصمتها سيوون، وسلطنة المهرة (نسبة إلى القبيلة التي تقطنها والتي يحدها شرقاً سلطنة عمان) وسلطنة الواحدي، والاعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن. وعبّرت بريطانيا عن استيائها من هذه المطالب، لأن عدن ما زالت مستعمرة من الوجهة القانونية، ولأنها رأت أن ثمة صلة بين المكاوي وبين جبهة تحرير جنوب اليمن، التي تشكلت في مدينة تعز اليمنية قبل شهرين من تقديم مطالبه، وهي تسعى لتحقيق وحدة اليمن الشمالي واليمن الجنوبي.

وإذ لم تكترث الحكومة البريطانية بهذه المطالب، ألح المكاوي

على ضرورة تطبيق قرارات الأمم المتحدة لعام ١٩٦٣ بشأن إجراء استفتاء لمعرفة رغبات السكان، وتصفية قاعدة عدن. وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في توصيتها الجديدة عام ١٩٦٥ حق شعب الجنوب العربي في التحرر من الحكم الاستعماري وممارسة حق تقرير المصير، ودعت لتصفية القواعد الأجنبية فوراً في جميع أنحاء البلاد، وإطلاق الحريات العامة، ووقف أعمال القمع ضد الشعب، وإنشاء دولة الاتحاد من المحميات الشرقية والغربية، والجزر القريبة من سواحلها مثل بريم وقورية مورية وقمران.

ورأت بريطانيا أن تلتقي مع الوطنيين المعتدلين في حزب الرابطة العدنية الذي يقف موقفاً وسطاً بين حكومة الاتحاد الموالية للإنكليز، وبين جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل. ولكن نفوذ الرابطة أخذ يتضاءل أمام تصاعد أهمية جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل، والجبهة القومية معاً. وفشلت الجامعة العربية في مساعيها للتوفيق بين هذه القوى المختلفة في أهدافها وتكوينها الاجتماعي، ووقفت حكومة الاتحاد في مواجهة الجبهتين اللتين قررتا اتباع أسلوب الكفاح المسلح، وفي ربيع ١٩٦٧، جرى تنافس شديد على السلطة بين جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل والجبهة القومية، ومع اقتراب موعد الاستقلال، تسابقت الجبهتان في إظهار قوتهما، وزاد الصراع حدة. وفي تشرين الأول/اكتوبر انعقد مؤتمر يضم ممثلي الجبهتين بالقاهرة، للتباحث في تأليف حكومة انتقالية تتسلم السلطة من الإنكليز وتتفق على برنامج عمل خلال هذه الفترة،

وعلى المبادىء الأساسية لدستور البلاد. ولم يسفر المؤتمـر عن نجاح يذكر، وعاد ممثلو الجبهة القومية إلى عدن، وطالبوا بنقل المباحثات إليها، وحين أعلنت بـريطانيـا عن تقديم مـوعد جـلاء قواتهـا إلى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، نشب قتال عنيف بين الجبهتين في مـدينة عـدن، وبدا تفـوق الجبهة القـومية عـلى منافستهـا حين كشف الجيش عن ميله لها، ولذلك بادرت معظم البلدان العربيـة التي كانت تؤيد جبهة تحريـر جنوب اليمن المحتـل، إلى الاعتراف بحكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، بزعامة الجبهة القوميـة، بعد أن أعلنت أنها منذ ٩ تشرين الثـاني/نوفمـبر تسيطر عـلى جميع أراضي الجنوب العربي.

ليبيا

في ليبيـا، بدأ الإيـطاليون في أعقـاب الحـرب العـالميـة الأولى تنفيذ خطة منظمة للاستيلاء على ليبيا في وجه مقاومة وطنية عنيفـة (١٩٢٣)، وأعلنوا إلغاء الاتفاقات المعقـودة مع السنـوسيين، كـما أعلنـوا أن الحكومـة السنـوسيـة أصبحت منتهيـة. ولكن لم تخمـد جذوة المقاومـة الليبية ضـد فعال الاحتـلال الإيطالي، حتى وقـوع المجاهـد الكبـير عمـر المختـار في الأسر وإعـدامـه دون اعتبـار لشيخوخته (١٩٣١). وتابع الحكم الفاشي بزعامة موسوليني خـطة الإبـادة الكاملة ضـد جمـاهـير الشعب الليبي، حتى قيـام الحـرب العالمية الثانية التي انضمت إليها إيطاليا إلى جانب ألمانيا، وأصبح

القطر الليبي ميدان صراع عنيف بين جيوش المحور (ألمانيا وإيطاليا) وبين جيوش الحلفاء.

وقد عرضت بريطانيا على السيد محمد ادريس السنوسي أن يحارب الليبيون في صفوف الحلفاء ضد إيطاليا لتحرير بلادهم، وبالفعل قاتلت القوات السنوسية الليبية تحت علمها، وتمكنت مع الجيش البريطاني من احتلال برقة. وانهار الحكم الإيطالي في ليبيا بعد أن لحقت الهزيمة بقوات المحور عام ١٩٤٢. وبانتصار الحلفاء، خضع القسم الجنوبي الذي تقع فيه مدينة (فزّان) لجيوش فرنسا الحرة، في حين خضع القسم الشمالي الشرقي (برقة) والقسم الشمالي الغربي (طرابلس الغرب) لجيوش بريطانيا. وتطلعت فرنسا الحرة بزعامة الجنرال ديغول إلى ضم منطقة فزان وإلحاقها بمستعمراتها في أفريقيا. كما طمعت بريطانيا بمنطقة برقة وأجلت الإيطاليين عنها، تمهيداً لجعلها إمارة عربية موالية لها. أما منطقة طرابلس، فقد رغبت في إبقاء سيطرة الإيطاليين عليها تحت ستار الوصاية، استرضاء لهم. واتفق وزير الخارجية البريطاني بيفن مع نظيره الإيطالي سفورزا على تقسيم ليبيا إلى ثلاث مناطق وصاية بين انكلترا وفرنسا وإيطاليا، وأيدت فرنسا ذلك لأن نشأة دولة عربية مستقلة مجاورة لتونس، أمرٌ يهدد حكمها في أقطار شمال أفريقيا، ويشجع العرب هناك على النضال من أجل الاستقلال. وهكذا تعرضت ليبيا للتجزئة، وأنشئت فيها ثلاث إدارات منفصلة بعضها عن البعض الآخر. ولكن جامعة الدول العربية

تدخلت بقوة، واستطاعت أن تحشد معارضة فعالة أسقطت مشروع بيفن ـ سفورزا في الأمم المتحدة، وإيطاليا نفسها رأت عدم تجزئة ليبيا، حين تأكدت أن الوصاية عليها لن تكون من نصيبها. وأخيراً قررت الأمم المتحدة (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٩) عدم تجزئة ليبيا، على أن تقوم فيها دولة مستقلة قبل عام ١٩٥٢، وبذلك حقق الجهاد الليبي هدفه في التحرر والاستقلال، بعد أن دفع ثمنه عشرات الألوف من الشهداء. وكان السيد محمد ادريس السنوسي قد جاء إلى برقة، وشكّل عام ١٩٤٨ المؤتمر البرقاوي العام، كما تألف في طرابلس المؤتمر الوطني الطرابلسي، وضم هيئة تحرير ليبيا بزعامة بشير السعداوي، والجبهة الوطنية المتحدة وسواها. وحين أعلن السنوسي تحرير برقة، أرسل المؤتمر في طرابلس وفداً إلى بني غازي اجتمع مع السنوسي عام ١٩٤٩، واتفق معه على قيام وحدة اتحادية بين طرابلس وبرقة برئاسة السنوسي. وفي عام ١٩٥٠ اجتمع مجلس وطني ليبي يضم ستين عضواً، ونادى بالسيد محمد ادريس السنوسي ملكاً على المملكة الليبية المتحدة التي انضمت إلى جامعة الدول العربية عام ١٩٥٣. وفي عام ١٩٥٦ تدفق النفط في الصحراء الليبية بكميات تجارية، فازدهر اقتصاد البلاد، وتقدمت مرافقها العامة. وفي الفاتح من أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ قامت الثورة في ليبيا بزعامة العقيد معمر القذافي، فألغت المملكة وأعلنت الجمهورية.

تونس

أما في تونس، فقد تأثرت أكثر من أقطار الشمال الافريقي بالتيارات الفكرية الوافدة من المشرق العربي، وكان لحركة الاصلاح الاسلامي التي قادها الافغاني ومحمد عبده صدى في النهضة الاصلاحية في تونس التي استمدت أصولها من سياسة الجامعة الاسلامية التي نادى بها خيرالدين باشا التونسي، تقرّباً من الدولة العثمانية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وتأسس حزب تونس الفتاة عام ١٩٠٨ على نسق حزب تركيا الفتاة، بزعامة المحامي علي باش حمبة، فدعا لربط تونس بدولة الخلافة العثمانية، وأصدر جريدة (التونسي) بالفرنسية، وحرر طبعتها العربية الشيخ عبدالعزيز الثعالبي. وحدث أول صدام بين التونسيين وسلطات الاحتلال الفرنسي عقب العدوان الايطالي على طرابلس أواخر عام ١٩١١، ودعا باش حمبة العمال التونسيين في شركة الترام الى الاضراب ومقاطعة المؤسسات التجارية الأوروبية، فأبعدته السلطات عن البلاد مع الثعالبي وعدد من زعماء حزب تونس الفتاة، واختاروا الاقامة في الاستانة حيث اتصلوا بعدد من الزعماء العرب والمسلمين اللاجئين اليها مثل شكيب أرسلان ومحمد فريد وعبدالعزيز جاويش وسليمان الباروني.. ولم يلبث ان عاد الثعالبي الى تونس، وأعلن تمسكه بمبادىء حزب تونس الفتاة القائمة على فكرة الاستقلال التام. وفي هذه الأحيان ظهرت طبقة جديدة من الشباب الوطني، تلقى

معظمهم العلم في المعاهد الفرنسية، فطالبوا الباي والمقيم العام الفرنسي بنظام دستوري، فوعدهم الباي خيرا، وازاء هذا الوعد، تأسس حزب الدستور. وترأس الثعالبي الحزب لفترة من الوقت، ولكن السلطات الفرنسية رفضت التحدث مع الدستوريين، وبخاصة حين تولى العرش الباي محمد الحبيب الملاين لفرنسا. وحين أدخلت الادارة الفرنسية اصلاحات شكلية عام ١٩٢٢، أعلن الدستوريون رفضهم التام لها. وأصابت القوة الغاشمة نشاط الحزب بركود امتد تسعة أعوام (١٩٢٢ ـ ١٩٣١)، ثم عاود نشاطه بفضل رعونة السياسة الفرنسية، وتحدّيها الصارخ لمشاعر التونسيين الدينية والقومية، وذلك حين قررت اقامة تمثال عام ١٩٢٥ في مدينة تونس للأسقف (لافجري) الذي اشتهر في الجزائر بتحمسه الشديد للتبشير، وبعدائه للمسلمين ومسعاه لتحويلهم عن دينهم. اضافة الى اعتماد مبالغ طائلة للاحتفال بمرور خمسين عاماً على احتلال تونس، ودعوة رئيس الجمهورية الفرنسية لزيارتها وعقد مجمع كنسي فيها. وأدى ذلك الى اتحاد الشباب المثقف من المتغربين والمحافظين في حزب الدستور، وتقرر اعادة اصدار جريدة صوت التونسي، وان استقل المتغربون باصدار جريدة (العمل) التي برز محررها الحبيب بورقيبة. ورغم اتفاق الدستوريين على مبدأ (الاستقلال على مراحل)، فقد نجحت الدسائس الفرنسية في إحداث الوقيعة بين المتغربين والمحافظين عام ١٩٣٤، وبخاصة بعد فصل المحافظين الذين امتنعوا عن حضور اجتماع الحزب، الذي أصبح يعرف باسم

الحزب الدستوري الجديد بزعامة بورقيبة، بينما التف الدستوريون القدامى حول الثعالبي. وتولى الحزب الدور الأكبر في الحركة الوطنية التونسية، ومع أن بورقيبة وصحبه أظهروا الاعتدال النسبي في الكفاح ضد الاحتلال، فان السياسة الرجعية التي اتبعتها فرنسا عام ١٩٣٤ حتى استقلال تونس عام ١٩٥٦، حرمت الحزب من ممارسة نشاطه المشروع، بحيث قضى زعماؤه معظم الفترة التي تصل الى عشرين عاماً، مسجونين أو منفيين. ورغم أن بورقيبة عمل على تطوير سياسة الحزب حين اعتبر ان تونس حلقة اتصال بين العالم العربي - الاسلامي، والحضارة الغربية، فان الدستوريين القدامى تمسكوا بمبدأ الارتباط بالنضال العربي الشامل كعقيدة أساسية لهم، وقد حضر الثعالبي مؤتمريّ القدس العربي والاسلامي ممثلاً لتونس عام ١٩٣١.

وفي الحرب العالمية الثانية، كانت تونس مسرحاً للقتال بين قوات الحلفاء والمحور مدة سبعة أشهر حتى أيار/مايو ١٩٤٣. وأطلق المحور سراح بورقيبة بعد خمس سنوات من الاعتقال بفرنسا، بقصد اثارة المشاكل أمام الحلفاء حول مستقبل تونس السياسي. وكان قد اعتقل عام ١٩٣٨ على اثر اضرابات دامية سقط فيها مائتان من القتلى التونسيين حسب المصادر التونسية، وأعقبها حلّ حزب الدستور واعتقال زعمائه. واتهمت السلطات الفرنسية العائدة الى تونس الباي محمد المنصف والزعماء الوطنيين بالتعاون مع المحور، وتم خلع الباي المعادي لفرنسا بعد عام

تقريباً من توليه العرش، ونصب مكانه الباي محمد الأمين.

وحين ظهرت جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، أرسل الثعالبي الى الحكومة المصرية يرحب بقيام الجامعة، في محاولة لبعث سياسة التضامن العربي، ودفع الجامعة نحو التدخل في الأزمة التونسية مع فرنسا. وحين ضيق الخناق على نشاط بورقيبة السياسي في تونس، لم يجد بداً من مغادرتها خلسة الى القاهرة حيث انضم الى لجنة المغرب العربي، معبراً عن رغبته في التضامن العربي. وتولى صالح بن يوسف زعامة الحزب الدستوري بالنيابة. واتفق الدستوريون القدامى والجدد على انتهاج السياسة العربية والمطالبة بالاستقلال التام. وأكد ميثاق الحزب نبذ مبدأ الحماية كلية، كما أكد هوية تونس العربية، وعزمها على الانضمام الى الجامعة العربية بعد نوال الاستقلال. ولكن الحكومة الفرنسية تابعت سياسة التشدد بتأثير المستوطنين الذين طالبوا بتأكيد السيادة الفرنسية على تونس. وحين قابل الدستوريون التشدّد بمثله، وصرّحوا بأن تونس المستقلة لن تعترف بالمستوطنين الا كجالية أجنبية، سارعت السلطات باعتقال بورقيبة وصحبه، وفي غضون ذلك نشبت ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ في مصر، وتردد صداها في الوطن العربي، وعبر الباي عن الرغبة في اشراك الشعب معه في الحكم، وضرورة احترام سيادة الحاكم الشرعي للبلاد، وقويت حركة النضال الوطني، واتخذت في البدء شكل اغتيالات فردية، وقابلها المستوطنون بارهاب مضاد راح ضحيته الزعيم النقابي

فرحات حشاد والذي اغتيل في ضواحي باريس أواخر عام ١٩٥٢. ثم اتسع نطاق الثورة ضد الاحتلال، وامتد من الساحل الشرقي لتونس حتى حدود الجزائر، وسارعت فرنسا للتفاوض على انهاء القتال، وبخاصة بعد اشتداد وطأة الثورة الجزائرية على القوات الفرنسية، واقنع بورقيبة الحكومة الفرنسية في آذار/مارس ١٩٥٦ بأن تعترف بأن تونس دولة مستقلة ذات سيادة تتولى شؤون الخارجية والدفاع، مع احتفاظ فرنسا ببعض الامتيازات. وشكل بورقيبة أول وزارة استقلالية، وفي العام التالي أعلن الغاء الملكية واعلان الجمهورية، وتولى رئاستها، وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٨ انضمت جمهورية تونس الى الجامعة العربية.

الجزائر

لم تتمكن فرنسا من اخضاعها والسيطرة عليها الا عام ١٨٤٧، بعد أن تغلبت بوسائلها الوحشية على مقاومة الأمير عبدالقادر الجزائري الذي تزعّم حركة النضال منذ عام ١٨٣٢، ولكنه اضطر للاستسلام في أواخر عام ١٨٤٧ وبقي أسيراً في باريس حتى عام ١٨٥٣، ثم غادرها الى دمشق حيث توفي (١٨٨٣) بعد حياة حافلة بالجهاد والبطولة. ولكن الثورات استمرت ضد الفرنسيين، ولم يستطع هؤلاء أن يصلوا آخر الصحراء الا عام ١٩٢٠. وفي غضون ذلك، سعت فرنسا الى ادماج الجزائر بفرنسا (١٨٤٨) وتشجيع الأهالي على التجنس

بالجنسية الفرنسية، بشرط أن يخضعوا لأحكام القانون الفرنسي، ولكن غالبية الجزائريين الساحقة رفضت ذلك وتمسكت بأحكام الشريعة الاسلامية.

وللتغلب على مقاومة الشعب الجزائري، انتهجت فرنسا سياسة ترتكز على افقار الشعب الجزائري، عن طريق تشجيع الهجرة الأوروبية بعامة والفرنسية بخاصة الى الجزائر، ومنحت المستوطنين الامتيازات الاقتصادية والأراضي الزراعية وسخرت اقتصاد الجزائر لخدمتهم، وبذلك أوجدت كتلتين متنافرتين في الدين واللغة والعنصر، هما الكتلة العربية ـ الاسلامية التي تضم أهالي الجزائر، والكتلة الأوروبية ـ الفرنسية التي يساندها الاحتلال. وارتكزت سياسة فرنسا أيضاً على القضاء على اللغة العربية والدين الاسلامي، فحرّمت تعلم اللغة العربية، وجعلت الفرنسية هي اللغة الرسمية في الدولة والمعاملات الرسمية، كما حاربت الاسلام، وجرّدت القضاء الشرعي الاسلامي من اختصاصاته عدا الإرث والوصية. ولكن سياسة (الادماج) التي أعلنت عام ١٨٤٨ فشلت، فلجأت فرنسا الى سياسة (المشاركة) وقصد بها المحافظة على الوضع الاسلامي للجزائريين المسلمين مع تمتّع هؤلاء بالجنسية الفرنسية (١٩٤٤). ولكن الجزائريين رفضوا هذا القانون أيضاً. وفي عام ١٩٤٧ صدر قانون باعتبار الجزائر مجموعة عمالات (ولايات) فرنسية تتمتع بشخصيتها المدنية وباستقلال مالي وادارة خاصة، واعترف باللغة العربية لغة رسمية في الجزائر،

ولكن هذه التشريعات الرامية الى دمج الجزائر بفرنسا أخفقت في السيطرة على الشعب الجزائري والقضاء على شخصيته القومية.

وبازاء أساليب القمع الوحشي والابادة، ومحاربة الثقافة العربية، لم يجد الشباب الجزائري وسيلة للتعلم الا عن طريقين: أحدهما التوجه الى المدارس الأجنبية حيث يدرس تاريخ فرنسا وأدبها وحضارتها، ولا يكاد يتصور أن ثمة ثقافة عربية أصيلة ذات تاريخ مجيد وأدب حي، يصلح منطلقاً للقومية الجزائرية المنبثقة عن الحضارة العربية، وثانيهما التوجه الى الجوامع والمساجد حيث يتلقى التعليم الديني الذي كان بدوره خاضعاً لاشراف الحاكم الفرنسي العام.

وقبيل الحرب العالمية الأولى، علق بعض الوطنيين الآمال على دار الخلافة العثمانية باعتبارها النصير الطبيعي لهم، كما فعل أقرانهم في تونس ومصر، ودعوا الى التضامن الاسلامي لمواجهة الاستعمار الأوروبي، وارتبط غيرهم بجمعية العلماء الجزائريين التي تأسست عام ١٩٣١ برئاسة عبدالحميد بن باديس. وفي البداية، وافقت سلطات الاحتلال على قانون الجمعية الأساسي، ولم تعتبرها ذات شأن، ولكن ما أن باشرت أعمالها حتى تغير موقف الاحتلال منها، فشن عليها حرباً لا هوادة فيها، ولقي الكثير من أعضائها السجن والتعذيب، واستطاعت الجمعية اخفاء مقاصدها السياسية الثورية، وراء أعمالها في ميدان التربية والتعليم، وكان شعارها (الاسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا)، وتابعت

مسـيرتها في اثـارة النخوة الـوطنية والعـزة القوميـة، وتنمية الـوعي الـديني والاجتماعي، وقـاومت سياسـة الادماج، وحـاربت الزواج بالأجنبيات، والانسياق وراء التيار الغربي الجارف بـلا وعي، مثلما كـافحت أهل الجمـود والخرافـات من الطرقيـين، ودعـاة التبشـير المسيحي والتعليم الـلاديني، وأصدرت فتـاوى بتكفـير كـل مسلم جزائري أو تونسي أو مغربي، يتنازل باختيـاره عن قانـون الأحوال الشخصيـة الاسلاميـة من أجل الانـدماج مـع فرنسـا، والإضرار بالعروبـة والاسلام، واعتـبرتهم مرتـدين عن الدين، وتـالياً تحـرم الصلاة عليهم ودفنهم في مقابر المسلمين. وأحدثت الفتاوى أثـرها المطلوب، فوضعت حداً للتجنس والاندمـاج والتغرّب، وكـان لها أثر فعال في المغرب الكبير، كما اهتمت بابراز معالم الهـوّية القـومية والشخصية الجزائرية الاسلامية، ونادت بأن للجزائر ثقافة تربطهـا روحياً وتاريخياً بالعالم العربي الاسلامي. وأقامت الجمعيـة مدارس ابتـدائيـة لتعليم القـرآن والشريعـة والتـاريـخ واللغـة العـربيـة، وشجعت على الرحلة في طلب العلم الى جامع الـزيتونـة والجامـع الأزهر وسواهما من الجامعات العربية.

وكان طلبة المدارس يستهلون يومهم صباحاً بنشيد:

شـعـب الجـزائـر مـسـلم
وإلى الـعـروبـة يـنـتـمـي

ومن نـاحية أخـرى أسس مصالي الحـاج عـام ١٩٢٥ حـزب

(نجمة شمال افريقيا) للدفاع عن مصالح مسلمي شمال افريقيا من النواحي المادية،والمعنوية. وأراد مصالي أن يجعل من الحزب حركة تنتظم الشمال الافريقي كله، فطالب باستقلال جميع أقطاره. وبرغم أن السلطات حلت الحزب عام ١٩٢٩، الا أنه ظهر مجدداً عام ١٩٣٣، وعقد مؤتمراً في فرنسا ربطت مقرراته التحرر السياسي بالتحرر الاجتماعي، بحكم نشأة الحزب العمالية. وأقام الحزب صلات مع تونس والمغرب وغيرهما من البلدان الاسلامية والعربية. وفي العام التالي، أعاد مصالي تشكيل الحزب تحت اسم جديد هو الاتحاد الوطني لمسلمي شمال افريقيا، ولكن الاحتلال لم يعترف به، وسجن زعيمه، ثم أفرج عنه، وتوجه مصالي باختياره الى جنيف حيث التقى بالأمير شكيب ارسلان من رجالات الحركة العربية في المشرق، ونتيجة هذا الاتصال تحوّل مصالي من التيار الشيوعي الفرنسي الى التيار العربي الاسلامي. وهنا أدرك الحزب الشيوعي أن حزب مصالي ينتزع أعضاءه الجزائريين فنقم عليه، وانتهى الأمر بحلّ الحزب على يد الحكومة الشعبية الفرنسية في مطلع عام ١٩٣٧، وفي العام نفسه تأسس حزب الشعب في فرنسا بزعامة مصالي، وحصر نشاطه في الجزائر فقط، بخلاف حزب (النجمة) الذي كان ينطق باسم الشمال الافريقي كله. وخاض الحزب معركة شديدة في الانتخابات البلدية، انتهت باعتقال زعمائه، ثم أفرج عن مصالي بعد سنتين عام ١٩٣٩، وحين اندلعت الحرب العالمية الثانية، توقف نشاط الأحزاب والمنظمات السياسية.

وأثناء الحرب، أصدر فرحات عباس عام ١٩٤٣ بياناً تضمن خلاصة لفعال الاحتلال الفرنسي للجزائر في مدى قرن أدى الى حالة محزنة من البؤس والجهل، وأكد أن الجزائري لا يقبل الا أن يكون جزائرياً، وطلب الاعتراف بالعربية لغة رسمية مع الفرنسية، وفصل شؤون الدين الاسلامي عن الادارة الفرنسية، ومشاركة المسلمين في ادارة بلادهم. ثم طالب بانشاء دولة جزائرية ذات استقلال ذاتي، لا يحول دون تنظيم اتحاد لشمال افريقيا مع المغرب وتونس. وفي ربيع عام ١٩٤٥ نجح فرحات عباس ورفاقه في عقد مؤتمر شامل ضم حزب الشعب، وجمعية العلماء وأنصار الثقافة الغربية، وبرغم وجود مصالي تحت الاقامة الجبرية فقد سيطر حزب الشعب على المؤتمر، فانزعج المستوطنون، وأدى ذلك الى رد فعل عنيف وسريع تجلّى في مذبحة مدينة سطيف شمال قسنطينة (٨ أيار/مايو ١٩٤٥)، أثناء الاحتفال بانتصار الحلفاء على المانيا النازية. فقد نظم الجزائريون مظاهرات خاصة بهذه المناسبة، تحمل الاعلام الوطنية، مما أثار حفيظة المستوطنين ورجال الأمن، واحتدمت معركة حامية ارتكبت فيها السلطات الفرنسية الفظائع والمذابح، وبلغ عدد ضحاياها ٤٥ ألفاً، اضافة الى اعدام ٩٠ من زعماء الحركة الوطنية في الجزائر. ولم تلبث ان استلمت جبهة التحرير الوطني الجزائري زعامة الحركة الوطنية في الجزائر، فحولت الكفاح الى ثورة تحريرية منذ الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤.

المغرب

في المغرب الذي لم تستطع فرنسا اخضاعه لسيادتها الا عام ١٩٣٥ ، حاول الاحتلال اتباع سياسة تستهدف التفرقة بين العرب وأبناء عمومتهم ودينهم البربر (الأمازيغ) عام ١٩١٤ ، حتى يسهل عليه حكم البلاد ، كما سعى للاعتماد على البربر عن طريق تشجيعهم على تعلّم اللغة الفرنسية بدل العربية - لغة القرآن - واحياء اللغة البربرية القديمة وتدوينها ، وانشاء محاكم خاصة تستمد أحكامها من العرف والتقاليد القديمة بدل الشريعة الاسلامية .

وأصدرت السلطات الفرنسية عام ١٩٣٠ مرسوماً اسمه (الظهير البربري) أثار الرأي العام الاسلامي ، وألهب القومية في المغرب ، ويقضي الظهير (المرسوم) باخضاع البربر للقانون الجنائي الفرنسي ، وأثبت ان فرنسا تنتهج سياسة تبشيرية ترمي الى تنصير البربر بالقوة . وتنبهت أوساط البربر الى خطورة هذه التفرقة العنصرية التي تعني انتزاعهم من البيئة الاسلامية ، ونتج عن المرسوم يقظة عربية اسلامية جعلت البربر يتحدون مع العرب في المغرب من أجل الدفاع عن كيانهم كمسلمين ، وتأكدت الصبغة الاسلامية للحركة الوطنية . ومثلما كان للاسلام دور أساسي في بعث الحركة الوطنية التونسية ، فقد كان له في المغرب أثر أقوى في تقوية صمود المقاومة المغربية بازاء السيطرة الاستعمارية والتيارات المشبوهة . وقد سعى شكيب ارسلان لدمج فكرة العروبة بالوطنية

الاسلامية لدى زعماء المغرب، ولكن الهويّة الاسلامية بقيت متقدمة ـ عموماً ـ على الهوية القومية لديهم.

وعلى أثر صدور الظهير البربري، تشكّلت نواة للشباب الوطني المثقف تحت اسم (كتلة العمل المراكشي)، وأصدرت عام ١٩٣٢ أول مجلة ناطقة باسمها في باريس والمغرب، وتوثقت صلات الكتلة بالمنطقة الخليفية (الريف)، فتعاون علال الفاسي مع عبدالقادر الطريس وعبدالسلام بنونة لانشاء فروع للكتلة في الشمال، تثبيتاً لفكرة وحدة التراب المغربي التي نادت بها الكتلة، وقد نجح زعماء الكتلة، وبخاصة علال الفاسي في اكتساب مناصرة السلطان محمد بن يوسف للحركة الوطنية منذ عام ١٩٣٤. وحين قررت الكتلة تشكيل حزب رسمي منظم، انقسم أعضاؤها، كما حدث في تونس، بين فريق محافظ يؤيد الحكم الدستوري ولكن يربطه بالنظام الملكي، ويهتم بتوثيق علاقات المغرب بالعروبة والاسلام، وقد انتظم هؤلاء في (الحزب الوطني) بزعامة علال الفاسي، وفريق آخر تفاعل مع الثقافة الغربية، وركّز على تطوير البلاد اجتماعياً وسياسياً في اطار الحضارة الغربية وعلى تطبيق الحكم النيابي، وقد انتظم أعضاؤه في (حزب الشعب) بزعامة محمد الوناني. ويلاحظ ان الحزب الوطني خصّص احدى لجانه للدفاع عن القضية الفلسطينية. وقد لجأت السلطات الفرنسية الى حل هذا الحزب في أواخر ١٩٣٧ بعد أن استنكر التعدي على الحريات العامة، وعلى محاباة المستوطنين، فاعتقل

زعماء الحزب، وبينهم الفاسي الذي استمر اعتقاله تسع سنوات (١٩٣٧ ـ ١٩٤٦). وأعاد الوطنيون تنظيم أنفسهم عام ١٩٤٤ في حزب جديد هو حزب الاستقلال، من بقايا الحزب الوطني، وظهر أحمد بلافريج كمحور للنشاط الحزبي الوطني أثناء غياب الفاسي في المنفى. ووسط المظاهرات الحاشدة المؤيدة للحزب الجديد أعلن حزب الاستقلال مبادئه التي تعتبر نقطة تحول في الحركة الوطنية، فقد طالب الحزب باستقلال المغرب ووحدة أراضيه وتوثيق روابطه مع دول العالم بعامة، والدول العربية والاسلامية بخاصة، والولاء للأسرة الحاكمة والمناداة بتطبيق الملكية الدستورية، ومنح الحريات الديمقراطية للشعب، واستبدل الحزب لقب الملك بالسلطان، والتقى الملك محمد الخامس مع حزب الاستقلال وهو أكبر الأحزاب السياسية المغربية في الايمان بأن وجهة المغرب عربية، وكان رد الفعل الفرنسي عنيفاً تجلى باعتقال الزعماء، وأوشكت الصدامات الدامية مع الجماهير أن تتحول الى ثورة عامة. وحاول المقيم العام الجديد (جوان) ما بين ١٩٤٧ ـ ١٩٥١ أن يصلح الادارة المغربية على أساس مبدأ السيادة المزدوجة، ولكن الملك قاوم هذه السياسة، وطالب أثناء زيارة دعي اليها لباريس اطلاق الحريات العامة، وتغيير طبيعة العلاقات مع فرنسا، أي اسقاط الحماية، مما جعل التفاهم مع الفرنسيين مستحيلاً. وبدأت مرحلة جديدة من الصراع بين الوطنيين ويناصرهم الملك، وبين فرنسا، واستهلت بخطاب ألقاه الملك في طنجة (نيسان/ابريل ١٩٤٧) وانتهت بعزله عام

١٩٥٣. قال الملك: «ولا شك أن مراكش وهي بلد يربطه بالبلاد العربية الأخرى في الشرق الأوسط أوثق الوشائج، ترغب رغبة أكيدة في تعزيز هذه الروابط، وخاصة بعد أن أصبحت الجامعة العربية عاملاً هاماً في الشؤون العالمية». واغتاظ الفرنسيون لأن الملك عارض الفكرة التي كانوا يشيعونها، وهي أنهم ناشرو الحضارة في المغرب، وبدأت المؤامرة لخلع الملك بالاتفاق مع تهامي الجلاوي أحد صنائع فرنسا، وكان قد تخلف عن ركب الملك في باريس، ثم عاد الى مقره في جنوب المغرب، وجمع الموالين له، وزحف نحو الرباط لاجبار الملك على الخضوع لأوامر (جوان). وفي مقابلة صاخبة، طلب (جوان) من الملك ادانة حزب الاستقلال أو التنازل عن العرش، واضطر الملك الى توقيع الادانة دون أن يذكر صراحة اسم الحزب. ولكن فرنسا التي زجت مئات الوطنيين في السجون وأبعدت أنصار حزب الاستقلال من البلاد، بدأت تدرك عقم سياسة العنف، وبخاصة بعد أن أدرك البربر أنهم استغلوا لحساب فرنسا، فأبدل (جوان) بمقيم عام آخر هو (غيوم)، فلم يكن أفضل من سابقه، وأصيبت العلاقات بين المغرب وفرنسا بالجمود، إلى أن برزت المشكلة المغربية على الصعيد الدولي بعد مذبحة الدار البيضاء عام ١٩٥٢ التي قامت بمناسبة مظاهرات العمال احتجاجاً على اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد، ومقابلة السلطات الفرنسية لها بالقمع الوحشي الدموي.

بيد أن حكومة اليمين الفرنسي التي استلمت الحكم في أيار/مايو ١٩٥٣، والتي اعتبر وزير خارجيتها أن الصراع في

المغرب هو صورة جديدة للصراع بين الصليب والهلال، قد بعث مجدداً فكرة خلع الملك، فتذرعت الحكومة بالعرائض المزيفة التي حملها الجلاوي إليها، وتجرأت على عزل الملك محمد الخامس ونفيه إلى جزيرة مدغشقر، ونصبت مكانه عمه محمد بن عرفه، ولكن الشعب لم يعترف به، وانتقلت الحركة الوطنية إلى صعيد الكفاح الثوري ضد الفرنسيين والمستوطنين والمتعاونين معهم، واشتعلت الثورات في البلاد مطالبة بعودة السلطان الشرعي من منفاه، وأعلنت الجماهير في تونس والجزائر تضامنها مع شعب المغرب، كما ردّدت بلاد الشام والعراق أصداء الدعوة للبذل والكفاح، واتسع نطاق المقاومة المسلحة، واشتدت بانضمام قبائل البربر إليها صيف عام ١٩٥٥، واتضحت وحدة الشعب في المغرب حتى أن الجلاوي «ثاب» إلى رشده، وأعلن انضمامه إلى المطالبة بإعادة الملك الشرعي إلى عرشه. وفي مطلع آذار/مارس ١٩٥٦ اضطرت فرنسا لإعادة الملك من منفاه، واعترفت بإلغاء الحماية وباستقلال المغرب وسيادته. وتحققت وحدة المغرب بانضمام المنطقة الخليفية، ومنطقة طنجة إلى الوطن الأم. وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٨ انضمت المملكة المغربية إلى جامعة الدول العربية.

موريتانيا

تعتبر موريتانيا من الناحية الجغرافية جزءاً من الصحراء الكبرى، وقد عرفها العرب مع منطقة (ريودي اورو) ببلاد

(شنقيط). ويتألف الشعب الموريتاني من العرب الذين وفدوا على موريتانيا منذ الفتح الإسلامي، ومن البربر الذين ينتمون إلى مجموعة صنهاجة، ومن الزنوج وهم السكان القدامى، ومن بقاياهم الحراثون. وكان لموقع موريتانيا الجغرافي كصلة وصل بين الشمال والجنوب وممر للقوافل التجارية بين المغرب وموريتانيا، أثر كبير في توثيق العلاقات بين الإقليمين، بحيث وجدت بينهما وشائج دينية وثقافية واقتصادية وحضارية مشتركة. وقد ساهم الموريتانيون في الدفاع عن استقلال المغرب والتصدي للأطماع الخارجية الموجهة ضده، وشاركوا في معركة وادي المخازن الحاسمة (٩٨٦هـ/١٥٧٥م) التي نقلت المغرب إلى مستوى الشهرة الدولية. ومعلوم أن سلطان المغرب مولاي اسماعيل (١٦٧٢ ـ ١٧٢٧) جعل من جيش (عبيد البخاري) الذي جنّده من سكان الجنوب ـ موريتانيا والسنغال ـ أساس القوة الحقيقية للدولة، إضافة إلى جيش القبائل العربية، وجيش المتطوعين من رجال الزوايا والمجاهدين في سبيل الله، لإجلاء الإسبان والبرتغاليين والإنكليز عن مواقع الساحل التي كانوا يحتلونها. وقد سمي الجيش (عبيد البخاري) لأن اسماعيل حلفهم على حديث البخاري، وعلى تحكيمه وإطاعة ما جاء فيه، وتعهدهم بالتربية العسكرية، وعلّمهم الحرب وزوّجهم من بنات جنسهم، كما فعل سلفه أحمد المنصور من الأسرة السعدية (١٥٧٥ ـ ١٦٠٣).

رأت فرنسا أن ضم موريتانيا لا يوازي غضب الإنكليز

والألمان والإسبان الذين كانوا يطالبون في المغرب (بحقوق) غير محددة، لا يعرف إذا كانت تشمل موريتانيا كلياً أو جزئياً. ولكن الحكومة الفرنسية اقتنعت باحتلال موريتانيا وحققت ذلك على ثلاث مراحل. الأولى (١٩٠٠ ـ ١٩٠٥) وهي مرحلة التغلغل السلمي والسيطرة غير المباشرة. والثانية (١٩٠٥ ـ ١٩١٤) وهي مرحلة الإخضاع العسكري. والثالثة (١٩١٤ ـ ١٩٣٤) وهي مرحلة تأمين الإحتلال وتصفية جيوب المقاومة الوطنية. واشتهر الشيخ ماء العينين بن محمد فاضل بتنظيم حركة المقاومة، واكتسب نفوذاً كبيراً في المغرب أيام مولاي عبد العزيز. ولكن احتلال الفرنسيين لمدينة وجدة وإقليم الشاوية في المغرب عام ١٩٠٧، وتوقّف عبد العزيز عن دعم ماء العينين ألحقا الهزيمة بالشيخ المناضل الذي توفي عام ١٩١٠. ولا حاجة إلى القول إن احتلال الفرنسيين للمغرب عام ١٩١٢ ساعد على إضعاف حركة المقاومة في موريتانيا التي استغرق إخضاعها نحو عشرين عاماً (١٩١٤ ـ ١٩٣٤)، وقامت على أساس حثّ الناس على الجهاد الديني ضد الاحتلال.

ونظرت فرنسا إلى موريتانيا باعتبارها حلقة اتصال بين غرب أفريقيا والجزائر، وزادت أهميتها بعد الاتفاق مع إسبانيا على تخطيط الحدود في مناطق نفوذ كل منهما وفرض الحماية على المغرب. وظلت فرنسا تحكم موريتانيا من عاصمة السنغال (سان لوي) إلى أن تم بناء مدينة نواكشوط عام ١٩٥٨. وفي عام

١٩٢٠ شكلت موريتانيا إحدى الوحدات الإدارية الثماني التي تكوّن منها اتحاد غرب أفريقيا الفرنسية. واعتبرت موريتانيا أقل مناطق غرب أفريقيا حظاً في مشروعات التنمية، ربما لشحّ الإدارة الفرنسية هناك، واقتصر نشاط الفرنسيين على مشروعات ثانوية كاستغلال مناجم الملح. وبعد الحرب العالمية الثانية، استثمرت فرنسا بعض رساميلها للتنقيب عن المعادن، وتمكنت من العثور على الحديد. كذلك لم تستطع فرنسا التغلغل ثقافياً في موريتانيا إلا بصعوبة بالغة، بحيث كانت البلاد أقل مناطق غرب أفريقيا تأثراً بالثقافة الفرنسية. ورغم إغراءات فرنسا المادية، فقد قاوم الموريتانيون المدارس الفرنسية لأنها تهدد شخصيتهم العربية الإسلامية. وكانت شنقيط وبورتلميت من أهم المراكز الثقافية العربية الإسلامية التي اجتذبت الكثير من طلبة العلم من غرب أفريقيا بعد تدهور التعليم العربي الإسلامي بشكل ملحوظ، في جميع المستعمرات الفرنسية هناك.

وقد رسمت فرنسا خط الحدود الذي يفصل موريتانيا وجاراتها في أفريقيا، فكان له آثار اقتصادية سيئة على اقتصاديات البلاد، كما أورث موريتانيا كثيراً من المشاكل. لأن الإستعمار الفرنسي لم يراع في تخطيط الحدود الموريتانية إلا مصالحه، دون أدنى اعتبار لمقتضيات الجغرافيا الطبيعية والبشرية والاقتصادية. وحاولت فرنسا عام ١٩٥٧ أن تدخل موريتانيا في مشروع اتحاد الصحراء الكبرى الذي يبقى جزءاً من فرنسا الدولة الأم، ولكن

الحكومة الموريتانية قاومت الضغوط الفرنسية، وأكدت أن لموريتانيا شخصيتها الخاصة، فهي تمثل حلقة اتصال بين شمال أفريقيا، وبين أفريقيا جنوب الصحراء.

وحين تسلم المختار ولد داده الحكم كنائب لرئيس الحكومة، كانت أولى خطواته إنشاء مدينة نواكشوط كعاصمة لموريتانيا. وقرر مؤتمر باماكو عام ١٩٥٧ الذي ضم بعض أقاليم غرب إفريقيا الفرنسية، ضرورة اعتراف فرنسا بحق تقرير المصير وتشكيل حكومة تتمتع بحكم ذاتي في داكار عاصمة الاتحاد. وحين جرى استفتاء في الأقاليم التابعة للاتحاد الفرنسي، لاختيار البقاء في نظام الأسرة الفرنسية، أو الاستقلال التام (ايلول/سبتمبر ١٩٥٨) اختارت موريتانيا، مثل جميع أقاليم غرب ووسط أفريقيا، باستثناء غينيا، البقاء ضمن الأسرة الفرنسية: (٣٢ ألفاً لصالح البقاء ضد ١٩ ألفاً لصالح الاستقلال). وكانت موريتانيا آخر مستعمرة فرنسية في غرب أفريقيا تحصل على استقلالها، فقد تفاوض المختار ولد داده في باريس مع الزعماء الفرنسيين (تموز/يوليو ١٩٦٠) وأبرم معهم اتفاقاً يقضي بنقل السلطات والمصالح في موريتانيا إلى الوطنيين، وإعلان الاستقلال التام بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠.

وكانت نتيجة المقاومة الموريتانية للاستعمار الفرنسي، ومقاطعة المدارس الفرنسية، حفاظاً على لغتها ودينها، أن فرنسا لم تترك في موريتانيا حين غادرتها هياكل وأطراً اقتصادية وثقافية. ويذكر أن

حزب الاتحاد التقدمي في موريتانيا اتخذ من نقص الأطر حجة للدعوة إلى البقاء في المجموعة الفرنسية، وبعد قليل، تحوّل أنصار هذا الحزب إلى الدعوة لتطوير الشخصية الموريتانية بحيث تختلف عن المغرب العربي شمالاً، وعن مجموعة غرب أفريقيا جنوباً، وبحيث تستمد خصوصيتها من كونها حلقة اتصال بين الوطن العربي والعالم الأفريقي. ودعا الاتجاه الثاني إلى الارتباط مع المغرب، ونادى الاتجاه الثالث بالاتحاد الفيدرالي بين موريتانيا وبين بلدان أفريقية مجاورة، ولا سيما مالي والسنغال. ولكن الشعب الموريتاني لم يقبل الاندماج في اتحاد مع مالي، حرصاً على هوّيته العربية.

ولا مراء في أن الإسلام كان المحور الذي دارت حوله الأحزاب والجماعات والاتجاهات في مسعاها لتحديد الشخصية الموريتانية، فقد ساهم الدين الإسلامي بدور كبير في إحياء الحركة الوطنية، وظهر ذلك بوضوح حين أعلن الاستقلال واختير اسم الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

وقبيل إعلان الاستقلال، تم دمج حزب الاتحاد التقدمي مع حزب الوفاق (١٩٥٨) في حزب التجمع الموريتاني بفضل جهود المختار ولد داده، على اعتبار أن تعدد الأحزاب، لا بد أن يؤدي إلى إيقاظ الروح القبلية، وإلى الانقسامات الداخلية. واستطاع ولد داده أن يجتذب حزب النهضة الذي ظهر عام ١٩٥٨، واعتبره الفرنسيون وقتذاك مؤيداً للاتحاد مع المغرب، وتعرض اعضاؤه

للاعتقال والسجن. وكان من مؤيدي هذا الحزب مناصرون للحركة العربية في المشرق، ولذا ضُيِّق الخناق عليهم قبل أن يفرج عنهم.

وفي نهاية عام ١٩٦١ تقرر الأخذ بنظام الحزب الواحد، بعد عقد عدد من المؤتمرات كان آخرها مؤتمر المائدة المستديرة، وذابت الأحزاب كلها في حزب الشعب الموريتاني، ولكن ذلك لم يكن يعني وضع حد للمعارضة السياسية. وفي حين قاوم الموريتانيون التعليم الفرنسي ورفضوا التعاون مع فرنسا ثقافياً، فإنهم في عهد الاستقلال تقبلوا الثقافة والتعليم بالفرنسية نظراً لحاجة البلاد الماسة لشغل الوظائف الفنية بذوي المؤهلات العلمية العالية. ولكن إحساس الموريتانيين بانتمائهم العربي كان قوياً، فهم يرون في العروبة تعبيراً عن هوّيتهم. ويفسر البعض ذلك بأن موريتانيا محاطة بدول أفريقية، وبأنه لا توجد فيها مشكلة بربرية أو لغة بربرية، إذ ليس ثمة جبال تأوي إليها جماعات البربر وسواها في البيئة الموريتانية الصحراوية. لا شك أن أزمة نشأت عام ١٩٦٦ بين أنصار العربية والفرنسية، ولكن منشأ الأزمة لا يعود، كما كان الحال في الجزائر، إلى وجود فئة قوية من المتفرنسين بثقافة فرنسا الذين يشغلون مناصب عليا في الدولة. فالعامل الرئيسي هنا هو وجود أقليات لغوية تتحدث لغات زنجية غير مستعملة في التعليم، وقد وجدت في التعبير عن نفسها بالفرنسية، في ميدان الثقافة والتعليم، ما تدافع به عن نفسها ضد «طغيان» الذين يتحدثون العربية، لا سيما بعد أن جعلت العربية لغة رسمية

بجانب الفرنسية في بداية عام ١٩٦٨. ومع أن هذه الأقليات اللغوية تدين بالإسلام، فإنها قاومت قرارات حزب الشعب عام ١٩٦٦ القاضية بتعريب التعليم. وعلى أثر ذلك شهدت المدارس إضرابات وصدامات بين أنصار التعريب وأنصار الثقافة الفرنسية، مما اضطر حزب الشعب إلى السير بتؤدة في صوغ سياسة البلاد الخارجية تجاه الوطن العربي، وبعيداً عن أفريقيا السوداء، وإلى التمهّل في تطبيق إجراءات التعريب. وبديهي أن الأخذ بسياسة التعريب يساعده زيادة المعونات الاقتصادية العربية إلى موريتانيا، فيقوى تالياً التيار العربي القومي، مقابل التيار الافريقي الإقليمي.

وفي حين كانت الجمهورية الجزائرية ترتبط بعلاقات وثيقة مع موريتانيا، إذا بالمملكة المغربية تحل محلها، بعد إنهاء الوجود الاحتلالي الإسباني في الصحراء الغربية، واقتسامها بين المغرب وموريتانيا، وذلك أثناء انعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية في الرباط عام ١٩٧٢، حيث تحددت المنطقة العائدة للمغرب والعائدة لموريتانيا، وقد حظي هذا الاتفاق بموافقة الرئيس الجزائري هواري بومدين الذي كان حاضراً في العاصمة المغربية. وتقرر تأجيل استفتاء سكان الصحراء على تقرير المصير، ريثما يتم الاتفاق مع اسبانيا على تسليم السلطات والمصالح، وحين صدر رأي محكمة العدل الدولية (١٩٧٥) بأن إقليم الصحراء لم يكن (أرضاً بلا صاحب) قبل الاستعمار الإسباني، وإنما كان يضم

منطقتي نفوذ إحداهما مغربية والأخرى موريتانية، أعطى هذا الرأي دعماً جديداً لكل من المغرب وموريتانيا لصالح التغاضي عن فكرة الاستفتاء، والاتفاق مباشرة مع إسبانيا على تسليم السلطات. وقامت إسبانيا بذلك في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٧٦، وحصلت موريتانيا على الثلث الجنوبي للصحراء (منطقة ريو دي أورو) ويقطنها ربع السكان تقريباً ـ حوالى (١٥ ـ ٢٠ ألف نسمة) ـ وبما أن المنطقة الغنية بالفوسفات في (بوكراع) تقع ضمن حصة المغرب، فقد تعهدت هذه لموريتانيا بأن تدفع لها نصيباً من هذه الثروة. ولكن منظمة (البوليزاريو) أعلنت قيام جمهورية الصحراء الديمقراطية العربية في المنفى من مدينة الجزائر، في اليوم الذي أعلنت فيه إسبانيا تخليها عن سلطاتها هناك، ونظمت (البوليزاريو) حركة مقاومة مسلحة ضد الإدارة المغربية والموريتانية بمساندة الجزائر وليبيا. ثم توقفت ليبيا عن دعم (البوليزاريو) حين أعلن الاتحاد العربي الأفريقي بين المغرب وليبيا عام ١٩٨٥، ولم تلبث المغرب أن انسحبت من منظمة الوحدة الأفريقية بعد اعترافها بالجمهورية الصحراوية العربية، وبذلك أضيف عامل جديد إلى عوامل التجزئة العربية التقليدية السابقة.

ودون تكرار ما سبق إيجازه من نزعات واتجاهات هذا القطر أو ذاك في سياق تطوره السياسي، أو إعادة ما سيأتي بيانه في الفصل القادم حول (عوامل التجزئة الداخلية)، يتضح أن الأمة العربية نكبت باستعمار دول أوروبية استحوذت على مختلف أقطار

الوطن العربي في أوقات مختلفة وظـروف متباينـة، وسعت إلى تغيير أحوالها تغيراً جوهـرياً بحيث انقسمت آسيـا العربيـة إلى عدد من الوحدات السيـاسية، سيـطر الانتداب الـبريطاني عـلى قسم منها، وصـار يتطور بمـوجب النظم الاقتصـادية والتشريعيـة البريـطانية، ويتأثر باللغة الإنكليزية والثقافة الانكلوساكسونية. في حين سيـطر الانتـداب الفرنسي عـلى القسم الآخر الـذي بـدأ يتـطور بمـوجب النـظم الاقتصاديـة والتشريعية الفـرنسية، ويتـأثر بـاللغة والثقـافة الفــرنسيـة، وبقي القسم الثـــالث مستقـلاً خـــارج هيمنـة دولتي الانتداب.

والتفـرقة الإداريـة التي أحدثتهـا الدول الاستعـمارية عقّـدت المشاكل الأساسية، وزادت الحيرة في الفكرة القومية التي لم يتح لها أن تنمو النمو اللازم نتيجة الظروف الاستعمارية، ونتيجة النزعات القطرية والطائفية.

وسـورية كـانت أشد البـلاد العربيـة تشبّعاً بـالفكرة القـومية وأرسخها إيماناً بالوحدة العربية وأسبقها اندفاعاً للعمل في سبيلها. ورغم وجـود جمـاعـات من النفعيـين الـذين يضعـون مصـــالحهم الشخصية فوق المصالح القـومية، إلا أن الـرأي العام بقي بعيـداً عن النزعة القطرية، وتواقاً إلى الوحدة التي حـرمت الأمة العـربية منها منذ عهد بعيد. وينطبق ذلك أيضاً على الرأي العام في العراق وفلسطين وشرقي الأردن.

وقـد عبّر سعـد الله الجابـري رئيس وزراء سوريـة عن هـذا

التوجّه القومي بكل جلاء، حين صرّح أثناء مشاورات الوحدة العربية التي جرت في مصر عام ١٩٤٤ بأن بلاده «تتقبل القيود كلها برغبة وإيثار غير مشترطة شرطاً، وغير محجمة عن بذل أية تضحية في سبيل تحقيق الاتحاد العربي. . وإذا كان الاتحاد مصدر قوة لغيرنا، فهو لنا مصدر حياة، نتطلع من خلاله إلى البقاء والسلامة» ويلاحظ أن سورية كانت أول دولة عربية أدخلت في دستورها مادة تنص على أن الشعب السوري جزء من الأمة العربية، كما أدخلت عدة مواد تحتّم على رئيس جمهوريتها ونوابها أن يقسموا على العمل لتحقيق الوحدة العربية. ومعلوم أن غالبية الأحزاب السورية كانت وحدوية الاتجاه، ويصحّ هذا أيضاً على الأحزاب في العراق وفلسطين.

وفي وادي النيل، جرت تطورات مهمة أخرجت مصر تدريجياً من العزلة التي دُفعت إليها، وكان للاستعمار البريطاني اليد الطولى في ذلك. وأخذت مصر تباشر اتصالها بالبلدان العربية وتتجاوب معها فتتأثر منها وتؤثر فيها. ولكن مصر ظلت مترددة بين النزعتين العربية الإسلامية في الفترة ما بين الحربين. وقد اتخذ شعور التعاطف والتأييد للعرب في أقطار المغرب وفلسطين وسورية طابعاً مزدوجاً من الأخوّة الدينية والقرابة القومية، ولكن بقي الإسلام القاعدة الأكثر رسوخاً في النزعة القومية في مصر حتى قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ التي ناصرت القضايا القومية، وجعلتها في مقدمة اهتماماتها.

أما العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية، فقد غلب

عليهما عموماً الاعتبار العربي المستند إلى الدين الإسلامي. وقد صرّح العاهلان السعودي واليمني في معاهدة الطائف التي أبرمت بينهما عام ١٩٣٤ بأن «شعبيهما يؤلفان أمة واحدة بفضل الجنس العربي والدين الإسلامي»، وتعتبر المعاهدة نموذجاً احتذاه البلدان في تعاملهما مع البلدان العربية والإسلامية. وظل التوجّه العربي الإسلامي الأساس المكين في السياسة الخارجية، كما ظل الإسلام جامعة تنضوي تحت لوائه القوى العربية بمفهومها القومي.

وأخذت بلدان المغرب العربي تسير بخطى حثيثة على دروب الاستقلال، إلى أن تحققت لها أسباب الحرية والسيادة، وبدأت مساعيها للتقارب وتنسيق سياساتها لمواجهة تحديات البيئة الخارجية، مع الحرص على توثيق الروابط الواشجة مع أقطار المشرق العربي.

وحتى منتصف الأربعينات، لم تستطع البلدان العربية المستقلة أن تحقق أبعد من جامعة الدول العربية التي كانت حلاً وسطاً بين ما ترمي إليه النزعة القومية والنزعة القطرية. النزعة القومية التي ترى أن الحدود والتنوع أمور طارئة في الوطن العربي وتجد تبريرها في وجود أمة واحدة ذات روابط تنسج كيانها الاجتماعي والثقافي والحضاري. والنزعة القطرية التي ترغب في الحفاظ على حدود دولها وسياداتها القائمة، والتي تجد مسوّغها في ممارسة منطق الدول في الاستقلال والاستئثار بالسلطان والتمتع بالثروات، وفي التنازع على النفوذ.

وميثاق الجامعة الذي أخذ بمبدأ الإجماع، طبع محاولات العمل العربي المشترك بالجمود والشكليّة، إذ فرض عليه أطراً تقليدية لا يمكن تجاوزها إلى مناشط مستحدثة ما لم يتوفر لها رضاء ومصادقة كل الدول الأعضاء، أو على الأقل الدول ذات التأثير والنفوذ على بقية الأعضاء. الأمر الذي زعزع مصداقية الجامعة على صعيد العمل القومي المشترك.

وقد أثبتت تجربة الجامعة أن تعاون الحكومات العربية كان يتحطم على صخرة السيادة الفردية والنزعة القطرية، وعلى صعيد العلاقات الدولية مع العالم الخارجي. وكان الأمل أن كسب معارك التحرير الوطني ضد الاحتلال الأجنبي سيؤدي إلى تحقيق الوحدة، وعودة الأمر الطبيعي إلى نصابه الأصلي قبل أن تشوهه دول الاستعمار في التجزئة. ولكن الوقائع أظهرت في كل دولة طبقة من الحكام والسياسيين وطلاب الوظائف والنفعيين الذين ارتبطت مصالحهم الخاصة بالحفاظ على الوضع الراهن. هذا إلى أن المفكرين والمثقفين الذي يتوسطون عادة بين الشعب وقياداته السياسية كانوا يتحملون قسطهم من المسؤولية عن (انفصالية) أقطارهم، لأن الشعوب، وعلى رأسها هؤلاء المفكرون والمثقفون، فشلوا في إقناع حكوماتهم بأنهم جادّون في تحقيق الوحدة.

ولكن الاستياء المتعاظم من عجز الجامعة العربية، مصحوباً بمشاعر الفجيعة التي ولّدها سقوط معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي الموقعة عام ١٩٥٠ كردّ فعل على نكبة فلسطين، ثم ما

كان من تمزق هذه المعاهدة وإنكارهـا من بعض الدول العـربية في الشهـور الأولى لعام ١٩٥٥، قـد ضاعف الجهـد لتقـوية الـوعي القومي، وبث الإيمان بضرورة الوحدة العربية التي ظهـرت ثمارهـا في شباط/فبراير ١٩٥٨ وترجمت نفسهـا إلى حقيقة ملمـوسة بقيـام الجمهورية العربية المتحـدة. وجاءت وحـدة سوريـة ومصر تتويجاً لانتصارات متلاحقة حققتها جماهير القطرين. ولو أن المبادرة ظلت في يد ذوي النزعات القومية السليمة لانضمت الثورة العراقية عام ١٩٥٨ إلى وحـدة مصر وسـوريـة، ولـكـان الـلقـاء السوري ـ المصري ـ العراقي موضوعيـاً أكبر تحدٍ عرفـه العرب في تـاريخهم الحديث، بعـد أن طـال غيـاب العـراق عن مسؤوليـاتـه العربية على حدود العدو الصهيوني. ولكن انحـراف ثورة العـراق كان مما شجع على فكّ عرى الوحدة المصرية السوريـة بعد إعـلان قرارات تموز/يوليو ١٩٦١ الاشتراكية، وثبت أن افتقار التنظيـمات الحزبية والقومية في الوطن العربي إلى الرؤية الـواضحة والتخـطيط العلمي.. قد أدى ـ قبل الانفصال وبعده ـ إلى عجزها عن تفهّم طبيعـة القوى السيـاسية والاجتـماعية القـادرة على تـطوير الـوحدة وحمايتها. وقد انعكس هذا العجز سلباً على قضية الوحدة سواء في طعنـة الانفصـال، أم في قصـور التنـظيـمات الحـاكمـة عن تحقيق خطوات عملية وحدوية أخرى.. حتى أيامنا هذه.

الفصل الخامس

العوامل الداخلية للتجزئة

إن الفكر القومي يجتاز في المرحلة الراهنة محنة عسيرة ومصيرية، وذلك لما يطغى عليه من نوازع وانتماءات وايديولوجيات متناقضة، إما عريقة مستثارة، أو طارئة مستوردة، ويلاحظ أن هذه النوازع والايديولوجيات تتنافس وتتصارع لغير مصلحة هذا الفكر، وإنها تتداخل بصورة يغلب عليها التنافر والتنافس على التعاضد والتكامل. كما يلاحظ أن الاتجاه السائد يميل إلى تكوين تجمعات محلية في المغرب أو في المشرق، وإلى تدعيم العلاقات العربية بشكل ثنائي لا جماعي، وإحداث محاور جديدة بين بعض العواصم العربية، ومعظمها مبادرات ذات صلة وثيقة بالتجزئة، وكلها جزء من ظاهرة التخلف العام الذي يعاني منه الوطن العربي. ولا بدّ أن تنعكس بمفعول سلبي على الطموح القومي، وعلى حصيلة العمل العربي المشترك. وسنعرض لكل

من هذه الانتماءات أو الهويات التي تنافس وتعارض الهوية القومية حيناً، وتكون بديلاً مرحلياً لها، حيناً آخر. وسنضعها في إطارها التاريخي المحدد، موجزين في رسم الإطار الفكري لكل منها أولاً، ونتبع ذلك بالإطار السياسي الذي اتخذته كمؤسسة معارضة أو بديلة للهوية القومية. هذه الهوية التي هي أهم الهويات، والتي لم تستطع حتى الآن أن تعبّر عن نفسها إلا في وعاء مؤسسي هو (جامعة الدول العربية)، في حين أنها تسعى منذ أكثر من أربعين عاماً، وبعد أن خاض العرب معارك التحرير الوطني بنجاح، إلى وحدة عربية تبني المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية، وتحوّل التضامن التاريخي العضوي بين أقطار أمتنا إلى حقيقة فعلية تفرض وجودنا على المجتمع الدولي بما يتناسب مع إمكاناتنا البشرية والاقتصادية والاستراتيجية. وقد ثبت أن الهـوّيات والانتماءات البديلة أو المعارضة، وما أوجدته من أوعية مؤسسية، لم تكن أفضل حالاً وأكثر فاعلية من الجامعة العربية، باستثناء الجمهورية العربية المتحدة التي لم تدم طويلاً.

أولاً: الهويات

وسنعرض للهويات الخمس التالية وهي: **الهوية القطرية**، وهي نقيض الهوية القومية. **والهوية المحلية**، ويقصد بها التجمعات والتكتلات الفرعية التي ما زالت ماثلة في الجوّ السياسي العربي منذ أكثر من أربعين عاماً، مثل سورية الكبرى والهلال

الخصيب، ووحـدة وادي النيل، ووحـدة أقطار الخليـج العـربي، ووحدة أقطار المغـرب العربي الكبـير. **والهويّـة الدينيـة**، ونعني بها الهوّية الإسلامية، وقد لا تعارض بـالضرورة الهوّيـة القوميـة، إلا إذا استخدمت سياسياً لهذا الغرض. **والهوّيـة الإقليمية أو الجيـو- استراتيجية**، ويقصد بها التجمعات التي ترتبط بها أقطار عربية مع بلاد غير عربية ـ شرق أوسطية، على حساب العـلاقات العـربية. **والهوية السياسية**، ويقصد بها المحاور التي تتكون من ترابط بعض الأقـطار العربيـة ضمن النظام العـربي. أمـا التيـارات السيـاسيـة والفكرية الأخـرى التي تعمل في اتجـاه معارض للهـوية القـومية، فسوف نشير إليها على السياق باعتبارها مـع ظاهـرة التخلف العام تشكـل دافعـاً من دوافـع التجـزئـة. ولن نقـدّم ســوى مؤشرات وخطوط رئيسية لرصد معالم هذه الهـويات والتيـارات التي مازالت في معـظمها، تفعـل فعلها في النـظام العربي، وتسـاهم من خلال المبـادرات والخطط التي تـطرحها في عـرقلة تقدمـه نحـو الـوحـدة العربية المرتقبة.

١ ـ الهوية القطرية

بما أن البلاد العربية لم تخضع لاستعمار دولة أوروبية واحـدة، بــل خضعت لاستعـمار وحمــايـة وانتــداب.. عـدد من الــدول الاستعمارية، كما أن الثورات التي قامت في البلاد العـربية لانـتزاع الحكم والاستقلال من الأجنبي، نشبت في ظروف تـاريخية متبـاينة وفي تواريخ مختلفة، فقد كان من الطبيعي أن لا تنشـأ دولة وطنيـة

واحدة تنتظم الوطن العربي، وانما بلدان عربية متعددة.

وليست حركة (الوحدة العربية) في حقيقتها إلا (ثورة) على هذه التجزئة وعلى تلك الحدود والفوارق التي خلقتها وفرضتها الدول الاستعمارية، والتي تعهدتها بالرعاية نوازع المحافظة على الكيان السياسي القائم، أو ما نسميه الهويّة أو النزعة القطرية أو الاقليمية. وقد وُجدت في كل من (الدول) العربية طائفة من الزعماء والحكام ومحترفي السياسة، ارتبطت منافعهم ومطامعهم بالأوضاع السياسية الراهنة، فنزعوا الى المحافظة على كيان الدولة، كما رسم حدودها الأجنبي، وعملوا في اتجاه يخالف اتجاه الوحدة العربية ويعرقل انطلاقها، مستخدمين ما ألفه مواطنو هذه الدولة أو تلك من معالم الوطنية الخاصة التي أوجدتها الدولة، والتي درجوا عليها وارتبطوا بها، فالعلم والنشيد والعملة والجوازات، والاذاعة والقوانين والنظم الاقتصادية والتربوية والثقافية وغير ذلك مما يشعر المواطن في تلك الدولة بأنه يختلف عن غيره من أبناء الأقطار العربية الأخرى. ولا شك في أن تعدّد البلدان العربية واختلاف اتجاهاتها وتباين نزعاتها أوجد الكثير من الفوارق الجديدة بين مواطني البلدان العربية، لأن طبيعة الحياة السياسية الداخلية والخارجية في الدول القائمة تغذّي النوازع القطرية بأمثال المعالم المادية الملموسة لتصبح مركزاً لوطنية خاصة بها.

واذا كان تعدّد البلدان العربية هو وليد الاستعمار، فإن النزعة

القطرية والاقليمية وليدة تعدّد البلدان العربية. وقد انتظرت جماهير الشعب، بعد أن خاضت معارك التحرر الوطني بنجاح وحققت استقلالها في مختلف أقطارها، أن يكون الاستقلال خطوة طبيعية نحو الوحدة. ولكن هذه الوحدة بدت حلماً صعب المنال، بعيد التحقيق يوماً بعد يوم، كما بدا أن الوضع القطري هو نهاية المطاف، بل هو المصير المحتوم. واتضحت هذه الرؤية من خلال قناعات بيروقراطيين وتكنوقراطيين قصيري النظر، ومصالح وأطماع أجنبية تتداخل وتتشابك، وخصومات مستثارة مفتعلة بين الأقطار، حتى أصبحت الوحدة تعني خسارة قطرية وحرماناً من المدخرات، ومصدر تخوف من ابتلاع الكبير للصغير والفقير للغني. وبينما تخفي النزعة القطرية رغبة بعض الحكام في الاستئثار بالسلطة والتفرّد بالنفوذ والزعامة، فهي تعكس كذلك محدودية المشاركة الشعبية وضعف توعيتها بالتحديات المصيرية التي تواجه العرب حاضراً ومستقبلاً، وتتهدد كرامتهم وحقوقهم في خيرات بلادهم ونتاج عملهم.

ولا شك أن جماهير الشعب في مختلف الأقطار العربية، تؤيد الوحدة باستثناء فئات معينة ارتبطت مصالحها بالنزعة القطرية، فلا ترضى بتهديد منافعها وزوال كيان دولتها داخل دولة الوحدة.

ويمثل لبنان وضعاً خاصاً تتصارع فيه النزعة القطرية والنزعة القومية بسبب الطائفية التي هيمنت على فروع الادارة فيه منذ ظهور نظام المتصرفية في جبل لبنان، وتعمّقت بشكل ملحوظ

بفعل الخلافات الطائفية التي شجعها الانتداب الفرنسي ومؤسساته، فجعل ولاء الطوائف يتوزع بين الطائفة التي ينتمون اليها وبين الوطن الذي يعيشون فيه. ومعلوم أن فرنسا دخلت لبنان من خلال الباب الطائفي، وقررت أن الأساس الطائفي في حكم لبنان هو الاكثر انطباقاً مع أهدافها، ورأت ان اللعبة الطائفية التي تمارسها ضد هؤلاء وأولئك هي الطريق الأكثر ضماناً لتحقيق مصالحها وفرض أهدافها، وان الطائفية هي الكفيلة بروح الثورات وبحركاته الوطنية والقومية. ولذا ظلت الطائفية عاملاً يعكّر الحياة السياسية اللبنانية، ويسبّب الريبة والقلق فيها، ويضعف الانضباط الوظيفي في ادارات الدولة، ويقسم الولاء الوطني بين مواطنيها.

وبينما يدعي بعض المسيحيين بأن لبنان له وضع متميز وسمات يجب الحفاظ عليها، ويريدون بلداً مستقلاً يكون لهم فيه صوت مسموع، ويرتبط بنوع من الصلة مع الغرب، يرى المسلمون أنه بعد توسيع متصرفية جبل لبنان العثمانية عام ١٩٢٠، أصبح لبنان مختلفاً بشكل أساسي عن لبنان القديم، وان ميثاق عام ١٩٤٣ قد أعطاه الصبغة العربية، ويقولون إنه مهما كانت نظرة المسيحيين الى لبنان، تبقى الحقيقة أن المسلمين يشكلون نصف سكانه على الأقل، ولذا يجب أن يعترف بحصتهم المساوية للمسيحيين في توجيه سياساته وتحديد هويته، ويعتقدون بقوة أن لبنان بلد عربي يقع وسط وطن عربي.

واعتمد المسلمون عموماً في لبنان للتعبير عن انتمائهم السياسي على رفضهم للوجود الفرنسي ورغبتهم في الاستقلال، وعبّروا عن موقفهم من لبنان أثناء الانتداب (١٩٢٠ - ١٩٤٣) بواسطة تيارين، أولهما يحاول ضم المناطق الملحقة بلبنان الى أمها سورية، أو ضم لبنان كله الى سورية، وثانيهما يحاول ضم لبنان الى كيان عربي أكبر. وقد ساد التيار الأول في العشرينات، وبرز التيار الثاني بعده بعقد من السنين تقريباً، ويسعى لتحقيق الوحدة العربية.

وبعد الاستقلال، تزايد غبن المسلمين، لأن رئيس الجمهورية الماروني ورث بعد تعديل الدستور عام ١٩٤٣ صلاحيات المفوض السامي إضافة الى صلاحياته الرئاسية الأصلية، في حين بقيت صلاحيات رئيس الوزراء المسلم على حالها، فحدث الخلل في توازن القوى بين ممثل المسيحيين وممثل المسلمين في الحكم، واستعاض المسيحيون بعد الاستقلال عن مساندة الانتداب الفرنسي لهم، بالاصرار على استقلالية لبنان، وتشبثوا بالنزعة القطرية خشية اضمحلاله في الوطن العربي. في حين أكّد المسلمون هويتهم العربية وسعوا لرفع الغبن اللاحق بهم في وظائف الدولة ومراكز النفوذ فيها، واستعاضوا عن طلب الالتحاق بسورية بالتشديد على عروبة لبنان. وفي خضم هذا التجاذب على الهوّية السياسية للبنان، تعايشت المجموعتان المسيحية والاسلامية في حالة مدّ وجزر، تجمع بينهما المصالح الاقتصادية والمعيشية، وتباعد بينهما العواطف والهواجس. ولا شك في أن الفشل في

تجاوز أزمة الثقة بين الجانبين، يرجع الى استمرار هيمنة الطائفية على مفاهيم اللبنانيين، تقليديين كانوا أم عقائديين. ولعلّ الحلّ يكمن في إقامة دولة عصرية لا تقوم على أساس الطائفية السياسية، وانما على أساس حقوق المواطنة المتساوية لجميع أبناء الشعب.

وفي الحرب الأهلية المؤسفة منذ عام ١٩٧٥، أضاف العامل الاجتماعي بعداً جديداً الى أزمة الثقة بين الجماعتين الاسلامية والمسيحية، إذ من المعلوم ان معظم أبناء الطوائف المسيحية يتمتعون بمستوى معيشي أعلى من مستوى أكثرية أبناء الطوائف الاسلامية، الأمر الذي زاد من غربة غالبية المسلمين عن الدولة اللبنانية التي قصّرت في تنفيذ مشاريع الانماء في المناطق التي يسودها المسلمون. ويبدو أن هاجس الحفاظ على الكيان السياسي المتفوق قد طغى على العامل الاجتماعي لدى غالبية المجموعة المسيحية، ودفع أبناءها الى التشبث بامتيازاتهم السياسية وبالزعامات التقليدية، ودون اعتبار لنسبتهم العددية بين سكان لبنان. وبالمقابل، فإن اهمال الزعامات التقليدية لدى المجموعة الاسلامية ولا سيما في الجنوب للمشكلة الاجتماعية قد أوهن علاقتها بجماهيرها، وتمخض عن ظهور زعامات جديدة تسعى لتجاوز الاجحاف اللاحق بهم. ولا حاجة الى القول بأن رصيد هذه النزعة الطائفية قد أضيف الى رصيد النزعة القطرية الاقليمية في لبنان. هذه النزعة التي تظهر أيضاً في عدد من الأقطار العربية

لأسباب متنوعة، أهمها ارتباط مصالح الفئات الحاكمة بكيان الدولة القائمة، وهذا يعكس ضعف الوعي القومي لدى القادة والجماهير على حدّ سواء.

٢ ـ الهوية المحلية

تبرز أهمية العنصر الجغرافي في هذه الهوية، باعتبار أن البلاد المطلوب اندماجها في الوحدة هي بلاد متجاورة ذات حدود متصلة ووشائج قربى اجتماعية واقتصادية متشابكة ومتداخلة، وذات تواصل جغرافي واضح، وتطور تاريخي قديم متفاعل، وتعاون نضالي مشترك في معارك الحرية والاستقلال. وفي غياب مشروعات قومية وحدوية على ساحة الوطن العربي، كان يمكن أن تبرز وحدة أقطار سورية الكبرى، أو الهلال الخصيب، أو وحدة وادي النيل، أو أقطار المغرب الكبير أو الخليج العربي. وكان يمكن أن تبرز بعض هذه الهويات المحلية قبل تحقيق الاستقلال الوطني بوصفها خطوة نحو اتحاد عربي مقبل، لولا أن التخلص من الاحتلال الأجنبي كان يستغرق من الجماهير والزعماء آمالهم وآلامهم. وبعد الاستقلال، اتضح أن الهوّية المحلية كانت تبرز على السطح السياسي أحياناً، وتدعو الى اتحاد سياسي جزئي، وأحياناً تختفي لتبقى هويّة فكرية. ومعلوم ان هذه الهويّة المحلية لو تحققت، وظلت جامدة لا تتجاوز أطرها إلى وحدة اندماجية أكبر، تصبح تمييزاً للجزء على الكلّ، وانتصاراً للمحلّي على

القومي، ورصيداً للتجزئة، وخصماً من الوحدة. وقد اتخذت الهويّة المحلية أشكالاً متعددة في الوطن العربي منها:

أ ـ وحدة أقطار سورية الكبرى

لقد برزت الهويّة المحلية السورية على الصعيد السياسي في الفترة ما بين الحربين العالميتين وما بعدهما حتى مطلع الخمسينات في شكل دعوة عمّان الى وحدة سورية الكبرى، ولكن الهويّة القومية لم تتراجع عن موقعها السابق، بل ظلت في مقدمة اهتمام الجماهير، ولكن كان يحدّ من قوتها انشغالها بخوض معارك التحرر الوطني. ولم يكن ثمة تناقض بين شعور الفرد العربي في سورية الطبيعية بانتمائه القطري، وبين شعوره ووعيه بانتمائه القومي. فلكل دولة دائرتها القطرية في انتمائها، وهي تعبّر عنها في ظروف التجزئة بمفهوم سيادة الدولة، إضافة الى دائرتها القومية باعتبارها جزءاً من الأمة العربية والوطن العربي. ولا تشعر أية دولة عربية بأي تناقض من جرّاء هذه المشاركة.

وكان يمكن أن يكون للجوار الجغرافي أهمية كبرى كعنصر تقارب بين أقطار الشام، لولا أن النظم السياسية في تلك الأقطار كانت متباينة؛ فسورية أخضعت للانتداب الفرنسي حتى أواسط الأربعينات، وكان التيار الجمهوري فيها قوياً والعداء للاستعمار عنيفاً. وفي لبنان، وهو أيضاً ذو نظام جمهوري، سلكت فرنسا مسلكاً يضمن التفوق والامتياز للطائفة المسيحية عموماً، والموارنة

خصوصاً، وكرست الطائفية السياسية وألحقت الغبن بالطائفة الاسلامية، وسعت الى تعميق المشاعر اللبنانية الانعزالية، وتشجيع الاتجاهات المعادية للعروبة. والنظام في شرقي الأردن نظام أميري ثم ملكي عرف بارتباطه ببريطانيا. وفلسطين تتنافر فيها المصالح الانتدابية البريطانية واليهودية الصهيونية مع الأماني والمصالح العربية. وأهم من ذلك تناقض مصالح دولتي الانتداب (بريطانيا وفرنسا) وانعدام الرغبة لديهما في قيام وحدة بين أقطار سورية الطبيعية، مما جعل الدولتين، ولا سيما فرنسا، متحفظتين على مشروعات التوحيد الهاشمية الصادرة عن عمّان، برغم وعودهما لصاحب المشروعات والتي لا تتعدى شرب الأنخاب.

والأهم من كل ما تقدم، أن الاستخدام السياسي للهويّة المحلية السورية، والدعاية الدؤوبة لمشروعها، لم يستقطبا الجماهير من حوله، لأن المروجين له لا يتمتعون بمصداقية شعبية ذات وزن، ولأن الأمر هنا يتوقف على المصالح التي ينطوي عليها هذا الاستخدام السياسي للمشروع. وتالياً لا يمكن أن تترجم الهويّة المحلية السورية نفسها إلى وعاء مؤسّسي فاعل. فقد رأت الجماهير في سورية بخاصة، أن المشروع يرمي الى سحب قيود الأردن على سورية المتحررة، والقضاء على طموحها القومي الذي كان يسير جنباً الى جنب مع النضال من أجل التحرر والاستقلال الوطني. بخاصة وأنها خشيت أن يؤدي نجاح المشروع وتمأسسه إلى الاكتفاء به، والوقوف عنده ليصبح محوراً معادياً للتيار القومي

الوحدوي، وتأكيداً للهويّة المحلية الأضيق، دون الهويّة العربية الأوسع.

إن مجرد الشعور بهويّة أضيق من القومية العربية كالقومية السورية، في ظروف تاريخية محددة، يعني تغليب عناصر البيئة الجغرافية على تلك النابعة من الانتماء القومي، كما يعني ان ثمة شعوراً بالتماثل وبضرورة التعاون بين أقطار يجمعها الجوار الجغرافي والانتماء الاقليمي، ورغم ان الدعوة الى وحدة سورية الكبرى تعود الى مطلع العقد الثاني من القرن الحالي، فإنها لم تتحقق لا من حيث المبدأ ولا من حيث الواقع.

ومعلوم أن العرب في المشرق العربي قد أذعنوا لمقتضيات المرحلة التاريخية التي أعقبت تجزئة بلادهم، وارتضوا، مكرهين، بما هو أدنى من وحدة أقطار المشرق العربي التي كانت الهدف المرتقب للثورة العربية الكبرى.

ولعل حزب الاتحاد السوري الذي تشكّل في مصر بعد نشر التصريح البريطاني للسوريين السبعة (١٩١٨)، والذي أكد وعود بريطانيا للعرب مجدداً بدعم أمانيهم في الاستقلال والتحرر، هو أول من طالب بالوحدة الوطنية لدولة سورية تمتد من طوروس شمالاً الى العقبة جنوباً، ومن الفرات والصحراء شرقاً الى البحر المتوسط غرباً، وتحكمها حكومة ديمقراطية على مبدأ اللامركزية، وتنضم الى الوحدة العربية عند قيامها. وقد عبّر الملك حسين قائد

الثورة العربية عن عميق أسفه لأن الحزب قصر مهمته على العمل لسورية وحدها دون سائر الأقطار العربية، فأرسل اليه الحزب كتاباً (شباط/فبراير ١٩١٩) أوضح فيه أن الحزب تألف من السوريين لأجل استقلال سورية ودفع غائلة الاحتلال الأجنبي عنها. . وان الحزب يرى أن يطلب كل قطر الاستقلال لنفسه، فيكون بذلك قد مهّد «للوحدة التي يتمناها كل عربي، ولكن على قاعدة اللامركزية التي يستحيل الاتفاق والاتحاد بدونها».

وعلى النقيض من ذلك، نجد أن الحزب السوري القومي الاجتماعي نادى في منتصف الثلاثينات بقومية سورية مستقلة تماماً عن القومية العربية، وزعم أن فكرة الوحدة العربية ما هي إلا قناع يتقنع به دعاة الطائفية الاسلامية، لذلك حمل عليها وعلى الطائفية بوجه عام. ويبدو واضحاً أن تحامل الحزب على فكرة العروبة والقومية العربية يرجع الى اساءة فهم المعنى المقصود من العروبة أو القومية العربية التي يعتنقها المسلمون والمسيحيون على السواء. واذا اتفق ان من صادفهم زعيم الحزب أو خالطهم من دعاة العروبة كانوا من المسلمين، فليس من الضروري ولا من الحتمي أن يكونوا طائفيين «متستّرين أو متزمتين» على حدّ قوله.

وعلى الرغم من أن الدعوة الى وحدة سورية الكبرى (سورية ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين) ثم العراق الذي أدخل في المفهوم القومي لسورية الطبيعية، قد شهدت بعض الانتشار بين نفر قليل من الحزبيين أو المنتفعين، في الفترة ما بين الحربين وأثناء الحرب

العالمية الثانية وما بعدها بقليل، وظلت ماثلة في الجو السياسي العربي في المشرق المعاصر حتى ما بعد وفاة الملك عبدالله عام ١٩٥١، فإن هذه الدعوة التي صدرت في الأصل عن الأمير ثم الملك الهاشمي في عمان، لم تسبّب نشاطاً سياسياً يَصْنعُ الأحداث ويوجّهها، وانما بعثت، ردود فعل تحوّلت الى مادة من مواد السياسة اليومية بين دمشق وعمان وبصورة يغلب فيها التنافس والتنافر، بدل التعاضد والتكامل. فالدعوة الهاشمية كانت بقصد أو غير قصد، تعمل عل إضعاف التيار القومي عموماً، وتسعى لاحياء الروابط البديلة القائمة على العوامل المحلية والجغرافية، المؤيدة بطموحات شخصية تقوم على قناعات ودعاوى تاريخية ترجع الى الأمس القريب.

لاقت الدعوة لمشروع سورية الكبرى صدى متفاوتاً في الأقطار المعنية، وقابلتها الحكومات القائمة في دمشق وبيروت بردود فعل غاضبة تمثّلت في البيانات الرسمية والصحفية، وبمعارضة مستمرة من أطراف عربية أخرى. ولا سيما السعودية ومصر، اللتان وحّدتا جهودهما لمحاربة المشروعات الهاشمية المختلفة.

ولكن يبدو أن المسعى لوحدة سورية الكبرى لم ينته بوفاة العاهل الأردني، وان بعث مجدداً في أواسط السبعينات على هيئة تنسيق المواقف السياسية بين سورية والأردن وفلسطين (ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية)، ولبنان ممثلاً جزئياً بالحركة الوطنية

اللبنانية التي تضم الأحزاب التقدمية المناهضة للأحزاب اللبنانية الانعزالية. الأمر الذي يدلّ على أن وحدة سورية الكبرى، بصورة فعلية لا معلنة، مازالت حيّة ماثلة في الجو السياسي العربي، كبديل مرحلي عن التبعثر العربي الراهن الناجم عن غياب الارادة السياسية الجماعية العربية، والتنسيق بين القوى الفاعلة، وغياب الاستراتيجية الناجعة والكفاءة البشرية المشهودة. وأهم من ذلك غياب الفكر القومي الناظم لمرتكزات العمل العربي المشترك وعدم وضوح الرؤية المؤدي الى التشرذم والتشتت.

والحق أن سورية، مع تشبثها بموقفها القومي، لم تتردد في ظروف الانحسار والتبعثر التي شهدها ـ ومازال يشهدها ـ النظام العربي، من مباشرة علاقات وثيقة مع أطراف عربية مجاورة، تارة بقصد تشكيل (الجبهة الشرقية)، أو (الجبهة الشمالية)، بعد اختلال التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل بخروج مصر من خندق المواجهة. وتارة مع أطراف عربية مجاورة وغير مجاورة تحت اسم (جبهة الصمود والتصدّي) لتقوية موقعها أو تصحيحه لمواجهة اسرائيل، على أساس التعاون الوثيق مع الأنظمة العربية ذات الفلسفة السياسية المماثلة لفلسفتها، أو الموازية لها في خياراتها السياسية.

لقد مرّ مشروع وحدة سورية الكبرى منذ ظهوره في مطلع العشرينات وحتى اليوم بمرحلتين: في الأولى لم تتحقق هذه الوحدة وظلت مشروعاً فحسب. وفي الثانية ظهرت كمشروع لفترة قصيرة

في منتصف السبعينات، وتأرجحت فيها تحالفات الأطراف المعنيّة بين مدّ وجزر، تبعاً للعلاقات المتوافقة أو المتعارضة بين سورية وبين الأردن، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والحركة الوطنية اللبنانية أو فئات منها، وقد سعت لجمع وتنسيق وتحسين طاقات كل من سورية والأردن ولبنان والفلسطينيين لمواجهة اسرائيل.

ب ـ مشروع اتحاد أقطار الهلال الخصيب

كان هذا المشروع مطروحاً في مطلع الثلاثينات وفي مطلع الأربعينات والخمسينات. وحين قام فوزي السعيد رئيس وزراء العراق في أواخر عام ١٩٤٢ بزيارة القاهرة ومقابلة رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس، كان معه الأمير عبدالإله الوصي على عرش العراق، الذي ترددت يوماً شائعة تنصيب والده الملك علي على عرش سورية. ولا جدال في أن عبدالإله تطلع بعد وفاة أبيه لهذا العرش. وطرح نوري السعيد مشروع اتحاد العراق مع دولة سورية متحدة أو اتحادية، تتألف من سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن، ودعا الى ان تعود فلسطين إلى مكانها كجزء من سورية الطبيعية، وبذلك لن يستبد الخوف بعرب فلسطين من التوسع اليهودي. ومعلوم ان المشروع الذي حمله الوفد الأردني الى النحاس أثناء مداولات الوحدة العربية عام ١٩٤٣، كان يمثل خطوة على طريق وحدة الهلال الخصيب، ولذا حظي بتأييد نوري السعيد في حينه، وعرف بمشروع سورية الكبرى سالف الذكر.

لقد بذلت الحكومة العراقية منذ عام ١٩٤٩ وما بعده، جهوداً كبيرة لاجتذاب سورية اليها، ولكنها أخفقت في زحزحة سورية عن موقفها، لأن سورية رأت أن الحكومة العراقية لم تحافظ على اندفاعها في سبيل (العروبة) الذي عبّرت عنه بقوة في الثلاثينات، عندما كانت الدولة العراقية الدولة العربية الوحيدة التي تعمل للقضايا العربية، في وقت كان فيه الشعب العربي في سورية وفلسطين محروماً من دولة وطنية، وسورية وقتئذ كانت تتطلع الى العراق وترجو أن تصل الى ما حققه من استقلال. ولكن أحوال الحكومة العراقية لم تلبث أن تغيرت تغيراً جذرياً بعد موت فيصل وابنه غازي وياسين الهاشمي. ومنذ أن تولى الوصي على عرش العراق عبدالإله مقاليد الأمور، اتّسمت السياسة العراقية بالتردد والانحراف، حتى أسفرت بعد اخماد ثورة رشيد عالي الكيلاني (١٩٤١) عن رجعية صريحة في ميدان القومية والاستقلال. وسقط العراق في عزلة رسمية تتنكر للفكرة العربية وتعتقل القوميين العرب وتغلق نواديهم، وتكافح المواد التي تحفز الروح الوطنية والقومية في مناهج الدراسة.. وأعادت الحكومة العراقية السيطرة البريطانية على الشؤون الداخلية، ومضت الى أبعد من ذلك فربطت العراق بهوية اقليمية (جيواستراتيجية) مع دول غير عربية في ما سمي (حلف بغداد)، بعد مدّ أجل المعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام ١٩٣٠ وتوسيع قيودها. وبذلك تراجعت الدولة العراقية عن كل ما حققته في ميادين السياستين القومية والاستقلالية، والتزمت سياسة لاقومية بشكل صريح.

وفي غضون ذلك، حققت سورية استقلالها التام، حتى غدت أول دولة تتمتع بسيادة مطلقة واستقلال مطلق، وسارت على نهج قومي واضح يعبّر عن مشاعر الجماهير، حين وضعت في دستورها مادة تنص على ان الشعب السوري جزء من الأمة العربية، ومادة أخرى ألزمت رئيس الجمهورية بأن يقسم على العمل لتحقيق الوحدة العربية، ومادة ثالثة حتمت على نواب الأمة أيضاً أن يقسموا لتحقيق هذه الوحدة أيضاً.

والحق ان جميع الأحزاب السورية تقريباً كانت تودّ الاتحاد مع العراق في وقت مضى، وقبل أن تتغير السياسة العراقية وتنحرف انحرافاً أساسياً عن توجهاتها العربية. ورغم ان حزب الشعب السوري المعروف برغبته في الاتحاد مع العراق، كان مسيطراً على الوزارة الجديدة، غير أنه لم يكن مستعداً للتضحية بالنظام الجمهوري السوري واستبدال عرش لعبدالإله به. اضافة الى خشيته من امتداد مفعول المعاهدة العراقية ـ البريطانية الى سورية بقيودها وقواعدها العسكرية. وحين أدرك الزعماء السوريون حقيقة وواقع السياسة العراقية بعد تسلم الملك فيصل الثاني سلطاته، واتضح لهم أن الأمير عبدالإله، نظير ذلك، قد أعاد السيطرة الانكليزية الى العراق، أقلعوا عن التفكير في الاتحاد مع العراق، واتجهوا بأنظارهم الى مصر، ولا سيما بعد ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢.

وفي أواخر السبعينات اجتمع قادة حزب البعث الحاكم في

سورية والعراق لتحقيق مستوى متقدم من الاندماج بين بلدين عربيين متجاورين، كرد فعل على انحراف السياسة المصرية في عهد الرئيس السادات. وأصدروا ميثاقاً للعمل القومي المشترك بين القطرين «انسجاماً مع ايمان القيادتين العميق بمبادىء القومية العربية والوحدة العربية». وصمّموا «على تحقيق انتقال نوعي في العلاقات بين القطرين من أجل تحقيق أوثق أشكال العلاقات الوحدوية بينهما». وكان الجانبان يؤكدان باستمرار أن وحدة القطرين المرتقبة هي نواة وحدة العرب جميعاً. ولكن التقارب لم يدم سنة واحدة؛ ففي آب/أغسطس ١٩٧٩ توقفت الخطوات الوحدوية وانهار مشروع الوحدة المرتقب، عندما اتهم أحد القطرين القطر الآخر بتشجيع محاولة انقلاب فيه، ونفى كل طرف هذا الاتهام، وتدهورت العلاقات بسرعة بينهما، وزادت الحرب العراقية ـ الايرانية، من حدّة الخلاف بين القطرين، ووصل الى أقصى درجة من القطيعة والتباعد.

ج ـ وحدة وادي النيل

دعا الحزب الوطني الذي أسسه مصطفى كامل الى استقلال كل وادي النيل من أقاصي السودان الى البحر المتوسط، كما أن قيام الثورة المصرية عام ١٩١٩ قد ألهب قضية الوحدة مع السودان، وتحقق الالتحام المصري ـ السوداني ما بين ١٩١٩ و١٩٢٤ على نحو قويّ من قبل أن تصاب الحركة الوطنية الاتحادية في السودان بنكسة أدت الى تصفيتها، وكانت قد اعتمدت على مجموعة المثقفين السودانيين الذين ساهموا في تأسيس الجمعيات

السياسية العلنية والسرية، وعلى رأسها جمعية اللواء الأبيض بزعامة علي عبداللطيف، ومجموعة الضباط والجنود السودانيين من رجال الجيش المصري في السودان. وكان أعضاء جمعية اللواء الأبيض قد خرجوا في مظاهرات صاخبة ترفع شعارها وهو علم رسم عليه النيل من منبعه الى مصبّه وكتب تحته (الى الأمام)، وأعلنت مناهضتها للانكليز ومساندتها للقضية المصرية التي ارتبطت بقضية السودان، فقابلتها السلطة باجراءات عنيفة، واعتقلت أعضاء الجمعية، وقضى مؤسسها شهيداً في السجن.
ومعلوم انه منذ اعلان الحكم الثنائي في السودان عام ١٨٩٩ وحتى نشوب ثورة ١٩١٩ في مصر، كان تعايش رجال الجيش المصري في السودان مع زملائهم السودانيين، والتفاعل المثمر فيما بينهم، واعتماد الادارة السودانية على الخبرات المصرية، له تأثير بالغ في ايجاد ثقافة مصرية ـ سودانية موحدة، ولا سيما في مجال التعليم، وكانت من أهم مقومات الوحدة بين القطرين. إضافة الى ان العمل الوطني المصري ـ السوداني كان كفاحاً مشتركاً موحداً يخوضه شعبان شقيقان واقعان تحت ظروف احتلالية متماثلة. وبعد نكسة ١٩٢٤ تخلت الحركة الوطنية في مصر بزعامة حزب الوفد عن المطالبة بتحقيق (وحدة وادي النيل) وفضلت طريق التفاهم مع بريطانيا. وترتب على ذلك أن الجانب المصري صار ينظر الى قضية (الوحدة) في اطار الشرعية القانونية، لا في اطار وحدة الكفاح الوطني التي تكسب وحدة وادي النيل مضموناً شعبياً ومساندة جماهيرية صلبة. فضلاً عن أن الجانب البريطاني قد

استغل ذلك لتصفية كل ما هو مصري في السودان (١٩٢٤ - ١٩٣٦). ولكن معاهدة ١٩٣٦ رفعت الحظر البريطاني عن العلاقات المصرية - السودانية وأعادت أسباب الاتصال بين الشعبين ضمن حدود، تحت ضغوط سياسية مصرية ودولية. وتوقف بحث موضوع وحدة وادي النيل طوال عشر سنوات نظراً لانشغال بريطانيا في الحرب العالمية الثانية وذيولها، الى أن جرت المفاوضات المصرية - البريطانية مجدداً عام ١٩٤٦ لبحث قضية السودان. ولكن تغيرات كبيرة قد جرت في السودان خلال هذه الفترة، منها تزايد حجم جماعات المثقفين السودانيين الذين قادوا الحركة الوطنية ابتداء من تشكيل (مؤتمر الخريجين العام) الذي كان يمثلها منذ عام ١٩٣٨. كما تزايد عدد الموظفين السودانيين في الادارة الى أكثر من الضعف من حيث الكم. ومن حيث النوع، بدأت تتشكل نخبة مثقفة سودانية بعد أن أوفدت حكومة الخرطوم منذ عام ١٩٢٤ أعداداً من خريجي كلية غوردون لاتمام تعليمهم العالي في الجامعة الأميركية في بيروت، وفي الجامعات المصرية. وكان مقرراً لهؤلاء أن يقوموا بدور مهم في العمل السياسي بالسودان، وفي السعي لتحقيق وحدة وادي النيل.

أما في مصر، فإن القوى السياسية الجديدة التي ظهرت الى جانب القوى السياسية التقليدية، نجحت في طرح موضوع (الوحدة) بعد أن انتزعته من على مائدة المفاوضات مع بريطانيا، وجعلته مطلباً جماهيرياً يستثير حماس الجماعات النشطة في القطرين لتحقيقه.

بيد ان الفترة التي مرت بين العودة الى المفاوضات عام ١٩٤٦ وبين توقيع اتفاقية السودان في شباط/فبراير ١٩٥٣، شهدت تراجع فكرة الكفاح المشترك من أجل وحدة وادي النيل، لأسباب منها: أنه حتى بعد قيام ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ وتكوين الجمهورية السودانية عام ١٩٥٣، كانت الجهود الرامية لتحقيق وحدة القطرين مقتصرة على الجانب الرسمي، وكان يعوزها الدعم الشعبي، وذلك بعد قمع الجماعات السياسية الداعية الى وحدة الكفاح في وادي النيل على يد حكومة اسماعيل صدقي ما بين عام ١٩٤٦ وعام ١٩٥٠ الذي شهد تشكيل حكومة النحاس، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فان الجانب المصري الداعي الى الوحدة، رفض ـ كبريطانيا ـ قبول اشراك وفد يمثل الاحزاب السودانية في مفاوضات ١٩٤٦، مما كان يعني من وجهة النظر السودانية عدم الرغبة في اشراك السودانيين في العمل من أجل الاستقلال. وتبع ذلك تحوّل اهتمام السياسة المصرية منذ أواسط الأربعينات نحو قضية التعاون العربي والوحدة العربية، وأخذت مصر تولي معظم اهتمامها نحو الشرق بدل الجنوب.

وفي أواخر السبعينات تضامن نظام جعفر النميري في السودان مع نظام الرئيس السادات المعزول عربياً بعد ابرامه الصلح مع اسرائيل. وكان القطران قبل ذلك قد وصفا في شباط/فبراير ١٩٧٤ منهاجاً للعمل السياسي والتكامل الاقتصادي، تمهيداً للوحدة المرتقبة بينهما. ولا حاجة الى القول ان

مصر عملت على تثبيت النظام السوداني ضد المناوئين له، ولكن الثورة على نظام النميري عام ١٩٨٥ أضعفت العلاقة الخاصة بين القطرين.

د ـ وحدة المغرب العربي الكبير

تشكل أقطار المغرب منطقة ذات تواصل جغرافي وتماثل تاريخي، واستعمار فرنسي واحد، وتجربة استقلالية متزامنة، وتعاضد مشهود مع الثورة الجزائرية التي نشبت عام ١٩٥٤. أما ليبيا فذات اتصال مع المشرق والمغرب على السواء. وموريتانيا ذات وشائج وثيقة مع الوطن العربي في الشمال، ولها روابط مع افريقيا السوداء في الجنوب. وقد عمل الاستعمار الفرنسي على إقامة سدّ منيع بين المغرب والمشرق، ولكن الروابط بين أقطار المغرب التي نكبت بالاحتلال الفرنسي توطدت، سواء عن طريق انتشار الثقافة الفرنسية، أم بفضل تيسير سبل المواصلات الحديثة، أم التنسيق بين اقتصاديات المغرب والنظر في المشترك من شؤونه.

ويلاحظ في أقطار المغرب وجود تيارين، أحدهما يقوم على إحياء التقاليد العربية الإسلامية، ترسيخاً لأصالة المغرب الحقيقية وهوّيته العربية الإسلامية، وثانيهما يقوم على فكرة التجديد والتغريب، وعلى الاقتباس عن الغرب ومحاكاته في مظاهر الحياة المادية والاجتماعية والفكرية. وقد أدى تغلغل أنماط التفكير الغربي إلى تهديد الروابط القومية واللغوية في البيئات العربية الإسلامية،

وأوقع أقطار الوطن العربي مغرباً ومشرقاً في (ثنائية) نجم عنها انشطار فكري واجتماعي بين أنصار المغالاة في التغريب ومحاكاة الثقافة الأوروبية، وأنصار النزوع إلى السلفية والثقافة العربية الإسلامية، بحيث انقسمت الأمة إلى عناصر متباينة ذات توجهات مختلفة، واختلّ التوازن بين الماضي والحاضر، بين الثقافة الإسلامية العميقة مصدر الأصالة الحضارية وتراثها المجيد، وبين الثقافة العالمية الحديثة مصدر النهوض والمعاصرة التي لا تتم مواجهة تحديات البيئة الخارجية إلا بها. وعلى الرغم من أنه ليس ثمة تناقض حقيقي بين الاعتزاز بالماضي ومنجزاته، وبين الأخذ بمآثر الحاضر والاطلاع على أفكاره، غير أن المغالاة في تبنّي أحدهما دون أن يكمله بالآخر، قد أتاحت المجال (للثنائية) أن تفعل فعلها في تهديم الوحدة القومية، وفي نشوء هويّات محلية وإقليمية مع أحزاب وحركات تعارض ما نشأ لدى الجماعة المناوئة الأخرى، ومع اختلاف درجة الميل إلى الأخذ بمظاهر الحضارة العالمية الحديثة، والتوفيق بينها وبين التراث العربي الإسلامي.

ويلاحظ أن أهل المغرب عموماً في تونس والجزائر ومراكش يجعلون الأولوية للهوية الإسلامية على الهوية القومية العربية، علماً بأن الهويتين تستمدان أصولهما من نبع واحد. ويرجع ذلك إلى عوامل خاصة بالمغرب، منها أنه لا توجد فيه أقليات وطنية من غير المسلمين، لأن اليهود المغاربة اندمجوا في البيئة الأوروبية وصاروا كالأجانب المستوطنين. ثم لأن السياسة الفرنسية دأبت على إثارة

النعرة الدينية وتحدي المشاعر الإسلامية، وتحويل الجوامع إلى كنائس، ومكافحة الدين الإسلامي واللغة العربية. هذا إلى أن المغرب ككلّ ظَلَّ يواجه وحده الحركة الصليبية المتجددة منذ القرن السادس عشر، مما جعل ذكريات المواجهة مع أوروبا أحدث عهداً من مثيلاتها على المشرق في القرون الوسطى، الأمر الذي ترك في نفوس المغاربة عصبية إسلامية ضد فرنسا ومحاولاتها تنصير المسلمين بالقوة. وقد ساهم في تعميق هذه المشاعر أن أقطار المغرب الثلاثة قد ابتليت باستعمار فرنسي اتّسم بالشراسة والتعصب. وهذه الخصوصيات والمميزات الإقليمية، تضاف إلى ما تميز به المغرب في القرون الوسطى من حيث امتزاج عنصري السكان العرب والبربر، وانتشار الطرق الصوفية والمذهب المالكي، والتأثر بالطابع الأندلسي في الأدب والعمارة والفن والموسيقى، وتبنّي نوع من الخطوط العربية في الكتابة عرف بالخط المغربي... وقد أسهم كل ذلك في رسم ملامح الشخصية المغربية المصطبغة بالصبغة الإسلامية في العصر الحديث، ولكن هذه المميزات لم تتعارض مطلقاً مع انتماء المغرب إلى الوطن العربي، وارتباطه بوشائج القربى اللغوية والتاريخية والروحية مع المشرق العربي، ولم تبلغ حدّ الشعور بهويّة مغربية متميزة عن الهوية العربية، ومعظم زعماء المغرب يؤكدون أن الهويّة (المغربية) لا تعكس كيانية سياسية إقليمية تتناقض مع الكيان العربي الموحد، وإنها ليست سوى مرحلة من مراحل تقدم المغرب نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة، وخطوة أولى نحوها.

ويبدو أن وحدة المغرب الكبير برزت منذ أيام النضال ضد الاحتلال الفرنسي، وقد أشرنا سابقاً إلى حزب نجمة شمال افريقيا الذي أسسه مصالي الحاج (١٩٢٦) في الجزائر، وكان ينطق باسم الشمال الافريقي كله، ويطالب باستقلال أقطاره. ويلاحظ أن الوطنيين في تونس ومراكش فضّلوا العمل مرحلياً على مستوى قطري، خشية أن تعيق مشكلة الجزائر المعقدة مساعيهم الرامية إلى الاستقلال. كذلك فعلت جماعة العلماء التي ناضلت لإحياء التراث العربي، وكان أعضاؤها أقدر من غيرهم على إثبات هوّية الجزائر العربية الإسلامية، ولاسيما عن طريق التعليم، كما نشطت للرد على الإندماجيين المتغربين الذين اتجهوا إلى تحرير الجزائر من الاستعمار باعتبارها جزءاً مندمجاً في فرنسا. وفي عام ١٩٣٧ انعقد مؤتمر للتقريب بين مختلف الاتجاهات في الجزائر، وطالب المؤتمرون بالاعتراف باللغة العربية لغة قومية في الجزائر. وفي العام نفسه قام حزب الدستور التونسي بإضراب تضامني مع الجزائر ومراكش بعد الاجراءات القمعية التي اتخذت ضدهما. ودعا حزب الشعب الجزائري، وارث نجم شمال افريقيا، إلى تشكيل جبهة دفاع تنتظم التونسيين والجزائريين والمراكشيين ضد الجبهة الاستعمارية. كما وقف مؤسس الهيئة الثقافية الإسلامية في باريس الشيخ عبد الهادي السنوسي، ليذكّر الأعضاء في شباط/فبراير ١٩٣٩ بأن أبناء شمال إفريقيا ما هم إلا شعب واحد وأن الحدود بينهم ما هي إلا حواجز مصطنعة.

وقد اشتمل ميثاق جامعة الدول العربية على ملحق خاص

بتحرير شعوب شمال افريقيا، إلا أن ظروف الجامعة وإمكاناتها ضاقت عن تقديم المساعدة المطلوبة، ومع ذلك فما قدمته أقطار المشرق العربي كان بداية لإعادة العلاقات الوثيقة كما كانت قبل الاستعمار الفرنسي. وفي المؤتمر الذي عقدته الأحزاب الرئيسية الثلاثة في المغرب أوائل عام ١٩٤٧، ضمّ حزب الاستقلال (مراكش) وحزب الدستور الجديد (تونس) وحزب الشعب (الجزائر)، تقرر تأسيس مكتب المغرب العربي في القاهرة لتنسيق جهودها الرامية إلى تحقيق الاستقلال، وبالتعاون مع جامعة الدول العربية. وفي أواخر عام ١٩٤٧ أصدرت لجنة تحرير المغرب العربي التي ضمّت ممثلين عن الأحزاب الثلاثة، إضافة إلى حزب الإصلاح والشورى (مراكش)، ميثاقاً أعلن فيه رئيس الهيئة عبد الكريم الخطابي:

١ـ إن المغرب العربي بالإسلام كان، وللإسلام عاش، وعلى الإسلام سيسير في حياته المستقبلية.

٢ـ إن المغرب جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة، وتعاونه في دائرة الجامعة العربية على قدم المساواة مع بقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولازم.

٣ـإن غاية اللجنة هي الاستقلال التام لأقطار المغرب الثلاثة، ولا مفاوضة إلا بعد الاستقلال، وإن حصول قطر على استقلاله التام لا يسقط عن اللجنة السعي لتحرير الأقطار الأخرى.

إن موقف أقطار المغرب الثلاثة من الهوّية العربية والهوّية المغربية، كانت تحكمه الظروف والمراحل التي مرت بها في تحررها من ربقة الاستعمار؛ فقد نالت تونس ومراكش الاستقلال قبل أن يتسنّى للبلدان العربية الأخرى تقديم معونة فعالة لهما على درب الاستقلال، بينما أتيح للبلدان العربية أن تمدّ الجزائر في كفاحها الثوري، قبل الاستقلال وبعده، ولذا تضمّن برنامج جبهة التحرير الوطني تحقيق الوحدة المغربية، باعتبارها مرحلة نحو الوحدة العربية الشاملة. وفي مراكش اتجه القصر والزعماء السياسيون نحو الاعتزاز بالتضامن العربي، وقد تجلى ذلك في الخطاب الذي ألقاه محمد الخامس في طنجة (١٩٤٧)، وفي زيارته الودية لأقطار المشرق العربي عام ١٩٦٠، وسعيه الدائب لجعل قرارات الجامعة العربية قرارات ملزمة. وأحزاب اليمين واليسار سواء في التمسّك بإن المغرب جزء من الوطن العربي، يتساوى في ذلك حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوى الشعبية. وفي أواخر عام ١٩٥٢ خرجت مظاهرات صاخبة في الدار البيضاء مستنكرة اغتيال فرحات حشاد الزعيم النقابي التونسي. وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٦ كاد أن ينعقد مؤتمر قمة مغربية في تونس، لولا اختطاف طائرة الزعيم الجزائري أحمد بن بلاّ.

وفي وقت ما تطلع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة إلى زعامة المغرب الكبير، فقد دعا عام ١٩٥٧ إلى اتحاد تونس والجزائر، بشرط أن تمنح فرنسا الاستقلال للجزائر، مقابل حصولها على

امتيازات اقتصادية في الدولة الاتحادية الجديدة. كذلك لا يمكن أن نفي طموح المغرب إلى زعامة المغرب الكبير. أما الجزائر فإن الشهرة التي اكتسبتها بجدارة في ثورتها المظفرة ضد فرنسا (١٩٥٤ - ١٩٦٢)، ثم أخذها بأساليب متقدمة في الاقتصاد والسياسة، جعلها مطمح أنظار القوى التقدمية في تونس والمغرب. ولكن نزاع الحدود الذي ثار بين الجزائر والمغرب، عرقل الجهود نحو المغرب الكبير، وقد اتفق عام ١٩٦١ على تأجيل حلّ النزاع، إلى ما بعد استقلال الجزائر، على أساس أن تحقيق الوحدة المغربية سيزيل كل خلافات الحدود بين الأقطار الثلاثة.

وحين أثبتت الجزائر قدرتها على انتزاع الاستقلال من فرنسا، تولّت المنظمات السياسية لا الحكومية، عقد مؤتمر في طنجة (ربيع ١٩٥٨) لوضع الإطار المحدّد لتحقيق فكرة المغرب الكبير. وكان أول مؤتمر من نوعه يعبّر عن الإرادة الجماعية لشعوب المغرب العربي في توحيد مصيرها ضمن التضامن المتين لمصالحها. وقد أقرّ بأن هذه الفكرة هي جزء من حركة الوحدة العربية، واهتم بتأييد كفاح الجزائر، ومتابعة النضال لتصفية بقايا الاستعمار الفرنسي في تونس ومراكش. وقد اعتبر المؤتمر أن الشكل الاتحادي (الفيدرالي) أكثر ملاءمة للواقع في البلاد المشتركة بالمؤتمر، ولذا اقترح أن يشكل مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس والمغرب، وعن المجلس الوطني للثورة

الجزائرية، مهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة، وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية. وقد أوصى المؤتمر الحكومات الثلاث بألا تربط منفردة مصير شمال افريقيا في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع، إلى أن تتم إقامة المؤسسات الاتحادية.

ولكن بعد نوال الجزائر استقلالها، وبروز الخلافات بين زعامات الأقطار الثلاثة، تعثرت فكرة المغرب الكبير، وأخذ الزعماء يعلنون عن إمكان تحقيقها على مراحل بدءاً بالوحدة الاقتصادية. وعقد لهذا الغرض مؤتمر جديد في طنجة (كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤)، تقرر فيه تشكيل هيئة موحدة لتنسيق السياسة الاقتصادية بين الأقطار الأربعة، إذ انضمت ليبيا إلى الفكرة، لأن التنافس بين أقطار المغرب الثلاثة على تصدير الفوسفات كان يلحق الضرر باقتصادياتها. بيد أن الصراع على الزعامة لا يشكل وحده العقبة الرئيسية في وجه تحقيق المغرب الكبير، فهناك صراع حول الايديولوجيات السياسية. وقد اتضح ذلك حين انقسمت أقطار المغرب عام ١٩٦٢ و١٩٦٣ إلى معسكر ملكي ارتبطت به ليبيا والمغرب بمعاهدة دفاعية، مقابل تقارب جمهوريتي تونس والجزائر، بعد تدهور علاقات المغرب مع تونس إثر اعتراف هذه بجمهورية موريتانيا الاسلامية. وحين قامت منظمات الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣، أقرّت إمكانية إنشاء كتل إقليمية مثل وحدة المغرب الكبير، كما ورد في الدستور الجزائري ما

يدلّ على الاتجاه نحو الوحدة العربية والوحدة المغربية، حين رتّب هذه الاتجاهات حسب الأولويات فنصّ على أن «الجزائر جزء من المغرب الكبير ومن العالم العربي ثم من افريقيا».

وحققت الأقطار الثلاثة في المغرب بعض التقدم في تنسيق شؤونها، حين أنشأ وزراء التربية فيها عام ١٩٦٦ لجنة استشارية دائمة في ميدان التعليم. كما أنشئت لجنة دائمة لشؤون الرياضة عام ١٩٦٧، وافتتح في الجزائر المركز المغربي للدراسات الإدارية عام ١٩٧٠، كما تشكلت جمعيات مهنية قضائية وطبية وتربوية. وفي ميدان الاقتصاد تأسس مؤتمر وزاري دائم بقصد تحقيق الاندماج الاقتصادي لأقطار المغرب الكبير، وأنشئت مؤسسات مشتركة متعددة، ولكن حصيلة هذه المؤسسات بعد مضي عقدين على تأسيس معظمها ظلت قاصرة عن تحقيق الغاية المرجوة منها.

كذلك ما زال الجدل محتدماً بين أنصار التعريب والهوية المغربية، وبين خصومهم أنصار التبعية الثقافية والحضارية المتغربين المعروفين باسم (فرنكو ـ آراب Franco - Arabe). وقد انتقد أنصار التعريب مناوئيهم المتغربين بأن مساعيهم تقضي على عوامل الوحدة المغربية الثقافية والحضارية واللغوية، وأن المؤتمرات التي يحضرونها في باريس وسواها تؤيد هذا الاتجاه. وكانت كليات الآداب والصحافة والتوثيق قد خطت خطوات إلى الأمام في سبيل دعم التعريب، ولكن خصومهم المتغربين أغروا الكليات العلمية بوجوب الحفاظ على علاقاتها مع فرنسا. وقد

تأسس اتحاد كتّاب المغرب الذي يضم مؤلفين وأدباء وكتاباً من شتى أنحاء المغرب الكبير على اختلاف ايديولوجياتهم ومنازعهم، بهدف الحفاظ على الشخصية المغربية، ودلّ ذلك على أن الخصوصية المغربية واضحة فيه رغم تعدّد منازعه، وهذه ظاهرة صحية لا تؤثر على وحدة الشخصية المغربية، وإنما تعتبر إغناءً وإخصاباً لها ضمن الوحدة. ومعلوم أن عديداً من كتّاب فرنسا منذ غزو الجزائر عام ١٨٣٠ لا ينصفون الجزائر وإنما ينعتونها بأنها وكر للقراصنة. ويردّ الكتاب الجزائريون والمغاربة عليهم. والواقع أن ذلك جزء من الصراع بين حضارتين متمايزتين تماماً. حضارة عربية إسلامية تحافظ على أصالتها وترمي إلى تحقيق ذاتها وفرض قيمتها، وحضارة أوروبية ترغب في فرض التبعية الثقافية والحضارية على أقطار المغرب لنسف هويته العربية وإحكام السيطرة عليه.

هـ ـ مجلس التعاون الخليجي

عاشت منطقة الخليج العربي في وضع مفكك طوال حقبة الاستعمار البريطاني الذي حرص منذ بدء سيطرته في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، على تثبيت التجزئة وإثارة النعرات القبلية، وبث الوقيعة بين الحكام، وزرع الجفاء والنزاع فيما بينهم، وكان يجد دائماً المسوّغ الشرعي لتدخله بموجب معاهدات الحماية، بحجة تقديم المساعدة إلى شيخ ضد شيخ آخر، أو إلى إمارة ضد أخرى.

وحين أعلنت بريطانيا عزمها على الانسحاب من منطقة الخليج قبل نهاية عام ١٩٧١، ظهرت في المنطقة تيارات عنيفة واتجاهات متصارعة عديدة تتهيأ لملء الفراغ الوشيك، تراوحت بين مخططات استعمارية ومشروعات استقلالية طرحتها شركات أجنبية لتحقيق الربح الوفير أو لتبديد الثروة النفطية الوطنية. وبين مخاطر داخلية تستهدف الإطاحة بالنظم القائمة. ومن هنا بدأ التفكير جدياً في إقامة اتحاد يجمع بين امارات الخليج التي كانت لا تزال خاضعة للنفوذ البريطاني، كحل وحيد لملء الفراغ من داخل المنطقة لا من خارجها، ومعالجة مشاكل الدول الأعضاء سواء في إطار الأمن الاستراتيجي السياسي، أم في إطار الأمن الاقتصادي، لأن بقاء الإمارات على حال من التفكك والتجزئة يغري بها الأطماع الخارجية ويسبّب المزيد من التخلف والتقهقر. وقد ظهر بالفعل اتحاد الإمارات العربية، وكان إنجازاً لا يستهان به، بغض النظر عن عزوف البحرين وقطر عن الانضمام إلى الاتحاد. ولا شك في أن فكرة الاتحاد بحدّ ذاتها على جانب كبير من الأهمية لأنها تحقق أغراضاً سياسية واقتصادية بعيدة المدى، بفضل ما تتيحه لمجموع دول المنطقة من تنسيق لجهودها الاقتصادية والدفاعية والخارجية بإزاء تحديات البيئة الخارجية المتصاعدة.

وظهر مجلس التعاون الخليجي في مطلع شباط/فبراير ١٩٨١ كمنظمة إقليمية ذات شخصية دولية، وقد حصرت عضويته في الأقطار الستة المشاطئة للخليج ذات أنظمة الحكم الأسرية

المحافظة، وهي العربية السعودية، وعُمان والإمارات العربية المتحدة، وقطر والبحرين والكويت، إحساساً منها بالتماثل والتجاور، وبضرورة التوصل إلى أهداف محددة أمنية واقتصادية، واستناداً إلى المادة (٩) من ميثاق جامعة الدول العربية. وبينما رحّب أمين الجامعة بقيام مجلس التعاون واعتبره «خطوة إيجابية نحو تحقيق الأهداف التي تعمل من أجلها الجامعة العربية»، انتقد كل من العراق واليمن العربية إبعادهما عن المجلس، لاسيما وأن كل التجمعات الخليجية السابقة كانت تضم العراق. أما اليمن العربية فكانت متحمسة لوحدة بلدان الجزيرة العربية التي أكد عليها وزراء التخطيط في هذه البلدان المجتمعين في الرياض (حزيران/يونيو ١٩٧٩).

ويبدو أن مجلس التعاون أنشىء في ظروف هيمن عليها التشرذم الذي شهده النظام العربي، وتمثّل في خروج مصر من خندق المواجهة مع إسرائيل وعزلتها عن العرب منذ عام ١٩٧٩، وانهيار العلاقات السورية ـ العراقية، وقيام الثورة الإسلامية في إيران والحرب الطاحنة التي أعقبتها بين العراق وإيران، وتورط الجزائر والمغرب في حرب الصحراء الغربية، وانشغال سورية بأحداثها الداخلية وفي لبنان. . . إضافة إلى تفاقم الأخطار المحدقة بدول الخليج الصغرى، ولاسيما بعد التدخل السوفياتي في أفغانستان، وتصاعد الحرب العراقية ـ الإيرانية. ولكن الرغبة في مظلة أمنية خليجية مشتركة، تبقى الدافع الرئيسي لإنشاء مجلس التعاون، ويأتي بعدها تطلع دول الخليج إلى تحقيق حرية أكبر

لانتقال مواطنيهـا وسلعها وأفكـارها دون قيـود أو حدود. ومجلس التعاون هو رصيـد في كل الأحـوال للحركـة الوحـدوية السيـاسية العامة، ودعم لهدفها النهائي، بشرط أن لا ينتهج سياسة تفضيلية في مجال الأمن والاقتصاد تجاه دول النظام العـربي الأخرى، لئـلا تصطدم مع الأهداف القومية الجامعـة، ولئلا يخلق محـوراً جديـداً يضعف العمل العربي المشترك.

٣ـ الهوّية الدينية

الهوّية كشعور بالانتـهاء هي شعور عميق في النفس البشريـة. والهـوية الـدينية تعني الهـوّية الإسـلامية، وهي لا تنـافس الهـوّيـة القـومية إلا إذا استخـدمت سياسيـاً لهذا الغـرض. وهذه العـلاقة الجدلية بين الهويتين ليست جديدة، وإنما ترجع إلى قرن كامـل في الوطن العربي، وليس مقدراً لها أن تختفي في المستقبل نظراً لأصالة كل من الهوّيتين. والهوّية الدينية ليست بالضرورة معادية للعـروبة أو للهوّية القومية، ولكنها قد تكون كذلك في سياق تاريخي معين، وتوازن معين للقوى الاجتماعيـة والسياسيـة. وبالمقـابل، يمكن أن تكون دعماً لها في سياق تاريخي آخر.

لقد بدا للكثيرين من المسلمين المحافظين أن مشروع الـوحدة العـربية وإن كـان أقل طمـوحاً من مشروع الـوحدة الإسـلاميـة، ولكنـه أسهل منـالاً. ألم تكن الـوحـدة العـربيـة فـاتحـة الـوحـدة الإسلامية في سالف الأزمان؟ لئن اختلفت الحركة الإسـلامية مـع

الحركة العربية في الأهداف البعيدة، فهما تلتقيان في الغايات القريبة، لأن كلاً منهما تضع مسألة تحرير العرب في مقدمة برنامجها.

والإسلام عربي في الأساس، لأن العربية كانت وما زالت قوام الإسلام ولغة قرآنه ونبيه. والواقع أن ما نشرته مدرسة المنار الإصلاحية بزعامة السيد محمد رشيد رضا كان له أثره في تطوير الفكر الديني في الفترة ما بين الحربين. وزعيمها لم يتردد في تحميل الشعوب غير العربية مسؤولية انحطاط العالم الإسلامي. فقد صرّح أن الدين الإسلامي هو دين عربي في مبدئه وأساسه، ولم يكن مبتدعاً في ذلك، إذ إن هذه الفكرة كان قد طرحها الكواكبي في كتابه أم القرى، كما أن محمد عبده كان يشير إليها أحياناً. حتى إذا أتى رشيد رضا دعمها وأغنى مفاهيمها وشرحها، وبخاصة بعد أن قام الشريف حسين بثورته على الترك.

ويرى الكثيرون من الكتاب والمفكرين أن لا تناقض بين الهوّية الدينية والهوّية القومية؛ فالإسلام هو الذي صنع للأمة العربية وحدتها القومية الأولى. والأمة العربية هي الطليعة التي استجابت لدعوة الإسلام وتولّت حمايته بالدولة والفتح، ثم أبدعت حضارته العربية الإسلامية، وحملت الدعوة إليه بين شعوب الأمم الأخرى. وهذه العروبة كانت دائرة انتماء حضاري وقومي، مثّلت واقعاً طوّره الإسلام واعترف به وأقرّ بفضله. كذلك لا تعارض بين القومية العربية والدين الإسلامي؛ لقد

تساءل عبد الناصر: «أيمكن أن نتجاهل أن هناك عالماً إسلامياً تجمعنا وإياه روابط لا تقرّ بها العقيدة الدينية فحسب، وإنما تشدها حقائق التاريخ». وكما يرى بعض المفكرين أن وحدة الدين لا تُشترط كأساس من أسس القومية، ما دام الدين الواحد يضمّ عدة قوميات مختلفة، فالقومية أيضاً لا تقوم على دين واحد، وإنما تستند إلى المثل الدينية العليا لتكون إنسانية غير متعصبة ولا معتدية. وعليه يمكن للمسلم العربي أن يشعر بالولاء نحو القومية والدين في آن معاً، فيكون له بعده الروحي وتراثه الحضاري المتكامل مع انتمائه القومي. ويتساءل هؤلاء المفكرون: ألا تستقي الجذور الأولى للهوّية القومية من عناصر وجود الأمة العربية نفسها؟ ألا يلتقي فيها العنصر اللغوي مع عديله العنصر الديني، ويشتبك فيها العنصر التاريخي مع العنصر الاجتماعي؟ ألم يكن رفض الاحتلال والهيمنة مختلطاً مع التمايز عن الطوراني والغربي؟ وحتى حين تستخدم الهوّية الدينية سياسياً في صورة الجامعة الإسلامية والمؤتمر الإسلامي... فإنه لا يتحتم أن تستقطب الجماهير حولها، ما لم تشعر هذه الجماهير أن مصالحها تقتضي ذلك، وأن المروّجين لها يتمتعون بمصداقية شعبية. وينطبق هذا أيضاً على الهوّية القومية.

ويلاحظ أن الهوّية الدينية تتخذ مضامين مختلفة من قطر إلى آخر؛ فهي في بعض الأقطار كمصر تطرحها الطبقات الكادحة وذات الدخل المحدود، بصورة احتجاج على سياسات تزيد من إفقار هذه الطبقات. وهي بهذا المعنى دعوة إلى العدل الاجتماعي

ورفض لسياسات التغريب. وفي أقطار المغرب العربي عموماً، ترتبط هذه الهوّية الدينية إضافة إلى ما تقدم، باللغة والثقافة العربيتين، بصورة احتجاج على تبنّي الثقافات الداخيلة الغربية والانتصار لها. وتشهد المرحلة الحاضرة، ولاسيما في مصر وأقطار المغرب العربي، تشابكاً وتداخلاً عميقاً بين الهوّيتين القومية والدينية، حيث نجد أن الاتجاهات المسيطرة كافة، بما فيها الاتجاه الإسلامي، تعتمد القومية العربية سنداً ومنطلقاً لها وبالعكس. كما تشهد في بعض الأقطار الأخرى، تداخلاً بين هاتين الهوّيتين وسواهما، بصورة يغلب عليها التنافس والتنافر على التعاضد والتكامل، وهنا مكمن الخطر، لأن هذا يؤدي بدوره إلى مزيد من التجزئة والفرقة بدل الوحدة والانسجام.

٤ـ الهوّية الإقليمية

وتسمى أيضاً الهوية الجيو استراتيجية، وهي أخطر الهويات على الوحدة وأشدها تثبيتاً للتجزئة. وتمثل هذه الهوّية خروج هذا القطر العربي أو ذاك من النظام العربي إلى النظام الإقليمي غير العربي في الشرق الأوسط، كلما شعر أن موقعه مهدّد أو غير مريح. ومعلوم أن مشروعي الهلال الخصيب وسورية الكبرى اللذين صدرا عن الهاشميين في بغداد وعمان، قوبلا بالتشكك والمعارضة من السعوديين الذين كانوا قد اضطروا الهاشميين إلى النزوح من الحجاز في منتصف العشرينات من القرن الحالي، كما

قوبلا بالرفض من مصر لأنهما استبعدا انضمامها إلى الاتحاد العربي المرتقب. وتغلبت وجهة النظر المصرية ـ السعودية في مداولات الوحدة العربية (١٩٤٣ ـ ١٩٤٥)، وقد ساندها كل من سورية ولبنان اللذين تعرضا لضغط هاشمي قوي، وكان حصيلتها قيام الجامعة العربية التي لم تكن في حقيقة الأمر خطوة وحدوية نحو نظام قومي إقليمي، بقدر ما كانت مشروعاً مضاداً لإبطال المشروعات الهاشمية. ولذا لم ينظر الهاشميون بارتياح إلى قيام الجامعة، إذ اعتبروها في صف المعسكر المناوىء لهم، في وقت شعروا فيه بأن ميزان القوى داخل النظام العربي لا يتطور لمصلحتهم.

وتطلع الهاشميون في العراق والأردن لموازنة مركزهم المتزعزع في نطاق الجامعة، عن طريق التحالف مع دولة مجاورة غير عربية هي تركيا في الربع الأول من عام ١٩٤٧ للالتفاف حول نظام عربي أداته الجامعة. ولم يلبث أن خرج العراق من الحظيرة العربية ودخل حلف بغداد الموالي للغرب في شباط/فبراير ١٩٥٥، الذي ضمّ في عضويته تركيا وإيران وباكستان. وفي المرحلة التالية التي بدأت بالعدوان الثلاثي على مصر، وانتهت بهزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ تعزّز مركز مصر عموماً في الوطن العربي، وبخاصة بعد مساندة ثورة الجزائر، والتقارب مع سورية.

وفي الأردن تعاقبت الأحداث السريعة بعد أن أفشل الشعب مشروع ربط عمان بحلف بغداد، وطهّر الجيش الأردني من عملاء

الإنكليز، وأعلن عن تأليف القيادة المصرية ـ السورية ـ الأردنية المشتركة. كذلك مرّ التعاون المصري ـ السوري مع العربية السعودية والأردن بامتحان عسير بعد طرح مبدأ ايزنهاور عام ١٩٥٧. وبينما تطور التعاون بين مصر وسورية نحو علاقات وحدوية أوثق، شعر الأردن بالخطر وأعلن تأييده لمبدأ ايزنهاور الذي انضمت إليه السعودية، وطرحت الحلف الإسلامي ثم منظمة المؤتمر الإسلامي لمنافسة النظام العربي الذي تزعمته مصر عبد الناصر. واعتبر عام ١٩٥٨ الذي أعلنت فيه الوحدة السورية ـ المصرية العام الذي كشف بصورة حاسمة عن قوة التيار القومي، واستدعى تصاعد الحماس الشعبي لحدث الوحدة ردود فعل معادية من بعض الأنظمة العربية، ففي لبنان خرج الرئيس كميل شمعون على الميثاق الوطني الذي يحكم العلاقات بين الطوائف، وانحاز ضد سورية ومصر، في محاولة للقضاء على التيار القومي المتعاظم الذي هدّد نفوذ النخبة المارونية وامتيازاتها السياسية والاجتماعية. وسارع الهاشميون في بغداد وعمان إلى إقامة (الاتحاد الهاشمي) الذي قضي عليه بعد ستة شهور من قيام دولة الوحدة، حين انتصرت ثورة رمضان (تموز/يوليو ١٩٥٨) في العراق، وأطاحت بالملكية وحلف بغداد. وأدى تفاقم الأزمة اللبنانية إلى تهديد أمن المنطقة بأسرها، حين تسبّبت في عودة القوات الأجنبية إلى لبنان والأردن. وسارعت بعض النظم العربية المحافظة إلى تجاوز خلافاتها التقليدية لمواجهة الأصداء الواسعة التي أحدثها قيام الجمهورية العربية المتحدة. وبدأ التنسيق

للهجوم المعاكس على مواقعها، من سورية واليمن والسودان ولبنان، وحتى من العراق الذي انحرفت ثورته بمعونة التيارات الأممية والشعوبية. وبالمقابل حمل عقد الستينات تطورات غير مؤاتية للرئيس عبدالناصر في كل من الجزائر (إقصاء أحمد بن بلا - حزيران/يونيو ١٩٦٤) والعراق (تولّي حزب البعث للسلطة قبيل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣). ولكن الضربة الكبرى جاءت نتيجة حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ مع إسرائيل التي تورطت فيها بلدان المواجهة واستدرجت إليها. وقبل ذلك نجحت مؤامرة الانفصال في سورية (أيلول/سبتمبر ١٩٦١) ثم قامت ثورة ٨ آذار/مارس ١٩٦٣ (لغسل عار الانفصال) وشارك فيها حزب البعث والوحدويون.

ولكن الانقسام العربي استمر بعد هزيمة ١٩٦٧، ولاسيما بعد غياب عبد الناصر، فقد دخلت ليبيا في مشروعات وحدوية مع دول غير عربية مثل تشاد أو مالطة. كما أيدت مع اليمن الديمقراطية اثيوبيا ضد الصومال، وهو دولة عضو في الجامعة العربية، إضافة إلى أنه في الحرب العراقية - الايرانية، أيّدت كل من سورية وليبيا طهران، كما أيدت سلطنة عمان قبل ذلك سياسات الشاه الإيراني في الخليج العربي. وكان إعلان عدن (آب/اغسطس ١٩٨١) الذي جمع ليبيا واليمن الديمقراطية مع اثيوبيا في مجموعة متميزة، خروجاً واضحاً على النظام العربي. ولكن أخطر تأكيد للهوّية الإقليمية، الجيواستراتيجية على حساب

الهوّية القومية كان خروج مصر من خندق المواجهة مع إسرائيل وعقدها اتفاق كامب ديفيد (١٩٧٩)، وما يترتب على ذلك من احتمال امتداد العلاقات الاقتصادية، وربما السياسية مع إسرائيل إلى مجال عربي أوسع، في ظل مخاطر تصفية القضية الفلسطينية، وفي ظروف تفوق عسكري إسرائيلي واضح، وتشرذم عربي مستمر. ولا يمكن تصوّر انتهاء التنافس بين الهوّية الإقليمية والهوّية القومية إلا بتوحّد العرب قومياً واستراتيجياً. وبما أن تحقيق ذلك متعذر في المرحلة الراهنة، فلا أقل من تضييق نطاق التحالف الإقليمي وحصره لكيلا يحدث ضرراً بالنظام العربي، يصعب تصحيحه لاحقاً، كعقد اتفاقات طويلة الأمد، والانخراط في صراع عسكري مباشر ضد قطر عربي.

٥ـ الهوية السياسية

ونعني بها إنشاء تجمعات ومحاور داخل النظام العربي، وذلك بعد أن لوحظ أن الجامعة العربية بعد اثني عشر عاماً من تأسيسها لم تتقدم خطوة واحدة بقضية الوحدة، وإن الرابطة بين دول الجامعة بقيت ضعيفة واهية. لقد تضمن ميثاق الجامعة المادة (٩) وتنص على أنه «للدول الجامعة الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نصّ عليه هذا الميثاق، أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض». ولكن هذه المادة ظلت معطلة حتى قيام الوحدة بين مصر وسورية عام ١٩٥٨. واتضح أنه كلما لاحت في الأفق بارقة

حـركة اتحـادية تـرمي إلى توحيـد قطرين عـربيـين، ولـو في بعض النـواحي الأساسيـة، تألبت عليهـا الدول الأخـرى في الجـامعـة، وأخـذت تعمل لإحبـاط مسـاعي الاتحـاد، بحجـة الحـرص عـلى (التوازن) بين دول الجـامعة، والحيلولـة دون تصدّع بنـاء الجامعـة نفسهـا. ويبدو جليـاً أن سياسـة (التوازن) التي كـانت تطرح ومـا زالت على مسرح السياسة العربيـة، داخل الجـامعة وخـارجها، لم تكن قائمة بين الشعوب العربية أو بين الأقطار العربية، وإنمـا هي قائمة بين رؤساء بعض الأقطار. وكان جديراً بالأقطار العـربية أن تعمل على إزالـة المنازعـات والمنافسـات بين هؤلاء الـرؤساء بـدل تعطيل حـركات الاتحـاد ومراعـاة مبدأ (التـوازن)، وأن ترتفـع في معالجتها إلى مستوى المخاطر الناجمة عن تعطيل الوحـدة، والمهددة للنـظام العربي بـأكمله، هـذا النـظام الـذي لم يتـوقف عن إفـراز المحاور السياسية المتنافسة أو المتناقضة.

ويقوم المحور عادة حين يدعو قطر عربي أقـطاراً مواليـة له أو محتاجة إليه، لتشكيل تكتل يدافع عن توجهاتها ومصـالحها، ضـد محور مقابل، كما حـدث في الخمسينات حـين عاش النـظام العربي قبـل انضمام أقـطار المغـرب إليـه بـين محـورين متنـافسـين: محـور هاشمي يتطلع إلى توسيع رقعة نفوذه، ومحور مقابل يجمعه الحرص على (التوازن) في إطار الجامعـة، والحفاظ عـلى الوضـع الراهن في الإطار العربي، وفي وجه المحور الهاشمي. وقد أشرنا إلى المساعي الهاشمية بصدد مشروع الهلال الخصيب ومشروع سورية الكبرى،

علماً بأن عمان لم تكن تؤيد بالضرورة كل المشروعات الاتحادية الجزئية الصادرة عن بغداد، وذلك مراعاة لظروف الأردن الخاصة، ولاسيما بعد إنشاء دولة إسرائيل.

وعلى الرغم من تعدّد ردود الفعل المعاكسة للقاهرة بعد مرحلة الانتصارات التي حققتها بين عامي ١٩٥٦ و١٩٥٨، فإنها بقيت دون الحدّ الأدنى المطلوب لتشكيل محور مضاد، ولكن هذا الحال تغيّر بعد عام ١٩٧٠؛ ذلك أنه عشية غياب زعامة الرئيس جمال عبدالناصر، سارعت أربعة أقطار عربية هي مصر وسورية والسودان وليبيا إلى التقارب فيما بينها، لمواجهة مرحلة متحولة حافلة بالاحتمالات. وظهر ميثاق طرابلس وإعلان القاهرة، وقام اتحاد الجمهوريات العربية في أواسط نيسان/ابريل ١٩٧١. ولكن التعارض بين سياسات الشركاء الأربعة أفرغ الاتحاد من مضمونه وبخاصة بعد الخلاف المتصاعد بين مصر وليبيا الذي وصل إلى حدّ الصّدام المسلح على الحدود بينهما. كما نشأ خلاف مرير بين دمشق والقاهرة عشية حرب تشرين/اكتوبر ١٩٧٣، ولاسيما بعد توقيع مصر اتفاقية سيناء الثانية عام ١٩٧٥. وانهار الاتحاد عندما قرر الرئيسان السوري والليبي عزل الرئيس المصري أنور السادات عن رئاسة الاتحاد، ونقل مؤسساته إلى طرابلس. وحين اتضح أن الاتحاد الذي خرج منه السودان بعد وقت قصير من نشوئه، قد اقتصر على سورية وليبيا، وأنه لم يصبح نواة لوحدة عربية شاملة، بادرت بعض الأطراف إلى تشكيل ما سمي بـ(جبهة الصمود والتصدي) كردّ فعل على جنوح مصر عن الخط

العربي، وتمسّكها بمسارها المتفرد، فقد اجتمعت قمة مصغرة في طرابلس/ليبيا في أواخر عام ١٩٧٧، حضرها رؤساء سورية وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأكد الحاضرون أن أي عدوان على عضو في الجبهة يعتبر اعتداء على جميع أعضائها. وفي أوائل شباط/فبراير ١٩٧٨، عقدت الجبهة قمة ثانية في الجزائر، اختتمت ببيان مناهض للسياسة المصرية. وفي مؤتمر القمة الذي انعقد بدمشق في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، أصبحت الجبهة مؤسسة ذات مبادىء وأهداف، وأعلنت عزمها على «العمل على تحقيق الوحدة العربية ودعم النضال الوحدوي». كما أعلنت انفتاحها على كل القوى العربية الراغبة في تحمّل مسؤولياتها القومية، وقررت إنشاء المؤسسات التابعة لها بما فيها القيادة العسكرية الموحّدة. ولكن مؤتمر القمة الخامس في أيلول/سبتمبر ١٩٨١ اعترف أن هذه المؤسسات لم تخرج إلى حيّز التنفيذ. وفي غضون ذلك، تم التقارب السوري ـ العراقي الذي أشرنا إليه، ولكن سرعان ما وصل إلى طريق مسدود. كذلك فشل مشروع الوحدة السورية ـ الليبية بعد مرور سنة على إعلانه في خريف ١٩٨٠.

والحق أن ظهور المحاور السياسية داخل النظام العربي ظاهرة إيجابية حين تبقى حدودها مفتوحة أمام دخول أطراف عربية أخرى، بشرط أن لا يؤدي التمحور القائم إلى قطيعة مع المحاور أو البلدان الأخرى.

ثانياً: ملاحظات ختامية على عوامل التجزئة الداخلية

١ ـ إن هذه الهوّيات الأربع هي في الأساس ظاهرة للتخلف العام الذي يعاني منه الوطن العربي ولاسيما في ميدان الوعي القومي، وهي هوّيات لا يسودها الانسجام والوئام، وإنما يغلب عليها التنافس والنزاع، وهي تحاول أن تتجاوز شعور الانتماء إلى الفعل والسلوك، وقد تتطور مؤسسات تنتقل من صعيد الأفراد إلى نطاق الجماعات والأقطار، ثم إلى مجموعات قطرية تشكل (تكتلات)، ورغم أن الهوّية القومية العربية هي الهوّية الأساسية في النظام العربي، فإنها لم تستطع أن تعبّر عن نفسها بأكثر من وعاء مؤسسي هو الجامعة العربية عام ١٩٤٥ . وان الهوّيات المنافسة حين تتحول إلى مؤسسات، فإن علاقة المنافسة تتحول إلى علاقة صراع يشغل الطاقات الوحدوية أو يضعفها ويهدرها، ويعمل على ترسيخ التجزئة وتثبيت الوضع الراهن.

٢ ـ إن فاعلية الجامعة العربية التي هي الوعاء المؤسسي للهوّية القومية، ترتبط بإحساس الأمين العام وموظفي إدارته بأن منظمتهم تضم بلداناً أعضاء تتمتع في أقطارها بشرعية شعبية، على نحو يجعل الجامعة تعبيراً عن إرادات شعبية عربية قومية. ويترتب على هذا الواقع أن هذه الكيانات البيروقراطية التي تمثل البلدان الأعضاء في الجامعة، لا يتوقع أن تلتزم بمقررات مجلس

الجامعة أو بالإرادة القومية، في الوقت الذي لا يلتزم معظمها بالإرادة الوطنية الشعبية داخل كل قطر. وطبيعي أن ينعكس هذا الواقع بدوره على ضعف الإدارة السياسية الجماعية العربية الذي هو مصدر جميع العلل والسلبيات الملازمة للعمل العربي المشترك في شتى مجالاته.

٣ ـ صحيح أن الهوّية القومية تعاني في المرحلة الراهنة من التشرذم والانحسار، ولكن هذا الضعف الذي يلازمها هو عارض طارىء؛ فالأصيل من الهوّيات، كالهوّية القومية، لا يختفي ولا يتلاشى، ولكنه يتراجع أو يتوارى قليلاً ويبقى منتظراً الوقت المناسب ليظهر على السطح ثانية، والأمثلة على ذلك كثيرة. كما أن الاستخدام السياسي لهوّيات متنافسة على يد أنظمة متصارعة في النظام العربي، خدمة لمصالحها ليس جديداً؛ فقد أشرنا إلى أن الاستخدام السياسي للهوّية الدينية لم يحرك في الجماهير ساكناً، ولكن استخداماً آخر للهوّية نفسها دفع الجماهير إلى الثورة والفتك بمن تسلّطوا على شعوبهم، أو تنكروا لطموحها وأهدافها، كما حدث في ثورة الجزائر والثورة الإيرانية واغتيال الرئيس السادات... كذلك فإن استخدام الهوّية القومية سياسياً، قصّر عن تحريك الجماهير حين استخدمها بعض الحكام الذين لا يتمتعون بشرعية شعبية، في حين أن حكاماً آخرين استخدموا الهوّية نفسها وحرّكوا بها وجدان الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج، وظلت موالية لهم حتى في ساعات الشدة والهزيمة. ومجمل

القول إن ما يعبىء كتل الجماهير ويحركها، هو مضمون الهوّية والمصالح التي تنطوي عليها، والطموح الذي تحققه تلبية للمطالب الشعبية. أي أن الهوّية ليست انتماء فحسب، وإن إفراغها من مضمونها كفيل بزوالها المبكر.

٤ ـ إن لكل من هذه الهوّيات إطارها التاريخي ومقومات استمرارها، وإن بروز هوّية ما، وتراجع سواها مرتبط بسياق تاريخي وسياسي معين. وعليه فإن ظهور الهوّيات غير العربية الأوسع أو الأضيق من الإطار القومي، يتحدد بقوة الحركة القومية ومدى حضورها السياسي ودرجة استقطابها للجماهير. صحيح إن تشابك الهوّيات وتداخلها دليل هشاشة الإطار القومي الراهن، ولكن صحيح أيضاً ألا نربط بين تقلبات السياسة العربية اليومية أو ما يسمى (صراع المؤسسات)، وبين الانتماء العربي أو ما يسمى (صراع الهوّيات). كما يجب ألا نربط بين ضعف أو هشاشة الإطار التنظيمي العربي والهوّية العربية، أو نستنتج من ضعف التنظيم العربي ضعف الانتماء القومي. ففي ظروف غياب الديمقراطية ووسائل التعبير عن الإرادة الشعبية، فإن المؤسسات القائمة وتبدلاتها تعكس أساساً أولويات وتوجهات الأنظمة العربية وسياساتها الرسمية. ومن هنا فالتركيز العملي على (الإقليمية) يرافقه تصعيد متزايد للمساومة على الوحدة العربية في مستوى الخطاب الرسمي العربي، فليس ثمة مسؤول في النظام العربي لا يعلن أنه وحدوي يعمل من أجل الوحدة، ولكن حقيقة الأفعال تخالف الأقوال.

٥ ـ ولا بدّ من الإشارة إلى الأثر المدمّر الذي تركه صراع الأنظمة العربية التقدمية على التجزئة، وهي التي رفعت وما زالت ترفع شعارات الوحدة والهوّية القومية. وقد ألمحنا سابقاً إلى أن الصورة العربية في نهاية عام ١٩٦٣ كانت مهزوزة مضطربة، فقد شهد النظام العربي بعد انفصال سورية عن مصر عام ١٩٦١ مزيداً من الفرقة والتناحر بين أقطاره أكثر من أي وقت مضى. وكان وقف التدهور في العلاقات العربية من الأسباب المباشرة في تعرّض المنطقة لحرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، كما أن تباين النظر السياسي بين التنظيمات العربية الثلاثة (حزب البعث، الناصريون، القوميون العرب. . .) والإنقسام داخل هذه التنظيمات نفسها، وهي التي قامت بدور بارز في الحركة الوحدوية، أدى إلى ارتباطها بعلاقات تراوحت بين الوفاق والصراع، وحددت محصلة التفاعل بينها مسار الحركة الوحدوية فكراً وعملاً في المشرق العربي حتى الوقت الحاضر، ولا شك في أن اختلاف مواقف هذه التنظيمات في المجال النظري والتطبيق العملي لفكرة الوحدة، قد أفضى إلى فشل تجارب الوحدة بين ١٩٥٨ و١٩٦٣، كما أدى إلى بروز الهوّية القطرية والنزعة الانفصالية الجزئية داخل هذا التنظيم أو ذاك. وجاءت هزيمة حرب ١٩٦٧، والعمل العربي المشترك في أدنى درجات التشتت والانقسام، فخلقت بدورها تحديات جديدة، وبخاصة حين وضعت القيادة الناصرية في ميزان النقد، وأثيرت الشكوك حول التمسك بها وبتجربتها الاجتماعية. ولا حاجة إلى القول إن هزيمة

١٩٦٧ قد أعادت النظام العربي إلى وحدة الصف، وتمت المصالحة بين النظم الثورية والمحافظة. وتراجع مبدأ وحدة الهدف، ليحل محله مبدأ التضامن العربي. وبعبارة أخرى، تحققت المصالحة بين النظم العربية المتباينة على حساب النظرة الاجتماعية إلى الوحدة. وبرز أسلوب التنسيق والتعاون بين الأنظمة العربية رغم اختلافاتها الايديولوجية، وترتب على هذا أن منطق الدولة والسيادة القطرية، بدأ يطغى على منطق الأمة والسيادة القومية، وصارت الأقطار العربية تفكر باعتبارها دولاً في نظام العالم المعاصر وليس بوصفها أقطاراً شقيقة في أمة عربية واحدة، ووطن عربي مجزأ واحد. وهذه نتيجة خطيرة ما زالت منذ هزيمة عام ١٩٦٧ تنعكس بمفعول سلبي على النظام العربي والهوّية القومية، وتقوم بدورها في تثبيت التجزئة. ولا بد في هذا السياق من الإشارة إلى الحركات والأحزاب الشيوعية التي ترفع شعار (الأممية). ودون الدخول في جدل نظري حول هذا الشعار، فإن الفكر الماركسي الأممي ينطوي على هوّية طبقية للمجتمعات، تبرز على حساب الهوّية القومية. وأهم ما يؤخذ على الأحزاب والحركات الشيوعية في الوطن العربي، أنها لم تنطلق في تكوينها ونضالها ضد الاستعمار من منطلق قومي عربي عام، فقد كان قيامها في الأقطار العربية في الفترة ما بين الحربين العالميتين، إقراراً بتجزئة الوطن العربي. وقد لوحظ أنها قامت غالباً على يد أفراد من الأقليات العنصرية أو الطائفية، كما لوحظ أن القادة الوطنيين عارضوا (الاشتراكية) الأممية لأنها تضعف في نظرهم الوحدة الوطنية بالصراع الطبقي،

بينما الأمة منهمكة ومشغولة في الصراع ضد السيطرة الأجنبية. ومنذ قيام الثورة الروسية عام ١٩١٧، أصبحت موسكو للشيوعيين في كل مكان، قبلة الأنظار، يستمدون منها الوحي والتوجيه على نحو غير مسبوق. وقد حاولت الشيوعية أن تتقرب من الإسلام عن طريق الزعم بأن الإسلام كالشيوعية، يرفض الهوّة السحيقة الفاصلة بين الأغنياء والفقراء، وعليه فمن واجب المجتمع أن ينظم حياته الاقتصادية على أساس عادل. وللإسلام والشيوعية هدف مشترك في تحقيق ذلك. ولكن موقف الشيوعية السلبي من الدين، سراً وعلناً، واحتقارها القيم الوطنية والقومية وشعاراتها، إضافة إلى ارتباطها بالخارج، كانت من العوامل التي جعلت الكثيرين يحجمون عن تقبّل العقيدة الشيوعية. إضافة إلى أن تضمين مبادىء الاشتراكية والعدل الاجتماعي في برامج عدد من التنظيمات الحزبية العربية البارزة، مثل حزب البعث، والناصريين والقوميين العرب، اعتبر منطلقاً صحيحاً للإصلاح الاجتماعي، دونما حاجة إلى تبنّي نظام شيوعي أو نظام رأسمالي صرف.

والخلاصة فإن ظاهرة التجزئة في الوطن العربي المعاصر، تختلط في تثبيتها عوامل داخلية وخارجية، أهمها التخلف العام في شتى الصّعد، ولاسيما في الوعي القومي. ولعل ما يسهم في تشخيص إشكالية العلاقة بين الهوّية القومية والهوّية المحلية، هو القيام بتقصيّ الكيفية التي يتكون فيها الوجدان القومي عند جماهير

الطلبة في مختلف الأقطار العربية، وذلك بمقارنة ما تشتمل عليه كتب التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية.. من المفاهيم القومية والقطرية التي تركز عليها المناهج الدارسية. ومعلوم أن مظاهر هذا التخلف العام تتجلّى في تعثّر المعارك العسكرية منذ نكبة ١٩٤٨، وتقاعس التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي سنشير إليها بعد قليل، وقصور الإدارة الحديثة الفاعلة...

وبين العوامل الداخلية للتجزئة، تناقض مصالح النخب الحاكمة مع عملية التوحيد السياسي، باعتباره يهدد تطلعاتها الطبقية والفئوية، وتكريسها للتجزئة رغم شعارات الوحدة التي ترفعها. وبين العوامل أيضاً تباين الأقطار العربية في الثروة، بحيث ان قطاعات من مواطنيها، إضافة إلى حكامها، قد ارتبطت منافعهم ومكاسبهم بالتجزئة. أما فكرة (الوحدة) فهي تمثّل لديهم دسيسة تتيح للعرب أن يشاركوهم في ثروات بلدانهم. ويلاحظ أن العاملين الأخيرين يرتبطان بالعامل الأول (التخلف العام)، ويعتبران وجهين من وجوهه المتعددة، وتحكمها الإرادة السياسية القطرية، وتقتضي معالجتهما تصحيح الأفكار والمعلومات المغلوطة في الميدانين السياسي والاقتصادي، ومضاعفة الجهد لتقوية الشعور القومي وتعميق مفهوم التكامل والأمن الجماعي العربي على صعيد المسؤولين والجماهير.

أما العوامل الخارجية للتجزئة، فهي بطبيعتها معادية للوحدة مؤيدة للتجزئة كما سنرى في الفصل التالي. ورغم أن هذه

العوامل الخارجية تبدو لأول وهلة خارج نطاق السيطرة عليها، ولكن الحقيقة هي أن الإرادة السياسية الجماعية العربية تستطيع وقف تأثيرها إن قويت، أو على الأقل، الحدّ من تأثيرها. وعليه فعوامل التجزئة الداخلية والخارجية عوامل متكاملة، تفعل فعلها متضافرة لتثبيت التجزئة. ولكن ما هو السبب الأول للتجزئة، هل هو التخلف أم هو الاستعمار؟

يختلف الفكر السياسي العربي بهذا الصدد، فقد يرى البعض أن التخلف هو الذي أفسح المجال للاستعمار، كي يمارس الهيمنة والاستغلال. بينما يرى البعض الآخر أن الاستعمار هو الذي خلق بذور التخلف، فأضعف مقدرات الأقطار العربية وحال دون أمنها وإنمائها. ولا حاجة إلى القول هنا أيضاً بأن الإرادة السياسية الجماعية - وهي عامل داخلي - لو وصلت إلى المستوى المطلوب، لردعت القوى الخارجية وأدواتها، ولأبطلت مفعول مبادراتها وخططها، ولحققت للأمة العربية أمنها وإنمائها وقضت على مبررات ومعاذير (وحدويّي التجزئة).

أما تقاعس التنمية الإقتصادية، فيعزى ألى أن المجلس الاقتصادي الذي أوجدته الروح الفيّاضة التي أبرمت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لعام ١٩٥٠، لم ينعقد إلا بعد نيف وثلاثة أعوام، أي في نهاية عام ١٩٥٣، لأسباب تتصل بالمحاور السياسية التي عملت على شق النظام العربي في ظروف مختلفة، وأسهم فيها الاستعمار كما هو معلوم. ومرّ المجلس

الاقتصادي بتجارب عديدة، وحاول دعم التعاون الاقتصادي العربي، عن طريق إبرام عشرات الاتفاقيات، وإقامة المنظمات المتخصصة والمشاريع المشتركة، ليصبح التعاون الاقتصادي حقيقة راهنة، والحق أن العمل الاقتصادي العربي المشترك، انطلق من معالم رئيسية على طريق العمل القومي، وهي ميثاق الجامعة العربية، ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، واتفاقية الوحدة الاقتصادية التي أقرها المجلس الاقتصادي في حزيران/يونيو ١٩٥٧، أي بعد نيّف وستة شهور على العدوان الثلاثي على مصر، إدراكاً من دول الجامعة لأهمية التعبئة الاقتصادية في تدعيم القدرات الدفاعية العربية. ودخلت الاتفاقية حيّز التنفيذ في نهاية نيسان/ابريل ١٩٦٤، وسجلت تقدماً ملحوظاً عندما نصت على أن قراراتها تتخذ بأغلبية الثلثين. ولكن لم يتحقق شيء يعتدّ به من أهداف الاتفاقية المذكورة، لأن الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء بقيت دون اندماج كامل رغم خضوعها لإدارة مشتركة هي مجلس الوحدة الاقتصادية.

ولعلّ انشاء السوق العربية المشتركة كان أهم وأخطر قرارات المجلس في هذه الفترة (آب/أغسطس ١٩٦٤). وأقرّ المجلس كذلك نظام بطاقة الهوية الموحدة لمواطني دول الوحدة الاقتصادية العربية، تسهيلاً لانتقالهم، على أن تلغى تأشيرات السفر فوراً. كما أقرّ الشروع في توحيد الرسوم الجمركية والأنظمة والتشريعات الجمركية تجاه العالم الخارجي على مراحل تدريجية تتم خلال خمس

سنوات اعتباراً من مطلع عام ١٩٧٠ . ولكن العمل الاقتصادي العربي المشترك سجّل قفزة نوعية متقدمة حين طرحت الجامعة على مؤتمر القمة الحادي عشر في عمان ١٩٨٠ ، استراتيجية للتنمية العربية الشاملة. وقد وافق المؤتمر على هذه الاستراتيجية بوثيقيتها: استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وميثاق العمل الاقتصادي القومي. وللوثيقتين أهمية بالغة، فالمنطلقات والأهداف والآليات التي تتضمنانها، تؤدي الى الوحدة الاقتصادية العربية. وكان يفترض أن يكون هناك خطة موازية لتنفيذ الاستراتيجية ومباشرة العمل الاقتصادي، ولكن وضع الاعتبارات القطرية فوق الاعتبارات القومية أفضى الى طرح بدائل على شكل خطط وكيانات جزئية، زُعم أنها بداية لتنفيذ الاستراتيجية العتيدة. وبذلك تعطّل هذا الهدف الاقتصادي المرتجى على حزن ظاهر من الجماهير العربية. واتّضح ، مرة أخرى، أنه لا بدّ من ممارسة ضغط واسع ودؤوب على المستويات الرسمية العربية لدفعها نحو تطبيق التزاماتها الواردة في الاستراتيجية المذكورة.

الفصل السادس

العوامل الخارجية للتجزئة

بعـد اقامـة اسرائيل عـام ١٩٤٨ ، التفت الاستعـمار القـديم والجديد لاستخدامها كدولة منابة، تعمل نيابة عنه ولحسابها في آن معـاً، في دعم مخـططاتـه المـرسـومـة للمنـطقـة التي ظهـرت في الخمسينـات وأوائل الستينـات، الأمر الـذي كشف مجدداً العـلاقة العضوية بين الصهيونيـة والاستعمار من نـاحية، وارتبـاط التجزئـة بالسيطرة الاستعمارية واسرائيل من ناحية ثانية. وبذلك تحقق حلم الاستعـمار الـذي راوده غـداة ضرب دولـة محمـد عـلي (١٨٤٠)، والذي جعل من فلسطين بفضل موقعها، حلقة مركزية في عمليـة بناء الوحـدة، وبالمقـابل في عمليـة ضرب الوحـدة وتجزئـة المنطقـة والتحكم بمقدراتها، وتفتيت طاقاتها، وتعميق التباعد والتناحر بين أجزائها، لكي يتاح له أن يتعـامل مـع وحدات سيـاسية صغـيرة، يوجه دفّة الحكم فيها لخدمة مآربه الـذاتية، ويبقيهـا أبداً في حـالة التبعية له.

إن وجـود اسرائيل، ومـوقعها في ميـزان القوى، وارتبـاطاتهـا بالامبريالية العـالمية ومخـططاتها، جعلهـا تسهر عـلى حمايـة الوضـع الأرضي الراهن بين الأقـطار العربيـة، لئلا يختـلّ التوازن الـدقيق القائم بينها لغير صالحها.

وبما ان اسرائيل هي افـراز امبريـالي يؤدي وظيفة مـركزيـة في تكريس التجزئـة وتعميقها، ودعـم الهيمنـة الامبريـالية وأهـدافها، فقـد تم شحنها بـأسلحة متـطورة تفوق مـا لدى البلدان العـربيـة مجتمعة، وأطلقت يدها في الضرب شرقاً وغرباً لضـمان «متطلبـات أمنهـا» في الأراضي ومصادر الميـاه وسواهـا. واسرائيـل عـلى أهبـة الاستعداد للتحالف مـع أية دولـة أو قوة ذات مـطامع في الأقـطار العربية (مشـاركتها في العـدوان الثلاثي عـلى مصر بعد تـأميم قناة السـويس ١٩٥٦)، أو ذات حـاجـة للنفـوذ الصهيـوني القـوي في الولايات المتحدة (حصولهـا على السـلاح من المانيـا الغربيـة سنتي ١٩٦٤ و١٩٦٥). بل نستطيـع القول إن تـوازن القوى بـين الأمة العربية من ناحية، واسرائيل وحلفائهـا من ناحيـة أخرى، سـوف تقرره في المرحلة الحاضرة والمقبلة، قدرة العرب على مواجهة مخطط اسرائيل القائم على تأكيد الهويّـات الجزئيـة القطريـة على حسـاب الهويّة القومية العربية.

إن هدف الوحدة هو المستهدف قبل غيره من أهداف نضـالنا في التـآمر الامـبريـالي الصهيـوني ضـد أمتنـا. واسرائيـل تـتربص بعدوانها، وتتصدى لأي عمل وحدوي جاد، ولو بحرب جديدة.

فالوحدة تعني بالنسبة لاسرائيل، ليس فقط زوال مصالحها ومصالح الاستعمار، وانما زوالها أصلاً، بزوال المبرر لوجودها.

أولاً: الدور الاسرائيلي في تثبيت التجزئة

وفيما يلي ننتقل من التعميم الى التخصيص، فنعرض ايجازاً لمواقف القوى الخارجية ذات المصلحة في التجزئة العربية، وذلك من خلال ممارستها العملية، ما دمنا لا نستطيع توثيق هذه المواقف، لأن دور المحفوظات عادة لا تكشف عن هذا النوع من الوثائق التاريخية، وتحول دون الوصول اليها، نظراً لحساسيتها وتأثيرها على علاقاتها الراهنة مع الأقطار العربية، حتى ولو كان عمر هذه الوثائق والمراسلات قرناً أو أكثر.

وابتداء نقول: اننا نعني بالعوامل الخارجية، العوامل النابعة من بيئات وطاقات غير عربية، والمسيرة بارادة غير عربية. واننا لا نبغي التبشير بوحدة الأمة العربية أو التأكيد على ضرورتها في تحقيق تحررنا وبناء تقدمنا. تلك مسائل وحقائق تجاوزها النضال العربي، ولم تعد بحاجة للتأكيد في أكثر الأقطار العربية. المسألة الملحة اليوم هي: من خلال المعطيات التي تطرحها القوى الخارجية، ومن خلال أحكامنا على ممارساتها العملية، ما السبيل الى بناء دولة الوحدة التي تنهي أجيال التجزئة والتخلف، وتأخذ أبعادها كاستراتيجية في التحرر الشامل من أخطار الامبريالية التي تتهددنا قطرياً وقومياً؟

وبعبارة أخرى أكثر تحديداً: اذا كان من أهم العوامل الخارجية في القضاء على ظاهرة التجزئة هو استمرار وجود اسرائيل، واذا كان موضوع استمرار اسرائيل أو عدمه، يفترض دحر اسرائيل عسكرياً في الظروف الدولية الحاضرة، فلا بد من القاء الضوء على موقف كل من الدولتين الأعظم الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بالدرجة الأولى من مسألة وجود اسرائيل واستعمارها البشع، والرامي الى ازالة الصبغة الوطنية والحضارية للمنطقة، بعد اقتلاع العرب واجلائهم. ومن خلال هذا الموقف نتعرّف على شواغل الدولتين في المنطقة العربية، ونظرة كل منهما الى الوحدة والتجزئة.

ونحن اذا ركزنا اهتمامنا على الدولتين الأعظم، فلأنهما تمسكان بزمام المبادرة السياسية والعسكرية العالمية، كما أن في مقدورهما تقييد مبادرة الآخرين الى حد بعيد.

أ ـ ونبدأ **بالولايات المتحدة** التي تعتبر ينبوع الصهيونية العالمية قبل أن تكون اسرائيل. وهي اليوم المستودع البشري الأكبر لاسرائيل (٦ ملايين يهودي) ومصدر الدعم المالي والمعنوي والعسكري والدبلوماسي لاسرائيل والصهيونية العالمية. أمريكا زعيمة المعسكر الغربي، ترتبط في ذاكرة الجماهير العربية، بتآمر الغرب على ضرب كل حركة توحيدية في المنطقة، بدءاً من محمد علي، ومروراً بالثورة العربية الكبرى التي قادها الشريف حسين، وانتهاءً بجمال عبدالناصر، اضافة الى ان الغرب الذي كان

ولا يزال يحاول ضرب حركات التحرر الرامية للتخلص من شباك سيطرته واستغلاله، يظل في نظر العرب، عدواً لتطلعاتهم في الوحدة. والولايات المتحدة نفسها لم تحاول اخفاء هذا الدور في العقود الثلاثة الماضية؛ فمسارعتها في الخمسينات لجر المنطقة العربية للدخول في أحلاف تدور في فلكها، وتدعيمها للقوى المناوئة للأمة العربية في الستينات، داخل الوطن العربي وعلى أطرافه، بما في ذلك تآمرها على الوحدة السورية ـ المصرية، ومساندتها الخفية والفاعلة لاسرائيل في حرب ١٩٦٧، ولا سيما دعمها المكشوف للكيان الصهيوني في حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، وتهديداتها المستمرة بالاستيلاء على آبار النفط في السبعينات ومطالع الثمانينات.. كل ذلك شواهد على مدى العداء الأمريكي للأماني الوحدوية والتحررية العربية.

إن أخطر ما يواجه العرب اليوم هو الدعم الأمريكي الهائل لاسرائيل، وحين نسجل أنواع المساندة والدعم للكيان الصهيوني الذي يشكل عقبة كأداء في سبيل المطلب الشعبي للوحدة العربية، فاننا بذلك نحكم على المواقف الأمريكية من التجزئة والوحدة، على أساس أن عدوان اسرائيل وتوسعها على حساب الأقطار العربية، هو نقيض تحرر هذه الأقطار ووحدتها، ومرادف لتجزئتها وتخلفها وضعفها، فالصهيونية موضوعياً هي حركة تحول ليس فقط بين الشعب العربي الفلسطيني وفلسطين، ولكنها أيضاً حركة تحول بين تواصل الأمة العربية في مشرقها ومغربها.

من المعلوم أنه بعد أن أصدر مجلس الشيوخ الأمريكي عام ١٩٢٢ بياناً لمصلحة انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين، اجتذب النفط في منتصف الثلاثينات الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية. ولا يتسع المجال لذكر الجهود الرسمية الأمريكية المضنية من أجل تهجير اليهود الى فلسطين، قبيل اقرار مشروع التقسيم الذي كان لواشنطن الفضل الأكبر في تمريره في الأمم المتحدة عام ١٩٤٧. ولقد كانت الحكومة الأمريكية أول حكومة في العالم تعترف اعترافاً واقعياً (De Facto) بقيام الدولة الاسرائيلية صباح ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، وبعد ١١ دقيقة فقط من اعلانها. كما كانت أول دولة أرسلت ممثلاً دبلوماسياً الى تل أبيب بعد ثلاثة شهور تقريباً، وعملت على ضمان عضوية اسرائيل في المنطقة الدولية، وتقديم القروض السخية لها. وعشية الحشد العربي على حدود فلسطين، ناشد الرئيس ترومان العرب بعدم مهاجمة الدولة اليهودية الجديدة. وحين عبرت الحدود بعض أرتال المجاهدين لمساعدة عرب فلسطين ضد المستعمرين اليهود، استدعت الخارجية الأمريكية الدبلوماسيين العرب في واشنطن، واتهمت دولهم بالعدوان، وحذّرتهم من عواقب غزو فلسطين. كما أيد الوفد الأمريكي في المنطقة الدولية مواقف اسرائيل بصدد خطوط وقف اطلاق النار، مما منح اسرائيل مزيداً من الأراضي الفلسطينية. وقد جرى كل ذلك في وقت تجاهلت فيه واشنطن خرق اعداد كبيرة من الطيارين الأمريكيين قانون الجنسية الأمريكي لعام ١٩٤٠، الذي حرّم على المواطنين الأمريكيين

العمل في القوات المسلحة لدولة أجنبية، «ما لم يحصلوا على اذن قانوني من الولايات المتحدة».

وفي الخمسينات، لم يتفهم وزير الخارجية الأمريكي دالاس مطلقاً القومية العربية، ونظر بعداء عميق الى اصرار العرب على المشاركة في سياسة الحياد الايجابي الرامية الى معارضة السيطرة الأجنبية ومناطق النفوذ، ومع ذلك فقد تظاهرت حكومة ايزنهاور عقب العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦) بانها تقف ضده، وانها ضغطت على اسرائيل لإنهاء احتلال سيناء، إلا أنها في الواقع كانت تتهيأ لاستغلال ذلك وضمان حسن استقبال مبدأ ايزنهاور (١٩٥٧)، اضافة الى أنها وافقت على فتح خليج العقبة للملاحة الاسرائيلية، وعلى ضمان الملاحة الدولية في الخليج المذكور. وبعد فشل حلف بغداد وهزيمة العدوان الثلاثي في مصر، صاغت واشنطن مبدأ أيزنهاور لدعم أمن أمريكا ومصالحها النفطية في الشرق الأوسط. وتجاهل المبدأ النزاع العربي ـ الاسرائيلي في محاولة لتقديم الخطر السوفياتي الخارجي على مخاطر ذلك النزاع، فنجح في تثبيت الوضع الراهن في المنطقة، وأخفق في ايجاد حل للقضية الفلسطينية، فكان أن تزايد التقارب العربي ـ السوفياتي، وتوثّق بالمقابل التقارب الاسرائيلي ـ الأمريكي. وما ان علمت حكومة ايزنهاور بالبرامج النووية الاسرائيلية (١٩٥٧ ـ ١٩٦٠) حتى سارعت لتقديم المساعدات المالية والتقنية للمفاعل النووي في نحال سوريك، ضمن مشروع (الذرة من أجل السلام). بل انها

شاركت بشكل مباشر في الأبحاث النووية التي كان يجريها معهد وايزمن في راحوبوت. ويعترف مؤلف كتاب **الانحياز** الذي بنى دراسته على الوثائق الأمريكية. بأن الجزء الأساسي من ميزانية مشاريع المعهد، قدّمها كل من المعهد القومي الأمريكي للصحة والقوات الجوية الأمريكية. وتعاونت القوات الجوية والبحرية الأمريكية في تمويل برامج محددة لأبحاث الفيزياء النووية في معهد وايزمن خلال هذه الفترة[1].

وسنة ١٩٦٦ أعلنت الولايات المتحدة عن تزويد اسرائيل بقاذفات هجومية، وجهرت بالتزاماتها الدفاعية تجاه اسرائيل، وظهر هذا الدعم بأقوى صورة في حرب حزيران/يونيو العدوانية ١٩٦٧ على البلدان العربية. ومعلوم ان اسرائيل تلقت الضوء الأخضر من الرئيس الأمريكي جونسون بشأن الحرب المذكورة، وقد صرح جونسون في ١٩ حزيران/يونيو بأن اسرائيل غير ملزمة باعادة الأراضي التي استولت عليها، وهكذا نجحت اسرائيل في إدخال وجودها ضمن الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، وعملت على ضمان المساندة الأمريكية لاستمرار التوسع الاسرائيلي على حساب البلدان العربية المجاورة.

ويبدو ان السياسة الأمريكية بصدد الشرق الأوسط قد تغيرت فجأة في السنوات الأولى من ادارة جونسون (١٩٦٤ ـ ١٩٦٧) أو تلاشت. ويذكر مؤلف كتاب **الانحياز** أنه «كان لأمريكا سياسة عامة حول عدم انتاج الأسلحة النووية، لكن ما لبثت أن تبنّت فجأة سياسة سرية

لتشجيع برنامج صناعة الأسلحة النووية في اسرائيل. ولقد كان لنا سياسة عامة حول ميزان الأسلحة في المنطقة، متفق عليه سرّاً، واذا بنا نصبح عام ١٩٦٧ مزوّداً رئيسياً بالأسلحة لاسرائيل. وكانت الولايات المتحدة (متعهدة بصورة رسمية وبشكل حازم بدعم الاستقلال السياسي ووحدة الأراضي لجميع دول الشرق الأوسط)، لكن ما لبث فريق الشرق الأوسط الذي عينه الرئيس جونسون ان شرع عمداً وسراً في العمل على تمكين اسرائيل من أن تعيد تخطيط حدودها مع الدول العربية المجاورة، لمصلحة اسرائيل بشكل جوهري»[٢]. قَوِيَ ساعد اسرائيل حين تولى هنري كيسنجر وزارة الخارجية الأمريكية، اضافة الى منصبه كرئيس لمجلس الأمن القومي في حكومة الرئيس ريتشارد نكسون. وحذّر كيسنجر العرب وقال ان الولايات المتحدة ستقيم جسراً جوياً ضخماً لنقل العتاد الحربي الى اسرائيل، وسعى جاهداً لشق وحدة الصف العربي عقب حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ وتطبيق حظر النفط العربي. وما ان تولى الجسر الجوي الأمريكي انقاذ الجيش الاسرائيلي من كارثة محققة، حتى رد العرب بخفض انتاج النفط بنسبة خمسة بالمائة شهرياً، الى أن تنسحب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة. وحين اعتمدت واشنطن مساعدات أمريكية عسكرية لاسرائيل بمبلغ ٢,٢ مليار دولار، فرض الملك فيصل عاهل السعودية حظراً نفطياً على الولايات المتحدة وهولندا. وبذلك سقطت مقولة أمريكية مفادها أن العرب لن يستخدموا سلاح النفط. وانتهى عام ١٩٧٣ بتحذيرات أمريكية عن التدخل العسكري واحتلال آبار نفط الخليج، وتحذيرات عربية مقابلة بتفجير حقول النفط وأنابيبه. وابتكر كيسنجر سياسة

الخطوة خطوة لشقّ الصف العربي، تدريجياً، وتحقيق فك الاشتباك في منطقة قناة السويس وهضبة الجولان.

لقد نظر نكسون الى اسرائيل باعتبارها دوحة فريدة للديمقراطية في الشرق الأوسط، أما اذا دافعت منظمة التحرير أو بلد عربي عن حقوق الشعب الفلسطيني، فهذا هو الارهاب بعينه. ويعتبر نكسون أن مسألة من يسيطر على ما في الخليج العربي والشرق الأوسط، تشكل مفتاح السيطرة على العالم. كما يعتبر ان النزاع العربي ـ الاسرائيلي واحد من أولويات السياسة الأمريكية، ولذا دعا الى الالتزام (الأخلاقي) بالمحافظة على اسرائيل. وحين منعت معظم دول شمال الأطلسي (الناتو) تحليق الطائرات الأمريكية في أجوائها، حاملة المدد والعتاد الى اسرائيل (١٩٧٣)، وقاومت تحويل المعدات العسكرية من الترسانات الأوروبية اليها، اتهم نكسون هذه الدول بقصر النظر، لانها لا تدرك الصلة الواشجة لاسرائيل بالأمن الأوروبي الغربي، وبخاصة دورها في احتلال آبار النفط في الخليج. هذا النفط الذي هو «دم الحياة الذي يسري في عروق الصناعة الحديثة، وتستورد منه اليابان أكثر من ٧٠ بالمائة من احتياجاتها، وتحصل كل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة على نصف احتياجاتها من نفط الخليج العربي».

ألم يصرح اسحق رابين، سفير اسرائيل السابق في لندن، ووزير الدفاع اليوم، في تموز/يوليو ١٩٧٣: «لقد زودَنا الأمريكيون بالأسلحة لكي نستخدمها وقت الضرورة»! وقد عرّف رابين الضرورة بأنها تشمل الوضع الذي يقرر فيه العرب جدياً وقف ضخ النفط

الى الغرب. وهذا هـو جوهـر مبدأ كيسنجـر ـ نكسون في (انـابة) الدول المحالفة لأمريكا في حماية مصالحها نيابة عنها في العالم.

وجـاءت حكـومـة جيمي كـارتـر في مـطلع ١٩٧٧، فتخلت بسرعة عن فكرة (الوطن الفلسطيني)، وقررت عام ١٩٧٩ العـودة الى منطق القوة القديم، وجعلت من نفسها طرفاً ثـالثاً (مـع مصر واسرائيل) في معاهدة كامب ديفيـد التي أخرجت مصر من خنـدق المواجهة العربية مع اسرائيل. وهكذا تشكّل من الأطراف الثلاثـة حجر الأساس لنظام أمني جديـد يرمي لتثبيت التجـزئة في الـوطن العربي.

وعنـدما استلم الـرئيس رونالـد ريغان زمـام السلطة، كانت سلبيـات الواقـع العربي، تتمثـل في الانقسـام الشـديـد بـين دول الـوطن العربي مشرقـاً ومغربـاً، وهذا رصيـد ضخم للتجزئـة التي تحرص عليها أمريكا واسرائيل، فتسعى كل منهـما لتبديـد طاقـات الأمة العربية باستغلال وتأجيج بؤر الصراع والنزاع بين أقطارهـا، علماً بـأن هذا الصراع المؤسف، تتحمـل السلطات العربيـة أيضـاً قسطها من المسؤولية عن استمراره. ولـذا فلا جـدوى من توجيـه اللوم هنا الى أمريكـا واسرائيل، عنـدما يكـون التمزق والانقسـام حصيلة الـواقع العـربي عملياً، وهـذا ما تتحـرقان لتعميق أسبـابه وتخليـد عوامله. ولا حـاجة الى القـول انـه في ظـروف الانحسـار العربي الراهن، لا تبدو السياسـة الأمريكيـة متعجلة لحل القضيـة الفلسـطينية والشرق أوسـطية، بـالعكس، لم تعد هـذه القضية في سلّم أولوياتها.

لقد انهال الدعم المادي والسياسي مضاعفاً على اسرائيل، فظهرت في العلاقات الخارجية الأمريكية مستثناة من كل قاعدة ومبدأ أيدته أمريكا. أو كما عبّر عن ذلك جورج بول، وكيل الخارجية الأمريكية بين (١٩٦١ - ١٩٦٦)، وممثل أمريكا الدائم في الأمم المتحدة عام ١٩٦٨، في تصريح له أمام مجلس الشيوخ الأمريكي (١٠ تموز/يوليو ١٩٨٢): «.. القرار ٢٤٢ الذي صدر عن مجلس الأمن عام ١٩٦٧، دعا الى انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة...» واستطرد يقول: «وقفت أمريكا خرساء منذ عام ١٩٦٧، بينما أقامت اسرائيل عاصمتها في القدس المحتلة، وضمّت مرتفعات الجولان الى أراضيها، وجعلت ٤٠ بالمائة من أراضي الضفة الغربية مأهولة باليهود...».

وكشف بول عن الانحياز لاسرائيل بقوله: «.. عندما قامت تركيا بغزو قبرص عام ١٩٧٤، قمنا بوقف ارسال جميع المساعدات العسكرية للمعتدي ولمدة عامين، لأن الأتراك استخدموا، وبصورة غير مشروعة، أسلحة كنا منحناهم - أو بعناهم - اياها للدفاع عن النفس. ومن ناحية ثانية، عندما غزت اسرائيل لبنان بعد ثمانية أعوام، في عمل كلّف الكثير من أرواح المدنيين الأبرياء، فان أمريكا - وخاصة الكونغرس الأمريكي - بدت وكأنها قد اخطأت في وضع نسختها الأخيرة لمرسوم ضبط تصدير الأسلحة، فكان ردنا ان وعدنا اسرائيل بتسليمها ٧٥ طائرة مقاتلة من طراز ف ١٦ الأكثر تطوراً»[٣].

ومن ناحية أخرى، نشرت مجلة انترناشيونال للقوات المسلحة، مقالاً عام ١٩٧٧، بقلم مسؤول في وزارة الدفاع الأمريكية، أشار فيه الى حجم المعونة العسكرية الأمريكية المطلوبة لاسرائيل في منتصف الثمانينات. وقدّر المسؤول ان هذه الأسلحة

ستعطي اسرائيل المقدرة على شن هجمات خاطفة ضد أي بلد من البلدان العربية، أو كلها، قبل أن تتاح للولايات المتحدة أو للدول العظمى فرصة للتدخل. وضرب مثلاً على ذلك، فقال ان عدد الدبابات المتوسطة التي طلبتها اسرائيل من الولايات المتحدة للفترة ما بين ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦، كان يساوي تقريباً مجموع عدد الدبابات التي قام الجيش الأمريكي بنشرها ضمن حلف شمالي الأطلسي[٤]. اضافة الى أن الولايات المتحدة زوّدت اسرائيل في الفترة ما بين ١٩٤٦ ـ ١٩٨٣ بأكثر من ٢٧ مليار دولار كمساعدة عسكرية واقتصادية رسمية. ومنحتها ثلاثة أضعاف المساعدة العسكرية التي منحتها الى مجموع الدول التسع عشرة في الشرق الأوسط، بما فيها ايران زمن الشاه، أي ما مجموعه ١٧ مليار دولار[٥]. ان الأرقام تنطق من تلقاء نفسها، وهي دليل قاطع على ان التحدي الأساسي يواجه أمتنا العربية في سيرها الوئيد نحو القضاء على ظاهرة التجزئة، وتجاوز تناقضاتها، هو التحدي الصهيوني الامبريالي. لقد اعتمدت الولايات المتحدة واسرائيل، كلا منهما الأخرى، أداة لتحقيق مصالحها الخاصة. واذا لم تتمكن الأمة العربية من وضع أمريكا في موقف يحتّم عليها أن تختار بين التعاون مع العرب على أساس السيادة والمصلحة، أو الاستمرار في التأييد المطلق لاسرائيل، فلن تستطيع أن تواجه أخطر تحديات العقد القادم. ولا ننهي الكلام عن الدور الأمريكي في تكريس التجزئة العربية من خلال مساندة اسرائيل، دون أن نميّز بين ما تمليه الاستراتيجية الأمريكية من مواقف تجاه اسرائيل، وبين ما

تمليه عوامل داخلية بحتة تتصل بتنظيم الادارة الأمريكية، وتوزعها على السلطتين التنفيذية والتشريعية، وما تتيحه هذه الثنائية من فرص لتوسط الفئات الضاغطة بين السلطتين، واستعمالها الواحدة منهما ضد الأخرى، اضافة الى ان مشكلة المشاكل هي قضية توزّع اليهود الأمريكيين الجغرافي وعلاقته بالدوائر الانتخابية، وتكمن الخطورة في أن الولايات الحساسة السبع التي تحسم عادة معركة رئاسة الجمهورية، يوجد لليهود في أكثرها جاليات ضخمة ذات نفوذ، وأهمها نيويورك. وبفضل نيويورك وصل جميع رؤساء الجمهورية الى الحكم في هذا القرن، باستثناء اثنين فقط. فهل يضحي رؤساء الجمهورية الأمريكيون مستقبلاً بالمصلحة الانتخابية مقابل المصلحة العامة، في وقت تجهل فيه جمهرة الأمريكيين حقائق القضية الفلسطينية والقضايا العربية المتفرعة عنها، بحيث اذا تجاهلها الرئيس، لا يتعرض لنقمة الرأي العام؟

وتلجأ الولايات المتحدة الى استخدام الأسطول السادس في البحر المتوسط ليس فقط لتطمين اسرائيل، ولكن أيضاً لاستمالة الأقطار العربية المجزأة في محاولة لاقناعها بأن أمريكا قادرة على حمايتها من أي عدوان، وبأن تمسكها بكيانها القطري أجدى للحفاظ على وجودها وثروتها ونظامها، وبان أسطولها مستعد دائماً للتدخل في المنطقة العربية، في حال قيام تغييرات من شأنها أن تهدد مصالح تلك الأقطار ومصالح الغرب، ويضطلع بها بلد

عربي أو غير عربي متحالف مع الاتحاد السوفياتي.

ب ـ أما الاتحاد السوفياتي، فهو الدولة الأعظم الأخرى في عالم اليوم، وبما انه لم يكن له وجود استعماري بالمعنى التاريخي في الوطن العربي، وبما انه ساند ويساند القضايا العربية منذ أوائل الخمسينات، وزوّد ويزوّد بعض الأقطار العربية بالسلاح، فانه حتماً لا يقف على صعيد واحد مع الولايات المتحدة التي تعتبر معوقاً رئيسياً للجهود الرامية الى توحيد الوطن العربي وتحرره.

وقد تطور الموقف السوفياتي من القضية الفلسطينية ومن قضايا التحرر العربي الأخرى، من مرحلة الأربعينات الى مرحلة الخمسينات ومرحلة الستينات وما بعدها.

لقد أيد الاتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة تقسيم فلسطين وقيام دولة يهودية، ولعل هذه هي المرة الأولى التي اتفق فيها الغرب والشرق ضد قضية عربية مصيرية. صحيح أن الولايات المتحدة هي التي استماتت لاقرار التقسيم، ولكن صحيح أيضاً أن الدعم السوفياتي مكّن الصهيونية من الحصول على الأصوات المطلوبة لقرار التقسيم. ولو امتنعت موسكو عن التصويت، لما ظهر التقسيم ولا ظهرت الدولة اليهودية. ولعل موسكو تأثرت في قرارها بالاعتقاد بأن أكثر البلدان العربية كانت تدور في فلك السياسة الامبريالية البريطانية، في حين ان الحركة الصهيونية قامت عام ١٩٤٧ بثورة ضد الانتداب البريطاني في فلسطين، ولو انها (ثورة) تحميها مظلة أمريكية ذات سلطان نافذ على بريطانيا. هذا

الى ان السلطات السوفياتية أغمضت عينيها بالفعل عن موجات الهجرة الجماعية اليهودية المتجهة الى فلسطين، قادمة من أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. بل ان تلك السلطات شجعتها وساعدتها أيضاً، بشهادة الكاتبين الصهيونيين جون ودافيد كمحي[٦]، مما حمل بريطانيا على الاحتجاج لدى روسيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا ضد ما اعتبرته خرقاً لسياستها المعلنة في الكتاب الأبيض ١٩٣٩.

إضافة الى ان الاتحاد السوفياتي كان أول دولة كبرى منحت اسرائيل اعترافاً قانونياً (De jure). كاملاً بعد ثلاثة أيام من قيام الدولة اليهودية، وكانت الولايات المتحدة قد سبقتها بالاعتراف الواقعي (De facto). وساندت موسكو عضوية اسرائيل في الأمم المتحدة وشنت حملة على البلدان العربية لانها لجأت الى السلاح لضرب الاحتلال الصهيوني وحماية اخوتهم العرب في فلسطين، واعتبرت ذلك (عدواناً) على اسرائيل، ودعت البلدان العربية للتخلي عن الحرب، وكافحت مهمة الوسيط الدولي برنادوت في فلسطين، باعتبار انها تحول دون (استقلال) اسرائيل، وتدعم الدولة الأردنية، فترسخ أقدام بريطانيا في المنطقة العربية. ومن المعلوم أن شرتوك وزير خارجية اسرائيل اتهم برنادوت في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨ بالعمل ضد دولة اسرائيل ولمصلحة البلدان العربية. وكان برنادوت قد وقّع خطته الثانية للوساطة التي اقتطعت النقب من قرار التقسيم، وجردت القدس من السلاح،

وأعادت التوازن الى مشروع التقسيم، أو التعويض على اللاجئين الفلسطينيين العرب. وفي اليوم التالي اغتالت عصابة شتيرن الوسيط الدولي بتواطؤ مباشر من الحكومة الاسرائيلية، وربما من حكومة براغ. وقد كشف النقاب عن أن القنصليتين التشيكيتين في القدس وحيفا، سهّلتا في اليوم نفسه السفر جواً الى براغ لثلاثين من عصابة شتيرن الذين شاركوا في تنفيذ الاغتيال.

لقد زوّد الاتحاد السوفياتي اسرائيل بالسلاح والعتاد طوال الفترة ما بين ١٩٤٧ - ١٩٥١، بما في ذلك المدفعية والطائرات والمدرعات. وتعاقدت (الهاغانا) مع حكومة براغ لتدريب ضباط الجيش الاسرائيلي في تشيكوسلوفاكيا، وبينهم ضباط طيران. وكانت صفقة الأسلحة التشيكية الأولى عام ١٩٤٨ الى اسرائيل من العوامل الرئيسية التي رجحت كفة الصهيونية في فترة ما قبل نهاية الانتداب وما بعدها. وبفضل تأييد موسكو المطلق لاسرائيل في جميع مراحل حرب ١٩٤٨، تمكّنت الصهيونية من المحافظة على جميع المناطق التي استولت عليها في فترتي الحرب والهدنة، بما فيها المناطق الخارجة عن نطاق التقسيم.

ولكن منذ منتصف عام ١٩٥٠، تبدل الموقف السوفياتي من اسرائيل بحجة أنها لم تصبح الدولة الديمقراطية المأمولة، بل أصبحت الدولة الرأسمالية الرجعية صنيعة وول ستريت (شارع المال في نيويورك). وربما تخوفت موسكو من تجاوب الجالية اليهودية الروسية الكبيرة العدد (٣,٥ ملايين) مع العقيدة

الصهيونية، فيواجه الاتحاد السوفياتي (قضية يهودية). وزاد من هواجس موسكو أن الصهيونية شنت حملة دعائية تطالب بهجرة اليهود الروس الى اسرائيل، فاعتبرت أن الحملة مبادرة امبريالية للتدخل في الشؤون السوفياتية الداخلية.

ومن ناحية أخرى ظهرت بوادر تحسن في علاقات البلدان العربية مع الاتحاد السوفياتي، وبخاصة بعد أن تصاعدت حدّة المواجهة المصرية ضد الوجود البريطاني في منطقة قناة السويس آنذاك، وبعد كشف مؤامرة الأطباء اليهود الروس الرامية لاغتيال عدد من زعماء الكريملين، بالتواطؤ مع المخابرات المركزية الأمريكية (١٩٥٣). ثم انفرجت العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية، وانعكست بالتحسن على الصعيدين الاقتصادي والدبلوماسي، اذ رفعت درجة التمثيل بينهما الى مستوى السفارة، ولكن سجلت سابقة خطيرة ضد الأماني العربية حين قدم السفير السوفياتي أوراق اعتماده في القدس المحتلة.

وشهدت تلك الفترة هجرة سنوية محدودة الكوتا من يهود روسيا الى اسرائيل تحت شعار (جمع الشمل)، واستمرت حتى حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. وتمسك الاتحاد السوفياتي بموقفه الداعي الى ايجاد (حل سلمي) للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، وكانت تصريحاته في الأمم المتحدة تدافع عن حق اسرائيل في البقاء، مع الحفاظ على الصداقة العربية، وتحثّ على إقامة علاقات حسن جوار بين العرب واسرائيل مع ضمان حقوق

الفلسطينيين الشرعية. وعارض الوفد السوفياتي في مؤتمر تضامن شعوب افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية (كوبا ١٩٦٦) سحب الاعتراف باسرائيل ومقاطعتها سياسياً واقتصادياً وثقافياً، برغم استنكاره سياستها العدوانية والتوسعية المدعومة من الاستعمار.

كما ظلت اسرائيل تضغط لتهجير الجالية اليهودية الروسية، باعتبارها طاقة بشرية ضخمة، ومرتقبة في حال انقطاع الهجرة اليهودية من الغرب.

وأيدت موسكو الموقف العربي في أزمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، ضمن نطاق المواجهة السوفياتية ـ الأمريكية، وطالبت بالانسحاب الفوري لقوات العدوان والتعويض عن الخسائر التي لحقت بالعرب من جرائه.وظلت السياسةالسوفياتية تعتبر النزاع العربي ـ الاسرائيلي متفرعاً من المواجهة السوفياتية ـ الأمريكية، أو الصراع التقدمي الرجعي في العالم، متغاضية عن هذا الطابع القومي والحضاري لهذا الصراع. كما ظلت القومية التقدمية بالنسبة لموسكو، تشكل أكبر سد عقائدي واجتماعي أمام زحف الشيوعية. ولعلها اعتبرت أن القضاء على اسرائيل ينتزع منها وسيلة من وسائل المساومة والضغط على البلدان العربية في لعبة الشطرنج الدولية. ولكن موسكو، بالمقابل، حرصت على صمود الجبهة العربية المناوئة لاسرائيل والغرب، حين ضغطت على مصر للتلاقي مع جناح حزب البعث الذي تولى الحكم في سورية عام

١٩٦٦، وتوقيع اتفاق دفاعي بين القطرين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦.

وفي نهاية ١٩٦٩ منح الاتحاد السوفياتي أول تأييد رسمي لحركة المقاومة الفلسطينية، وأعلن تأييده للبلدان العربية في نضالها لتحقيق (تسوية سياسية)، ولا يزال الاتحاد السوفياتي يدعم العرب ويساند مطالبهم العادلة في حقل التسلح والمعونة الاقتصادية والدعم الدبلوماسي في المحافل الدولية. وفي حين لا يمكن التقليل من أهمية المعونة الضخمة التي قدمها الاتحاد السوفياتي للبلدان العربية، بخاصة بعد ١٩٥٥، والتي لولاها لما تمكنت من الصمود أمام اسرائيل، يهمنا أن ننطلق من مساندته القوية للصهيونية واسرائيل، وبخاصة ما بين ١٩٤٧ و١٩٥١، لنتبيّن ما اذا كان استمرار وجود اسرائيل يتصل بمخطط موسكو البعيد الموضوع للمشرق العربي أم لا.

صحيح ان الاتحاد السوفياتي بدّل مواقفه، وناصر الحق العربي، ولكن من المهم أن لا نبني سياستنا على افتراض واحد، مؤداه ثبات موقف روسيا. ان الاتحاد السوفياتي كنظام، يعتنق العقيدة الاشتراكية الماركسية، وله موقف نظري معاد للقومية. وقد أبرزت المساجلة المشهورة بين جمال عبدالناصر ونيكيتا خروتشيف في منتصف الستينات، أوجه الخلاف بين الموقف السوفياتي والموقف العربي القومي. ولكن موسكو حرصت، منذئذ، على تضييق هذا الخلاف، وتكييفه نظرياً وعملياً مع مقتضيات

الظروف الاقليمية والعالمية، على نحو أصبح يميز بين حركة قومية تحررية معادية للاستعمار الغربي، وذات توجّهات داخلية تقدمية، وبين حركة قومية شوفينية محالفة للغرب، وذات توجّهات داخلية محافظة أو رجعية.

ثم هناك الجالية اليهودية الروسية، والتغاضي عن هجرتها وهجرة يهود أوروبا الشرقية بين آونة وأخرى.

وبعد، فان الاتحاد السوفياتي وقف ضد العرب في البداية، ثم ساندهم وأيدهم تحقيقاً لغاياته ومصالحه، وان ما يحكم سياسته، هو ان الجناح الشرقي من وطننا العربي يقع في الشرق الأوسط، ذي المكانة الاستراتيجية والنفطية الحيوية للمعسكرين الشرقي والغربي، اضافة الى المكانة الخاصة التي تتمتع بها أقطار الجناح الغربي. والوضع العالمي يدفع الاتحاد السوفياتي أن يزود العرب بسلاح حديث. والعبرة هنا ليست بكمية السلاح بل بنوعية هذا السلاح. والنوعية التي يريدها العرب تتوقف دائماً على ما في أيدي العدو. وعليه، فالموقف يتقلب بالنسبة لأحدث ما لدى العدو من السلاح، وبالنسبة لمدى استعداد السوفيات لتزويد العرب بالسلاح حسب مقتضيات الموقف. وبديهي أنه كلما حصل العرب على سلاح متطور يضمن صمودهم وتفوقهم، حصل العدو على ما يبطل هذا التفوق، مع فارق مهم هو أن له من التأثير المباشر على مصادر السلاح الأمريكي، أكثر مما للعرب من تأثير على مصادر السلاح السوفياتي، وإن كانت موسكو تحرص

دائماً على مراعاة رصيدها المعنوي العام في الوطن العربي والعالم الثالث، وضرورة معادلة الضغوط الغربية المختلفة عليهما في المنطقة العربية والعالم. وطبيعي أن تنعكس حصيلة ذلك على صمود العرب ضد الأداة الصهيونية الامبريالية المؤيدة للتجزئة. وإذا كانت (واشنطن) قد طرحت مشروعها القديم الجديد، وهو إقامة نوع من (التوافق الاستراتيجي)، يضمّ اسرائيل ومصر وعمان والسعودية والصومال لمواجهة (الخطر السوفياتي)، على لسان وزير الخارجية الكسندر هيغ، فإن (موسكو)، بالمقابل، حاولت تجاوز ميزان القوى العربي غير الملائم الذي تقوم به الدول المناوئة للسوفيات بدور كبير، وذلك حين شجعت تحالفات اقليمية باتجاه ايران وأثيوبيا أو دولة معادية لواشنطن.

ثانياً: الاستعمار القديم والجديد يتشبث بالتجزئة العربية ويكافح الوحدة

ذكرنا بالتفصيل كيف كان الاستعمار القديم الممثّل في بريطانيا وفرنسا وايطاليا واسبانيا عاملاً أساسياً في فرض التجزئة التاريخية على الوطن العربي منذ مطلع القرن التاسع عشر. وأشرنا إلى أن كل دولة استعمارية، ولا سيما بريطانيا وفرنسا، سارعت الى تقسيم وتجزئة مناطق نفوذها إلى ما استطاعت من أجزاء، الأمر الذي جعل الوجود الاستعماري والتجزئة مرتبطين ارتباطاً عضوياً.

ومن ناحية أخرى، سعى الاحتلال الأجنبي لترسيخ النزعة

الاقليمية والهويّة المحلية التي تدور حولها معالم الدولة ومؤسساتها: العَلَم والنشيد، والحكومة، والجمارك، والشرطة، والجوازات، والجيش، والعملة، والنظم الادارية والثقافية والاقتصادية.. كما سعى إلى إضعاف الفكرة القومية والهوية العربية التي لا يجسّدها أمثال هذه المعالم المادية الملموسة، وشجّع دعوات مشبوهة كالفينيقية والفرعونية والبربرية... وغذّى الخصوصية القطرية بمسوّغات بعضها من الماضي البعيد، وبعضها من الماضي القريب، وبعضها من الطبيعة أو من الثروة، وبعضها من الملامح الاجتماعية أو النفسية...

وحين حصلت بعض البلدان العربية على الاستقلال بموجب معاهدات (الصداقة والتحالف) التي أبرمتها مع الأجنبي، بذل هذا قصارى جهده ليحمّل (الاستقلال) معنى عكسياً، بحيث لا يكون فقط استقلالاً عن الأجنبي، بل استقلالاً عن الأخوة. وان يكون لكل (وطن عربي مستقل) (ذاتية) و(خصوصية) تميزه عن (الأوطان) العربية الأخرى. ولم ينهض من يصرخ في وجوه دعاة الذاتية والخصوصية المزعومة: ان الأخوة من أب وأم يختلفون كذلك فيما بينهم، ولكن هذا الاختلال لا يسوّغ القسمة والفرقة!

أما المواطن العربي الذي وضع لبان الوحدة ونشأ عليها، فقد اضطربت الصورة في ذهنه، وخالطت حياته أفكار غريبة ووقائع جديدة، ولا سيما حين انتشرت الأفكار الأخرى الأممية، واتخذت مسحة انسانية لا تسهل مدافعتها. وهكذا اصطلحت النزعات

الفردية والاقليمية والأممية. . على أن تباعد بين الشعب العربي وقضيته الأولى، ونسيت الأحزاب المحلية العربية ذلك في غمرة شواغلها اليومية، وظنت الأحزاب الأممية في فترة التشنّج، أن الفكر العربي لا يصح ولا يستقيم، ما لم يتخلص من مقوماته الأصلية التي يستمد منها قيمه الحضارية ووجوده الموحّد. ولم تستطع الأقطار العربية في منتصف الأربعينات، وفي أواخر الحرب العالمية الثانية، الا أن تحقق صيغة (الجامعة العربية) التي تكرس النزعة الفردية والتناقضات الاقليمية. انها الصيغة التي (سمحت) بها القوى الخارجية وتسامحت معها ولم تعترض طريقها. ولكن هذه الصيغة في الوحدة والعمل القومي كانت مرادفة للتجزئة ومكرسة لها، وقد أثبتت فشلها بشكل فاضح بازاء نكبة فلسطين وقيام اسرائيل عام ١٩٤٨، ولم تتقدم بالوحدة حين كان يجب أن تتقدم.

وبُذلت بعد ذلك جهود لتدعيم الجامعة والافادة منها في بعض ظروف تأزم النضال العربي. وبثت القوى الخارجية المتربصة بالأمة العربية، مشاعر التخوف من الوحدة، وأثارت التحفظات وضخّمت الهواجس من كل نوع: اقتصادية، وعرقية، وطائفية، ولغوية، واجتماعية ونفسية. . من حيث لا وجود حقيقي لها.

ففي الاقتصاد، حال الاستعمار ومؤسساته الاحتكارية العالمية دون قيام خطط انمائية انتاجية متكاملة، ودفع بالمصالح الاقليمية

على طريق التعارض، ومنع زيادة التبادل التجاري وايجاد قاعدة صناعية صلبة، ورفع الحواجز الجمركية بين الأقطار العربية، وخطط لتبقى هذه الأقطار مجزأة خاضعة لمتطلبات اقتصاده، وسوقاً استهلاكية لمنتجاته، ومصدراً للمواد الأولية اللازمة لصناعاته. وشددت الشركات المدعومة من القوى الخارجية قبضتها على حكومات الدول، وبخاصة تلك التي تشكل عائدات النفط معظم مواردها، وضغطت عليها لتوظيف عائداتها في مصارف الدول المستثمرة، بحجة عدم امكان انفاقه في الأقطار المنتجة. كما سعت الى ترك الأمور في مجراها الطبيعي، لتغذية المصالح، وتعميق التجزئة والنعرات الاقليمية. وبديهي أن لا ترضى قوى الهيمنة الخارجية عن قيام وحدة عربية توظف هذه العائدات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتُحرم هي منها. بينما تحقّق الفكر الوحدوي الاقتصادي أن العائق الذي يقف أمام الوحدة، ليس الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وانما ضعف الارادة السياسية الجماعية، وتقاعس النظم والقوى العربية عن التحرك لتجاوز نفسها، وإيجاد الارادة والأداة (الوحدويتين) اللتين بدونهما لا تتوحد المصالح، ولا يتكامل بناء القاعدة الاقتصادية الصلبة لأقطار دولة الوحدة أو الاتحاد، ولا يتحقق بالتالي بناء مجتمع الكفاية والعدل لصالح الجماهير.

وعلى صعيد الثقافة، حارب الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي والمشرق العربي التاريخ العربي وشوّه وقائعه، باعتبار

التاريخ ذاكرة الأمة ووعيها، وكافح اللغة العربية، باعتبارها روح الأمة ووعاء فكرها، وناهض الدين الاسلامي بوصفه رابطة معنوية عظيمة، وقربى عاطفية وعقلية. وبالمقابل ركّز الاستعمار على تاريخ فرنسا بمختلف أدواره، وفرض اللغة الفرنسية وآدابها، ونشر دعوات الى العالمية، ليفقد العرب مقومات شخصيتهم الثقافية وأصالتهم الحضارية. وفي أيامنا هذه، يحاول الاستعمار الجديد مباشرةً أو بواسطة صنائعه مناوءة عملية التعريب في المغرب العربي، وهي من أكبر المنجزات القومية الهادفة الى محاربة التجزئة والتقهقر القومي والسياسي، وذلك لتسويغ دعوته الملحة الى التمسك بواقع التجزئة، وضرب فكرة الوحدة. وفي مصر أشاع الاحتلال الانكليزي النظرية القبطية الفرعونية في القومية المصرية وفي الكيان المصري، ليفرّق كلمة الشعب، وليضعف قوى المقاومة، وليعزل مصر عن شقيقاتها في الوطن العربي، وحضّ على استعمال الحرف اللاتيني في الكتابة بدل الحرف العربي، لملاءمة حاجات الحضارة الحديثة. وفي العراق، حضّ الانتداب البريطاني عملاءه من كبار الموظفين على اعتبار الأساتذة السوريين والمصريين (دخلاء). وهم الذين تعاقدت معهم الحكومة الوطنية العراقية في مطلع عهد الاستقلال، وعلّمهم أن يقولوا ان فكرة الوحدة العربية دسيسة اختلقها السوريون ليتنعموا بخيرات العراق[٧].

وأخاف الاستعمار بعض الأقطار الأخرى من فكرة الوحدة، بسبب اختلاف مستوى التطور الثقافي والعلمي والاقتصادي بين

البلدان العربية، وحذرها من خطر الهيمنة (العربية) عليها والتحكّم بثرواتها. وفعل الاستعمار مثل ذلك، في بقية الأقطار العربية، فعمل على مناهضة الفكرة القومية، وتشويه حقيقتها، وفك ارتباط العرب بماضيهم القريب والبعيد، حتى يألفوا حماية الأوضاع الراهنة، والمحافظة على كيان الدولة لئلا يزول داخل دولة عربية موحدة، تهدد مكاسبهم ومطامعهم.

لقد كان للاستعمار وللقوى الخارجية هدف واحد، والأهداف الأخرى كلها متفرعة عنه: أن يظل الوطن العربي مفتتاً ممزقاً. لقد رضي الاستعمار مكرهاً باستقلال أجزائه، ولكنه لن يرضى بتوحيد هذه الأجزاء.

وحين قامت الوحدة بين سورية ومصر، كرد فعل على الضعف الملازم للتجزئة، وتحقيقاً لهدف بعيد، وتأصيلاً لوجود عربي سليم، قويت بها دعائم الاستقلال، وكانت في نطاق التطور التاريخي تجديداً لحركة التوحيد في القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، في أعقاب الغزوات الصليبية وتوطد أقدامها على طول الساحل السوري وفي فلسطين. لقد جاءت الجمهورية العربية المتحدة تتويجاً لانتصارات قومية متلاحقة، ابتداء من الثورة المصرية (تموز/يوليو ١٩٥٣) وكسر احتكار السلاح، وتأميم القناة، ومواجهة العدوان الثلاثي على مصر، واحباط المؤامرات على سورية. وما ان قامت الوحدة حتى نظرت القوى الخارجية اليها نظرة عدائية مريرة: فالجماهير العربية وجدت ذاتها في

الوحدة، واسترد الاستقلال معناه، وصححت الحركة مسارها، ولذا سارعت تلك القوى لمباشرة عمليات الدس والتشكيك اعلامياً وعملياً، بعقل هادىء بارد يهدف الى ضرب العربي بالعربي، حتى يموت منه التطلع الوحدوي، وحتى تبقى الهيمنة. وصمدت الجمهورية العربية المتحدة. وبعد خمسة شهور من قيامها انهار حلف بغداد، وسارعت الجمهورية الفتية لمساندة الثورة العراقية ضد ما يتهددها من أخطار بعد نزول القوات الأمريكية في لبنان، والانكليزية في الأردن. وسجلت القوى العربية في لبنان خطوة كبيرة على طريق ارتباط لبنان بالقضية القومية، وتكريس انتمائه العربي. وكان انحراف ثورة العراق مما شجّع القوى الخارجية والداخلية المعادية للوحدة، ولا سيما تلك التي تهددت مصالحها وتوجّهاتها الاجتماعية والاقتصادية، على فك الوحدة. وكان الانفصال خطأً تاريخياً فادحاً مهّد حتماً لهزيمة ١٩٦٧، وكان له في مخططات القوى الخارجية واسرائيل والرجعية، أهمية تعدل أهمية الوحدة بالنسبة لحركة التحرر الوطنية. أي أنه كان منعطفاً رئيسياً فاجعاً، ونقطة تحول سلبية تتجلى اليوم أبعادها بوضوح. ولا شك أن التهديد الامبريالي ـ الصهيوني هو الذي منع الرئيس الراحل جمال عبدالناصر من توجيه ضربة قاصمة ضد الانفصال في سورية. كما ان الحماية الامبريالية الصهيونية للانفصال هي التي سمحت بفك عرى دولة الوحدة التي جسّدت عملياً بداية الانطلاق الوحدوي، وصارت بؤرة متعاظمة لاستقطاب قومي يعطّل السيطرة السياسية والاقتصادية على الوطن العربي. وهكذا

انتقلت الحركة الوحدوية المضادة للتجزئة، الى مرحلة الدفاع، وبعد هزيمة ١٩٦٧، برز مطلب الوحدة كمطلب ملح وكحاجة أساسية للتصدي لظروف الهزيمة، ولبناء استراتيجية التحرير. ولكن لم يتحقق أمر ذو بال، ودخلت الحركة الوحدوية مرحلة التراجع والانحسار، وقد أصابها ما أصاب عدداً من حركات التحرير الوطني في بلدان العالم الثالث في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. ورغم انها استعادت بعض قوتها عام ١٩٦٢ في حرب اليمن، وانتصار الثورة الجزائرية، فان انقسام فصائلها بين من رأى أن الهزيمة العسكرية هي هزيمة سياسية ـ اجتماعية أساساً، ونتيجة منطقية لعقيدة البرجوازية الصغيرة القومية وطروحاتها، ولذا يجب اسقاطها كمرحلة ضرورية على طريق ازالة التجزئة، وبين من رأى أن الهزيمة هزيمة عسكرية بحتة، يمكن تجاوزها بتجاوز أسبابها التكنولوجية.

وبعد وفاة الرئيس جمال عبدالناصر (١٩٧٠) وضرب المقاومة الفلسطينية في الأردن، وتعثُّر التقدم نحو وحدة القطرين سورية والعراق تحت راية حزب البعث، تضاءلت مصداقية التوجه نحو الوحدة. بلى، لقد شهد هذا التوجه لحظات تاريخية إبّان حرب تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣، أثبتت فيها امكانية العمل العربي المشترك جدواها بين سورية ومصر، ولكن سرعان ما تبددت هذه اللحظات بعد أن غيّر الرئيس المصري، أنور السادات خندقه من المواجهة الى المساومة. لقد كانت مصر مع سورية في السنوات

الثلاثين الماضية، بمثابة المحرّك لانتصار العرب، وتصاعد صمودهم أمام قوى الهيمنة الخارجية. ولكن تزعزع هذا الصمود، سجّل بداية مرحلة الانحسار القومي التي يشهدها الوطن العربي اليوم على كل صعيد. وكان الانفصال فاتحة الانحسار، وأعقبه توجيه ضربة قاصمة ترمي الى تحقيق اجماع ألد أعدائنا، على ابعاد مصر من قضايا المشرق العربي. وهذا الاجماع شارك فيه اليمين الفرنسي واليمين البريطاني، والصهيونية العالمية والولايات المتحدة والاحتكارات الدولية. . وهو اجماع عنيد يتصل بحلم قديم راود الاستعمار منذ أن نجح في القرن الماضي بضرب دولة محمد علي الموحدة، وأرغم مصر على ملازمة (السجن الانفرادي) وراء حدودها. واتخذ هذا الاجماع مظاهر مختلفة متطورة ترتبط بتنظيم الوضع السياسي الذي رسمته القوى الخارجية للمشرق العربي، كما ترتبط بمحور الخلافات الرئيسية فيه، من مشاريع سورية الكبرى، الى مشاريع الهلال الخصيب، الى مشاريع حلف بغداد، الى مبدأ أيزنهاور. . ويصل بين هذه المشاريع خط واحد، هو ضرورة فصل مصر عن المشرق العربي لما تمثّله من طاقة عسكرية وبشرية كبيرة، لا يحدّ منها جوارها دولة معادية تنتقص من امكانياتها، وانما دولتان حليفتان شقيقتان، هما ليبيا والسودان، في حين لا تنطبق مزايا هذا الجوار الجغرافي على سورية أو العراق (مثلاً).

وهل كان صدفة شروع اسرائيل بتحويل مياه روافد نهر

الأردن بعد الانفصال مباشرة، وهل كانت تجرؤ على التحويل أيام الوحدة، وهي تعلم أن الضرب سينهال عليها أتوماتيكياً من طرفي الكماشة في الشمال والجنوب؟ ولكن الانفصال جعل طرفي الكماشة في دمشق والقاهرة، أوهى من خيط العنكبوت. وخرجت اسرائيل تتشفّى وتتحدّى وتتوسع وتعربد شامتة، وانطووا مجروحون على جراحهم، وتوارى قوم كانت الوحدة أغلى عندهم من عيونهم وولدانهم، وكان آخر ما توقعوا سماعه نغمة تنادي بالوحدة «المدروسة»، ومنذ متى كانت الوحدات القومية تصنعها (الدراسة)؟ ان (الدراسة) سبيل الذين يأتلفون اليوم بعد عداوة قرون!

أما اسرائيل فتقف عدوة متربصة بكل قطر عربي، وهي تتحرق لتنظيم بلدان المشرق العربي على شاكلتها. فاسرائيل تقوم أساساً على رابطة الدين والعنصر، وهي رابطة لا تقبل مبدأ التعايش. ولذا تحاول جاهدة، وبدعم ظاهر ومستتر من أمريكا، أن تدفع الأحداث في المنطقة نحو قيام دويلات ذات طبيعة طائفية وعنصرية على غرار دولتها، وذلك امعاناً في تجزئة المنطقة العربية من جهة، وحجب صورتها المتعصبة العدوانية التوسعية من جهة ثانية. كما تحاول اسرائيل أن ترسم لنفسها دوراً اقتصادياً محدداً في المنطقة، يضمن لها المزيد من الموارد في اطار الطموح الى السيطرة عليها واحتوائها ضمن الاقتصاد الاسرائيلي، وعلى أساس أن تصبح مركزاً للصناعة ومصدراً للخدمات في المشرق العربي،

وبذلك تـوفّر لنفسهـا حافـزاً يدفعهـا للتوسـع باستمـرار، مستغلة ظـروف التجزئـة العـربيـة. وهنـا يـبرز السؤال الملح: مـاذا يمكن للعرب أن يفعلوا؟

الجواب ببساطـة، ضرورة البحث عن (وحدة) تقف في وجـه اسرائيـل، لا لمعركـة الاسترداد، وانمـا على الأقـل لمعركـة الوضـع الـراهن. وهذا يثـير موضـوع التسلح. ان اعتماد العـرب في مجال التسلح على غير العرب، يجعلنا نعترف بأن القوة الحديثة الصناعية والتكنولوجية للعرب هي قوة متواضعة في المعايـير الدوليـة المعترف بهـا، وهذا أفضـل ما يمكن أن يقـال عنها في واقـع التجزئـة الذي نعيشـه. ان أهميـة العـرب لا تكمن في سلطانهم هم، بقـدر مـا تكمن في نـوعية الصراع العـالمي الحاضر، وفي مـركزهم الجغـرافي ومواردهـم النفطيـة وموادهـم الأوليـة. كما أن الارادة العـربية ذات فاعلية محدودة، وأوضح مثال عليها هـو قيام الكيـان الصهيوني في قلب مشرقنـا العربي، واستمـراره رغماً عنـا طوال العقـود الأربعـة الماضية.

ولا نقصـد مما سبقت الاشـارة اليـه، تثبيط الهمم والعـزائم، والاغـراق في الاحبـاط والتشـاؤم، وانمـا قصـدنـا تجـاوز الجـدليـة القطرية، وتجاوز عصبيات الكيانات لكي نتجـاوز عوالمنـا الصغيرة ونتخلى عن منطق السيادات السياسية، وننظر الى ظاهرة التجزئة، نظرة من يرى الى أبعـد من يومـه، قبل أن يـدهمنا الفنـاء، ونحن عن خطره لاهون.

ومن يدري كيف يتغير وجه العالم، لو تمكن المئتا مليون من العرب أن يكوّنوا دولة الوحدة، ولو استطاعت أقطارهم المشتتة أن تنقل الاستقلال الى الوحدة، وبخاصة اذا ظلت هذه الدولة تحتفظ برسالتها وتتابع نشرها؟

إن الانحسار والتراجع القوميين ترجع أسبابهما الى واقع التجزئة الذي تعيشه أمتنا، والذي تحرص عليه وتحميه القوى الخارجية واسرائيل. ان الغرب والشرق على السواء، لم يكونا مع الوحدة، ولم يكونا متعاطفين معها. كلاهما ولا سيما أمريكا، وجد فيها ما يتهدد مصالحه بدرجات متفاوتة. وكلاهما لا مصلحة له في توحيد الأقطار العربية وحدة فاعلة تمتد على طول الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، وتطوي البحر الأحمر وقناة السويس، ومضيق باب المندب والخليج العربي. وتطل على المحيطين الهندي والأطلسي. ويكمن في جوفها ٧٠ بالمائة أو ٨٠ بالمائة من مخزون الطاقة في العالم، وهي جسر اتصال بين قارات أوروبا وآسيا وافريقيا، تتحكم في طرق المواصلات جواً وبراً وبحراً. وفيها من الطاقات البشرية والموارد المائية والأقاليم الزراعية، والقيم الحضارية، وثروات التاريخ والتراث.. ما يجعل وحدتها تهدد توازن العالم، وتخلق عملاقاً ثالثاً قادراً على تحقيق ذاتيته في معركة الحضارة، كما فعل أجدادنا قبل قرون.

ولن تتحقق هذه الوحدة، الا اذا نُبذت العوائق الوهمية والحقيقية، التي تقف في صف التجزئة، ابتداء من العوامل

الايـديولـوجية والاقتصـادية والاجتـماعية. . . فـالمطلوب صهيـونياً واستعـمارياً أن تحـدث الـوقيعـة بـين الأشقـاء وأن يسـود اليـأس صفوفهم، فتبقى دولهم مشدودة الى قيم واحتياجات خارج الوطن العربي، سياسياً وأمنياً واقتصادياً.

هوامش الفصل السادس

(١) Stephen Green, *Taking Sides* (New York, 1984).
الانحياز، نقله الى العربية سهيل زكار (دمشق: دار حسان، ١٩٨٥)، ص ٢١٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٥٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٦٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٦٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٦٣.

(٦) Jon Kimche and David Kimche, *The Secret Roads to Israel: The «Illegal» Migration of a People, 1938 - 1948* (London: Secker and Warburg, 1954), pp. 72-73 and 93.

(٧) انظر: ساطع الحصري، الاقليمية: جذورها وبذورها (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٣)، ص ٢٦.

الخاتمة

قدمت الفصول السابقة مؤشرات وإطاراً عاماً لرصد أهم العوامل التاريخية في تكوين أقطار الوطن العربي بصورته الراهنة، وبعبارة أخرى، كيف تحققت التجزئة العربية تاريخياً بعد أن تفككت وحدة الدولة أو الدول العربية الإسلامية الكبرى في المشرق والمغرب، وابتليت بجولات الاستعمار الأوروبي التي أصابت أقطار العرب واحداً بعد الآخر، وبخاصة بعد ضعف السلطنة العثمانية التي كانت آخر الدول الإسلامية والتي ضمّت معظم أقطار الوطن العربي، وعلى الرغم مما يوجّه إلى الحكم العثماني من نقد، فإنه حفظ للعرب وحدتهم التاريخية، وبخاصة في القرون الثلاثة الأولى، فلم ينصب الحواجز والحدود بين أقطارهم، ولم يقصّر في حمايتها من الغزو الأجنبي. وباستثناء عهد السلطان عبد الحميد الثاني، ولاسيما فترة الترك الطورانيين بعده حيث قام الحكم على أساس النظام المركزي الضيّق، فإن العرب

ظلوا يتمتعون بنوع من الحرية والاستقلال الداخلي في تصريف شؤون هيئاتهم وطوائفهم ومجتمعهم. ولكن العرب بدأوا يتنبهون في أوائل القرن العشرين إلى أن اطمئنانهم إلى السلطنة العثمانية المتداعية التي بدأ الاستعمار الأوروبي يستحوذ على ممالكها العربية في شمال أفريقيا، سيؤول حتماً إلى فقدان كيانهم وضياع شخصيتهم واندثار لغتهم. ولذلك ألح القوميون الاصلاحيون في المؤتمر العربي الأول (١٩١٣) على حقوق العرب في المشاركة بحكم بلادهم وفي التعليم باللغة العربية.. حتى إذا أطلّت النزعة الطورانية التركية من وراء ستار الخلافة الإسلامية، تحاول إطفاء جذوة العروبة واستئصال دعاتها، أيقن العرب أن خلاصهم رهن بثورتهم على السلطنة، ولا بدّ مما ليس منه بدّ. وواجه العرب مطامع (الحلفاء) الاستعمارية التي كشفت عن وجهها في نهاية الحرب العالمية الأولى، ورمت وثبة العرب بالصداقة الزائفة والتجزئة المقصودة. وكان الكفاح مريراً والصعاب كثيرة أمام (الدول العربية) التي رسم الاستعمار الأوروبي حدودها في آخر حلقة من سلسلة جولاته للاستحواذ على الوطن العربي، والتي رزح كل منها، في افريقيا وآسيا، تحت أنظمة إدارية واقتصادية وتشريعية وثقافية خاصة، تساعد على نموّ هوّيات محلية ونزعات إقليمية في الفترة ما بين الحربين. وفي أواخر الحرب العالمية الثانية نشأت جامعة (الدول) العربية، وكانت نتيجة حتمية لتباين النزعات والاتجاهات العربية لدى حكام دول المشرق العربي. وحاولت الجامعة تكتيل الجهد العربي بعد نكبة فلسطين

(١٩٤٨)، شعوراً من الدول الأعضاء بأن المواجهة مع (إسرائيل) ومن يساندها، تقتضي تنظيم شؤون الدفاع والاقتصاد على أسس راسخة جديدة. وأكد مجلس الجامعة الربط بين الأمن القومي والأمن الاقتصادي، فأبرم معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام ١٩٥٠. حتى إذا استطاع الاستعمار أن يجتذب إلى صفه بعض ركائزه في العراق لضرب الشعب وجرّ بلاده إلى الأحلاف الغربية في أواسط الخمسينات، كان ذلك إيذاناً باحتدام الصراع بين قوى الوحدة والتحرر، وبين قوى التجزئة والوضع الراهن. وحين نجحت المؤامرة على الوحدة المصرية ـ السورية (١٩٦١)، اتضح أن نكسة الانفصال تركت وراءها درساً بالغ الأهمية، وهي أن الوحدة لا يمكن إنجازها إلا بتحالف قوى الشعب العاملة، ذات المصلحة الحقيقية بالوحدة، على اعتبار أن الوحدة هي السلاح الحاسم لانتصار الجماهير على الاستعمار والتخلف والتبعية الاقتصادية والتجزئة السياسية. وعلى اعتبار أن الوحدة هي الحل الحتمي لمشكلة الدفاع عن الحرية والحفاظ على الديمقراطية. فلا نكران أن التجزئة تحول دون التحام جماهير الأمة العربية، بحيث تبقى جماهير كل قطر محصورة داخل حدودها، تواجه منفردة الحكم القائم الإنفصالي بكل وسائل قمعه وردعه. بينما تضمن الوحدة تلاحم الجماهير العريضة بحيث تستطيع أن تجابه النزوع الاستبدادي وتردعه وتهزمه، وبذلك تنصر قضية الحرية والديمقراطية التي لا سبيل إلى حمايتها بغير الرقابة الجماهيرية الحقيقية التي لا تشلّها حواجز التجزئة.

وكان لا بدّ أن ينجم عن تعدّد النظم الثورية في الوطن العربي، صراع عقائدي وتناحر فكري، بحيث يدفع المنتسبين إليها نحو منعطف فاشي يشعرهم بالتفوق والاستعلاء على غيرهم. وإنه لأمر يدعو إلى الأسف والدهشة، كيف استطاع العدو الإسرائيلي دائماً أن يرتفع بأهدافه إلى صعيد تذوب معه فوارق الأحزاب وخطوطها التي تتراوح بين أقصى اليمين وأقصى اليسار، ونعجز نحن حتى عن الاتفاق على صعيد الأقطار العربي ذات الأهداف الموحدة! وهذا يدفعنا إلى التأكيد على أننا أحوج ما نكون إلى التخطيط العلمي في مجال العمل الوحدوي لمواجهة التجزئة؛ إن ذلك يجب أن يدفع المفكرين العرب إلى توضيح طريق الوحدة ورسم السبل المؤدية إليها، بعيداً عن التعصب العقائدي، وفي معزل عن مقتضيات السيادة القطرية والمصلحة الحزبية. لئلا يطغى الاهتمام بالتنظيم الحزبي على الاهتمام بالعمل العقائدي، ولئلا تصبح القومية العربية في خدمة الحزب، بدلاً من أن يكون الحزب أو الحركة أو التنظيم، في خدمة القومية العربية.

إن أول العلل والتحديات التي أدّت إلى ضآلة حصيلة العمل العربي المشترك في مجال مكافحة التجزئة العربية وما ينجم عنها، هي ضعف الإرادة السياسية العربية التي لم تصل إلى المستوى المطلوب لتنفيذ التزامات العمل القومي العربي بشتى الصّعد. وهذا الضعف الذي هو النتيجة الحتمية لاتجاه أعضاء النظام العربي نحو تعميق الخصوصية القطرية والمحلية، هو الذي يعرقل

مقتضيات الأمن القومي والاقتصادي، ويقضي إذا ما استمر إلى انهيار قيمي وحضاري كامل. وهذه مسؤولية أعضاء النظام العربي الذين يتعين عليهم أن يتساءلوا عن جدّية ونوايا الدول التي تجعل لمصالحها القطرية سبقاً على مصالح الأمة وإراداتها الجماعية. ولعلّ الخروج من هذا المأزق الخطير يقتضي - فيما يقتضي - مضاعفة الجهد لتقوية الوعي القومي على صعيد المسؤولين والجماهير، وبثّ الإيمان بوحدة الأمة العربية، والحرص على ممارسة عملية للحرية والديمقراطية، فهي التي تقوّي فعالية الشعب وتجعل وزن الرأي العام حاسماً «إن لم يكن العامل الفعّال المقرّر لسياسةالدولة». ولن يستقيم الحال إلا إذا اعتمدت مشروعية كل نظام عربي على هذه الممارسة للديمقراطية لا على تكرار الشعارات والدعاوات. فهل يرتفع المسؤولون إلى مستوى مسؤولياتهم التاريخية والقومية، ويدركون أن تنمية القيم الديمقراطية التي تمكّن الجماهير من المشاركة في صنع القرارات، وتصحيح مسار العمل العربي المشترك، هما الرّد الطبيعي على التحديات المصيرية التي تتهدد الوجود العربي، وتحول دون إنمائه وأمنه؟! وهل يدركون أن الاسترشاد بالشعب نفسه، والاستلهام من مصالحه وإرادته، هو الذي يقوّي الإرادة السياسية الحرّة التي تغني عن الاحتماء بالمظلة الأمنية البديلة خارج الوطن العربي، على أساس أن الأمن العربي لا ينبع إلا من القدرة الذاتية العربية، وإلا فهو أمن الضعيف التابع، لا القويّ السيّد؟! وهل يتحققون أن جهود التخطيط القطري إذا لم تنسّق مع جهود التخطيط القومي فإنها لن تجدي،

لأن مطالب القوة والتقدم، لا توفرها جهود وإمكانات دولة واحدة مهما عظمت، ولأنه كلّما اتّسع مجال العمل وتنوعت إمكاناته، كان ذلك أدعى للوصول بأهداف التخطيط إلى ما لا يمكن إنجازه في إطار القطر الواحد، وأن القوة الاقتصادية الحقيقية ليست موارد النفط، وإنما إقامة مصادر دائمة للإنتاج الاقتصادي والزراعي والصناعي! وان التدهور الاقتصادي في قطر شقيق لا بدّ أن ينعكس على استقرار واقتصاد أغنى الأقطار الشقيقة، وان تآكل الأرصدة النقدية العربية نتيجة استمرار التضخم العالمي، يطرح بإلحاح استثمار بعض هذه الأرصدة على الأقل، في تمويل المشاريع الإنمائية العربية، بدل إيداعها في المصارف الأجنبية بفائدة لا تتناسب حتى مع قيمتها الإنتاجية الحقيقية؟

وهذا يقودنا إلى الإشارة إلى أهمّ جزئيات التحدّي الاقتصادي، وهو تفاقم أزمة الغذاء في الوطن العربي، وأهمية تعبئة الجهود العربية لحلّها، قبل أن تؤدي إلى مزيد من التبعيّة الاقتصادية والسياسية للتوجّه الاستعماري الجديد في المنطقة. علماً بأن السطح المزروع لا يتجاوز ٤٠ بالمائة من مساحة الأرض الزراعية، بينما يتزايد السكان العرب بنسبة ٣ بالمائة سنوياً.

د. احمد طربين

■ ولد في دمشق بسوريا

■ حصل على الماجستير من معهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة، ثم الدكتوراه من جامعة عين شمس

■ شغل منصب استاذ التاريخ الحديث في جامعة دمشق، ثم تولى رئاسة قسم التاريخ. مارس التدريس في جامعات مصر والرياض وجدة والكويت والأردن ولبنان

■ مؤلفاته: ازمة الحكم في لبنان (دمشق، ١٩٦٦)، لبنان من المتصرفية إلى الانتداب (القاهرة، ١٩٦٨)، تاريخ قضية فلسطين، ١٨٩٧ ـ ١٩٤٨ (جزءان) (دمشق، ١٩٦٨)، الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر (دمشق، ١٩٧٠)، التأريخ والمؤرخون العرب في العصر الحديث (دمشق، ١٩٧٠).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون

ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤

برقياً: «مرعربي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣